جامعة سيدي محمد بن عبدالله

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

ظهر المهراز - فاس

مركز دراسات الدكتوراه : الجماليات وعلوم الإنسان

تكوين الدكتوراه : التعابير والأشكال الرمزية

تخصص: اللغة العربية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان :

مصطلحات أصول النحو في المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي (790هـ)

(جمعا وتصنيفا ودراسة)

إعداد الطالب الباحث محمدن فال ولد محمد يحظيه

ر.و.ط : 6053211274

تحت إشراف الأستاذ:

عبد العزيز احميد

السنة الجامعية:

1437 / 1438 هـ

2016 / 2017 م

إهـــداء

إلى القابضين على جمر لغة الضاد في زمن "الهجنة" ...

إلى روح شيخ العربية وإمامها من علمني مبادئ اللغة والنحو والإعراب محمد عبد الله ولد محمد لليد (ولد اناه علما) رحمه الله رحمة واسعة.

إلى والدي الكريمين أطال الله بقاءهما في صحة وعافية من كانا لي خير سند ومعين ...

إلى أستاذي في المنهج والأسلوب الأستاذ محمد سالم ولد دودو...

إلى كل من وقف معي وشجعني على المواصلة رغم عقبات الطريق ..

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

شكر مستحق :

لا يشكر الله من لايشكر الناس؛ غير أن من الناس من يصعب الوفاء بحقهم، وتعجز الكلمات عن شكرهم؛ لأن صنيعهم فاق الوصف ، ومن هؤلاء أستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور :

عبد العزيز احميد حفظه الله ورعاه

الذي كان لي نعم السند والموجه والمربي ، لقد غمرني بفيض حنانه ، وكريم أخلاقه طيلة سبع سنوات كنت فيها طالبا بين يديه، نهلت فيها من معينه المعرفي ، وعطائه العلمي ، وحكمه العميقة ، كانت توجيهاته خير نبراس سرت عليه في إنجاز هذ البحث ، فله جزيل الشكر وعظيم الامتنان مع اعتراف بالعجز عن الوفاء بحقه.

والشكر موصول لكوكبة من الأساتذة الأجلاء تتلمذت على يديهم في ماستر التنمية اللغوية وقضايا المصطلح اللساني والأدبي، وفي مختبر الأبحاث المصطلحية ، والدراسات النصية .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة سيدي محمد بن عبد الله ممثلة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ظهر المهراز .

شكرا من أعماق قلبي.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد سيد الأولين والآخرين، وبعد :

فإن اللغة العربية لغة القرآن ووعاء لرسالة الإسلام وليست لغة أمة ولا لسان قوم فحسب، بها يرتبط فهم القرآن، وتتعمق العلاقة به فهما وتدبرا؛ ويعد هذا سببا من الأسباب التي دعت النحاة الأوائل إلى الاهتمام مبكرا بوضع قواعد ضابطة تحافظ على العربية وتحميها من الأخطاء التي بدت تدب فيها مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية.

وقد بذل النحاة الأوائل جهدا معرفيا في جانب التقعيد النحوي اتخذوا في سبيله منهجا صارما في جمع المفردات اللغوية وحفظها من الضياع؛ وأسسوا بناء على ما جمعوا قواعد حاكمة، ووضعوا أسسا محكمة لحماية ما قعدوه من قواعد؛ ولأن حماية اللغة – أي لغة – تتطلب من بين ما تتطلب حماية أسسها ومرتكزاتها المعرفية، ونسقها المصطلحي ومنطقها الإعرابي أسسوا — بعد أن أرسوا بناء النحو العربي، واكتمل صرحه، وصار بنيانه المعرفي مرصوصا — علم أصول النحو العربي ليحكموا الأسس المعرفية والمنهجية للنحو العربي، وليضبطوا منهجه الاستدلالي، وليبنوا الأصول المعتمدة فيه، وطرق الجمع والترجيح عند تعارض الأدلة، واختلاف الأئمة.

عاشت الأمة على هذا النهج ردحا من الزمن جيل من الفطالحة يخلفه جيل، إلى أن خلف من بعد نحاتها الأقدمين خلْف زهدوا في العربية تعلما وتداولا، واستثقلوها نحوا ومنطقا، وسلطوا عليها ألسنة حدادا تسلق نسقها المعرفي ومنطقها الإعرابي؛ فوسموها بالتعقيد، وجمود التقعيد، وانخرط "مشفقون" في حركة تيسير النحو التي يريد روادها تبسيط قواعد العربية وتسهيلها على متحدثي العصر.

لكن هذه الحركة لم يسلم روادها من التجني على النحاة الأقدمين؛ خصوصا في جانب الأصول والمرتكزات، و إسهاما في بيان سلامة المنهج النحوي في تحديد الأسس التي بنى عليها النحاة

قواعدهم وعلى أساسها حددوا أصولهم جاء هذا البحث؛ ولأنه لا بد في البحث العلمي الجاد من تحديد الموضوع تحديدا علميا يتيح نقده وتقييمه في ضوء مناهج البحث العلمي الحديث كان عنوانه: مصطلحات أصول النحو في المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي (790هـ) جمعا؛ ودراسة.

يحمل العنوان أعلاه سمات تحدد حدوده وتضبط مجاله وتوضح موضوعه؛ فقد حددت عبارة " **مصطلحات أصول النحو**" قضية البحث الأولى التي يهتم بها دون غيرها من قضايا النحو، وحدد الجزء الثاني من العنوان " **في المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية**" المادة _ موضوع البحث_، وأوضح الجزء الثالث " **جمعا؛ ودراسة**" طبيعة الاشتغال على تلك المصطلحات؛ محل البحث والدراسة .

ومن المعلوم قديما وحديثا مكانة المصطلحات في العلوم فهي مفاتيحها، وهي الميدان الأبرز للاختلاف خصوصا تلك الأساسية (المصطلحات الأصول)؛ ولما كان الأمر كذلك تم التركيز في هذا البحث على مصطلحات أصول النحو ذات الأثر المعرفي الكبير في إشكالاته المنهجية العميقة؛ لأنها الأدلة التي عليها مدار التقعيد والتشييد؛ فضبطها يسهم في حل إشكالات كبرى ظلت مثار خلاف منهجي بين النحاة قديما وحديثا.

ويمكن في سياق التحديد السالف توجيه سؤالين محورين: لماذا أصول النحو ومصطلحاته بالخصوص؟ ولما ذا الشاطبي وكتابه المقاصد الشافية بشكل أخص؟

لا شك أن المهتم بحركة البحث النحوي في العصر الحديث يدرك أنه من بين القضايا التي استأثرت باهتمام الباحثين قضية الاستدلال في اللغة العربية(الشاهد)؛ وعلى أي أساس تم تقعيده وتحديد المادة اللغوية المعتمدة فيه زمانا ومكانا وإنسانا، إضافة إلى ما أولته الدراسات الحديثة لجانب الأصول المعتمدة في الاستدلال والاختلاف المستمر في شأنها اتساعا وتضييقا؛ كل هذه الإشكالات دفعتني إلى التوجه نحو أصول النحو عموما ومصطلحاته الكبرى (المصطلحات الأصول) خصوصا؛

لأسهم – ولو ببضاعة مزجاة – بالإجابة عن بعض الإشكالات الموجهة إلى معايير النحاة في تناولهم لقضايا الاستدلال.

أما عن اختيار الشاطبي واتخاذ كتابه "المقاصد الشافية" موضوعا للبحث ومجالا للدراسة؛ فلأنه من بين النحاة الأندلسيين الذين اتسموا بالموسوعية المعرفية؛ بيد أن جانبه الأصولي كان طاغيا على شهرته العلمية؛ لذا أردت أن أجلي جانبه النحوي، وأظهر علو كعبه في هذا الجانب.

وخير ما يتم به هذا الهدف هو كتابه المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية الذي يعتبر "**دائرة معارف نحوية**" بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وسأبسط الأمر بشكل مفصل في نقطة أسباب الاختيار الآتية.

إشكال الموضوع وأهميته :

يدور الإشكال الكبير لهذا الموضوع حول وجود إسهام نحوي علمي للإمام الشاطبي؛ وخصوصا على مستوى أصول النحو تأسيسا وتوظيفا.

وتتجلى أهميته في كونه يجيب عن الأسئلة الآتية: هل للنحاة الأندلسيين إسهام في أصول النحو؟ وما هو هذا الإسهام؟ وما أبرز آثاره المعرفية والمنهجية في إنضاج المنهج الإستدلالي في أصول النحو؟ وما موقع الشاطبي من هذا الإسهام المعرفي؟ وما موقفه من استدلالات النحاة قبله؟ هل اختلف معهم في الأسس والمنطلقات ؟ أم اختلف معهم في المنهج والاستدلالات؟.

نعتقد أن الإجابة العلمية على الأسئلة المعرفية والمنهجية السابقة تكفي بيانا لأهمية هذا الموضوع، ولجدارته بالبحث والتمحيص، وحافزا معرفيا على تناوله، وهو ما نعتقد أن البحث حقق جزءا مهما منه في ثنايا البحث، وأثناء العرض والتحليل، وخلال التعليل والتنزيل .

الدراسات السابقة :

كان "**الإخراج**"[1] المتأخر لكتاب المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية سببا جوهريا في غياب الدراسات حوله؛ بيد أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الأطاريح التي حاول أصحابها التطرق لزاوية من زوايا النظر النحوي والمنهجي عند الشاطبي، ومن ألصق هذه الأطاريح بموضوع البحث أطروحتان هما:

- الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي المتوفى(790) للباحث عبد الرحمن بن مردد بن ضيف الله الطلحي؛ نوقشت في جامعة أم القرى 1423هـ.

لقد اعتنى هذا البحث ببعض الجوانب المتعلقة بالأدلة النحوية الإجمالية، ولكنه لم يتطرق لإسهام الشاطبي في أصول النحو، هذا إضافة إلى أن عمله لم يكن استقصائيا.

- جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية نوقشت بجامعة مؤتة 2010م.

كانت هذا الدراسة أعم تناولا من سابقتها وأقل تخصصا، فقد كان همها بيان منهج الشاطبي في تناوله لقضايا النحو، مع مرور عابر على أصول النحو عنده..

1 آثرنا التعبير بمصطلح " الإخراج" بدل " التحقيق" لاعتقادنا أن العمل القيم الذي قيم به خدمة لكتاب المقاصد الشافية ينطبق عليه وصف " الإخراج " أكثر من "التحقيق" لما يعانيه من نقص في جانب التحرير؛ وغياب كبير لوظائف الهامش المعهودة في مجال " التحقيق"؛ غير أن هذا لا يعني التقليل من قيمة العمل العلمي الجبار الذي قام به محققو هذه الموسوعة النحوية، ولعل عذرهم في ذلك ضخامة الكتاب وكثرة استطرادات مؤلفه.

الإضافة العلمية للبحث

أما الإضافة العلمية التي يضيفها البحث ومنزلته من سابقيه فتتجلى في نقاط عديدة منها:

1- اهتمام البحث بالمسار التأسيسي لأصول النحو عموما؛ حيث أهمل البحثان السابقان هذا الجانب بشكل كلي؛ وهو ما تفاداه هذا البحث؛ إذ تطرق في التمهيد لمسار تشكل أصول النحو وكبريات الكتب المؤلفة فيه قديما، والدراسات المصنفة حديثا.

2- تركيز هذا البحث_ تعميقا للنقطة السابقة وتضييقا لمجالها_ على الإسهام الأندلسي في أصول النحو وأثره المنهجي والمعرفي على أصول النحو؛ حيث وصلت إلى أن للأندلسيين إسهاما معتبرا في أصول النحو؛ خصوصا في نقده؛ وقسمت هذا النقد إلى **نقد مناظرة ونقد مغايرة؛** مما انعكس إيجابا على أدلته **اتساعا وانضباطا** .

3- إبرازه لإسهام الشاطبي في أصول النحو؛ إذا أظهر البحث إسهاما مقدرا للإمام الشاطبي؛ قسمه البحث إلى قسمين **إسهام في التأليف ، وإسهام في التوظيف** .

4- إبرازه للحس المصطلحي عند الشاطبي ، واهتمامه به **ضبطا وتعريفا، فهما وتوظيفا.**

أسباب اختياره:

دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب من أبرزها:

1- رغبتي في الإسهام المعرفي في حفظ لغة القرآن، وخير ما يتم به حفظها – من وجهة نظري – حفظ نحوها الضابط لخصوصيتها الخالدة(خاصية الإعراب)، ومن أهم ما يتم به حفظ النحو تجلية أسسه (أصول النحو) التي ارتكز عليها تبيينا لسلامة منهجها ودفع الشبه المثارة حول المنهج الذي اعتمده النحاة في بنائها.

2- السعي إلى إبراز الإسهام الأندلسي في إنضاج الهرم المعرفي لأصول النحو؛ وإظهار براعتهم في ذلك ، وتوضيح خصوصيتهم المنهجية والاستدلالية في هذا الجانب.

3- إظهار الجانب النحوي لعلم من أعلام الأندلس (الإمام الشاطبي) ؛ ترك أثرا باقيا ومؤثرا في علم الأصول؛ بيد أن أثره في جانب النحو لا يقل أهمية عن أثره في الأصول، ومما دفعني إلى ذلك أن كتابه – موضوع البحث – متعلق بخلاصة ابن مالك؛ وتلك لأهل المغرب عموما علاقة وجدانية بها ولنا في بلاد شنقيط بشكل خاص؛ إذ تعتبر عمود المقررات النحوية في المحاظر الشنقيطة، من لم يقرأها لا حظ له من النحو في نظر الشناقطة.

4- إنجاز بحث علمي يكون مرجعا في أصول النحو يجمع شتاته، ويكشف مشكلاته، ويسهل على الباحثين الوصول إلى أهم قضاياه النظرية والمنهجية، بالإضافة إلى دافع ذاتي هو توحيد مساري الأكاديمي؛ إذ كان بحثي في الماستر عن مفهوم الفصاحة وأثره في التقعيد النحوي الأثر المصطحلي أنموذجا.

العوائق التي واجهت إنجازه

لا يخلو البحث من عوائق تواجهه، ولا ينفك الباحثون يحشرونها ويعددونها ليجعلوها مشجبا يعلقون عليه ما اعتور بحوثهم من خلل، وما أصابهم من خطأ ، وما وقعوا فيه من تقصير؛ ولأني من غزية فسأذكر هنا عائقين أساسيين :

1- ضخامة الكتاب – موضوع البحث – ؛ حيث يضم عشرة مجلدات ضخام مع ما يتسم به الإمام الشاطبي من موسوعية معرفية وعلمية تدفعه في كثير من الأحيان إلى الإطالة و الاستطراد ؛ إذ غالبا ما تكون القضية الواحدة مبثوثة في أجزاء متعددة؛ يتطلب استخراجها، أو الوصول إلى رأيه النهائي فيها استقصاء مضنيا وتتبعا دقيقا لكل عبارة وكلمة يقولها .

2- حرصي على توظيف النصوص بدل حشرها، واعتمادي على مكتبة أصول النحو بدل المكتبة النحوية العامة؛ لأن الهدف كما بينت سابقا إنجاز عمل علمي يكون مرجعا في أصول النحو؛ وهو ما دفعني إلى تقييد نفسي ــ قدر المستطاع ــ بمكتبة أصول النحو المتخصصة .

المنهج والمنهجية:

أ- المنهج :

أما المنهج المعتمد في هذا البحث ، ومعالجة مسائله العلمية فهو "المنهج الوصفي"، وخصوصا آليتي " الاستقراء" والتحليل " ؛ حيث كانتا عدتي في استقراء المسار المعرفي لعلم أصول النحو، وإسهامات الشاطبي فيه، وتحليل القضايا والإشكالات الواردة في هذا البحث.

لقد استخدمت آلية "الاستقراء" للوصول إلى إسهام الشاطبي في أصول النحو، وقمت "بتحليل" الخلفية المعرفية له وأثرها في تناوله للقضايا النحوية الواردة في كتاب الخلاصة.

ب- المنهجية :

أما منهجية العمل في البحث فقد اقتضت أن يشتمل على تمهيد وبابين مكتنفين بمقدمة وخاتمة.

أما المقدمة فقد تناولت فيها إشكال البحث ، وأهميته ، ومنزلته من الدراسات السابقة والإضافة المعرفية، والعلمية التي يضيفها ، وأهم مبررات الاختيار، وأبرز العوائق التي واجهتني في الإنجاز، والمنهج المعتمد في البحث ، والمنهجية المتبعة في تحريره .

وأما بالنسبة للتمهيد فقد حمل عنوان : أصول النحو (التأليف والتعريف)، وقد قسمته إلى مبحثين تناولت في الأول منهما أهم المؤلفات التي ألفت في أصول النحو قديما، والفروق الدقيقة بينها، وحاولت التوفيق بين ادعاء كل مؤلف الأسبقية في التأليف في ميدان أصول النحو؛ وذلك بإبراز الجوانب التي لم يسبق لها من زوايا البحث في أصول النحو ، وتناولت فيه كذلك أبرز الدراسات الحديثة في أصول النحو مقسما إياها إلى ثلاثة أصناف؛ صنف تعليمي ، وصنف معرفي؛ وصنف نقدي، مع التمثيل لكل صنف منها، وعالجت في المبحث الثاني تعريف أصول النحو؛ حيث

عرفت جزأيه قبل التركيب ، وأبرزت فيه مختلف التعاريف التي عرف بها النحاة أصول النحو، والفروق بينها، والمقابلة بينه وبين أصول الفقه ؛ فأصول النحو في مجال النحو مثل أصول الفقه في مجال الفقه

وقد خصصت الباب الأول لأصول النحو في الأندلس (الشاطبي أنموذجا)، وقد ضم هذا الباب فصلين خصص الأول منهما للحديث عن النحو الأندلسي (بواعث الظهور وسمات التميز)، وإسهام نحاة الأندلس في أصول النحو، وخصص الثاني منهما لإسهام الشاطبي في أصول النحو، حيث بينت فيه أثر الخلفية المعرفية للشاطبي في تحليله النحوي، ومكانة المصطلح عنده، وأبرزت إسهامه في أصول النحو مقسما إياه إلى قسمين ؛إسهام في التأليف ، وإسهام في التوظيف معطيا نماذج على كلا الصنفين.

وقد حمل الباب الثاني عنوان : مصطلحات أصول النحو في المقاصد الشافية (جمعا ودراسة) ، وقد ضم هذا الباب أربعة فصول خصص كل واحد منها لمعالجة مصطلح من المصطلحات الأصول.

فقد خصص الأول منها لمصطلح السماع، وتم تقسميه منهجيا إلى أربعة مباحث يختص أولها باستجلاء المعنى المعجمي والاصطلاحي للسماع، ويركز ثانيها على مصادر السماع، ويهتم ثالثها بمعايير السماع ونطقه، ويعالج رابعها السماع عند الشاطبي مختتما كل هذه المباحث بخلاصات تكشف ما تم التوصل إليه أثناء العرض والتحليل.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب تناولت مصطلح القياس؛ وقد قسمته منهجيا إلى أربعة مباحث خصصت أولها للكشف المعجمي والاصطلاحي لمصطلح القياس، وثانيها لأركانه، وثالثها لحجيته ومكانته في السلم الاستدلالي لأصول النحو، ورابعها لمصطح القياس عند الشاطبي، وختمت كل واحد من المباحث الأربعة بخلاصاته ونتائجه .

وفي الفصل الثالث من هذا الباب توقفت مع مصطلح الإجماع مقسما إياه إلى ثلاثة مباحث كان هم أولها كشف المعاني المعجمية والاصطلاحية لمصطلح الإجماع، وركز ثانيها على حجيته عند النحاة ومكانته بين الأصول، واهتم ثالثها بمصطلح الإجماع عند الشاطبي، وموقفه منه **اعتمادا وإبعادا**.

وفي الفصل الرابع توقفت مع مصطلح العلة، وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث، كان دور أولها كشف معناها اللغوي والاصطلاحي ، وكانت مهمة الثاني تفصيل أنواعها ومراتبها، وفي الثالث كان الحديث عن العلة عند الشاطبي، (**ضوابط تقديم وأنماط توسيم**).

وختمت البحث بخاتمة جمعت فيها أبرز ما توصلت إليه خلال البحث من نتائج وخلاصات، ونبهت فيها على مجالات نحوية ما تزال صالحة للبحث في ثنايا المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية.

وقد التزمت أثناء المعالجة والتحرير بالطريقة الآتية:

- أن أقدم للباب والفصل والمبحث تقديما يضعه في سياقه، ويكشف أبرز النقاط التي سيركز عليها .
- أن أضع في خاتمة كل مبحث مجموعة من الخلاصات التي تم التوصل إليها أثناء معالجته توضح أبرز ما تم نقاشه فيه من قضايا.
- استخدام الهامش كل ما دعت الضرورة المنهجية والمعرفية إلى ذلك؛ خصوصا عندما تتطلب المسألة مزيدا من الإيضاح والشرح.

والله الموفق

تمهيد حول أصول النحو(التأليف والتعريف)

تمهيد حول أصول النحو

فيه مبحثان :

المبحث الأول : أصول النحو (التأليف)

المبحث الثاني: أصول النحو (التعريف)

تمهيد حول أصول النحو (التأليف والتعريف)

يعتبر النحو العربي من أهم العلوم في الحضارة الإسلامية عموما والعربية خصوصا؛ لارتباطه بتقويم اللسان ، وإتمام البيان ، وتصحيح القرآن، وبسبب هذا الارتباط ظهر التأليف النحوي مبكرا ، فألف أوائل النحاة كتبا نحوية كانت تشمل جميع الفنون اللغوية المرتبطة بالعربية، معجما ونحوا ، بلاغة وأصول نحو؛ غير أن حضور أصول النحو في كتب أوائل النحاة كان ضعيفا على المستوى النظري وإن كان حاضرا على المستوى التطبيقي؛لأن نحوهم كان **"تقريريا"** – في الغالب – لا **"حجاجيا"**.

بيد أن هذا الوضع سرعان ما تغير لعاملين أساسيين ؛ **ظهور المدارس النحوية وجنوح روادها إلى التمايز في الأدلة والتميز في المناهج**-أو لنقل **نضج الجهاز المفاهيمي للنحو ؛ وبروز النزعة التجريدية** عند النحاة- **ووجود حركة تأليف في تأصيل العلوم الإسلامية الموازية للنحو وتقنين أصولها** ؛ فقد بدأ الأصوليون يؤلفون في أصول الفقه، ويميزونه عن الفقه باعتباره علما مستقل الأدوات والمناهج .

تضافر العاملان السابقان فحركا رغبة جامحة لدى النحاة للتأليف في أصول النحو ، وفي هذا التمهيد نقف مع أهم المؤلفات في أصول النحو قديما وحديثا ، – دون التأريخ له بالمعنى العلمي- ؛ لأن هدفنا بيان أهم الكتب الكبرى المؤلفة فيه؛ ولذلك لن ندخل في **جدل الأسبقية في التأليف، والفرادة فيه**، وإنما سنعرض بعض كتبه مكتفين بما وصفها به مؤلفوها حين يحددون الغاية منها ودوافع تأليفهم لها؛ إذ غالبا ما يصفون علاقتها بالتأليف قبلها؛ من حيث **الاعتماد والاتباع ، أو الإضافة والإبداع** .

المبحث الأول : أصول النحو (التأليف) :

لم تخل الكتب النحوية الأولى من الإشارة إلى أصول النحو أو استخدامه في ثناياها؛ غير أن إفراد أصول النحو بمؤلف مستقل تأخر ظهوره عن ظهور كتب النحو، وفي هذا المبحث نحاول الوقوف على بعض تلك المؤلفات قديما وحديثا ؛ وذلك في مطلبين يتحدث الأول عن أهم المؤلفات قديما ، ويقدم الثاني بعض الدراسات النحوية الحديثة المتعلقة بأصول النحو.

المطلب الأول : التأليف في أصول النحو قديما

يعتبر أغلب الدارسين كتاب " **الأصول في النحو لابن السراج** " من أوائل الكتب التي حملت عنوان أصول النحو؛ وإن كان لا يعتبر كتاب أصول بالمعنى المعرفي الذي سيظهر لا حقا، وقد بين ابن السراج أن هدفه من تأليف الكتاب "**ذكرالعلل المطردة والأصول الشائعة**" <<وغرضي في هذا الكتاب **ذكر العلة التي إذا اطردت** وصل بها إلى كلامهم فقط ، **وذكر الأصول والشائع** ؛ لأنه كتاب إيجاز >> [1]

فهو يعلل اقتصاره على العلل الموصلة إلى معرفة كلام النحاة فقط، وتوقفه عند الأصول والشائع بأن كتابه كتاب إيجاز .

وفي جزئية العلل النحوية ألف الزجاجي كتابه " **الإيضاح** " الذي قال إن دافعه إلى التأليف فيه خلو المؤلفات النحوية من أي مؤلف يتحدث عن العلل وأنواعها <<وهذا كتاب **أنشأناه في علل النحو خاصة** ، والاحتجاج له، وذكر أسراره ، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه **دون الأصول**، لأن الكتب

[1] الأصول لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ؛ مؤسسة الرسالة / بيروت ، الطبعة 3 ، 1996م،ج 1 ، ص 36.

المصنفة في الأصول كثيرة جدا **ولم أر كتابا إلى هذه الغاية مفردا في علل النحو مستوعبا فيه** جميعا، وإنما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منه مع خلو أكثرها منها >>[1]

ولعل كتاب الخصائص لابن جني كان البداية الفعلية للتأليف في أصول النحو – وإن جمع معه غيره من العلوم اللغوية – فهو كتاب لغة أو فقه لغة ، وقدأبدى ابن جني تعجبه من إحجام نحاة المدرستين عن التأليف في ميدان أصول النحو، وعلل إحجامهم عنه بامتناع جانبه وانتشار شعاعه << .. تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره، وتحي إلي ما خيطت عليه أقرابه وشواكله ، **وترينيي أن تعريد** كل من الفريقين : البصريين والكوفيين عنه ، **وتحاميهم طرق الإمام** به والخوض في أدنى أوشاله وخلجه فضلا عن اقتحام غماره إنما كان **لامتناع جانبه وانتشار شعاعه** ، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه >>[2]

وأرجع سبب تأليفه لهذا الكتاب إلى غياب مثيل له في النحو على غرار ماهو موجود في أصول الفقه، ووجود من يطعن في أصول النحو وعلله واحتجاجاته معترفا بأسبقية ابن السراج في هذا الميدان، – وإن قلل من قيمة كتابه في مجال أصول النحو – <<وذلك أنا لم نر أحدا من **علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه** ، فأما **كتاب أصول أبي بكر** فلم يلمم بما نحن عليه إلا **حرفا أو حرفين** في أوله وقد تعلق عليه به (...) حتى دعا ذلك **أقواما نزرت من معرفة حقائق هذا العلم**

[1] الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق الدكتور مازن مبارك ؛ دار النفائس / بيروت ، الطبعة 3، 1976 ، ص 38.

[2] الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار؛ المكتبة العلمية / بيروت ، د ت ، ج1 ، ص 2.

حظوظهم ، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم إلى الطعن عليه ، والقدح في احتجاجاته وعلله >>[1]

ثم جاء ابن الأنباري الذي ألف كتابه " لمع الأدلة في أصول النحو " وقد اعتبر أنه مبتدع هذا الفن إضافة إلى فن الجدل في النحو فقد نقل عنه السيوطي قوله <<وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو ، **وعلم أصول النحو** ؛ فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه؛ من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك ، على **حد أصول الفقه** ؛ فإن بينهما من المناسبة ما لاخفاء به ؛ لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول >>[2]

ويفهم من هذا النص جملة من النقاط من بينها:

- أن ابن الأنباري يعتبر نفسه واضع علم أصول النحو .
- أنه وضعه تأثرا بأصول الفقه ، وسار به على منهج التأليف فيه .
- أن فائدة أصول النحو معرفة القياس وتراكبيه وأنواعه .

وقد أكد ابن الأنباري فائدة أصول النحو في مقدمة كتابه اللمع <<وفائدته التعويل في إثبات الحكم على **الحجة والتعليل** و**الارتفاع** عن حضيض **التقليد** إلى يفاع الاطلاع على **الدليل**>>[3]

---

[1] الخصائص ؛ مصدر سابق ، ج1 ، ص 2-3.

[2] الاقتراح في أصو النحو لجلال الدين السيوطي قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت ؛ دار المعرفة الجامعية /2006 ، ص 9 .

[3] لمع الأدلة لأبي البركات بن الأنباري عبد الرحمن كمال الدين بن الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني؛ مطبعة الجامعة السورية / 1957،ص 80.

وأما السيوطي في كتابه الاقتراح ؛ فقد ادعى أسبقيته في التأليف في موضوع أصول النحو – إن لم يكن بالوضع – **فبالترتيب والتبويب** و**التهذيب** كما صرح بذلك <<وبعد ؛ فهذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى ، طريف المبني لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله **في علم لم أسبق إلى ترتيبه ولم أتقدم إلى تهذيبه** وهو **أصول النحو** الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه>>[1]

وهو وإن كان يعترف بوجود هذا العلم متفرقا في كتب بعض المصنفين والمؤلفين إلا أنه يعتبر نفسه مخترع **الترتيب والتهذيب** <<وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين ، وتشتت في أثناء كتب المصنفين ؛ **فجمعه وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع**؛ لأبرز في كل حين للطالبين ، ما تبتهج به أنفس الراغبين ، وقد سميته بالاقتراح في أصول النحو >>[2]

ويحدد السيوطي موقع كتابه من كتب من سبقه معترفا بالاستمداد منها مع الإصرار على الاعتداد بصنعيه<<واعلم أني **قد استمديت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص لابن جني** ؛ فإنه وضعه في هذا المعنى وسماه **أصول النحو** ؛ لكن أكثره خارج عن هذا المعنى ليس مرتبا وفيه الغث والسمين (...) **وضممت إليه نفائس أخر ظفرت بها** في متفرقات كتب اللغة والعربية ، والأدب وأصول الفقه **وبدائع استخرجتها بفكري ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه**>>[3].

---

[1] الاقتراح ؛ مصدر سابق ، ص 5.

[2] المصدر السابق؛ ص 5-6.

[3] المصدر السابق؛ ص 7-8.

ويضيف أنه بعد إكمال الكتاب اطلع على نص لابن الأنباري يذكر فيه تأليفه في أصول النحو؛ إلا أنه بعد اطلاعه على ما ألفه ابن الأنباري تأكد عنده اعتداده بما صنع وسبقه إليه <<فتطلبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما ؛ فإذا هما لطيفان جدا ، **وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة ما لم يسبق إليه أحد ، ولم يعرج في واحد منهما** إليه>>[1]

وخلاصة القول إن حركة التأليف في أصول النحو قديما كانت حركة بطيئة إذا ما قورنت بالتأليف في النحو؛ ولعل هذا يكشف سر ادعاء المؤلفين الأوائل الأسبقية في التأليف في هذا العلم، إضافة إلى أمر آخر قد يعتذر به عنهم، وهو تميز كل واحد من هؤلاء الأعلام في زاوية من زوايا التأليف في أصول النحو؛ فقد تميز ابن السراج – بلا منازع – في الأسبقية في **ابتداع الإسم وإطلاقه على كتابه** ، وتميز ابن جني في **وضع التصور الأولي للبناء الهرمي لأصول النحوي** الذي استقر عليه لاحقا؛ وهو الجانب الذي تميز فيه ابن الأنباري ؛ حيث ميز **أصول النحو** بشكل كلي عن غيره من العلوم و**فصل أصوله وفصوله** ؛ بيد أن السيوطي تميز في جمال **الترتيب** ، **والتبويب** ، **والتهذيب** عن سابقيه ولعله من القلة الذين انطبقت عليهم مقولة " **المتأخر أتم نظرا** "

المطلب الثاني : البحث في أصول النحو حديثا

نقدم في هذا المطلب تصورا عن البحوث الحديثة التي جعل كاتبوها من أصول النحو موضوعا لها، وحاولوا من خلالها تقديم تصور النحاة المحدثين لهذا العلم ، وضوابطه المعرفية ، وبنائه النظري ، وأدلته المرجعية .

[1] الاقتراح ؛ مصدر سابق ، ص 9.

ليس غريبا أن يكون أصول النحو محل اهتمام النحاة المحدثين وأن يحظى باهتمام كبير ضمن ما عرف"**بحركة التيسير النحوي**" التي رأى أصحابها أن النحو القديم يتسم بالتعقيد ؛ ويستعمل معيارية صارمة في الاستدلال بالنص العربي.

لقد تنوع اهتمام النحاة المحدثين بأصول النحو تنوع زوايا النظر، وطبيعة العلاقة بالتراث النحوي.

ونعتقد أننا نستطيع – **تجوزا** – أن نقسم البحوث التي تناولت أصول النحو –حديثا- إلى أصناف ثلاثة؛ : "**صنف تعليمي**" ؛ و"**صنف معرفي**"؛ و"**صنف نقدي**".

لقد سعى أصحاب كل صنف إلى تقديم أصول النحو تبعا للزاوية التي ينظرون منها إلى الأدوات المنهجية والمعرفية التي استخدمها النحاة في بناء الهجاز المفاهيمي للنحو عموما ولأصول النحو خصوصا.

ولما كان هدفنا في هذا البحث ليس استقصائيا ولا تأريخيا نأخذ أنموذجا واحدا من كل صنف من الأصناف الثلاثة ، على أن يكون معيار الأسبقية في التأليف مستندنا في هذا الاختيار، مقدمين من حديث الكاتب ما يثبت تصنيفه في الصنف الذي اخترناه له .

1- الصنف التعليمي :

نختار في هذا الصنف كتاب الأستاذ سعيد الأفغاني في أصول النحو الذي يعتبره بعض الباحثين أول محاولة حديثة لتناول أصول النحو <<أما كتاب

الأستاذ سعيد الأفغاني فهو أول محاولة – على ما أعلم – في الدراسة المعاصرة (...) ولكن كتاب الأستاذ الأفغاني كان **ينحو نحوا تعليميا صرفا** >>[1]

ويحدد الأفغاني الوظيفة التعليمية لكتابه بشكل واضح حين يقول <<**وكان علي وضع منهاج للنحو والصرف في مادة علوم اللغة العربية** على وجه ينسجم فيه في الجملة هو ومناهج التفسير والحديث وعلوم البلاغة وفقه اللغة (...) **حرصت في هذه المباحث على أن يتزود الطلاب بمادة صالحة فيها مع مسايرة النظرة التاريخية على قدر الإمكان وراعيت فيها مستواهم وحاجتهم** ولولا ذلك لوجب طي بعض ما نشر ونشر بعض ما نشر فكثير من القضايا مررت بها خطفا>>[2]

في هذا النص يثبت الأفغاني بشكل واضح الصبغة التعليمية لدراسته ، وهدفه من كتابتها ؛ مؤكدا أن هذا السبب هو الذي جعلها تخرج بهذا الشكل ولولا ذلك أعاد النظر في بعض مباحثها تعميقا وتدقيقا .

2- الصنف المعرفي :

نختار في التمثيل لهذا الصنف كتاب الأصول لتمام حسان، الذي قدمه مؤلفه باعتباره طفرة معرفية في جانب التاليف في أصول النحو وثورة "إبستمولجية " في طريقة عرض القضايا النحوية ، وتقديم النحو العربي بصورة متكاملة تعين الباحث على اكتشاف فلسفة النحو ، وطريقة بنائه المعرفي <<وقد دعاني إلى إخراج هذا البحث ما أعتقده من أن **النحو العربي لم يعرض حتى الآن في صورته المتكاملة** على رغم جهود علماء أفاضل صرفوا الجهد المشكور في

[1] أصول النحو العربي لمحمد خير الدين حلوان ؛ الناشر الأطلسي ، د ت ، ص 5 .

[2] في أصول النحو لسعيد الأفغاني ؛ مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية /1994م ، ص 5-6.

استخراج أصوله من بطون الكتب ومن أقوال النحاة أنفسهم ، ولكنهم صادفوا عقبة كأداء في الطريقة التي اختارها الشراح العرب لكتابة شروحهم (...) وشق على من يتصدى بعد ذلك **للأحاطة بفلسفة أفكارهم أن يهتدي بسهولة إلى عالم هذه الفلسفة**؛ لأن هذه الفلسفة قد اختفت وراء غابات كثيفة من العناية بدلالات الألفاظ المفردة >>[1]

ويضيف أنهم لم يعتنوا في تسجيلهم لأصول النحو بعرضها في صورة نظرية متكاملة – وهو ما يسعى له – في كتابه <<وهكذا وجدنا أن من عني من الأولين بتسجيل **أصول النحو لا يعن أثناء عرض الفكرة بتنظيمها في صورة نظرية متكاملة** يشد بعضها بعضا أو يأخذ بعضها بحجز بعض وإنما ساقوا من ذلك كلاما هنا وكلاما هناك أو نثروا العبارات العارضة التي لا تثير انتباه القارئ في ثنايا مناقشاتهم للمسائل الفرعية، ولو قد جمعوا هذه العبارات لبنوا **بها هيكلا نظريا ضخما** التزم **النحاة بمضمونه وإن لم يعنوا بصياغته** >>[2]

ويزعم أن المكتبة العربية بحاجة إلى مثل كتابه ، وأنه مفيد لطلاب النحو ودارسيه؛ لأنه سيضعهم على أرض نظرية صلبة <<وبزعمي أن المكتبة العربية بحاجة ماسة إلى هذا النوع من الكتب ؛ لان **طالب النحو** المتخصص له **ومعلم النحو** كذلك لا بد لهما وقد نصبا نفسيهما **لفهم التراث النحوي من أن يقفا على نظرية واضحة المعالم** >>[3]

---

[1] الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب – النحو – فقه اللغة – البلاغة لتمام حسان؛ عالم الكتب/ القاهرة ، 2000 ،ص 10.

[2] الأصول ؛ تمام حسان ، ص 10.

[3] المرجع السابق ؛ ص 11.

ويؤكد أن المهتمين بالدرس النحوي عسير عليهم أن يصلوا لهذه الأرضية من خلال مسائل متفرعة ؛ لأنها محفوفة أثناء العرض بغلاف من شجر الخلاف قل أن يعنى أصحابه بعرض الأساس النظري التي بنيت عليه الآراء النحوية المسوقة <<ومن العسير الوصول إلى هذه الأرضية من خلال المسائل المفردة لسببين : الأول أن هذه المسائل فروع متفرعة ، والفروع غير الأصول ، والثاني أن جمهرة هذه المسائل تعرض مع ما شجر حولها من خلاف ؛ فتتعدد الأقوال في كل منها ، **وقل أن يعنى من يعرضها بذكر الأساس النظري الذي بنى عليه كل الآراء المسوقة**>>[1].

إذن يتضح لنا من خلال النصوص السابقة سعي الأستاذ تمام حسان إلى إخراج النحو العربي- وأصوله خاصة- وفق بناء معرفي متناسق يستل أسسه المعرفية ، وضوابطه المنهجية من شتات المصنفات النحوية.

3- الصنف النقدي

نختار في هذا الصنف دراسة الأستاذ محمد عيد التي عنونها بأصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، وقد اعتبرها أول دراسة في هذا المجال ويحاول من خلالها تمييز الصالح من النحو و الطالح <<**وهذا الكتاب** - فيما أعلم- **أول بحث متكامل يتناول طريقة التفكير في النحو العربي بالدراسة في هذا المدى المتطور** عند النحاة وابن مضاء.

[1] المرجع السابق؛ ص 11.

وعلم اللغة الحديث ، ومنه تتضح الرؤية لذلك التفكير حتى العصر الذي نعيش فيه ، فلا يبقى ذلك التفكير أثرا تاريخيا متجمدا، بل جهودا علمية قابلة للتطور والمناقشة >>[1]

ويحدد سبب- ما يراه- صعوبة في النحو العربي بتغلغل الأفكار المنطقية في النحو وتسربها إليه . تلك الصعوبة التي أبعدت - في نظره - الدراسة النحوية من خدمة اللغة ، وسببت كدرا للمتعلمين ، وهو مايسعى في دراسته إلى الإسهام في تغييره <<ومن المعلوم أن الصعوبة في النحو العربي تعود في جزء منها إلى **الأفكار الذهنية المنطقية التي تسربت إليه ، وتوغلت فيه** ، وقد أطلق عليها ابن مضاء " الفضول والمماحكات والتخييل والظنون " ، ووصفها بأنها " لا تفيد نطقا " ، هذه الأفكار الذهنية أبعدت دراسة النحو عن خدمة اللغة ، وكانت للمعتلمين كدرا يصرفهم عن استيعابه وتمثله ، **ولعل هذه الدراسة تسهم في التمييز بين ما في النحو العربي من الصالح والطالح** ، وبين **ما يفيد علمه وما لايضر جهله**، فيفيد منه الباحثون في اللغة حتى التقليديون منهم نظرا جديدا يعينهم على **تخليص النحو** من تلك **الأفكار المعوقة** للإبقاء على **نحو اللغة لا نحو الصنعة** >>[2]

ويقدم تفريقا بين البحث في اللغة واللغة نفسها لعل ذلك يطمئن من يرى أنهم قد ينزعجون من بعض الآراء النقدية التي سترد في ثنايا الكتاب، ويؤكد أن كتابه دعوة للتأمل المصنف لا الرفض المعاند <<**وينبغي التنبه إلى أن هناك فرقا بين البحث في اللغة واللغة نفسها** ، فاللغة المدروسة لا يغيرها اختلاف

[1] أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث لمحمد عيد ؛ دار الكتب/ القاهرة ، الطبعة ا4، 1989، ص 9.

[2] أصول النحو العربي ؛ محمد عيد ، مرجع سابق ، ص 9

النظر إليها بمنهج آخر ، ولعل هذه الحقيقة العلمية تقدم بعض **الأمان والاطمئنان لمن سينزعجون لما يقابلونه في هذا الكتاب من آراء لاتتفق مع موروثاتهم التقليدية** ، سبق إليها ابن مضاء وأيده فيها علم اللغة الحديث ، **فالكتاب دعوة للتأمل المنصف لا الرفض المعاند ، دعوة إلى السير في الضوء بغير تحطيم المصابيح**>>[1]

ويختم حديثه بنبرة من يعرف أن ما جاء به قد لا يروق لكثيرين وسمهم برفض الجديد – أي جديد – ، وحكم عليهم أنهم لا وزن لهم في ميدان المعرفة <<وكل ما أرجوه أن ينتفع به طلاب المعرفة المخلصون ، ولهم أهدي هذا الكتاب وما كلفني من جهد **أما هؤلاء الذين يرفضون كل جديد أو تجديد ويتكلمون ولا يعملون فلا وزن لهم في ساحة العلم والحقيقة** ، فما أهون الكلام الرخيص الهدام ، وما أصعب الجهد العملي الخلاق>>[2]

لعل في النصوص السابقة ما يثبت دخول هذا الدراسة في الجانب النقدي للأسس التي بنى عليها النحاة أصول نحوهم.

[1] المرجع السابق ؛ ص 9 .

[2] المرجع السابق؛ ص 9 .

خلاصات المبحث :

ونختم هذا المبحث ببعض الخلاصات المستخلصة مما قدمناه فيه :

- تأخر التأليف في أصول النحو العربي بشكل مستقل وإن كان حاضرا مبثوثا في كتب الأقدمين ، وبارزا في تطبيقاتهم ونقاشاتهم .

- أن دوافع التأليف في أصول النحو العربي ترجع في مجملها إلى ثلاثة أمور:

- نضج الجهاز المفاهيمي والمصطلحي للنحو ، وبروز النزعة التجريدية في التأليف النحوي ، وظهور المدارس النحوية الساعية إلى التمايز في الأصول ، والتميز في التعليل والتأصيل .
- الرد على من اتهم النحو بضعف الحجج والعلل، ووصفها بالخطأ والخطل.
- بزوغ ظاهرة الاقتراض المعرفي بين العلوم في المناهج والمصطلحات، وقد أثمرت هذه الظاهرة علوما متداخلة في المناهج والمصطلحات(أصول الفقه وأصول النحو أنموذجا).

- أن تنازع الأقدمين في أسبقية التأليف في أصول النحو يمكن تفسيره بأمرين :بطء حركة التأليف في أصول النحو، وتميز كل مؤلف في جانب من جوانب التأليف في أصول النحو.

- أن الدراسات الحديثة التي اعتنت بأصول النحو تمايزت زوايا المعالجة لديها والهدف منها؛ مما نتج عنه اختلاف في المضمون وإن وقع ائتلاف في الأسمى.

المبحث الثاني : أصول النحو (التعريف)

نخصص هذا المبحث لعرض تعاريف أصول النحو، كما نقدم فيه تعريفا لمصطلحي الأصل والنحو ؛لأن أصول النحو مصطلح مركب ؛ وينبغي تعريف جزءية قبل التركيب؛ فذلك يوضح المعنى أكثر، وسنقوم بذلك من خلال مطلبين نخصص الأول لتعريف المصطلحين قبل التركيب ، ونخصص الثاني لتعريفهما بعد التركيب (أصول النحو) .

المطلب الأول : تعريف مصطلحي الأصل والنحو

نقسم هذا المطلب إلى فقرتين نخصص الأولى منهما للتعريف اللغوي للمصطلحين؛ والثانية للمعنى الاصطلاحي لهما .

الفقرة الأولى : الأصل والنحو لغة :

أ- الأصل لغة

يرد مصطلح الأصل في المعاجم اللغة للدلالة على أصل الشيء (أساسه وأسفله)، و الثبات ، وعلو الحسب .

1- الأصل (أسفل الشيء)

جاء في معجم العين <<و**الأصل أسفل** كل شيء >>[1] وفي القاموس <<**الأصل أسفل الشيء** كاليأصول جمعه أصول وآصل>>[2] وجاء في مقاييس اللغة <<الهمزة والصاد واللام ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض

[1] معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي / د ت ، مادة " أصل"

[2] القاموس المحيط للفيروز آبادي العلامة مجد الدين الفيروز آبادي الشيرازي ؛ د ت ، مادة " أصل"

أحدها **أساس الشيء** >>[1] وجاء في لسان العرب <<**الأصل أسفل** كل شيء>>[2]

2- الأصل (الثبات)

من المعاني التي ورد لها الأصل في المعاجم اللغوية دلالته على الثبات ففي العين <<**واستأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها** ، واستأصل الله فلانا أي لم يدع له أصلا ، ويقال **إن النخل بأرضنا أصيل** أي هو بها لا يفنى ولا يزول ، **وفلان أصيل الرأي** ، وقد أصل رأيه أصالة ، وإنه لأصيل الرأي والعقل >>[3] وفي القاموس المحيط <<وأصل ككرم : صار ذا **أصل أو ثبت ورسخ** ، أصل كتأصل ، **والرأي جاد** >>[4]وفي لسان العرب <<ورجل أصيل **ثابت الرأي**>>[5]

3- الأصل (الحسب)

من المعاني التي جاء لها الأصل الدلالة على الحسب الأصيل ففي الصحاح <<**الأصل : الحسب** والفصل اللسان >>[6].وفي مقاييس اللغة <<قال الكسائي في قولهم : لا أصل له وفصل ؛ **إن الأصل الحسب** والفصل

---

[1] معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ؛ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ دت ، مادة " أصل "

[2] لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ؛ دار صادر / بيروت، د ت ، " مادة أصل "

[3] العين ؛ مصدر سابق ، مادة أصل "

[4] القاموس المحيط ؛ مصدر سابق، " مادة أصل "

[5] لسان العرب ؛ مصدر سابق ، " أصل "

[6] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفرابي تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ؛ دار القلم للملايين / بيروت ، لبنان ، الطبعة 4 ، 1990م ، " مادة أصل "

اللسان>>[1] وجاء في لسان العرب <<وقولهم لا أصل له ولافصل ؛ **الأصل الحسب** والفصل اللسان>>[2]

ب- النحو لغة

يطلق النحو في اللغة على القصد ففي معجم العين <<**النحو القصد** نحو الشيء **نحوت الشيء قصدت قصده** >>[3]

وفي لسان العرب <<**والنحو القصد** والطريق ويكون ظرفا ويكون اسما (...) وهو في الأصل مصدر شائع **أي نحوت نحوا** كقولك **قصدت قصدا** ثم خص به انتحاء هذا القبيل >>[4]

وقد عدد ابن كداه الكمليلي معاني النحو (" **القصد** " **والجهة**" و" **الجزء**" و"**المِثل** " و"**المقدار**" و" **البعض**") في بيتين يخاطب بهما شيخه يحظيه ابن عبد الودود.

نحونا" بأنحاء" من الحاج" نحوكم" تناهز "نحو" الألف بل هي أكثر

فنلنا جميع الحاج لا "النحو" عاجلا و"نحوكم" ياشيخ بالنحو أجدر[5]

---

[1] مقاييس اللغة ؛ مصدر سابق ، " مادة أصل "

[2] لسان العرب ؛ مصدر سابق، " مادة أصل "

[3] العين ؛ مصدر سابق " مادة نحا"

[4] لسان العرب؛ مصدر سابق " مادة نحا"

[5] ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونة مع أنظام في الفوائد النحوية لعدد من المعلماء الموريتانيين صححه وراجع ما دته العلامة اباه بن محمد عالي بن نعم العبد المجلسي الشنقيطي ،جمعه وأعده للنشر محمد محفوظ بن أحمد ، الطبعة 1، 2000 م ص 13-14.

الفقرة الثانية : الأصل والنحو اصطلاحا

في هذه الفقرة نقدم تعريفات اصطلاحية مختصرة لكل من المصطلحين (الأصل والنحو) .

أ- الأصل اصطلاحا :

الأصل في الاصطلاح ما يبنى عليه غيره ، وما يكون غيره محتاجا إليه؛ ويطلق على الدليل والقاعدة <<**الأصل هو ما يبنى عليه غيره** (...) والأصول جمع أصل ، وهو في اللغة **عبارة عما يفتقر إليه غيره ولا يفتقر هو إلى غيره** >>[1].

وفي دستور العلماء <<اعلم أن **الأصل نقل في الاصطلاح الخاص** أعني اصطلاح أصول الفقه **إلى المقيس عليه** ، وفي العرف العام إلى معان أخر مثل **الراجح والقاعدة الكلية والدليل** كما قالوا الأصل أن يلي الفاعل الفعل أي الراجح (...) **وأصل هذا الحكم أي دليله** وقد يذكر ويراد به الوضع كما قال الشيخ بن الحاجب في الكافية الوصف شرطه أن يكون في الأصل أي في الوضع>>[2].

[1] التعريفات للجرجاني علي بن محمد الشريف الجرجاني ؛ مكتبة لبنان شارع رياض الصلح / بيروت ، د ت " مادة " أصل"

[2] دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري ؛ دار الكتب العلمية / بيروت ، لبنان ، الطبعة 1 ، 2000، " مادة أصل "

وفي الكليات <<الأصل أسفل الشيء ويطلق على **الراجح بالنسبة إلى المرجوح وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات** وعلى **الدليل بالنسبة إلى المدلول وعلى ما يبنى عليه غيره**>>[1]

ب- النحو اصطلاحا:

عرف النحو بتعريفات اصطلاحية عديدة، أخذ بعضها في الاعتبار دوره ووظيفته ، وأخذ بعضها في الاعتبار آلية بنائه واستخراجه من كلام العرب، وأخرى جمعت بين الاعتبارين .

فمن التعاريف التي جمعت بين الإثنين التعريف الذي أورده ابن السراج <<**النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب** ، وهو **علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب** حتى وقفوا على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة باستقراء كلام العرب>>[2].

ومن التعاريف التي ركزت على جانب وظيفة النحو- وهي إلحاق غير أهل العربية بأهلها ، وتصحيح أخطاء أهل العربية - تعريف ابن جني <<باب القول على النحو ؛ **هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه** من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك **ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطبق بها** وإن لم يكن

[1] الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي أيوب بن موسى الحسني الكفوي قابله على نسخة خطية وأعده للنشر ووضع فهارسه د. عدنان محمد المصري ؛ مؤسسة الرسالة / الطبعة 2 ، 1998م " مادة أصل"

[2] الأصول لابن السراج ؛ مصدر سابق ، ج 1، ص 35.

منهم **وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها** وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم >>[1]

ومن التعريفات التي نظرت إلى وظيفة النحو – وإن قصرتها – على معرفة النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ، واعتبرته صناعة <<**النحو صناعة علمية** ، ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة **بين صيغة النظم وصورة المعنى** ، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى>>[2]

ونقل السيوطي تعريفا نسبه لصاحب البديع <<**النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب** من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ؛ ليعرف الصحيح من الفاسد >>[3]

تلك بعض تعاريف النحو الاصطلاحية التي أوردها النحاة، وقد اتفقت هذه التعاريف على أن النحو علم – وإن اختلفت في زوايا النظر إليه– من حيث أدوات الاستخراج والبناء (الاستقراء)، أو من حيث الوظيفة (إلحاق غير العربي بالعربي ، وتصحيح خطأ العربي في حال اللحن).

[1] الخصائص ؛ مصدر سابق ، ج 1، ص 34.

[2] الاقتراح ؛ مصدر سابق، ص 21.

[3] المصدر اسابق ؛ ص 24.

المطلب الثاني : أصول النحو (التعريف)

نقدم في هذا المطلب تعريفا موجزا لعلم أصول النحو بعد أن عرفنا مصطلحي الأصل والنحو في المطلب السابق .

يقوم أصول النحو في علم النحو مقام أصول أصول الفقه في علم الفقه؛ ولذا تتطابق تعاريفهم – وإن اختلفت موضوعاتهم- فهذا ابن الأنباري في تعريفه لأصول النحو يقابله بأصول الفقه <<**أصول النحو : أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله** ، وفائدته **التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع** عن **حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل** فإن المخلد إلى التقليد لايعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب >>[1].

يظهر هذا التعريف المقابلة الحاصلة بين علمي أصول النحو وأصول الفقه، والتداخل بينهما في مفردات التعريف والتشابه في التوظيف ، والتماثل في الأثر المعرفي لكل منهما ، فإذا كان المتضلع في أصول الفقه يحصل على ملكة **الاستنباط والتأصيل**، فإن المتمرس في علم أصول النحو يحوز شرف المهارة في **الترجيح والتعليل**.

وغير بعيد من هذا التعريف يتنزل تعريف السيوطي لأصول النحو ؛إلا أنه يبسط ما أجمله ابن الأنباري في تعريفه <<**أصول النحو علم** يبحث فيه عن

[1] لمع الأدلة ؛ مصدر سابق ، ص 80.

أدلة النحو الإجمالية ؛ من هي حيث **أدلته** ، **وكيفية الاستدلال** بها ، **وحال المستدل**>>[1].

فما أجمله ابن الأنباري في تعريفه السابق بسطه السيوطي في هذا التعريف؛ فالعناصر الأساسية في تعريفه هي نفسها العناصر الأساسية في تعريف أصول الفقه (البحث في الأدلة الإجمالية من حيث هي أدلة، وطرق الاستدلال بها من ترجيح وتقديم ، وحال من يستدل بها ؛ أي شروط المستدل).

ومن هنا يمكن القول إن تعريف علم أصول النحو يتحد مع تعريف علم أصول الفقه، وإن التمايز بينهما منحصر في الموضوع ، فأصول الفقه موضوعه أدلة الفقه ، وأصول النحو موضوعه أدلة النحو.

[1] الاقتراح ؛ مصدر سابق ، ص 13.

خلاصات المبحث :

- أن الأصل في اللغة يعني الأساس الذي يبنى عليه غيره والثبات والحسب.

- أنه في الاصطلاح ينصرف إلى معنى الأساس؛ لأن أصول العلوم هي أسسها التي تبنى عليها ، ودعائمها التي تعتمد عليها.

- أن للنحو في اللغة معاني عديدة أهمها إطلاقه بمعنى القصد؛ ومنه أخذ النحو اصطلاحا .

- أن الاختلاف الحاصل في تعاريف النحاة لعلم النحو سببه اختلاف زاوية النظر (الوظيفة و المنهج).

- أن أصول النحو يقابل أصول الفقه، ويتداخل معه في الوسائل والمناهج، والأثر ، ويختلف معه في الموضوع.

وفي ختام هذا التمهيد الذي خصصناه للحديث عن أصول النحو تأليفا وتعريفا بغرض تقديم صورة موجزة عن أهم المؤلفات في أصول النحو وأهم تعاريفه نرجوا أن نكون وفقنا في الوصول إلى المبتغى المقصود، وحققنا الهدف المنشود .

الباب الأول : أصول النحو في الأندلس (الشاطبي أنموذجا)

وفيه فصلان :

- ✓ الفصل الأول : أصول النحو عند نحاة الأندلس
- ✓ الفصل الثاني : دور الشاطبي في أصول النحو

الفصل الأول أصول النحو عند نحاة الأندلس

نقف في هذ الفصل مع النحو الأندلسي لنجيب عن سؤال **الظهور والتميز**؛ حيث ظل وجود نحو أندلسي مستقل **بأصوله الاستدلالية**، ومتميز **بمصطلحاته العلمية ، ومناهجه الإجرائية** مثار جدل بين الباحثين **إثباتا ونفيا**.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين يكشف الأول منهما بواعث ظهور النحو الأندلسي ؛ ويبرز الثاني إسهام نحاة الأندلس في أصول النحو.

المبحث الأول : النحو الأندلسي (البواعث والسمات)

نتحدث في هذا المبحث عن بواعث ظهور النحو في الأندلس؛ وذلك في مطلبين يهتم الأول منهما بالإجابة عن **بواعث ظهوره ، وثانيهما يعنى بسماته**.

النحو الأندلسي وإشكال الوجود

اتسم الحديث عن المدارس النحوية **وجودا وعدما ، تمايزا وتماثلا**، بشيء غير قليل من الصخب ؛ حيث ظهرت أبحاث تشكك في وجود مدارس نحوية مختلفة؛ بل تعتبر مايسمى مدارس نحوية مجرد نزعات جرى تحديدها بمحدد جغرافي فحسب.

ذلك أن المنطلقات الكبرى لكل المدارس النحوية تتماثل في الجملة ويحصل بعض التمايز في التفصيل؛ إذ المرتكزات الكلية للهجاز المفاهيمي في النحو العربي هي ذاتها لدى كل " **المدارس النحوية " أو النزعات النحوية** " ، وما زاد على ذلك إنما هو اختيار وانتقاء من أقوال السابقين في ضوء **أصولهم واستعمال مصطلحاتهم** ، أو لنقل في ضوء "**المنهج والمصطلح**" .

لم يكن الحديث عن وجود مدرسة نحوية في الأندلس ليخلو هو الآخر من نصيب من الجدل الدائر حول المدارس النحوية **"تصورا وتصديقا"**؛ لذا نجد من الباحثين من ذهب إلى أنه لا يوجد مذهب نحوي أندلسي خالص؛ إنما النحو الأندلسي شبيه بالنحو في بغداد؛ لأنه يركز على الانتقاء والاختيار من كلام السابقين في ضوء مناهجهم واستعمال مصطلحاتهم.

يرى الأستاذ الأفغاني أنه لا توجد مدرسة نحوية أندلسية خاصة، وقد بسط حججه في بحثه " من تاريخ النحو" <<**كنت رأيت قبل سبعة عشرة سنة : أن النحو الأندلسي مر بشبه الخطوات التي سارها في المشرق** ، وأن طابعه الغالب الذي استقر طابع القياس الذي شرعه نحاة البصرة وأن الأندلسيين أشبهوا في هذا أيضا الشاميين حين أضافوا إلى ذلك عناية بالغة بالسماع، فلما كنت في رحلة علمية تضمنت زيارة الأندلس وطلب إلي القائمون على صحيفة (معهد الدراسات الإسلامية في مدريد) الإسهام بموضوع في مجلتهم وكان السؤال المطروح **هل في النحو مذهب أندلسي** ؟>>[1]

يعترف الأفغاني بالعناية الفائقة التي أولاها الأندلسيون للنحو من قديم الزمان والجهود التي بذلوها في خدمته <<يعرف المطلعون عناية الأندلسيين بعلم النحو منذ الزمن الأقدم ، ويحفظون كلمة ابن سعيد " **النحو عندهم في نهاية من علو الطبقة** " >>[2]

إلا أن هذا الاعتراف لم يمنع الأفغاني من إصدار حكم قاطع أن هذه العناية ، وتلك الآراء التي لا تخطئها عين دارس مطولات النحو ليس فيها ما

[1] من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ؛ دار الفكر / بيروت ، 1978م ص 47.

[2] من تاريخ النحو ؛ مرجع سابق ، ص 47.

يميزها عن غيرها من الآراء النحوية ؛ بل إنها لا تحمل سمات مدرسة خاصة <<لا يخطئ دارس مطولات النحو أن يقع على آراء الأندلسيين في جزئيات نحوية (...) إلا أن متصفحها **لا يجد فيها ما يميزها من غيرها من التخريجات المختلفة المعروضة في القضية الواحدة** أو بعبارة أخرى : **ليس لآراء الأندلسيين هؤلاء سمات مدرسة خاصة**>>[1]

واحتجاجا لصحة رأيه يأخذ تلك القضايا التي تميز النحو الأندلسي- في نظر القائلين بوجود مدرسة نحوية أندلسية – فيوضح أنها قضايا مشرقية خاض فيها النحاة في المشرق وأن نحاة الأندلس تابعون فيها<<والشيء الذي يجوز أن يناقش هنا ما ذكروا من أن ابن مالك وابن خروف **شرعا الاستشهاد بالحديث، والاحتجاج به في قضايا اللغة والنحو** فخالفا بذلك – زعموا- سنة من قبلهم من النحاة ، وإذا كانا أندلسيين جعل بعضهم **هذا الاحتجاج مذهبا أندلسيا**>>[2]

غير أنه يؤكد أن هذا القول وهم؛ لأن الاستشهاد بالحديث نزعة مشرقية، والقول بعدم ذلك وهم دعا النحاة إليه حديث أبي حيان في التسهيل الذي وصف فيه النحاة الأقدمين بعدم فعل ذلك <<**وكل ذلك وهم لا يقره تاريخ الفن** ، ولعل الذي حداهم عليه كلمة أبي حيان في التسهيل " **إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان** العرب كأبي عمرو وعيسى

[1] المرجع السابق ؛ ص 48.

[2] المرجع السابق؛ ص 48.

بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين **لم يفعلوا ذلك** >>[1]

ويؤكد أن التحقيق غيرهذا مستدلا بنص للسيهلي الذي أكد فيه أنه لا يعلم خلافا في الأمر (الاستشهاد بالحديث) إلا ما ماجاء به أبو حيان ، ويختم بالقول إن الاسشتهاد بالحديث نزعة مشرقية <<**والتحقيق غير هذا** (...) بل قال السهيلي " لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه أبوحيان في شرح التسهيل وأبوا الحسن الضائع في شرح الجمل وتابعهم على ذلك الجلال السيوطي " **فنزعة الاحتجاج بالحديث إذن مشرقية قديمة** >>[2]

ويؤكد أن ابن مالك وابن خروف إنما سارا على سيرة من قبلهما هذا مع منازعته في أندلسية ابن مالك وأبي حيان الذين يعتبران من أهم أعلام الأندلس النحويين <<وإنما سار ابن مالك وابن خروف على سيرة من قبلهما من الأئمة المتبوعين في المشرق >>[3]

---

[1] من تاريخ النحو ؛ مرجع سابق ، ص 48.

[2] المرجع السابق ؛ ص 48-49.

[3] المرجع السابق؛ ص 49 ، ويقول في شأن عدم أندلسية ابن مالك وأبي حيان <<ويريد بعض الناس أن يذكر ابن مالك وأبا حيان علمين بارزين لمدرسة أندلسية كان لها أثر واسع في النحو وتعليميه في المشرق وهذا ظن يروج ابتداء ؛ لكنه لا يثبت عند النظرة الفاحصة الأولى ، فابن مالك خرج من الأندلس إلى المشرق صغيرا ولم يذكروا له شيخا في النحو غير الشلوبيني ، قالوا إنه قرأ عليه نحوا من ثلاثة عشر يوما (...) وأمر أبي حيان قريب من أمر ابن مالك : خرج من الأندلس هاربا في شبيبته وكان قرأ على بعض شيوخها ثم أتم قراءته وزاول الإقراء في المغرب والمشرق ، فإن اعتبرنا الشكل الصوري كان أثر التعليم الأندلسي في أبي حيان قليلا وفي ابن مالك أقل بكثير ، وإن اعتبرنا الجوهر – وحق اعتباره – وجدنا نحو هذين الرجلين في تواليفهما مشرقيا محضا >>(المرجع السابق ؛ ص 48).

ولأنه يرى أن هذين العلمين – حتى وإن أثبت عدم أندلستهما **دراسة ودراية**– ؛ فإنه منازع في أندلسيتهما **منشأ وموطنا** يقدم أنموذجا آخر خالص الأندلسية **منشأ ودراسة** وهو أنموذج ابن حزم في رفضه العلل النحوية ، وهدفه من الإتيان به ليؤكد أن رفض العلل وتمحيصها مذهب شرقي هو الآخر <<وبذلك ننتهي من نقاش كل ماقيل في الموضوع لأقف وقفة جديدة مع ابن حزم في كتاب –عرفه الباحثون العام الفائت– أرقى صعدا في تاريخ النحو مائتي سنة قبل وفاة ابن مالك لأمعن في نص لابن حزم وهو إمام أندلسي ما رأى المشرق قط ، بل ما جاوز الزقاق إلى عدوة المغرب – فيما أذكر الآن – وهي منه على قاب قوسين فهو خالص الأندلسية >>[1].

ويعرض رفض ابن حزم للعلل ويبين أنه تشريع لنحو جديد لو وجد منظمون <<وعلى أي كان؛ فقد عرج عرضا في كتابه (التقريب لحد المنطق) على أحد الأسس التي بني عليها النحو فوضع تحته هذه المتفجرة الصغيرة ، وأما علم النحو فيرجع إلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين نزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم ، **وأما العلل فيه ففاسدة جدا** >>[2]

ويؤكد أن هذه الدعوة إبطال للقياس ولا يمكن تصور نحو بلاقياس ، ويضيف أنه ود لو وجد من يتابع ابن حزم ليوجد لنا نحوا بلا تعليل ولا قياس <<**وهذا إبطال للقياس جملة** (...) فإذا كانت العلل فاسدة فسد القياس

[1] من تاريخ النحو ؛ مرجع سابق ، ص 49.

[2] المرجع السابق؛ ص 49.

حتما إذ عليها بني ، **وقولة ابن حزم هذه تشريع لنحو جديد لو وجد منظمون>>**[1]

رغم هذا الإقرار البادي بأن دعوة ابن حزم تشريع لنحو جديد يؤكد أن القول بضعف العلل النحوية قديم حتى جرى به المثل <<ولو حاول أحد الأندلسيين البناء على هذا الأساس لصح – **مع شيء غير قليل من التسامح والتجوز – أن يكون هناك مذهب أندلسي** (...) لأن القول بضعف العل النحوية قديم متعارف عليه في المشرق حتى جرى به المثل " **أضعف من حجة نحوي** " (...) فاستضعاف العلل النحوية قال به كثيرون قبل **ابن حزم فليس فيه بسابق، وإنما بالغ ابن حزم حين جعلها فاسدة جدا فعمم واشتط** (...) **وفرق كبير بين إطلاق ابن حزم ومن قلده كابن مضاء ، ومن تجرد للبحث والاستقراء بأناة وصبر>>**[2]

ولم يكن سعيد الأفغاني وحده من شكك في وجود مدرسة نحوية أندلسية فهذا شعبان عوض العبيدي يشكك في وجود مدرسة أندلسية معلقا على جملة من المسائل التي يرتكز عليها القائلون بوجود هذه المدرسة.

أوضح العبيدي أن مرتكزات تميز النحو الأندلسي- (الدفاع عن القراءات والاستشهاد بالحديث)- سبقهم إليها نحاة مشرقيون وعلق<<**كنا سنذهب**

[1] من تاريخ النحو ؛ مرجع سابق ، ص 49.

[2] المرجع السابق ؛ ص 50.

إلى أن هناك اتجاها نحويا في الأندلس يعد مدرسة لو أن بعض المحاولات التي قام بها بعض الأندلسيين والمغاربة قدر لها الاستمرار>>[1].

ويقدم جملة من هذه المحاولات مع تأكيد ذهابها مع أصحابها <<**من هذه المحاولات الثورة على الأصول النحوية المعروفة من قياس وتعليل ، وتمارين غير عملية كما فعل ابن مضاء في كتابه الصغير** (الرد على النحاة) ، لكن هذه المحاولة انتهت بنهاية صاحبها، ولم يكشف النقاب عنها إلا في العصر الحديث؛ حيث بحثت وما زالت مجالا للبحث>>[2].

ويذكر تقسيم ابن صابر للكلمة ويعتبره مرفوضا لانعقاد الإجماع قبله – وإجماع النحاة حجة– <<وكنا أيضا سنذهب **إلى وجود مذهب أندلسي في النحو لو أن تقسيم أبي جعفر ابن صابر للكمة أخذ به فعمم على سائل أبواب النحو العربي، لكن أبا جعفر بن صابر الذي قسم الكلمة إلى أربعة أقسام : اسم وفعل وحرف وخالفة** – وهو اسم الفعل – رفضت فكرته بحجة أن إجماع النحويين حجة ، وقد أتى كلامه بعد انعقاد الإجماع على أن الكلمة ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف>>[3].

ويبين أن قول أبي الحسن بن الطراوة بجواز الاستشهاد بلغات القوم يمكن اعتباره أساسا لمدرسة الأندلس لو وجدت <<**وكنا سنعد قول أبي الحسن بن الطراوة بجواز الاستشهاد بلغات القوم في عصره أساسا في مدرسة الأندلس**

---

[1] النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل لشعبان عوض محمد العبيدي ؛ منشورات جامعة قار يونس / 1989، ص 191.

[2] المرجع السابق؛ ص 192.

[3] المرجع السابق؛ ص 192.

لـو وجـدت (...) لكنـه لم يعـرف إلا عنـد ابـن الطـراوة فلـم نـر لهـذا الاتجـاه اسـتمرارية في الأندلس >>[1].

ويختـتم القـول بالتأكيـد علـى أن النحـاة الأندلسـيين هـم نحـاة بصـريون في منـاهجهم ؛ إذ لـيس يوجـد في النحـو إلا ثلاثـة مـدارس <<لقـد قلنـا في بدايـة هـذا البـاب إنـه قـد وجـدت مـدارس في النحـو العـربي، ولكـن وجـود هـذه المـدارس لم يكـن متكـاملا؛ ونحـن نصـر علـى هـذا القـول ، ونضـيف في نهايـة هـذا الفصـل إنـه قـد وجـدت مـداس ثلاثـة في النحـو العـربي هـي : المدرسـة البصـرية والمدرسـة الكوفيـة والمدرسـة البغداديـة ، أمـا مـا عـدا هـذه المـدارس الثلاثـة فهـي بصـفة عامـة تكتسـي بالطـابع البغـدادي ، **فنحـاة الأنـدلس بعـد نهايـة الجمـع والروايـة والتكـوين أصبحوا نحاة بغداديين بمعنى الكلمة كما أو ضحنا آنفا** >>[2].

ويـذهب بعـض البـاحثين إلى أن اعتبـار اختيـار نحـاة آراء نحويـة معينـة يشـكل مدرسـة نحويـة يفـتح البـاب واسـعا أمـام تناسـل المـدارس ؛ لأن النحـاة يسـتطيعون في كـل وقـت أن يقومـوا بهـذا النشـاط، مـع تأكيـد أن المدرسـة لا بـد لهـا مـن أسـس فكريـة مغـايرة ، وأصـول مختلفـة <<وعليـه يمكـن القـول : إن ابـن خـروف كـان يختـار مـن آراء البصـريين وآراء الكـوفيين معـا فهـو كغـيره مـن النحـويين وقـف موقـف المنتخـب والمتخـير المجتهـد، فلـم يكـن ليقتصـر علـى مـذهب دون الآخـر، بـل كـان ينتقـي مـن كـل مـذهب مـايراه صـوابا ، ومثـل هـذه الاختيـارات مـن آراء هـؤلاء وهـؤلاء لا يمكـن أن يقـال فيـه إنـه يؤلـف مدرسـة جديـدة؛ لأن هـذا يتنـاقض وأسـس أي مدرسـة؛ **ولأن المدرسـة يجـب أن يكـون لهـا معـالم خاصـة أو أصـول فكريـة**

[1] النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ؛ مرجع سابق ، ص 192.

[2] المرجع السابق ؛ ص 192.

تنطلق منها ، وكذا يجب أن يكون لها مصطلحات تميزها من سواها ، وهذا كله لا نراه عند ابن خروف ولا غيره من نحاة الأندلس>>[1].

ويؤكد أن هذه الآراء لا يمكن أن تنعت بأنها مدرسة نحوية لأن ذلك يفتح الباب أمام تعدد المدارس <<ومهما يكن من أمر فإن الذي نجده عند ابن خروف هو – بشكل عام – يقوم على الاختيار من آراء البصريين ومن آراء الكوفيين معا ، ومثل هذا الاختيار من آراء العلماء **لا يمكن بأن ينعت بأنه يؤلف مدرسة نحوية قائمة بنفسها**، لأن هذا لو صح في زمن ما من تاريخ النحو النحو العربي لرأينا تعدد المدارس النحوية؛ لأن هذا يعني أن النحاة في أي وقت يمكن أن ينظروا في آراء السابقين لهم؛ فيختاروا منها ما يريدونه ثم يقولوا هذا نحو جديد، أو هذه مدرسة جديدة ، ومثل هذا لن يلق القبول؛ لأنه إن تم ذلك سيكون في كل عصر مدارس نحوية عدة ، ولو حدث هذا في القرون السابقة لما وصل إلينا النحو العربي الذي يعرفه الناس اليوم كما عرفه السابقون >>[2].

كان هذا عن الاتجاه الذي يرى أصحابه عدم وجود مذهب نحوي أندلسي مستقل، وينكر قيام مدرسة نحوية أندلسية ذات خصائص مميزة؛ غير أن هذا الاتجاه يقابله اتجاه آخر يرى وجود مدرسة نحوية أندلسية – وهو الذي استقر عليه الدرس النحوي – ، ومن أبرز من تزعم هذا الاتجاه – حديثا – شوقي ضيف في كتابه " المدارس النحوية " الذي خصص منه فصلا كاملا للحديث عن المدرسة الأندلسية واستمدادها النحوي <<لا نكاد نمضي في

[1] مجلة التراث العربي العدد 97 (2005) مقالة ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس د. محمد موعد ؛ ص 152.

[2] المرجع السابق ؛ ص 154.

عصر بني أمية بالأندلس حتى تنشأ طبقة من المؤدبين الذين كانوا يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر مبادئ العربية عن طريق مدارسة النصوص والأشعار >>[1].

أدى هذا الأمر إلى وجود درس نحوي أندلسي يمتاز عن غيره في طرق التدريس؛ <<والتآليف في هذا الفن كثيرة **وطرق التعليم مختلفة** بين البصريين والكوفيين والبغداديين و**الأندلسيين** >>[2].

ويذكر شوقي ضيف أن المدرسة الأندلسية بدأت كوفية الاستمداد <<**وأول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي** جودي بن عثمان المورووري الذي رحل إلى المشرق وتتلمذ للكسائي والفراء ، **وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين وأول من صنف به في النحو** ، وما زال يدرسه لطلابه حتى توفي سنة 198هـ>>[3].

إن أسبقية استمداد النحو الأندلسي من النحو الكوفي أتاحت لنحاة الأندلس معايشة النحو الكوفي ردحا من الزمن ، وهو ما كان له أثر – سنعرض له – ؛ غير أن تلك الأسبقية لم تمنع الأندلسيين من الاستمداد من النحو البصري،– بل لم تمنع النحو البصري من تبوؤ الصدارة في التحليل النحوي في الأندلس– <<**ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري وأنها صبت عنايتها أولا على النحو الكوفي** مقتدية بنحويها الأول جودي بن

[1] المدارس النحوية لشوقي ضيف دار المعارف / القاهرة ، الطبعة 7 ، د ت ، ص 288.

[2] مقدمة ابن خلدون ؛ 294، نقلا عن خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري لعبد القادر الهيتي ، منشورات جامعة قار يونس / بنغازي ، الطبعة 3 ، 1993م ، ص 49.

[3] المدارس النحوية ؛ شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص 289.

عثمان حتى أصبحنا في أواخر القرن الثالث الهجري وجدنا الأفشنيق محمد بن موسى بن هاشم المتوفى سنه 307 يرحل إلى المشرق ويلقي أبا جعفر الدينوري **ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ويقرؤه بقرطبة لطلابه**، ويأخذ غير نحوي في مدارسة الكتاب >>[1].

نتج عن التفاعل بين نحو المدرستين (البصرة والكوفة) في البيئة النحوية الأندلسية وشيوع المناظرات والمعارضات بروز شخصية النحو الأندلسي ،كما أدى اطلاع نحاة الأندلس على النحو البغدادي إلى صقل الملكة النحوية الأندلسية وباتت تنحو نحو الاختيارات الخاصة بها <<وفي ذلك الدلالة البينة على أننا لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي ، **ويكون ذلك إيذانا بأن تتضح شخصيتهم النحوية في النحو ودراساته ، فقد تعمقوا في مصنفاته على مر العصور وتعمقوا في اتجاهاته** >>[2].

ويعتبر شوقي ضيف المدرسة الأندلسية قريبة من البغدادية؛ مما أتاح للمنهج البغدادي ضربا من النماء والتطور <<أخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف فإذا نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين ، وإذا هم ينتهجون نهج الأخيرين من الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة ، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة أبي علي الفارسي ، وابن جني ولا يكتفون بذلك ، **بل يسيرون في**

[1] المدارس النحوية ؛ شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص 288-289.

[2] المرجع السابق؛ ص 292.

اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة ، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروبا من الخصب والنماء>>[1].

وقد أكد الطنطاوي وجود مدرسة نحوية أندلسية <<وتقضي البداهة أن إنعام الفكر في المسائل موح وملهم باستكمال بعض النقص الفائت ، وهذا ما كان من الأندلسيين بعد استغنائهم عن المشارقة واعتمادهم على أنفسهم ؛ فإنهم عدلوا عن بعض آراء المشارقة في النحو ، وخالفوهم في منهاج تعليمه وتدوينه ، واستدركوا عليهم مسائل فاتتهم ؛ **وبذلك استحدثوا مذهبا رابعا عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري ، الذي يعد بحق فجر النهضة النحوية في هذه البلاد ،** ولقد كانت نهضة رائدها المقة المحضة لهذا الفن في تلك البلاد المحرومة منه زمنا طويلا ومن ذلك الحين قرروا كتاب سيبويه>>[2].

وقد سار الطنطاوي أبعد من ذلك إذ أكد أن قضية التأثير النحوي قد انعكست؛ فصار لنحاة الأندلس تأثيرهم في النحو المشرق؛ وذلك بعد أن راكموا ثراء نحويا كبيرا <<وعلى كر الأيام تكاثرت مسائل مذهب المغاربة والأندلسيين الجديد وذاعت قواعده ، وامتدت حياته **حتى أخذ عنهم المشارقة بعدما ضعف شأنهم ، إذ قد نزح كثير من المغاربة إلى المشرق** إما للحج أو للإقامة ودرسوا في مساجده ومدارسه ومعهم مؤلفاتهم كابن مالك وغيره >>[3].

---

[1] المدارس النحوية ؛ شوق ضيف مرجع سابق، ص 292-293.

[2] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي؛ دار المعارف / القاهرة ، الطبعة 2، د ت ، ص 220.

[3] تاريخ النحو وأشهر النحاة ؛ مرجع سابق ، ص 222.

ويؤكد محمد المختار ولد اباه وجود مدرسة نحوية أندلسية خاصة <<وشهد القرن الرابع الهجري تطورا كبيرا في الدراسات **النحوية واللغوية في الأندلس امتاز بامتزاج عدة اتجاهات سيكون لها الأثر البالغ في تكوين المدرسة المغربية ، منها امتزاج بين آراء الكوفيين والبصريين ، وتطوير المذهب البغدادي ، وتقنينه وتلاق المنطق والنحو ، وتركيز على التحليل والتدقيق والاستنباط**>>[1].

وقد أثبت الهيتي في كتابه خصائص مذهب الأندلس النحوي وجود مدرسة نحوية أندلسية ورد على منكري وجودها <<والذي ألمحه من كلام الأستاذ الأفغاني أنه قد عمم القول في هذه المسألة إذ يرفض إطلاق اسم مدرسة على النحو الأندلسي كما أنه وقع في تناقض في بعض الأحيان؛ فنراه ينكر أندلسية أبي حيان وابن مالك ثم يعترف من بعد ذلك ، ونراه يمجد إبطال القياس حينا، ثم يقول إن ذلك مشرقي أيضا ، كما أن الاستشهاد بالحديث ظاهرة مشرقية ، والرأي عندي بعد ذلك –كله أننا إذا سرنا –كما سار من سبقنا – في تقسيم المدراس تقسيما **جغرافيا نستطيع أن نؤكد أن هناك مدرسة مدرسة نحوية للأندلس ، لها آراؤها الخاصة بها وسماتها المميزة لها عن غيرها من مدارس النحو في المشرق** >>[2].

ويقول بعض الباحثين في هذا المعنى <<وعلى هذا الأساس تمكن نحاة المغرب والأندلس من الخوض في غمار البحث النحوي وإيجاد مكانة لهم بين

---

[1] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب لمحمد المختار ولد اباه ؛ دار الكتب العلمية / بيروت ، الطبعة 1 ، 1996م ، ص 224.

[2] خصائص مذهب الأندلس النحوي ؛ مرجع سابق ص 56، وتنظر الصحفة 50 وما بعدها من المرجع نفسه.

من سبقوهم من المشارقة الذين يعدون أهل هذا العلم وأصحابه، إلا أن نحاة المغرب والأندلس لم يعتمدوا على الانتقاء من المدارس التي سبقتهم فقط **وإنما كانت لهم آراهم المتفردة التي تميز بها معظمهم**>>[1].

بات من المؤكد استنادا إلى النصوص السابقة ، واعتمادا على واقع البحث النحوي وجود نحو أندلسي يمتاز عن النحو المشرقي في **الاختيارات النحوية ، وتوسيع الخيارات الاستدلالية**.

المطلب الأول: النحو الأندلسي (بواعث الظهور)

في هذا المطلب نتاول بواعث ظهور النحو في الأندلس، والدواعي التي دعت النحاة الأنلسيين إلى الاهتمام به وإيلائه عناية فائقة كان لها الأثر الكبير في مسار النحو واكتمال صرحه المعرفي ، وصانته مزدهرا في الأندلس والمغرب في حقبة تراجع النحو في المشرق وانخراط رواده هناك في حلقة الاجترار والتكرار .

إن البواعث التي أسهمت في ظهور النحو الأندلس ودفعت النحاة إلى التأليف فيه متنوعة ، ويمكن إجمالها في بواعث أربعة ؛ تثقيف اللسان عناية بالقرآن؛ وتقويم الألسن محاربة للحن؛ وتوطين المعرفة؛ وحماية النحو من الانهيار والانحسار، وفيما يلي نقف مع كل واحد منها.

1- تثقيف اللسان تعظيما للقرآن

يعتبر السعي إلى تثقيف اللسان تعظيما للقرآن الباعث الأول على الاهتمام بالنحو في الأندلس؛وذلك راجع إلى أمرين: أن أوائل النحاة الأندلسيين هم من طبقة المؤدبين، وتعلق المسلمين باللغة العربية لغة الدين << استقبلت الأندلس

[1] إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين ليحاوي حفيظة ؛ منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر / 2011م ؛ ص 76.

عهدا جديدا وبدأت الحركة العلمية فيه بفضل مناصرة بني أمية اللغة جريا على دأب بني أبيهم في المشرق، فأرغبوا العلماء في العلم، وكافئوهم على دراستهم وتصنيفهم، فاستحث ذلك دول المغرب التي كانت تموج بالاضطرابات حينئذ؛ **لأنها دول عربية تقدس الكتاب الكريم ، وتحدب على اللغة العربية لغة الدين**>>[1].

ويقول شوقي ضيف مؤكدا هذا الباعث <<لا نكاد نمضي في عصر بني أمية بالأندلس حتى تنشأ طبقة من المؤدبين الذين كانوا يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية عن طريق مدارسة النصوص والأشعار ، **يدفعهم إلى ذلك حفاظهم على القرآن الكريم وسلامة لغته وتلاوته ، وبذلك كان أكثرهم من قراء الذكر الحكيم**>>[2]

وقد أشار إليه محمد المختار ولد اباه <<واكبت العلوم الإسلامية انتشار هذا الدين ، ولم يمض وقت طويل بعد فتح الأندلس حتى رأينا أن العلماء بدأو **يجمعون بين العلوم الفقهية والدراسات اللغوية لما لها من صلة بالقرآن الكريم** >>[3].

وقد نص عليه بعض الباحثين <<وقد بدأ النحو في الأندلس كما بدأ في سائر الأقطار التي أظلتها العروبة والإسلام ، فقد بدأ على أيدي طائفة من المؤدبين الذين يعلمون الصبيان **القرآن تماما كما حدث في المشرق ، فكان هؤلاء**

[1] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ؛ مرجع سابق ، ص 218.

[2] المدارس النحوية ؛ شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص 288.

[3] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ؛ محمد المختار ، مرجع سابق ، ص 223.

المؤدبين يشرحون غريبا أو يفسرون ملاحظة ، أو تخطر ببالهم فكرة ، وارتباط النحو بالقرآن أكيد في العربية >>[1].

2- تقويم الألسن محاربة للحن

يعتبر تقويم الألسن لمحاربة اللحن الباعث الثاني من بواعث ظهور النحو في الأندلس، والفرق بينه وبين الباعث السابق أن الباعث **السابق وقائي** ، وهذا **الباعث علاجي**؛ فذلك قبلي، وهذا بعدي ، أو ذلك بدافع عقدي ، وهذا بدافع علمي.

لم تكن الأندلس بدعا في هذا ؛ إذا غالبا ما يكون ابتعاد الناس عن بيئات الصفاء اللغوي عاملا من عوامل تفشي اللحن بين الخاصة – أحرى العامة- ، وهذا ما حدث في الأندلس إذ مع مرور<< **الزمن أخذت تتفشى الأخطاء في الكتابة حتى عند المدققين الذين يتحرون وجه الصواب**، وما ذلك إلا لأن العامية الأندلسية كانت تزاحم الفصحى مزاحمة شديدة >> [2]

ومن الأسباب الرئيسية لتفشي اللحن أن أوئل النحاة الأندلسيين كانوا مؤدبين يكتفون بالسهل المفيد، ويبتعدون عن الصعب مخافة التعقيد <<**وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها ، وتقريب المعاني** لهم في ذلك ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية ،

[1] النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ، مرجع سابق ، ص 188.

[2] الحركة اللغوية في الأندلس لألبير حبيب مطلق ، ص 285، (نقلا عن إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي مرجع سابق ، ص 76).

وغوامضها والاعتلال لمسائلها ، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية **ولا يجيئون في شيء منها**>>[1]

3- توطين المعرفة :

توطين المعرفة هو الباعث الثالث من بواعث النحو في الأندلس – وهو باعث معرفي – ؛ حيث إن النحاة الأندلسيين توافرت لهم ظروف عديدة جعلتهم ينحون منحى توطين النحو وتأليف حاجتهم منه، فقد بلغوا شأوا من التبحر في النحو العربي وأساليبه لم يعودوا بحاجة إلى استمداده من بيئات علمية أخرى <<وانتشرت دراسة النحو في سائر المدن وكادت الأندلس تحكي صورة العراق في عصره الزاهر، فكان غير عجب – لما فسدت السليقة بالبادية في أواسط القرن الرابع الهجري – **أن يصنع كذلك المغاربة والأندلسيون في اجتزائهم بما نقلوا من ألسنة وكلام العرب المروي لهم عن علماء المشارقة والقواعد التي تلقنوها منهم ، فلم يرتحلوا بعد إلى المشارقة وعكفوا على ما حصلوا عليه، وصدقوا العزيمة في تثمير ما عندهم** >>[2].

وأكد محمد عيد توفر البيئة العلمية لنحاة الأندلس؛ مما سهل عليهم توطين النحو <<وعلى كل حال **فقد تهيأت للأندلسيين منذ القرن الرابع أدوات الإنتاج العلمي الصحيح** – من مرور فترة كافية للنضج اللغوي – والتفاعل مع غيرهم من علماء المشرق والاطلاع على أهم كنوزهم في دراسة

---

[1] طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ؛ دار المعارف / مصر ، د ت ، ص 311.

[2] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ؛ الطنطاوي ، مرجع سابق ، 220.

النحو واللغة ، **فبدأ منذ ذلك الوقت اتجاه جديد في دراسة اللغة عندهم** >>[1].

وقد ساعدهم على توطين المعرفة أمران؛ تشجيع الأمراء للعلماء وحثهم على التأليف والإنتاج العلمي، والرحلات العلمية المتبادلة التي وفرت لهم مخزونا معرفيا كبيرا في العلوم الإسلامية عموما والنحو العربي بشكل خاص <<لما استقل بنو أمية بالأندلس على يد عبد الرحمن الداخل صقر قريش سنة 138هـ وتوطد فيها الملك له ولعقبه من بعده، استقبلت **الأندلس عصرا جديدا وبدأت الحركة العلمية فيه بفضل تشجيع بني أمية اللغة جريا على منهج بني أبيهم في المشرق ، فأرغبوا العلماء في العلم وكافئوهم على دراستهم وتصنيفيهم**>>[2].

وأما العامل الثاني فهو الرحلات العلمية الأندلسية إلى المشرق أو العكس <<وقد تجاوب مع هذه الرحلات المشرقية في رفع شأن اللغة العربية تقاطر المشارقة وتوافد كثير من علمائهم إلى المغرب والأندلس لتوافر المرغبات في النزوح إليهما ماديا وأدبيا >>[3].

ومن أشهر الهجرات المعاكسة من المشرق إلى المغرب هجرة العالم النحوي أبي علي القالي التي كانت لها – إضافة إلى العامل الآخر– أثر كبير في ازدهار الدرس النحوي في القطر الأندلسي <<وكان لرحلة أبي علي القالي **المشهور إلى الأندلس أثرها البالغ في هذا التطور** الذي بلغ ذروته في هذا المجال عند

[1] أصول النحو العربي ؛ محمد عيد ، مرجع سابق ، ص 36.

[2] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ؛ الطنطاوي ، مرجع سابق ، ص 218.

[3] المرجع السابق؛ ص 219.

ابن سيده صاحب كتاب المخصص اللغوي والمتضمن لأهم البحوث النحوية من سيبويه إلى ابن جني، **ثم تبلورت كل هذه الاتجاهات في صيغة مناهج المدرسة المغربية الأندلسية**>>[1].

نتيجة للعاملين السابقين رسم الأندلسيون ملامح مدرستهم النحوية وأصبحت سماتها واضحة المعالم <<فتولد من هذين العاملين حركة في علم النحو في ظل الامويين والأغالبة والفاطميين وازدهرت في آخر عهدهم >>[2].

4- حماية النحو من الانحسار :

حماية النحو من الانحسار ولاندثار هي الباعث الرابع- وهو باعث معرفي- من بواعث سعي الأندلسيين إلى التميز في النحوالعربي ؛ حيث آلت إليهم الريادة فيه والقيادة حين بدأ الوهن يدب في الإنتاج النحوي في المشرق، وقد ذاع صيت المدرسة الأندلسية في الآفاق ، وأخذ عنها المشارقة بعد أن استمدت منهم معارفها النحوية خضوعا لحتمية **"دورة الحضارة"**، و" **منطق الاستبدال** " <<**لقد اطرد تثمير هذه النهضة في تلك البلاد وشيكا ونمت الحركة العلمية** وكثر العلماء **وتباروا** في **تصنيف المؤلفات مع تنويع الإنتاج بين نحوية** وغيرها فتطلعت إليهم الأنظار في سائر البلاد الإسلامية ، وملأت قرطبة الأسماع، وخلفت بغداد العراق **ولا سيما في النحو** الذي حظي منهم بما حرمه غيره من فنون أخرى >>[3].

---

[1] تاريخ النحو العربي ؛ محمد المختار ولد اباه مرجع سابق ، ص 225.

[2] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ؛ الطنطاوي ، مرجع سابق ، ص 219.

[3] المرجع السابق ؛ ص 222.

وتمضي الأيام وتدور فيصبح نحاة الأندلس شيوخ الكراسي النحوية في المشرق؛ نظرا لمكانتهم العلمية، و ما شهده النحو من ضعف في المشرق <<وعلى كر الأيام **تكاثرت مسائل مذهب المغاربة والأندلسيين الجديد، وذاعت قواعده، وامتدت حياته حتى أخذ عنهم المشارقة** بعدما **ضعف شأنهم**؛ إذ قد نزح كثير من المغاربة إلى المشرق إما للحج أو للإقامة ودرَّسوا في مساجده ومدارسه، ومعهم مؤلفاتهم كابن مالك وغيره >>[1].

وخلاصة القول إن بواعث ظهور النحو في الأندلس وتميزه تنقسم قسمين ؛ قسم تعليمي يتعلق بتقويم اللسان وصيانة القرءان ؛ وقسم معرفي ؛ يتعلق بتوطين المعرفة وضمان استمرارها .

المطلب الثاني : النحو الأندلسي (السمات)

نتحدث في هذا المطلب عن السمات التي أصبحت تميز النحو الأندلسي عن أنحاء الأقطار الأخرى، إذ بات من المؤكد وجود مذهب نحوي مستقل له اختياراته الخاصة وطرقه في الاستدلال ، وتقعيد القواعد، وتقرير الأحكام وإثباتها؛ لكن قبل أن نبين هذه الخصائص والسمات التي تميزه نقدم بعض العوامل التي أسهمت في تميز النحو الأندلسي.

لقد اختلف الباحثون في العوامل التي جعلت النحو الأندلسي يتميز عن النحو المشرقي، فمنهم يرى أن الأمر عائد إلى النزعة التيسيرية في النحو الأندلسي، ومنهم من يرده إلى تأثير المذهب الظاهري وثورته.

يكاد العاملان السابقان(النزعة التيسيرية ، والثورة الظاهرية) يكونان محل إجماع عند الباحثين الذين تحدثوا عن خصائص النحو الأندلسي وعوامل تميزه؛

[1] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ؛ الطنطاوي ، مرجع سابق، ص 222.

غير أنه يوجد من الباحثين من قدم عوامل أخرى تختلف عن العوامل التقليدية المألوفة؛ من هؤلاء الأستاذ عبد المنعم حرفان في مقال له بعنوان " **دور التعدد اللغوي وتمثل اللسان في النزعة التجديدية في النحو بالأندلس**" إذ ساق عاملين جديدين يرى أن الفضل في تميز النحو الأندلسي عائد إليهما <<.. ونقترح فيما يلي تفسيرين آخرين نرى أنهما لم يحظيا بالعناية اللازمة في الأعمال التي اهتمت بهذا النحو ويتعلقان **بمسار النحو الأندلسي وبالوضع اللغوي بالأندلس** >>[1].

انعقد إجماع الباحثين – أو كاد – على أسبقية النحو الكوفي في جزيرة الأندلس <<وأول نحوي بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي جودي بن عثمان المورورى الذي رحل إلى المشرق وتتلمذ للكسائي والفراء، وهو **أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين** >>[2].

ويقول محمد عيد <<ومن المقدمين في ريادة الدراسة الأندلسية بتلك الصورة السابقة جودي بن عثمان النحوي ت 198 ، وهو من أهل مرو وعاد وقد صار معه طرف من هذا الشأن وسكن قرطبة من مدن الأندلس بعد قدومه من المشرق وأخذ الناس عنه، وهو أول من **أدخل كتب الكسائي** >>[3].

يفسر بعط الباحثين أسبقية النحو الكوفي في الأندلس واختيار الأندلسيين له بعامل نفسي تارة ، وببساطة تفكير النحاة الأندلسيين تارة أخرى <<وفي

---

[1] دور التعدد اللغوي وتمثل اللسان في النزعة التجديدية في النحو العربي بالأندلس لعبد المنعم حرفان ؛ شارك به في الندوة الدولية التي نظمتها "شعبة اللغة العربية"، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس: "خمسون سنة من البحث والتأطير"، وذلك بتاريخ 26-27-28 نونبر 2013ص 4.

[2] المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص 289.

[3] أصول النحو العربي ؛ محمد عيد ، مرجع سابق ، ص 33.

هذا العصر يجمع الباحثون أن الأندلسيين قد عرفوا النحو الكوفي قبل غيره وذلك راجع من وجهة نظري إلى **سبب نفسي**، فالأندلسيون لبعدهم عن مراكز الإسلام الأولى يحتاجون في بداية أمرهم- مع إحساسهم بالبعد عن مراكز الإسلام الأولى- إلى **العلوم المنقولة أكثر من العلوم المعقولة** >>[1].

غير أن هذا التفسير مختلف فيه، فهذا الأستاذ عبد المعنم حرفان يستغربه؛ لأن النحو الكوفي لا يختلف عن النحو البصري إلا في بعض التعليلات والتفريعات <<وقد عجبت لبعض الآراء التي ربطت بين دخول النحو الكوفي إلى الأندلس وبين بساطة فكر أهل الأندلس **وسذاجة معرفتهم** ومناسبة هذا النحو **لمستواهم المعرفي والذهني** ، والحال أن النحو الكوفي لم يختلف عن النحو البصري سوى في بعض التعليلات والتفريعات ويرى كثيرون أنهم يقومان على المنطق نفسه>>[2].

فالأستاذ حرفان يرى أن أسبقية النحو الكوفي للأندلس وبقاءه فيها فترة من الزمن هو الذي أهل نحو الأندلس لأن يكون مختلفا في مراحل لاحقة من تاريخه <<إن هذا **المسار المختلف لتشكل النحو الأندلسي أهله** لأن تكون له في مرحلة من تاريخه **مشاركات نحوية مختلفة عن النحو المعتاد** قبله في المشرق >>[3].

وأما العامل الثاني الذي يرى الأستاذ حرفان أنه كان له الأثر البالغ في تميز النحو في الأندلس هو " اختلاف تمثل النحاة الأندلسيين للسان العربي "

---

[1] النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ؛ مرجع سابق ، ص 189.

[2] دور التعدد اللغوي وتمثل اللسان في النزعة التجديدية في النحو العربي بالأندلس؛ مرجع سابق، ص 6.

[3] المرجع السابق ، ص 7 وما بعدها .

<<غير أنا نعتقد أن عامل اختلاف نشأة النحوي وتطوره بالأندلس عن النحو المشرقي لا يكفي لفهم تميز النحو الأندلسي؛ ولذلك نخصص الجزء الثاني من هذه المقالة لتناول عامل آخر له أهميته هو عامل **اختلاف تمثل النحاة الأندلسيين للسان العربي وهو التمثل الذي نتج عنه وضع استثنائي في جزيرة الأندلس** >>[1].

لقد فسر الأستاذ حرفان هذا الوضع المختلف الذي نتج عن الاختلاف في تمثل اللسان العربي بجملة من الأمور ؛ منها الموقف من اللجهات أو اللسان المحكي ، والنظر إلى اللغة العربية بعيدا عن الخلفية العقدية، وتطبيق النحو على لغات أخرى ، إضافة إلى عوامل أخرى[2].

تلك بعض العوامل التي جعلت النحو الأندلسي يتميز عن غيره من الأنحاء، ولكن بم تيمز النحو الأندلسي؟.

تميز النحو الأندلسي بجملة من الأمور لعل أهمها ؛ - ارتباطا بمجال الدراسة (أصول النحو) - توسيعه دائرة الخيارات الاستدلالية؛ فقد توسع الأندلسيون في الاستدلال بالحديث حتى أصبح مقرونا بمدرستهم النحوية، كما تميزوا بالاستدلال بالقراءات القرآنية جميعها متواترة كانت أو غير متواترة بشرط صحة النقل، ومن مظاهر تميزهم تلك الدعوة التي أطلقها بعض نحاتهم للتخلص من النحو غير " **الضروري**" ، والاكتفاء بنحو " **التخاطب** " ، والاقتصار على العلل المبينة والتخلي عن العلل الأخرى.

---

[1] دور التعدد التعدد اللغوي وتمثل اللسان في النزعة التجديدية في النحو العربي بالأندلس؛ مرجع سابق، ص 13.

[2] المرجع السابق ؛ ص 17 وما بعدها .

1- الاستشهاد بالقرءات الشاذة

لقد دافع الأندلسيون عن الاستشهاد بالقراءات القرآنية متواترة كانت أو غير متواترة <<كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات قرآنية بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، **وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية وإن منعه الأكثرون مستدلا به** >>[1].

وقد تعجب أبو حيان من صنيعهم ، واعتبره سوء ظن بالأئمة المنتخبين لنقل كتاب الله <<وأعجب **لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودا نظيرها في لسان العرب** في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا>>[2].

2- التوسع في الاستشهاد بالحديث

لا يرفض النحاة القدامى الاستشهاد بالحديث النبوي - إذا صح- بل يعتبرون فصاحته تلي فصاحة القرآن ، ولكنهم أحجموا عن الإكثار من الاستدلال به بحجة روايته بالمعنى؛ غير أن هذه الحجة لم تقنع النحاة الأندلسيين فطفقوا يكثرون من الاستدلال به حتى عد مذهبا لهم ومن أبرز من سلك هذا المهيع ابن مالك وابن خروف يقول السيوطي <<... ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته

[1] الاقتراح ؛ مصدر سابق ، 79-80.

[2] البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ؛ مطبعة السعادة / القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1328هـ ، ج4 ، ص 229-230.

القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث قال أبو حيان في شرح التسهيل قد **أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره** >>[1].

ونقل عن الحسن ابن الضائع وصفه لابن خروف بكثرة الاستدلال به <<**وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا**؛ فإن كان على الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى >>[2].

3- الدعوة إلى التيسير :

رفض متأخرو نحاة الأندلس ما اعتبروه تعقيدا في النحو ، ودعوا إلى تخليصه منه، ومن أبرز هؤلاء ابن مضاء الذي ألف كتاب الرد على النحاة بهدف تخليص النحو مما اعتبره " التزام ما لايلزم " ؛ لأن الهدف من النحو حفظ كلام العرب وصيانته عن التغيير <<وإني رأيت **النحويين** – رحمة الله عليهم – قد **وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته** عن التغيير فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلا أنهم **التزموا ما لا يلزمهم** وتجاوزوا فيه القدر الكافي فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها >>[3].

---

[1] الاقتراح ؛ مصدر سابق ، ص 89-90.

[2] المصدر السابق؛ ص 95.

[3] الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق شوقي ضيف ؛ دار المعارف / القاهرة ، الطبعة الثانية ، د ت ، ص 72.

وينصب ابن مضاء نفسه لتخليص النحو من إسار التعقيد الزائد على " الضروري" <<**قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه** وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه>>[1]

من خلال النقول السابقة اتضحت بعض ملامح تميز النحو الأندلسي عن غيره من أنحاء الأقطار الأخرى.

خلاصات المبحث :

- أن الخلاف في وجود مذهب نحوي مرده إلى الخلاف في مفهوم المدرسة ومحدداتها من الأصول المختلفة ، و التميز في الاختيار، والحيز الجغرافي.
- وجود كل محددات المدارس النحوية ومقوماتها المختلفة في النحو الاندلسي.
- انقسام بواعث ظهور النحو الأندلسي إلى بواعث تعليمة وأخرى معرفية.
- المسار المختلف لتشكل النحو الأندلسي؛ والاختلاف في تمثل اللسان كانا من أسباب تميزه عن النحو المشرقي.
- أن السمات الكبرى للنحو الأندلسي هي **التوسع في الاستدلال، والدعوة إلى التيسير**.

المبحث الثاني : الإسهام الأندلسي في أصول النحو

نخصص هذا المبحث لعرض جزء من إسهام النحاة الأندلسيين في أصول النحو؛ وسنركز على الإسهام النقدي ؛لأن زاوية النقد أتاحت للأندلسيين إسهاما معتبرا في أصول النحو ترسيخا لأصوله واستدلالاته، سواء تعلق الأمر

[1] المرجع السابق ؛ ص 76.

بالنقد الهادف إلى توسيع دائرة الاختيارات الاستلالية ، أو النقد الرامي إلى تخليص النحو من بعض أصوله الاستدلالية و أدواته الإجرائية، ولإبراز هذا الإسهام نقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ نخصص الأول منهما لما نسميه "**نقد المناظرة**"، وثانيهما لما نطلق عليه "**نقد المغايرة**" ، والفرق بينهما أن نقد المناظرة يمكن اعتباره من **النقد البَنَّاء** ، بينما نقد المغايرة يهدف إلى **نقض البِنَاء** ، فالأول يرمي إلى **رسوخ الدليل، ووضوح التعليل** ، والثاني **يسعى لإلغاء التعليل ، وينادي بالبديل**.

وإلى هذين النوعين من النقد أشار محمد البنا <<الاتجاه النقدي ، وقد وضح في الفقرة ويمكن تقسيمه إلى ناحيتين ؛ **ناحية عنيت بالنقد العام لمنهج النحاة**>>[1] والثاني ما يكون بين النحاة انتصارا لرأي أو تقوية لأصل <<**أما الوجه الثاني** من وجهي **النقد** فهو ما كان بين **النحاة أنفسهم** ؛ حيث ينتصر كل منهم لرأيه معرضا برأي غيره ، وفي هذا الوجه لا يتقابل منهج ومنهج ، وإنما يتناول **النقد الفروع والمسائل التطبيقية** لا الأصول العامة >>[2].

الملطلب الأول : نقد المناظرة

نحاول في هذا المطلب أن نثبت أن ما أسميناه " **نقد المناظرة** " عاد على أصول النحو **برسوخ التأصيل ، ووضوح التعليل**.

[1] أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي لمحمد إبراهيم البنا ؛ دار البيان العربي / جدة ، الطبعة 1 ، 1985، ص 38.

[2] أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، مرجع سابق ، ص 40.

ونعرض هنا ذلك الاختلاف المنهجي الذي دار حول الاستدلال بالحديث تأصيلا للأحكام النحوية ، وتأسيسا للقواعد الكلية، وهدفنا من خلال هذا العرض إثبات النتيجة التي آل إليها هذا النقاش؛ حيث آل في النهاية إلى تحرير القول في مسألة الاستدلال بالحديث ووضع ضوابط لها؛ وهو ما أضفى على لاستدلال النحوي مزيدا من سمات العلمية والانضباط التأصيلي، وصار الاستشهاد بالحديث سمة بارزة من سمات النحو الأندلسي يعزى له بوصفه اختيارا أندلسيا .

لم تكن مسألة الاستدلال بالحديث مثار خلاف بين النحاة الأوائل، فقد اكتفوا بالاستدلال به دون الخوض في ضوابط ذلك؛ إلا أن قلة الاستدلال به – مقارنة بما سواه من الأدلة – أثارت سؤالا لدى متأخري النحاة، لماذا لم يكثر النحاة الأقدمون من الاستدلال بالحديث؟.

انبرى للإجابة عن هذا السؤال علماء النحو، ومن أبرز هؤلاء أبو حيان في التذييل والتكميل؛ حيث رأى أن ابن مالك أكثر من الاستدلال بالحديث كثرة لم يسبق إليها ولم يتابع فيها <<**لقد لهج هذا المصنف في تصانيفه بلاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد** الكلية في لسان العرب بما روي فيه، **وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل**>>[1].

ويعلل أبو حيان إحجام – وليس رفض – النحاة الأقدمين عن الإكثار بالحديث بأمرين ؛ الشك في نسبة ألفاظ الحديث إلى النبي – صلى الله عليه

[1] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي تحقيق د. حسن هنداوي ؛ دار القلم / دمشق ، د ت ، ج 5، ص 169.

وسلم – بدليل جواز الرواية بالمعنى وتعدد الألفاظ في الحديث الواحد، وفشو اللحن في بعض رواة الحديث <<وقد جرى الكلام مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال إنما تنكب العلماء ذلك **لعدم وثوقهم** أن ذلك **نفس لفظ** رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، **إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية به**، وإنما مرد ذلك إلى أمرين : **أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه** – صلى الله عليه وسلم – فقال فيها **لفظا واحدا** فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله – صلى لله عليه وسلم – لم يقل بجميع تلك الألفاظ (...) **الثاني** : أنه **وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث** ؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا **غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو فوقع في نقلهم اللحن** وهم لا يعلمون ذلك ، ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعا غير شك أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها >>[1].

ونستخلص من هذا النص الطويل جملة من الأمور :

– أن الحديث إذا ثبتت نسبة ألفاظه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان في المرتبة الثانية من مراتب الفصاحة بعد القرآن ومقدما على غيره لدى النحاة .

[1] التذييل والتكميل مصدر اسابق ؛ ج 5، ص 169 ، وينظر الاقتراح للسيوطي ص 88 وما بعدها ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه 62 – 63.

– أن النحاة أحجموا عن الإكثار بسبب الشك في النسبة ووقوع اللحن؛ فأما الأولى فقد صرح بها أرباب الحديث ، وهي واقعة بحكم تعدد الألفاظ في روايات الحديث الواحد ، وأما الثانية فقد ثبتت من خلال الاطلاع على النصوص ، ومن المسلم به لدى الكل أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان أفصح العرب ؛ إذا تحدث اختار **الأوضح والأفصح ، والأجزل والأجمل**.

ويذكر أبو حيان أن سبب إمعانه النظر في هذه المسألة خوفه من أن يقول مبتدئ لما ذا احتج النحاة بكلام العرب الجاهلين وأهملوا الاستدلال بقول العدول كالبخاري ومسلم <<وإنما أمعنت النظر في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بقول العدول كالبخاري ومسلم فإذا طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث >>[1].

وقد أدى هذا النقاش فيما بعد إلى تفصيل منهجي في الاستدلال بالحديث؛ وهو التفريق بين نوعين من الحديث (ما اعتني بلفظه مع معناه ، وما اعتني بمعناه دون لفظه)، وكان الشاطبي من أبرز القائلين بهذا التفصيل؛ حيث يرى الاستدلال بالأول دون الثاني <<وعلى هذا نقول إن الحديث في النقل ينقسم قسمين :

أحدهما: ما عرف أن **المعتنى** به فيه **نقل معانيه** لا **نقل ألفاظه** ، فهذا لم يقع به **استشهاد** من **أهل اللسان**؛

[1] المصدر السابق ؛ ج 5، ص 170 ، وينظر الاقتراح ص 94، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص 36-64.

و**الثاني** : ماعرف أن **المعتنى** به فيه **نقل ألفاظه لمقصود خاص بها** ، فهذا **يصح الاستشهاد به في أحكام للسان العربي** ، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم >>[1]

ويؤكد هذا المعنى مرة أخرى بقوله <<وإذا فرض **بالحديث ما نقل بلفظه**، وعرف **بذلك بنص أو بقرينة** تدل على **الاعتناء باللفظ** صار ذلك **المنقول أولى ما يحتج به** النحويون واللغويون والبيانيون ويبنون عليه علومهم >>[2]

ويعقب أن هذا التفصيل المنهجي ضروروي لضبط الاستدلال بالحديث وهو ما لم يفعله ابن مالك <<وابن مالك – رحمه الله – لم **يفصل هذا التفصيل الضروري** الذي لا بد منه ، **فبنى الأحكام على الحديث مطلقا** ، ولا أعرف له من **النحاة سلفا إلا ابن خروف** ، يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل ، وقصده في الغالب لا يتبين في ذلك حتى قال ابن الضائع: **لا أدري يأتي بها بانيا عليها أم لمجرد التمثيل ، هذا معنى كلامه** >>[3].

ونخلص من خلال عرض هذا الاختلاف المنهجي، حول الاستدلال بالحديث إلى أن هذا الأصل أصبح راسخا ضمن أدلة أصول النحو، واضحا في أذهان المنشغلين بها، وتجاوز مرحلة الرفض المطلق ، والإحجام المحقق، إلى الاستدلال المنضبط ، السالك مسلك الوسط، وهذه نتيجة من نتائج " **نقد**

[1] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي تحقيق مجموعة من الباحثين ؛ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية / الطبعة 1 ، 2007م ، ج 3 ص 402- 403.

[2] المصدر السابق ؛ ج 3 ص 402.

[3] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج 3 ص 404.

المنـــاظرة " ؛ إذ الهـدف منـه ترسـيخ الـدليل بحيـث يكـون مجمعـا علـى التأصـيل بـه ، وقـد أصـبح الاسـتدلال بالحـديث أصـلا واضـح المعـالم، أرسـت المدرسـة الأندلسـية أسسـه ، وأحكمـت قواعـده، وصـار سمـة بـارزة مـن سمـات النحـو الأندلسـي ، إليـه ينسب، وبه يميز .

المطلب الثاني : نقد المغايرة

بينـا في السـابق مـا نعنيـه "**بنقـد المغـايرة**" ، وهـو النقـد الـذي يعـود علـى أسـس النحـو بالإلغـاء ويسـعى إلى تخلـيص النحـو ممـا رأى أنـه سـبب تعقيـدا لـه، وينـادى بـالعودة إلى "**الضـروري**" اكتفـاء "**بنحـو التخاطـب**" وابتعـادا عـن " **التـزام ما لا يلزم**" ، وفي هذا المطلب نقف مع أنموذج من نماذج "**نقد المغايرة**".

يعتـبر ابـن مضـاء مـن أشـهر رواد هـذا الاتجـاه ؛ لكنـه لـيس الوحيـد؛ فقـد سـبقه ابـن حـزم ؛ حيـث وصـف علـل النحـويين بالفسـاد ؛ وحكـم عليهـا بالكـذب ،والـتحكم الفاسـد المتنـاقض <<ومثـل **هـذا يسـتعمله النحويـون فـي عللهـم فإنهـا فاسـدة** لا يرجـع منهـا شـيء إلى **الحقيقـة البتـة** ، وإنمـا الحـق مـن ذلـك أن هـذا سمـع مـن أهـل اللغـة الـذين يرجـع إلـيهم في ضـبطها ونقلهـا، ومـا عـدا هـذا فهـو **تحكـم فاسد متناقض** فهو أيضا كذب >>[1].

وقـد عـزا إليـه محمـد البنـا وصـفه علـل النحـو بالفسـاد <<وأمـا علـم النحـو فـإلى مقـدمات محفوظـة عـن العـرب الـذين تزيـد معرفـة تفهمهـم للمعـاني بلغـتهم، وأمـا **العلل فيه ففاسدة جدا** >>[2].

[1] التقريـب لحـد المنطـق والمـدخل إليـه بالألفـاظ العاميـة والأمثلـة الفقهيـة لأبي محمـد علـي بـن أحمـد بـن سـعيد بن حزم تحقيق أحمد فريد المزيدي ؛ دار الكتب العلمية/ بيروت ، د ت ، ص 157.

[2] أبو القاسم السهيلي ؛ مرجع سابق ، ص 39.

وهاهو ابن رشد في كتابه " الضروري " وصف قياس النحاة بالضعف، ووسمهم بالمبالغة فيه حد تقديمه على السماع <<وقد يستعمل أهل هذه الصناعة **القياس فيما جهل سماعه ؛ أنهم يقيسون** المجهول على المعلوم ، **وهو ضعيف** ، وربما أفرطوا حتى يردون **السماع بالقياس**>>[1].

أما ابن مضاء فيرى " أنهم التزموا ما لا يلزمهم" <<وإني رأيت **النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا** ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلا أنهم **التزموا ما لا يلزمهم** وتجاوزا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطت عن الإقناع حججها (...) على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول المجرد عن **المحاكاة والتخييل** ، كانت من **أوضح العلوم برهانا وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا** ، ولم تشتمل إلا على يقين أوما قاربه من الظنون >>[2].

نستخلص من هذا النص جملة من النقاط :

– أن ابن مضاء يعترف ببلوغ النحاة مقصدهم من تأليف النحو؛ وهو اعتراف يوحي أن صاحبه مقر بوظيفة النحو وأنه ضمان لفهم كلام العرب .

– أن ابن مضاء يعيب على النحاة " التزامهم ما لا يلزم " لبلوغ هدفهم؛ و هو ما أدى بهم إلى ضعف العلل، وتوعر مسالكها، وانحطاط حججها عن الإقناع .

---

[1] الضروري في النحو للقاضي أبي الوليد بن رشد تحقيق ودراسة د. منصور علي عبد السميع ؛ الصحوة للنشر والتوزيع / الطبعة 1، 2010م ، ص 101.

[2] الرد على النحاة ؛ مرجع سابق ، ص 72.

– أنه يرى أن العلل لو أبعدت عن " **التمثيل الافتراضي**" ، – ما سماه " **المحاكاة والتخييل**"– ، كانت أقوى برهانا وأقوم ميزانا، وهو اعتراف بفاعلية العلل النحوية ، وإنما العيب في منهج النحاة في عرضها.

وينبرى لتخليص النحو مما يستنغي عنه، و التنبيه على الخطإ المجمع عليه <<**قصدي في هذا الكتاب أن أحذف ما يستغنى النحوي** عنه وأنبه على ما **أجمعوا على الخطأ فيه** >>[1].

لقد سعى ابن مضاء جاهدا إلى إلغاء جملة من أسس أركان النظرية النحوية ؛ جيث دعا إلى إلغاء العامل ، وعلل القياس ، والعلل الثواني والثوالث يقول في معرض دعوته إلى إلغاء نظرية العامل <<فمن ذلك **ادعاؤهم** أن النصب والخفض والجزم **لعامل لفظي** وأن الرفع منها يكون **بعامل لفظي ومعنوي** (...) فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب **وهذا بين الفساد**>>[2].

ويرفض الاحتجاج بالإجماع النحوي على التفسير العاملي؛ إذ ليس حجة على المخالف اقتداء بابن جني <<فإن قيل **أجمع النحويون على بكرة أبيهم على القول بالعوامل** – وإن اختلفوا – فبعضهم يقول العامل في كذا كذا (...) **قيل إن إجماع النحويين** ليس **بحجة** على من **خالفهم** ، وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم في الصناعة من مقدميهم وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه اعلم أن إجماع أهل البلدين ليس بحجة ...>>[3].

[1] الرد على النحاة ؛ مصدر سابق ، ص 76.

[2] المرجع السابق ؛ ص 76.

[3] الرد على النحاة ؛ مصدر سابق ، ص 82.

وقد سعى إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث <<ومما **يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث** ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قول قولنا قام زيد لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولم رفع الفاعل ؟ **فالصواب** أن يقال له : كذا **نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر**>>[1].

وشرح الفرق بين العلل الثواني والعلل الأول <<**والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر** ، والعلل الثواني هي المستغى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة، وذلك في بعض المواضع >>[2].

ومن القضايا النحوية التي دعا ابن مضاء إلى التخلص منها قضايا القياس، وبين أن القول به يترتب عنه القول بجهل بعض العرب << **والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه**؛ وعلة ذلك الشيء غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل **واحد من النحويين** ذلك **جهل، ولم يقبل** قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما **يجهل به بعضهم بعضا**، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع وكذلك فعلوا>>[3].

وقد دعا إلى إلغاء " **التمثيل الافتراضي** " – ما سماه " **التخييل والمحاكاة** " – <<ومما ينبغي أن **يسقط** من **النحو** ابن من كذا مثال كذا

[1] المصدر السابق ؛ ص130.

[2] المصدر السابق ؛ ص 131.

[3] الرد على النحاة ؛ مصدر سابق ، ص 134-135.

كقولهم ابن من البيع مثال فعل فيقول بوع أصله بُيْع فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها لأن النطق به ثقيل >>[1].

و يختم بضابط عام يحكم الإلغاء وعدمه ، وهو "الإفادة في النطق" <<**ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا** ، كاختلافهم في علة رفع الفاعل ، ونصب المفعول وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد (...) **وعلى الجملة كل ما لا يفيد نطقا** >>[2].

و فيما نقلنا من نصوص ابن مضاء ما يثبت سعيه إلى إلغاء أسس النحو؛ ويعضد إطلاقنا " **نقد المغايرة** "، ويكفي دليلا على سعي رواده إلى "**نقض البناء**" النحوي؛ غير أن هذا الاتجاه لم يكتب له بقاء التأثير في مسار النحو العربي ؛ إذ سرعان ما تختفي هذه **الصرخة التجديدية** ، **والثورة المفاهيمية**؛ ليعود النحو إلى مساره نحوا معياريا ينضط بقواعد كلية تأسيسية وتأصيلية <<إن ابن مضاء أمة وحده بين النحاة لم يسبقه في نهجه المتكامل عن أصول النحو أحد قبله ، **ولم يقدره النحاة التقليديون بعده حق قدره ، فنسي اسمه وغاب عن الدرس النحوي رأيه**>>[3]

ويطلق الأستاذ عبد المنعم حرفان حكما قاطعا أنه لم تنجح أي محاولة تجديدية في النحو على مر التاريخ <<لم تنجح في تاريخ العرب أي محاولة لتجديد النحو (فآلة + قوى جيوب المقاومة) (المعارضة + المحافظة) قوية جدا ؛ لأنها تستمد قوتها وشرعيتها من الشريعة والقرآن والسياسة، وتعقب كل محاولة

[1] المصدر السابق ؛ ص 138.

[2] المرجع السابق ؛ ص 141.

[3] أصول النحو ؛ محمد عيد ، مرجع سابق ، ص 8.

للتجديد عودة سريعة وناجحة إلى النحو " **المأمون**" نحو **التعليم** أو النحو **المحافظ** (...) وحسبنا الإشارة إلى التجارب التجديدية العديدة التي عرفها القرن الماضي؛ فرغم الحماس الشديد الذي رافقها في البداية (...) فقد تلاشت بعد حين، وتحولت إلى صرخة في واد وعاد النحو المحافظ أشد قوة >>[1].

وإذا كان لنا أن نفسر هذا الاختفاء المتكرر لدعوات التجديد النحوي ؛ فإنه يعود – في نظرنا – إلى أمرين :

– **أن هذه الدعوات** غلب على روادها العمل على **الإلغاء** وأهملت جانب **البناء** ؛ فلم تبن جهازا مفاهيما نحويا يقوم مقام الجهاز المفاهيمي النحوي التقليدي؛ مما حتم عليها التلاشي؛ لأن الفراغ لا يمكن أن يستمر؛ وللقاعدة السارية "**حفظ الموجود أولى من طلب المفقود**" فلا تكفي دعوة التجديد – رغم وجاهة بعض ما تقدمه – للقضاء على قرون من البناء المعرفي، والإنتاج العلمي، والتأسيس النظري، والتطبيق العملي.

– **ارتباط فهم** تراث ضخم – شرعي ولغوي– بالتضلع من أساليب النحاة الأقدمين؛ لأن التراث تم تناوله في ضوء أصولهم وقواعدهم، وما لم يبن رواد الدعوات التجديدية بناء نحويا يوازي بناء الأقدمين مغايرا له **بنية ومنهجا ومصطلحات**، ومباينا له **تمثلا وتمثيلا**، فلن يكتب لها الاستمرار والبقاء، وهذا ما لم يتم حتى الآن، **فهل سيحدث في المستقبل ؟!!!.**

[1] مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز – فاس العدد 19 ، السنة الخامسة والثلاثون (التجديد والتقليد في نحو الأندلس من خلال باب " مالا ينصرف" عند السهيلي والشاطبي ؛ لعبد المنعم حرفان) ، ص 18- 19.

خلاصات المبحث :

- انقسام الإسهام النقدي لنحاة الأندلس إلى قسمين :

أ- "نقد مناظرة" ، وأوضحنا أنه يسعى إلى ترسيخ أسس التأصيل النحوي وتوسيع خياراته ؛ ورأينا أنه يتوخى " **الإغناء والإنماء**".

ب- "نقد مغايرة" وأثبتنا أنه يرمي إلى تخليص النحو من أسسه الكلية؛ فهو يدعوا إلى " **الإلغاء والإفناء** " ، خلافا لنقد المناظرة الذي اتضح أنه يسعى إلى "**الإغناء والإنماء**"

- أن **نقد المناظرة** أثمر ثمارا من أهمها تثبيت أركان النحو الأندلسي وتأكيد تميزه ، وتوسيع دائرة خياراته الاستدلالية (الاستدلال بالحديث أنموذجا).

- أن **نقد المغايرة** لم يكتب له لاستمرار ؛لانشغاله **بالإلغاء بدل البناء** ؛ وارتباط فهم التراث الضخم لهذه الأمة بالأساليب العربية التي درسها النحاة الأقدمون وقننوا ضوابط التعامل معها.

الفصل الثاني : دور الشاطبي في أصول النحو

نعالج في هذا الفصل دور الشاطبي في أصول النحو؛ وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة عديدة : هل كان للشاطبي دور في **أصول النحوي تأليفا وتوظيفا** ؟ وما الإضافة التي أضافها الشاطبي في ميدان أصول النحو؟ وسنقسم هذا الفصل إلى مبحثين يتحدث أولهما عن دوره في التأليف والتوظيف ؛ وثانيهما عن مكانة المصطلح لديه **وأثرخلفيته المعرفية في اهتمامه بالمصطلح**؛ ولكن قبل ذلك نجيب عن سؤال التجديد النحوي عند الشاطبي ؛ إذ اختلف الباحثون حوله.

الشاطبي وإشكال التجديد في النحو

يجمع أغلب الدارسين المعاصرين لفكر الإمام الشاطبي على إمامته في أصول الفقه؛ إذ استطاع أن يجرد من خلال التميز فيه علم المقاصد الذي بات الشغل الشاغل لكثير من علماء العصر وباحثيه، وقد اهتم بهذا الجانب كثر[1] أظهروا ريادة الشاطبي فيه، وبينوا مكانته؛ غير أن تميزه الأصولي دفع آخرين إلى البحث عن تميز نحوي اعتمادا على وحدة التفكير ، وسريان روح الإبداع في المنتوج الفكري للمجددين المبدعين.

[1] نذكر من بين الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب ؛ دراسة الدكتور فريد الأنصاري – رحمه الله – " المصطلح الأصولي عند الشاطبي " ، ودراسة الدكتور أحمد الريسوني " نظرية المقاصد عند الشاطبي " ودراسة الدكتور عبد الحميد العلمي " منهج الدرس الدلالي عند الشاطبي ، وهي دراسات كلها مطبوعة ، كشفت جوانب من تميز الشاطبي في أصول الفقه وإمامته فيه وريادته لعلم المقاصد؛ ذلك العلم الذي اعتبره هؤلاء فتحا علميا كبيرا ضمن للشريعة الإسلامية تجددها ومسايرتها للمستجدات الفقهية والنوازل العصرية، ويمكن الرجوع إليها لمزيد اطلاع على هذا الجانب من جوانب التميز لدى الشاطبي .

اختلف الباحثون حول تحديد الشاطبي في النحو؛ فمنهم من يرى أن الشاطبي أبان في " النظر النحوي " عن مكانة علمية جلى، وأنه خلف " **مدونة نحوية ثرية** " و"**دائرة معارف كبرى**" <<من هنا تأتي تلك القراءة لأصول الخطاب النحوي في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لعلم من أعلام الفكر الإسلامي استطاع أن يقدم عطاءات متميزة سواء على مستوى المنهج الأصولي وعلم المقاصد الذي اكتمل بنيانه على يديه أو **على مستوى المنهج النحوي فقد استوعب بعقله الشامل الفكر النحوي** لدى السابقين عليه وأقام منه مدونة نحوية تعد أجل ما عرف من شروحات الألفية>>[1].

وأكد محققو المقاصد الشافية إمامة الشاطبي في النحو <<ثم إن كتابه الذي نقدمه الآن وهو كتاب المقاصد الشافية شرح خلاصة **الكافية ليشهد كذلك بإمامته في علم العربية** فمن يطالع الموافقات يحسب أن حياته لم تتسع لغير علم الأصول وفقه الشريعة ، حتى إذا أقبل على مطالعة شرحه لالفية بن مالك رآه كذلك **علما من أعلام النحو، عارفا بتراثه وأعلامه وأصوله وقضاياه ، وكأن النحو قد استفرغ جهده**>>[2].

وسبق لصاحب " نيل الابتهاج" أن أكد ذلك <<ألف تآليف نفيسة اشتملت على تحريرات للقواعد وتحقيقات لمهمات الفوائد منها **شرحه الجليل** على الخلاصة في **النحو** في أسفار أربعة كبار لم **يؤلف** عليها مثله **بحثا وتحقيقا**

[1] حولية الرسالة الحولية الحادية والثلاثون 2011م أصول الخطاب النحوي في كتاب المقاصد الشافية ؛ محمد عبد الفتاح الخطيب ؛ ص 9.

[2] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج 1 مقدمة المحققين .

فيما أعلم>>[1] فكتاب المقاصد هو الأثر النحوي الباقي للإمام الشاطبي؛ لكنه يعكس سعة باعه في هذا المجال فهو <<يشكل **"مدونة"** نحوية هائلة و **"دائرة"**معارف نحوية غزيرة الثروة >>[2].

تبين من خلال النقول السابقة اعتبار الشاطبي إماما في العربية خلف مدونة نحوية عكست قدرته الفائقة على الربط والتحليل ، والترجيح والتأصيل؛ غير أنه يوجد من الباحثين من لا يرى في **"الشاطبي النحوي"** غير عالم تقليدي انخرط في سلك النحاة المحافظين يعيد مقولاتهم دون إضافة جديدة تناسب حجم التجديد الذي أضافه في أصول الفقه <<لقد انطلقت **من افتراض أن من كان مجددا في الفقه سيجدد في النحو** ، وخاصة إذا استحضرنا الربط الذي يسلم به كثير من الباحثين عربا وغير عرب بين الفقه وبين النحو إذيرجع الكثيرون نشأة النحو إلى أثر الفقه ومصطلحاته وقلما تجد فقيها ليس له نظر نحوي، كما أنه لا يمكن إنكار التشابه المصطلحي بين العلمين >>[3] إلا أن عبد المنعم حرفان يرى أن الشاطبي في تناوله لباب ما لاينصرف- الذي أجرى عليه مقارنة بينه مع السهيلي – لم يصدق فيه افتراض التجديد؛ بل على العكس من ذلك خيب انتظاراته <<**إن النتيجة كانت مخيبة لانتظاراتي ؛ فتناول الشاطبي للباب لم يتزحح قيد أنملة عن التحليل النحوي " الكلاسيكي "** الرائج قبل زمن السهيلي وابن مضاء أو بعده (...) لقد اجتهدت باحثا عن رأي

[1] نيل الابتهادج بتطريز الديباج لأحمد باب التنبكتي عناية وتقديم د. عبد الحميد عبد الله الهرامة؛ دار الكاتب / طرابلس ، الطبعة 2، 2000 م ، ص 49.

[2] أصول الخطاب النحوي ؛ مرجع سابق ، ص 11.

[3] التجديد والتقليد في نحو الأندلس ، مرجع سابق ، ص 4-5. ، وينظر نحو الأندلس من خلال أمالي السهيلي لعبد المنعم حرفان؛ منشورات مختبر الأبحاث المصطلحية والدراسات النصية ، السنة الجامعية 2015 ، الطبعة الأولى 1437 – 2015م ، ص 72.

جديد أو تأويل أو غير ذلك فلم أجد شيئا من ذلك ، وإنما وجدت تكرارا حرفيا لأمثلة النحاة القدامى وألفاظهم وتعابيرهم فهو **لم يضف إليها أي جديد** >>[1].

وقد دعا عدم العثور على ملمح تجديدي لدى الشاطبي الأستاذ عبد المنعم حرفان إلى الدعوة إلى إعادة النظر في ذلك الربط القائم بين أصول الفقه وأصول النحو إذ لو كان ترابطا وثيقا لما اكتفى بالتجديد في أحدهما دون الآخر <<يرد على لسان كثير من الدارسين الحديث عن الترابط بين علمي النحو والفقه أو أصول النحو وأصول الفقه؛ بل إن هناك من يذهب إلى أن النحويين نقلوا أصول علماء الشريعة (...) **أعتقد أن اجتماع الوظيفتين النحو والفقه وأصوله في عالمنا الكبير الشاطبي يمكن أن يسمح لنا بفحص هذا الموضوع** ؛ إذ أعتقد أن هذا الترابط لو كان ترابطا حقيقيا وفعالا بينهما **لما اكتفى العالم بالتجديد في أحدهما دون الآخر رغم وجود ما يدعو إلى ذلك فيهما معا**، وإذن فإن ما رأيناه إلى الآن **يؤكد افتراق المجالين وتباعد سبل التحليل ومناهج النظر فيهما**>>[2].

ويستدل على افتراق المجالين(الأصول والنحو) بعدم تناول الشاطبي لمقاصد المتكلم <<والدليل على ذلك أن الشاطبي وإن استعمل لفظة مقاصد في عنوان كتابه النحوي " مقاصد الشافية"، إلا أنه لم يبحث كما هو منتظر في مقاصد المتكلم (المكلف في اللسان)>>[3].

---

[1] المرجع السابق ؛ 13.

[2] التجديد والتقليد في نحو الأندلس ؛ مرجع سابق ، ص 20-21..

[3] المرجع السابق ؛ ص 21.

ويجزم الأستاذ عبد المنعم حرفان أن الشاطبي اختار منطق تجاهل جهود التجديد النحوي فلم يساندها ولم يناهضها وإنما تجاهلها تجاهلا مطلقا <<إلا أنه اختار غير هذين الطريقين ، واتبع نهجا ثالثا وهو الذي ترسم إلى الآن في النحو العربي . إنه التجاهل المطلق لكل دعوة إلى التجديد وعلى الخصوص ما راج في الأندلس من آراء نحوية مخالفة والرجوع بالنحو إلى النسخة التي اعتمدت أو " ثبتت" انطلاقا من القرن الرابع الهجري تاريخ إقرار نحو التعليم لتحقيق تهيئة لغوية ترافق الفتوحات التي بدأت زمنا طويلا قبل ذلك >>[1].

هذا هو رأي الأستاذ عبد المنعم حرفان في "نحو الشاطبي" ، والحكم عليه، ولنا مع هذا الرأي وقفات نوردها تباعا :

- **استشكل الأستاذ** عبد المنعم غياب التجديد عند الشاطبي في النحو رغم تجديده في أصول النحو، وجوابا عن هذا الاستشكال – فضلا عن وجود من يعتقد غيره – نرى أن السبب في ذلك يرجع لعامل أساسي وهو أن الشاطبي في علم **الأصول منشغل بالتأسيس** ، وفي **علم النحو منخرط في التدريس** ، وهذا واضح إن عدنا إلى دوافعه في التأليف في كلا العلمين[2]، إضافة إلى أن حديثه عن العربية في الأصول حديث عن " **المشترك الجمهوري الجامع** "، بينما حديثه في النحو حديث عن قواعد النحاة <<ومنها أنه إنما يصح في مسلك **الأفهام والفهم** ما يكون **عاما لجميع العرب** ؛ فلا يتكلف فيه فوق ما يقدرون عليه بحسب الألفاظ والمعاني ؛ فإن الناس في الفهم وتأتي التكليف فيه ليسوا على وزان واحد ولا متقارب ، إلا أنهم يتقاربون في الأمور

[1] المرجع السابق ؛ ص 13.

[2] يرجع إلى مقدمتي الشاطبي لكتابيه الموافقات والمقاصد ؛ حيث شرح دوافعه في تأليف كل منهما .

الجمهورية وماولاها >> [1] فهو في أصول الفقه يبحث عن "**معهود العرب**"، وفي النحو يكشف عن " **معتاد النحاة ومعروفهم** " ؛ فهو إذا في أصول الفقه مؤسس وفي النحو مدرس، وشتان بين من "**يؤسس ومن يدرس**" ، وهذا ما كان ينبغي التنبه له عند مقارنة أثر الشاطبي في كلا العلمين(أصول الفقه والنحو).

- **استغرب الأستاذ** عبد المنعم تجاهل الشاطبي لنحو المجددين واعتماده أساليب النحاة الأقدمين؛ وجوابا عن هذا نوضح أن الشاطبي لم يرفض نحو المجددين وحدهم وإنما رفض رأي من خالف النحاة – حتى ولو كان من شيوخه - إذ يرى أن المعتمد في هذا الشأن **رأي الأقدمين** ، وأنهم أعرف **بمآخذ الحكم** <<إن المعتمد في المسألة ما **قاله النحويون** ، وأما ما عداهم فلا يرجع إلى قوله وإن نزع إليه **من المتأخرين نظار وعلماء أخيار**>>[2] ويقول في موطن آخر <<**فالمتقدم أعرف بمآخذ هذا الكلام** من **هؤلاء المتأخرين** ؛ ولذلك نرى الحذاق يعتنون بقواعد المتقدمين ويتحاومون الاعتراض عليهم؛ بل يقلدون نقلهم وقياسهم ويحتجون لهم ما استطاعوا مراعاة لهذه القاعدة **فيظن الشادي في النحو أن ذلك من باب التعصب للمذهب وليس كذلك فاعلم**>>[3].

ورغم أن هذا المنهج اختيار لدى الشاطبي لا يميز فيه بين متقدم ولا متأخر "**شاد ولا متبحر**" لم يكتف به عند تحليله للقضايا التي عابها دعاة التجديد النحوي على الأقدمين إذ يضيف مزيدا من التحليل لتلك القضايا؛ ليتضح وجه

---

[1] الموافقات تصنيف العلامة المحقق أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي ت (790) ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ؛ دار بن عفان ، د ت ، ج2 ، ص 136.

[2] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج 1 ص 257.

[3] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ص 494-495.

الصواب فيها وصحة مأخذ الأقدمين فيها، معللا ذلك بما رآه لدى من يعيب منهج النحاة الأقدمين؛ فيقول في معرض حديثه عن قول النحويين "عامل لفظي وعامل معنوي" <<فهذا الاصطلاح في النحو قد تبين معناه ، وإنما بسطت القول فيه **لأن ابن مضاء ممن يسنب إلى النحو قد شنع على النحويين** في هذا المعنى أخذا بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم فنسبهم إلى **التقول على العرب** وإلى الكذب في نسبة العمل إلى الألفاظ، بل نسبهم إلى مذهب الاعتزال والخروج على السنة وظلمهم – عفا الله عنه إذ لم **يعرف ما قصدوه** >>[1].

- **رأى الأستاذ** حرفان أن الشاطبي لم يتحدث عن مقاصد المتكلم (المكلف في اللسان) ، وجوابا عن هذا فإن الشاطبي لم يهمل الحديث عن مقاصد العرب في المقاصد بل تحدث عنها في أكثر من موضع <<فإن للإثبات مقاصد في كلام العرب لا تنكر كما أن للحذف مقاصد، فقد يكون الجزء معلوما ولا يجوز مع ذلك الحذف بحسب **قصد المتكلم**؛ الا ترى تراهم جعلوا لحذف الفاعل مقاصد كثيرة ومثلها يلزم في إثباته >>[2].

ويرى أن من أنكر هذه المقاصد فهو صائم عن فهم كلام العرب <<ألا تراهم جعلوا لحذف الفاعل مقاصد كثيرة ، ومثلها يلزم في إثباته؛ إذ لا فرق في المقاصد البيانية بين الحذف والإثبات ، **ومن أنكر هذا فهو صائم عن فهم كلام العرب** >>[3] ولقد تحدث عنها في أكثر من موضع ونحن لا نسعى

[1] المصدر السابق ؛ ج 1 ، ص 619.

[2] المقاصد الشافية ؛مصدر سابق ج2 ، ص 93.، وينظر الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي لعبد الرحمن بن مردد بن ضيف الله الطلحي؛ جامعة أم القرى أطروحة لم تنشر بعد ، ص 11.

[3] المصدر السابق ؛ ج2 ، ص 93.

هنا للاستقصاء وإنما للتنبيه إلى أن الشاطبي لم يهمل مقاصد العرب، ولعلنا نعتذر عن الأستاذ عبد المنعم بأنه إنما أخذ هذه المسألة عن محققي المقاصد وعزاها إليهم ، فهم المسؤولون عن هذا الإطلاق.

- **دعا الأستاذ** إلى إعادة النظر في علاقة النحو بأصول الفقه؛ مبينا أن ما توصل إليه يكشف التباين الحاصل في المجالين والاختلاف في التحليل والنظر وإن كان بينهما تشابه في المصطلحات، وهنا نكتفي بتوجيه السؤال التالي : ما جواب الأستاذ عن ربط جل مؤلفي أصول النحو تأليفهم فيه بالاستلهام من أصول الفقه واستخدام قوالبه والنسج على منواله [1]؟ صحيح أن الاستفادة بين النحو وأصول الفقه متبادلة ؛ لكن زاويتها مختلفة ، فقد استفاد النحاة من الأصوليين منهجم في تأليف أصول الفقه ونقلوه أدلة ومصطلحات إلى مجال النحو فألفوا أصول النحو، واستفاد الأصوليون من النحاة مباحث "دلالة الألفاظ" ، و"معاني الأدوات والصيغ" ، و"التخصيص والاستثناء"؛ فهذا الشاطبي يبين استفادة الأصول من النحو، جاء ذلك في معرض حديثه عن بعض العلوم التي ليست من أصول الفقه ولكنه يحتاج إليها <<وإن انبنى عليه الفقه؛ كفصول كثيرة من النحو؛ نحو معاني الحروف ، وتقاسيم الاسم والفعل والحرف ، والكلام على الحقيقة والمجاز ، وعلى المشترك والمترادف ، والمشتق وشبه ذلك >> [2].

[1] للاطلاع على هذا الربط المنهجي بين أصول الفقه وأصول النحو ينظرفي مقدمات الخصائص لابن جني ، ولمع الأدلة للأنباري ، والاقتراح للسيوطي.

[2] الموافقات ؛ج 1 ، ص 38.

خلاصة القول إن الحكم على الشاطبي بالتقليد المحض في ميدان النحو حكم فيه بعض التجوز، بينما قياس عمله النحوي على علمه الأصولي فيه تساهل؛ لأن الشاطبي في **الأصول مؤسس** وفي **النحو مدرس** وشتان بينهما.

ويمكننا في ختام هذه المعالجة -بشيء قليل من التجوز - أن نصف نحو الشاطبي **ب"النحو المتبصر"**؛ ذلك أن منهج الشاطبي في التحليل النحوي يعتمد على **"التحري والتدقيق"** بحثا عن الدليل المتسم **بصحة التوثيق** ، ويسلك مسلك **"العرض والانتخال"** ، بدل **"الرفض ولاختزال"** ؛ فهو يبسط المسائل النحوية بسط **"المتبصر الواثق"**، وينتقي من أدلتها انتقاء **"المتمرس الحاذق"** مصطحبا **"توقير السابق"** ، ومستهدفا **"تبصير اللاحق"**.

وإذا كان لنا أن نعطي وصفا جامعا **"النحو الشاطبي"** فنقول إنه **"نحو متبصر"** يتسم **ب"الاتباع في التأصيل"** ، **و"الإبداع في التحليل "، و"الإحكام في" التعليل " ، والإقناع في التنزيل"**.

بعد هذه المعالجة التي نرجو أن تكون أوضحت الصورة فيما يتعلق بنحو الشاطبي وعلاقته بالتجديد والتقليد ، نصل إلى دوره في أصول النحو تأليفا وتوظيفا، وحضور خلفيته المعرفية في ثنايا التحليل ، ومكانة المصطلح عنده .

المبحث الأول : أصول النحو عند الشاطبي (التأليف والتوظيف)

نسعى من خلال هذا المبحث إلى كشف دور الشاطبي في أصول النحو؛ وذلك من خلال مطلبين نخصص الأول منهما للحديث عن **دوره** في **التأليف** ، ونوضح في الثاني **دوره** في **التوظيف**.

المطلب الأول : دوره في التأليف

قبل الحديث عن دور الشاطبي في التأليف في أصول النحو نسأل هل عرف الشاطبي أصول النحو أصلا ؟

لم يعرف الشاطبي أصول النحو تعريفا صريحا جامعا مانعا؛ غير أنه في سياق تعريفه للنحو قدم ما يمكن اعتباره رسما وظيفيا لأصول النحو <<لأن علم النحو يحتوى على نوعين من الكلام : أحدهما إحراز اللفظ عند التركيب التخاطبي للإفادة عن التحريف والزيغ عن معتاد العرب في منطوقها (...) **والنوع الثاني : التنبيه على أصول تلك القوانين وعلل تلك المقاييس** والأنحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاته **مأخوذا كله من استقراء كلام العرب ، وهذا النوع متمم وليس بواجب** ولا هو مقصود من علم النحو ، فلذلك لم يتعرض له الناظم؛ **إذ لا ينبى عليه من حيث انتحاء سمت كلام العرب شيء** ، لكن لما كان هذا النوع لائقا بغرض الشرح لم أخل هذا الكتاب منه فيما استطعت وعلى ما أعطيه الحال في شرح كلام الناظم والله المستعان >>[1]

يمكن اعتبار هذا النص وما ورد فيه من مصطلحات **كالعلل والمقاييس** إشارة من الشاطبي إلى **علم أصول** النحو لا تعريف له بالمعنى المعهود لمصطلح التعريف؛ لأنه لا يحوى مقومات التعريف المعهودة .

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج1 ، ص 19-20.

أما عن دور الشاطبي في التأليف في أصول النحو؛ فإن المصادر التي ترجمت للشاطبي ذكرت أنه ألف كتابا في أصول العربية؛ لكنه أتلف ولم يصل إلينا <<وله أيضا كتاب: عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق، **وكتاب أصول النحو** ، وقد ذكرهما معا في شرح الألفية ، ورأيت في موضع آخر أنه أتلف الأول في حياته، وأن الثاني أتلف أيضا >>[1].

وقد أحال الشاطبي على هذا الكتاب أثناء شرحه للقضايا النحوية في المقاصد الشافية ؛ فطورا يسميه " **أصول العربية** " وتارة يسميه"**الأصول العربية** " بالوصف ، وأحيانا يسميه "**أصول النحو**" ، وحينا آخر يحيل على "**الأصول**" دون إضافة ولا وصف مما يجعل القطع بإرادته لكتابه هذا يحتاج إلى دليل، وسنحاول أن نعرض بعض المسائل التي أحالها الشاطبي إلى كتابه الأصول العربية.

لقد أحال الشاطبي على الأصول في ثنايا " المقاصد" حسبما استقرأناه خمسة وثلاثين مرة نورد منها هنا أنموذجين يكشفان اهتمامه بالمسائل الأصولية في أصول النحو .

الأنموذج الأول : الأصل القياسي والأصل الاستعمالي

شغل التفريق بين الأصل القياسي والأصل الاستعمالي حيزا مهما عند الشاطبي لما يؤديه من دور في الإجابة عن بعض الأسئلة النحوية؛ لأن ما جاء على أصله لا سؤال فيه لكن ما خرج عن أصله فلا بد له من سبب غير أن

[1] نيل الابتهاج ؛ مصدر سابق ، ص 49 . وينظر أيضا الإفادات والإنشادات ص 28 ، وينظر فتاوى الشاطبي ص 44، وينظر نظرية المقاصد عند الشاطبي ص 114، وينظر منهج الدرس الدلالي عند الشاطبي ص 38.

الأصل قد يصير استعماليا بعد أن كان قياسيا ومن هنا يسأل عما جاء على الأصل القياسي لم جاء كذلك؟ <<إذ لا خروج عن الأصل إلا لسبب وقد تقدمت أمثلة على ذلك ؛ لكن قد يصير **الأصل استعماليا بعد أن كان قياسيا** فيسأل عما جاء على الأصل لم جاء كذلك ؟ وذلك إذا كان في **الآتي على الأصل علة تقتضي خروجه عن أصله فلم يخرج** ، ومثال ذلك "أي" أصلها الأول الإعراب (كسائر الأسماء ثم إنها أشبهت الحرف فكان حقها البناء إلا أنهم أخرجوها عن حكم البناء إلى الإعراب) لشبهها بالمعرب فلا بد من إيراد السؤال فيها لم أعربت ؟ مع قيام سبب البناء وهو شبه الحرف ؟ >>[1].

ويوضح الشاطبي أن الشيء إذا استحق الخروج عن أصله الأول لعلة صار ذلك اصلا قياسيا له؛ وخلاصة القول في المسألة أن الأصل صار فرعا والفرع صار أصلا <<ووجه هذا أن ما **استحقه من الخروج عن أصله الأول صار له أصلا قياسيا** ، فإذا بقي على **الأصل الأول** عد خارجا عن **أصله الثاني** ، أعني الذي **استحقه** بسبب **العلة الموجودة** فوجب السؤال عن ذلك ، **والحاصل أن الأصل صار فرعا والفرع صار لكن باعتبارين** ، وهذه **المسألة مبسوطة في " الأصول العربية"** >>[2].

وقد تحدث عن هذه المسألة أيضا في سياق حديثه عن التقديم والتأخير في باب المبتدأ والخبر <<وتقرر في **الأصول** أن الأصالة على ثلاثة **أقسام** : **أصالة**

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ، ج 1 ، ص 130.

[2] المصدر السابق ، ج 1 ، ص 131.

قياسية فقط ، وأصالة استعمالية فقط ، وأصالة مطلقة ؛ وهي التي عضد القياس فيها الاستعمال (...) **ومحل بيان المسألة الأصول**>>[1].

وقد ذكر هذه المسألة في كتابه الموافقات؛ حيث قال في سياق حديثه عن العموم والخصوص – مبينا أن للقصد الاستمعالي دورا في تحديدهما- <<والثاني بحسب المقاصد الاستعماية التي تقضي العوائد بالقصد إليها ، وإن كان أصل الوضع على خلاف ذلك، وهذا الاعتبار استعمالي والأول قياسي، **والقاعدة في الأصول العربية أن الأصل الاستعمالي إذا عارض الأصل القياسي كان الحكم للاستعمالي** >>[2] وبين أن البعض يستعمل للتفريق بين الأصلين (الاستعمالي والقياسي) مصطلح "الحقيقة اللغوية" ، و"الحقيقة العرفية" مستدلا على صحة هذا المنهج بهذه القاعدة الأصولية <<فالجواب عن الأول أنا إذا اعتبرنا الاستعمال العربي ؛ فقد تبقى دلالته الأولى وقد لا تبقى، فإن بقيت ؛ فلا تخصيص ، وإن لم تبق دلالته فقد صار للاستعمال اعتبار آخر ليس للأصل ، وكأنه وضع ثان حقيقي لا مجازي ، وربما أطلق بعض الناس على مثل هذا " لفظ **"الحقيقة اللغوية"** إذا أرادوا أصل الوضع ، ولفظ **"الحقيقة العرفية"** إذا أرادوا الوضع الاستعمالي ، **والدليل على صحته ما ثبت في الأصول العربية من أن للفظ العربي أصالتين : أصالة قياسية ، وأصالة استعمالية** >>[3].

كان ذلك عن الأنموذج الأول من المسائل الأصولية التي أحال فيها الشاطبي إلى كتابه "الأصول العربية".

---

[1] المصدر السابق ؛ ج2 ، ص 54-55.

[2] الموافقات ؛ مصدر سابق ، ج4 ، ص 19.

[3] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق، ج4 ، ص 24-25.

الأنموذج الثاني : مفهوم الضرورة الشعرية

تناول الشاطبي مفهوم الضرورة الشعرية ليرد على ابن مالك مفهومه ؛ حيث يرى أن الضرورة الشعرية لا تطلق إلا على ما لا مندوحة للشاعر عنه<<وعندي أن مثل هذا غير **مخصوص بالضرورة** لتمكن قائل الأول أن يقول : ما أنت بالحكم المرضي حكومته (...) وإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك **إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار** >>[1].

وقال أيضا موضحا هذا المفهوم عند ابن مالك <<**أن الضرورة الشعرية إنما تعد ضرورة** إذا لم يمكن **تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة** فإن أمكن ذلك عدت من قبيل ما جاء في الكلام >>[2].

وقد رد الشاطبي على ابن مالك هذا المفهوم معتبرا إياه أتى بأمر لا سلف له فيه وأن ما أقدم عليه مؤد إلى انخرام نظام الكلام وقواعد العربية <<والوجه الأول من هذه الأوجه قد جمع فيه بين الأمرين؛ فخالف أولا جميع النحاة، وأتى بأمر مبتدع لا سلف له فيه ولا دليل يعضده ، بل **مؤد إلى انخرام نظام الكلام وقواعد العربية**>>[3].

واستدل على بطلان هذا المنزع بمخالفته إجماع النحويين <<أحدها **إجماع النحويين على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر**

[1] المصدر السابق ؛ج 1 ، ص 488.

[2] المصدر السابق؛ ج 1 ، 489.

[3] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج1، ص 490.

القياسي جملة ، ولو كان معتبرا لنبهوا عليه وأشاروا إليه ولم يفعلوا ذلك، فدل على أن ما خالفه باطل >>[1].

وأوضح أن هذا المفهوم الذي جاء به ليس المفهوم المعتمد عند النحاة <<والثاني أن الضرورة عند النحويين ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره من الألفاظ الصحيحة الجارية على القياس المستمر ولا ينكر ذلك إلا جاحد لضرورة العقل، هذه الراء في كلام العرب وتأليف حروفهم من الشياع في الاستعمال بمكان لا يجهل ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها (...) ولا مرية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى إلى أن **لا ضرورة في شعر عربي** ؛ وذلك **خلاف الإجماع والبديهية**>>[2]

ويوضح معنى الضرورة عند النحاة وهو أن الشاعر قد لا يخطر في باله في ذلك الوقت إلا ذاك اللفظ <<وإنما **معنى الضرورة** وهو الثالث : أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنه النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل الضرورة (...) وإذا كان كذلك فمن أين **يلزم أن يكون المضطر** ذاكرا للوجه **المخرج عن الضرورة** في الوقت أو بعده بحيث يقدر على استدراكه>>[3].

[1] المصدر السابق؛ ج1 ، ص 491.

[2] المصدر السابق؛ ج1 ، ص 494.

[3] المصدر السابق؛ ج1، ص 495.

وبين أن العرب قد تأتي القياس لعارض زحاف فتستطيبه وتأتي الضرورة لذلك <<أن العرب قد تأتي الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره ، أو بالعكس **فتركب الضرورة** لذلك>>[1].

وختم القول بأن مذهب ابن مالك في هذه المسألة من أوهى المذاهب التي يجب ألا يلتفت إليها <<وهذا الباب واسع، فإذا كان هذا شأنهم فكيف نتحكم على العرب في كلامها ونلزمها ما لا يلزمها ؟ **وبالجملة فهذا المذهب من المذاهب الواهية** التي يجب ألا يلتفت إليها وقد بينت هذه المسألة بما هو أوسع من هذا وأشفى للصدر في **باب الضرائر من "أصول العربية"** ولم أر أحدا من **شيوخنا الحذاق** ممن سمعت كلامه في المسألة يرتضي ما ارتضاه ابن مالك ولا يسمله>>[2].

من خلال عرضنا للأنموذجين السابقين تتضح لنا بعض المسائل التي ناقشها الشاطبي في كتابه في أصول النحو ، والمنهج الذي سلكه في تحليلها- وهو المنهج المعتمد عنده في التحليل - ؛ حيث يقوم بعرض المسألة وبسطها وتقرير الصواب فيها محتجا لها بجلمة من الأدلة .

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ،ج1 ، ص 496.

[2] المصدر السابق ، ج1 ، ص 499.

المطلب الثاني : دوره في التوظيف

نقدم في هذا المطلب نماذج من توظيف الشاطبي لأصول النحو في تقريره للأحكام النحوية، على أن لا نطيل في ذلك ؛ لأننا سنخصص الشق الثاني من هذا البحث للحديث باستفاضة عن هذه "المصطلحات الأصول" عند الشاطبي.

لقد وظف الشاطبي أصول النحو توظيفا كبيرا؛ غير أنه يعطي الأولية للنص (السماع) ، ويبين أن جميع استدلالاته راجعة إليه <<واعلم أن جميع ما **استدل به الناظم** ، أو **استدل له به** ، **مبناه على السماع** ؛ فإن السماع عند أهل اللسان تابع غير متبوع ، أي تابع للسماع من العرب ، فالسماع هو الحاكم على القياس ، وليس السماع تابعا للقياس، فلا يكون القياس حاكما على السماع؛ ولذلك قال الإمام **"قف حيث وقفوا ثم فسر" فأخذ الناس هذا أصلا يرجعون إليه** >>[1].

لقدوظف الشاطبي السماع لتأكيد صحة اختيار ابن مالك الفتح في السين من عسيت <<يريد أن اختيار الفتح هو المعروف المعلوم قال في الشرح؛ ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع ؛ **وإنما كان المختار لأنه اللغة الفاشية الشهيرة**>>[2].

وقد أكد هذا المعنى بقوله <<فالحاصل أن سبب الاختيار للفتح وجهان: كونه **اللغة الفاشية** بخلاف الكسر، وكونه جار على القياس لعدم اختلافه مع الظاهر والمضمر ، بخلاف الكسر فإنه يختلف الأمر فيه ، فيكون موجودا مع

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق، 3 ص 401

[2] المصدر السابق؛ 2 ص 303.

المضمر ولا مع كل مضمر ، ومعدوما إلى الرجوع إلى الفتح مع الظاهر فهي لغة مضطربة في القياس ، **فاختياره الفتح للسماع** والقياس معا >>[1].

وقد وظف الشاطبي السماع لإثبات اختيار بن مالك جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف خلافا للنحاة <<والتقدير قد أبوا -يعني النحويين- سبق حال الاسم الذي جر بحرف ويعني أن النحويين منعوا **إذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف أن يتقدم الحال عليه** ، وإنما يكون عندهم متأخرا عنه لزوما بحيث **لا يجوز القياس عليه**>>[2].

ويعرض الشاطبي اختيار بن مالك <<ثم ذكر ما اختاره مذهبا ورجحه على غيره ، وهو الجواز فقال " **ولا أمنعه فقد ورد** " يريد لا أمنع ذلك السبق الذي منعتم ، بل **أجيز سبق الحال لصاحبه المجرور بحرف** وسبقه لصاحبه وللعامل معا>>[3]ثم بين أن دليل ابن مالك في مخالفته الاختيار النحاة هو**السماع المقتضى الجواز** <<وبين أن سبب هذه الإجازة ، والمخالفة ، وأنه السماع المقتضى للجواز ، بقوله فقد ورد ، يعني أنه ورد من كلام العرب فهو موجود ، وإذا كان مسموعا فلا سبيل إلى المنع جملة ؛ إذ السماع هو الإمام المتبع ، فمن ذلك قول الله تعالى ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ﴾[4]، فالظاهر في كافة أنه حال من الناس >>[5].

---

[1] المصدر السابق ؛ ج 2 ص 304 .

[2] المصدر السابق ؛ج 3 ص 452.

[3] المقاصد الشافية ؛ المصدر سابق ،ج3ص 452 .

[4] سورة سبأ الآية 28.

[5] المصدر السابق ؛ج 3 ، ص 453.

وقد اهتم الشاطبي بالقياس ووظفه توظيفا كبيرا في الاستدلال حتى أنه حصر النحو كله في القياس <<ففي هذين الموضعين لا نقول إلا ماقالته العرب ، **وأما في غير ذلك فلنا أن نتكلم بما هو القياس في كلامها ولا نتوقف**، لكن ظاهر كلام الناظم يشعر بالتوقف مطلقا، فكان غير صحيح لمخالفته للأئمة بل **لاستلزامه إبطال القياس الذي انبنى عليه هذا العلم** >>[1].

وقد بين أن النحاة إذا أطلقوا حديثهم إنما المقصود به القياس؛ لأن علم النحو إنما هو الكلام على قياس كلام العرب، وأما الحديث عن الأمور السماعية إنما هو لبيان أنها غير قياسية <<فالجواب **أن علم النحو إنما هو الكلام على قياس كلام العرب** ، فإذا أطلق القول فيه فهو محمول على **أصله الذي بني عليه** ، وأما السماع فإنما يتكلم فيه النحوي بالانجرار وعلى **جهة الاحتراز أن لا يقاس** ، فلذلك لما لم يقيد كلامه **حمل على ماهو الأصل في علم النحو من تقرير القياس** >>[2].

وقد وظف الشاطبي الإجماع في الاستدلال على صحة رأي نحوي أو بطلانه من ذلك استدلاله على انحصار الكلم في اللغة العربية في التقسيم الثلاثي المعروف (الاسم ، والحرف ، والفعل) <<ويعني أن الكلم ثلاثة أنواع : اسم وفعل وحرف ، لا زائد على هذه الثلاثة ، والدليل القاطع في هذه المسألة **الإجماع** والاستقراء>>[3].

---

[1] المصدر السابق؛ ج2 ص 154.

[2] المصدر السابق؛ج 4 ص 149.

[3] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج 1 ، ص : 39 .

وقد رد قول من جاء بصنف رابع سماه "الخالفة" مستدلا بالإجماع المنعقد على التقسيم الثلاثي <<على أن بعضهم قد زاد **نوعا رابعا وسماه الخالفة** ، وعنى بذلك أسماء الأفعال ، كأنها عند هذا القائل ليست بداخلة تحت واحد من الثلاثة ، **وذلك قول غير صحيح لقيام الإجماع قبله على خلاف قوله** ؛ إذ هو- فيما أحسب - متأخر جدا عن أهل الإجتهاد المعتبرين من النحويين >>[1].

وبين أن الاعتراض الضمني بتوقف الفراء عن الحكم على "كلا" بالاسمية أو الفعلية أو الحرفية لا يقدح في الإجماع <<فإن قيل : **أين الإجماع وقد خالف الفراء في المسألة** وهو من الصدر الأول الذين لا ينعقد إجماع دونهم؛ لأنه من الكوفيين نظير سيبويه في البصريين؛ ألا ترى أنه يقوله في "كلا" إنها ليست باسم ولا فعل ولا حرف ؛ بل هي بين الأسماء والأفعال ، فهي إذا عنده نوع رابع ؟ فالجواب : أن قول الفراء في "كلا" هو الوقف عن الحكم عليها بأنها اسم أو فعل لما تعارضت عنده أدلة الإسمية وأدلة الفعلية ، فلم يحكم عليها بشيء لا أنه حكم عليها بأنها غير الثلاثة ، فالوقف ليس بحكم وإن عد في الأصول قولا >>[2] ونكتفي بهذا القدر لأنا سنتحدث أكثر عن الموضوع لاحقا .

[1] المصدر السابق ؛ ج 1، ص : 40

[2] المصدر سابق، ج 1 ، ص : 40-41.

خلاصات المبحث :

- أن النحو عند الشاطبي **نحو متبصر** ؛ ارتفع فيه الشاطبي عن **مرتبة التقليد ؛ لكنه لم يصل إلى منزلة التجديد.**

- أن عمل الشاطبي في النحو كان منصبا على **التدريس** ؛ خلافا لعمله في الأصول الذي كان مهتما **بالتأسيس** ؛ مما انعكس على مستوى التجديد عنده في مجال النحو ؛ إذ شتان بين **التأسيس والتدريس** ، فالمنهج في الأول تنظيري تقعيدي ، وفي الثاني تبسيطي تقريبي.

- أنه بالرغم من انشغاله بالتدريس في مجال النحو؛ فإن عمله فيه **استم بالعمق** خصوصا على مستوى **التأصيل** ، و**التحليل** ، **والتعليل** ، **والتنزيل** ؛ وقد اتضح ذلك في منهجه الذي اعتمده في عرض الأصول وبسطها تمكينا وتوهينا.

- أن الشاطبي كان له دور معتبر في أصول النحو **تأليفا وتوظيفا**؛ حيث رأينا أنه ألف فيه كتابا أسماه أصول النحو وإن لم يصل إلينا،ناقش فيه كثيرا من قضايا أصول النحو ظهر ذلك في حجم الإحالات التي أحال إليه.

- **أنه بث كثيرا** من القضايا التي ناقشها في كتابه في أصول العربية في ثنايا المقاصد ؛ إذ أحال إليه في غيرما موضع من كتابه .

المبحث الثاني : الشاطبي والمصطلح

نحاول من خلال هذا المبحث أن نكشف اهتمام الشاطبي بالمصطلح؛ ومكانته لديه، وبيان حسه المصطحلي أثناء عرض المسائل النحوية وبسطها؛ وسنقوم بذلك من خلال مطلبين يتولى الأول منهما الكشف عن الخلفية المعرفية التي أطرت ذهنية الشاطبي وزودته "**بمفاتيح العلوم**" التي استطاع من خلالها النفاذ إلى أعماق النص التراثي استثمارا وتوظيفا؛ ويكشف الثاني منهما " **الحس المصطلحي** " عند الشاطبي ، وحرصه على تدقيق العبارة ، وتوحيد المصطلح ، واطراد الاستعمال.

المطلب الأول : حضور الخلفية المعرفية للشاطبي في المقاصد

نحاول في هذا المطلب أن نكشف عن جزء من حضور الخلفية المعرفية للشاطبي في ثنايا المقاصد ؛ لأن هذه الخلفية المعرفية هي التي أطرت ذهنية الشاطبي في التحليل النحوي ؛ وزودته بمفاتيح العلوم ؛ مما جعل كتابه المقاصد **دائرة معارف كبرى** تعكس حجم تضلع الشاطبي من جل العلوم المهمة في التراث الإسلامي .

يوصف الشاطبي بالعالم الموسوعي ذي القدم الراسخة في علوم كثيرة اشتهر ببعضها بين الدارسين كالأصول والمقاصد ، وأثبت قوته في أخرى كالنحو وصفه التنبكتي بقوله <<الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد كان أصوليا مفسرا فقيها محدثا **لغويا بيانيا نظارا** ثبتا ورعا صالحا زاهدا سينا إماما مطلقا بحاثا **مدققا جدليا** بارعا في العلوم من أفراد العلماء **المحققين الأثبات** وأكابر الأئمة المتفننين الثقات له القدم الراسخ والإمامة العظمة في الفنون فقها

وأصولا وتفسيرا وحديثا وعربية وغيرها مع **التحري والتدقيق** له استنباطات جليلة ، ودقائق منيفة ، وفوائد لطيفة ، وأبحاث شريفة وقواعد محررة محققة >>[1].

يكشف النص السابق عن عالم موسوعي تبحر في علم المعقول والمنقول جمع بين العلوم المخدومة والعلوم الخادمة ، وسنحاول أن نكشف جزءا من هذه المسوعية الواضحة من خلال اختيارنا لنماذج تبين حضور هذه العلوم عند الشاطبي أثناء التحليل ، وسنختار نماذج من **الأصول** ، **والمنطق** ، **والعروض**.

1- حضور خلفيته الأصولية في المقاصد

في هذه النقطة نكشف نماذج من حضور خلفية الشاطبي الأصولية في كتابه المقاصد؛ حيث استخدم معارفه الأصولية في كثير من الأحيان لتأكيد رأي أو تفنيد آخر ، فمن ذلك وصفه تفريق ابن مالك بين فعل الأمر واسمه واختصاصه بذلك دون بقية الأفعال أنه ترجيح من غير مرجح <<يلزمه حين فرق بين فعل الأمر واسم فعله، أن يفرق بين الفعل الماضي واسم فعله ؛ نحو شتان وسرعان ووشكان هيهات ، وأن يفرق بين الفعل المضارع واسم فعله نحو أوه وأف؛ لكنه لم ذلك ؛ **فتخصيصه الأمر بذلك دون الماضي والمضارع ترجيح من غير مرجح** >>[2].

ومن ذلك بيانه أن الحذف لا بد له من قرينة لفظية أو معنوية تدل عليه <<والقاعدة أن الحذف في كلام العرب لا يكون إلا حيث دل عليه دليل من **قرينة لفظية أو معنوية** >>[3].

---

[1] نيل الابتهاج؛ مصدر سابق ، ص 48، وينظر الإفادات والإنشادات ، ص 19.

[2] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ، ج1 ، ص 64.

[3] المصدر السابق ؛ج 2 ص 91.

ومن حضور خلفيته الأصولية تفسيره معنى "**الجائز**" <<أن لفظ الجائز يطلق على ما استوى فعله وتركه (...) ويطلق أيضا على ما لا يمتنع مطلقا فيدخل فيه الجائز بالمعنى الأول ، ويدخل أيضا فيه الواجب ، وما كان من باب الأولى في الفعل أو في الترك؛ لأن الجميع غير ممتنع . ويطلق أيضا باعتبارات أخر لا حاجة بنا إلى ذكرها ، **وقد ذكر ذلك أهل أصول الفقه** >>[1].

ومن ذلك بيانه أن إحداث قول ثالث لا يعتبر خرقا للإجماع مبينا أن هذا رأي حذاق الأصوليين <<وقد **نص الأصوليون** في مسألة إحداث دليل أو تأويل مخالف لما أجمعوا عليه مع الموافقة في محصول الحكم على الخلاف، **ورجح المحققون منهم الجواز** ؛ إذ لا مخالفة في الحكم، وهذه المسألة مذكورة في **الأصول** >>[2] ويقول في موضع آخر مؤكدا هذا الرأي <<ويجاب عن ذلك أن **إحداث قول ثالث** إذا أجمع الناس على قولين لا يكون خرقا للإجماع عند **جماعة من أهل الأصول** >>[3].

وقد بين أن الوقف ليس حكما وإن عد قولا عند أهل أصل الأصول، جاء ذلك في معرض تعليقه على توقف الفراء عن الحكم على كلا بإدخالها تحت أحد الأصناف الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) <<فالوقف ليس بحكم وإن عد في **الأصول قولا** >>[4].

---

[1] المصدر السابق؛ ج 2، ص95.

[2] المقاصد الشافية ؛ مصدر السابق، ج5 ، ص 526.

[3] المصدر السابق؛ ج2 ، ص 333.

[4] المصدر السابق ؛ج1 ، ص 41.

وأوضح أن القائل بحكم في مسألة قائل بالحكم نفسه في نظيرتها ، جاء ذلك في معرض حديث عن الخلاف الدائر حول جواز إنابة المفعول الثاني من مفاعيل" أعلمت" قياسا على القول بجوازه في "ظننت" <<فالقائل بالجواز في ظننت في الثاني قائل به – ولا بد – في أعلمت ؛ **فإن القائل بحكم في مسألة قائل به في نظيرتها** إذا لم يظهر فرق **حسب ما تبين في الأصول** >>[1].

وقد بين أن التعليل بالحكمة المنضبطة جائز عند أهل الأصول جاء ذلك في معرض حديثه عن تعليل ابن مالك لقلب الواو الساكنة ياء إذا كانت بعدها ياء ليسهل إدغام الياء في الياء <<فما علل به الناظم هو حكمة ما علل به الناس ، والحكمة إذا كانت منضبطة ، **فالتعليل بها جائز حسبما أصله أهل الأصول** >>[2].

2- حضور خلفيته المنطقية في المقاصد

نحاول في هذا النقطة كشف حضور الخلفية المنطقية للشاطبي في المقاصد؛ وذلك من خلال عرض نماذج من تلك الخلفية في ثنايا التحليل النحوي عند الشاطبي.

ظل حضور الخلفية المنقطية للشاطبي في المقاصد حاضرا كل ما دعت ضرورة التحليل النحوي ذلك ؛ فمن نماذج حضورها إخراجه الكلام عند المتكلمين عن حد الكلام عند النحاة <<**وينطلق أيضا في اصطلاح المتكلمين** على المعنى القائم بالنفس (...) وقوله لفظ إتيان منه **بالجنس القريب** ، والصوت أبعد منه؛ إذ الصوت ينطلق على ما لم يتقيد بحرف بخلاف اللفظ، والإتيان بالأقرب أولى ،

[1] المصدر السابق؛ ج3 ، 60.

[2] المصدر السابق؛ ج4 ، ص 205.

واللفظ: ما نطق به الإنسان، وتحرز به مما ليس بلفظ، **فيخرج الكلام في اصطلاح المتكلمين** >>[1].

ومن ذلك تأكيده أن الكلم لا يتم تعريفها إلا بأوصافها "الذاتية" لا بأوصافها "العارضة" <<أن التعريف بالكلم إنما يكون مع اعتبار أصلها قبل عروض العوارض؛ **فإذ ذاك يتميز بعضها من بعض لظهور أوصافها الذاتية** ، فإذا طرأ التركيب لم ينظر إليها في تلك الحال؛ لطروء **العوارض المانعة** من ظهور أثار تلك الأوصاف >>[2].

ومن ذلك تفسيره لمعنى العكس تعليقا على قول ابن مالك " ومع لعل اعكس" <<**وحقيقة العكس تبديل مفردي القضية المفروضة على وجه يصدق والمراد هنا عكس الحكم** ، لما كان دائرا بين وجهين وذلك قوله في ليت إن عدم اللحاق فشا ، واللحاق ندر، فإذا عكست أنت هذا الحكم بالإضافة إلى لعل ثبت لك أن اللحاق فشا وعدم اللحاق ندر ، وهذا صحيح >>[3] وقال في تعليقه على قول ابن مالك " واختار عكسا غيرهم ذا أسره " <<ويعني أن أهل البصرة اختاروا من الوجهين الجائزين إعمال الثاني ؛ واختار غيرهم العكس ، وهو إعمال الأول ، فإن قيل : كيف **تنزيل العكس** هنا؛ **إذ معناه تصيير أول الكلام آخرا وآخره أولا مع استقامة الكلام ، وهذا التعريف أعم من تعريف أهل المنطق**>>[4].

---

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج1 ، ص 31-32.

[2] المصدر السابق؛ ج 1 ، ص 61.

[3] المصدر السابق؛ ج1 ، ص 332.

[4] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق؛ ج 3 ، ص 188.

ومن ذلك تفريقه بين الكلي والجزئي ، من خلال تمييزه بين وجود الشيء في الأذهان ووجوده في الأعيان <<إن للشيء **وجودا في الأعيان** ، وهي **حقيقته في نفسه** ، ووجودا في الأذهان ، وهي **صورته المجردة ومثاله** ، ومن حيث هو **موجود في الأعيان** فهو **جزئي بالذات كلي بالعرض** ، ومن حيث إنه **موجود في الذهن فهو كلي بالذات جزئي بالعرض** >>[1].

ومن حضور خلفيته المنطقية حديثه عن ضوابط التعريف عند أرباب الحدود <<لا يخلو أن يكون هذا التعريف عنده بالذاتيات حتى يكون حدا حقيقيا، أو بالخواص الخارجة عن الذات حتى يكون حدا رسميا (...) وذلك أن **القاعدة عند أرباب الحدود أن الحد إنما يطلب به أن يكون معرفا للماهية على كمالها، ومبينا لها بجميع أجزائها على التفصيل فيؤتى فيه بالجنس الأقرب أولا – وهو الجزء المشترك** ، ثم يؤتى بعده **بالفصول الذاتية للمحدود** وإن كان أبعد – وكانت مما يحصل بالواحد منها الكفاية في التمييز – فإن **ترك بعض الفصول** ، ولو كان مستغنى عنه في التمييز – **ترك لجزء من الذات** >>[2] ويضيف أن الحد عنوان الذات، وبيان لها <<**والحد وضعه أنه عنوان الذات ، وبيان لها فيجب أن يقوم المحدود في النفس صورة معقولة في الذهن، مساوية للصورة الموجودة في الخارج على الكمال**؛ وحينئذ يعرض للمحدود أن يتميز عن غيره، لا أن التمييز عن الغير هو المقصود من الحد الذاتي، وإنما ذلك مقصود في الحد الرسمي >>[3].

---

[1] المصدر السابق؛ ج1 ، ص 388.

[2] المصدر السابق؛ ج3 ، ص 290.

[3] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج3 ، ص 291.

وبين أن التعريف لكي يكون جامعا مانعا يجب ألا يخرج عنه واحد من أفراده ولا يدخل فيه غيرها<<لكن هذا التعريف غير **جامع ولا مانع** أما **كونه غير جامع فلأنه يخرج عنه كثير من النكرات** (...) وأما **كونه غير مانع فلأن كثيرا من المعارف** تدخل عليها >>[1] وقد بين أن من عيوب التعريف أن يؤدي إلى الدور، وهو توقف معرفة الشيء على معرفة مُعَرِّفِه جاء ذلك في معرض تعريفه "لمذ ومنذ" ودوارنهما بين الحرفية والاسمية <<أما الناظم فقد عكس الأمر؛ فجعل تلك الأحكام المحكية عن العرب المسوقة مساق السماع دلالة على الحرفية والاسمية ، **وهذا يلزم فيه الدور بناء على قصد النحويين** فإنه إذا قيل له أين يكونان اسمين؟ فقال في موضع كذا فقيل ما حكم موضع كذا ؟ فلا بد أن يقول : إن كانا اسمين فحكمه كذا ، أو حرفين فكمه كذا ، فقد توقف العلم بكونهما اسمين أو حرفين على حكم الموضع الذي يقعان فيه، **وتوقف العلم بحكم الموضع على كونهما اسمين أو حرفين فلا يعرف واحد منهما إلا بعد معرفة الآخر وذلك محال**>>[2]

كان ذلك عرضا جزئيا لحضور الخلفية المنطقية عند الشاطبي في المقاصد نرجوا أن تكون كاشفا لعمق معرفة الشاطبي بالمنطق الذي يعتبر من أهم العلوم الضابطة للعقل المعرفي الإسلامي ، والموجهة له أثناء الاجتجاج والحجاج .

[1] المصدر السابق ؛ ج1 ، ص 242.

[2] المصدر السابق ؛ ج3 ، ص 692.

3- حضور خلفيته العروضية في المقاصد

توصف الحضارة الإسلامية بأنها **"حضارة نص"** ، ويوصف العرب بأنهم **"أمة البيان"**، ويوصف الشعر بأنه **"علم قوم لم يكن علم أصح منه"** ؛ ولذا ليس غريبا أن يكون نصيب الشاطبي من الحفظ غير يسير، وأن يعطي اهتماما كبيرا للشعر رواية وتوثيقا ؛ ومن ثم ليس مستغربا أن تحضر العلوم الخادمة للشعر عند الشاطبي ، ومن تلك العلوم علما العروض والقوافي اللذان يعتبر الإلمام بهما مساعدا على التعمق في فهم الشعر- خصوصا أن الشاطبي في المقاصد يشرح نظما - ، وفي هذه النقطة نكشف جزءا من حضور خلفية الشاطبي في علمي العروض والقوافي؛ فمن ذلك بيانه لمعاني بعض المصطلحات <<والقصيدة من الشعر عشرة أبيات فما زاد ، وحكى القاضي ابن الطيب عن الفراء بسند يرفعه إليه أن **العرب** تسمي **البيت الواحد يتيما**، ومن ذلك الدرة اليتيمة لانفرادها ، فإذا **بلغ الاثنين والثلاثة فهي نتفة ، والعشرة تسمى قطعة** ؛ فإذا بلغ **العشرين استحق أن يسمى قصيدا**، والعرب تجعل **القصيدة كلها تارة** على **روي** واحد وهو المشهور في أشعارها، وتارة تجعله على حروف مختلفة، وتستعمله **شطرين شطرين** ، أو أربعة أربعة ، ولا يكون إلا **مزدوجا** ، وهذه القصيدة الألفية التي ابتدأها الناظم من هذا القسم، **ويسمى المخمس** ، ويكثر في الرجز والسريع>> [1]

وبين أن تكرير القافية في شطري البيت إذا كانت إحداهما معرفة والأخرى نكرة يخرجها من عيب **"الإيطاء"** <<وهذان البيتان كرر الناظم في

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ، ج 1 ، ص 17.

رويهما كلمة الخبر إلا أنه جعلها في **الأول معرفة** وفي **الثاني نكرة** ، وهذا **القدر** من **الاختلاف يخرج القافية عن عيب الإيطاء** عند الأخفش >>[1].

ومن ذلك تفريقه بين "القافية المؤسسة" ، و"القافية المجردة" <<وعلى الناظم هنا **اعتراض** من جهة **علم القوافي** ؛ فإنه أتى بقافية مؤسسة ، وهي وله "بنت الواقف" وبنظيرتها مجردة حكما وهي قوله " التاء في " فإنها بمنزلة " المكتفي " في الحكم ، لا بمنزلة الواقف؛ **لأن حرف التأسيس في كلمة ، وحرف الروي في كلمة أخرى غير ضمير** (...) فلو قال الناظم مثل أتى القاضي بنت المكتفي لكان هو القياس >> [2].

ومن ذلك تفسيره "للقريض" وبيان أنه قد يطلق مقابلا "للرجز" <<وقوله شذ يا اللهم في قريض يريد أن الجمع بين يا والميم شذ في القريض ، وهو الشعر ، وهو فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشعر، أقرضه قرضا ، فهو قريض ومنه قول عبيد بن الأبرص " حال الجريض دون القريض" قاله الجوهري ، وقد يطلق "القريض" في مقابلة " الرجز" وهو **نوع** من **الشعر** قال الأخفش : هو كل ما كان على **جزءين أو ثلاثة** من **أوزانهم** >>[3].

كان ذلك كشفا جزئيا لحضور خلفية الشاطبي في علمي االعروض والقوافي ؛فهي تعكس موسوعية الرجل وسعة اطلاعه في العلوم المشكلة للتراثي الإسلامي عموما وخصوصا تلك الخادمة للنص القرآني تأويلا، و الخادمة للعلوم الخادمة له .

---

[1] المصدر السابق ؛ ج2 ، ص 359.

[2] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق،ج 2 ، ص 573-574.

[3] المصدرالسابق؛ ج 5 ، ص 295.

المطلب الثاني : مكانة المصطلح عند الشاطبي

ليس غريبا البحث عن مكانة المصطلح عند الشاطبي ؛ ذلك أن الخلفية المعرفية للشاطبي –كما رأينا – خلفية موسوعية تشكلت من جملة من العلوم التي يهتم أصحابها **بالتدقيق والتحقيق**؛ أو **"العلوم الاستدلالية"** على حد تعبير الجابري<<الحقل المعرفي الذي بلورته وكرسته **العلوم العربية الإسلامية الاستدلالية الخالصة** ، ونعني بها **النحو والفقه والكلام** والبلاغة >>[1]، كما أن مهمة الشرح الكامل الوافي الذي انتدب لها نفسه في "المقاصد" تحتم عليه الوقوف مليا عند مصطلحات ابن مالك **"تبينا وبيانا"**؛ **فهما وإفهاما** ؛ لأن وضوح المصطلح ودقته معينة على الوصول إلى مكنونات العلوم ؛إذ المصطلحات مفاتيح العلوم ، ومقدماتها الضرورية ، ولما كان الأمر كذلك كان لزاما أن يهتم الشاطبي بالمصطلح ؛ وهو الذي يمتلك **"حسا مصطلحيا دقيقا وعميقا "**<<إن الناظر في تراث الإمام الشاطبي – على قلته – يدرك من بادئ النظر **أنه رجل ذو حس مصطلحي دقيق ، إنه يفكر من خلال نسيج اصطلاحي متناسق وعميق بحثا وتحريرا ونقدا وتجديدا** >>[2] وفي هذا المطلب نحاول كشف جانب من هذا الحس المصطلحي عند الشاطبي من خلال نقاشه لمصطلحات ابن مالك ، وسعيه إلى ضبطها ضبطا يكون معه الهدف واضحا ، والمعنى مفهوما.

قبل الشروع في بيان بعض اهتمام الشاطبي بالمصطلح نشير إلى أن هذا المطلب يتقاطع في " التصور والمادة " مع مبحث من رسالة المصطلح المصطلح

---

[1] تكوين العقل العربي لمحمد عابد الجابري ؛ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت ، الطبعة 9، 2009 ، ج 2 ، ص 14.

[2] المصطلح الأصولي عند الشاطبي لفريد الأنصاري ؛ المعهد العالمي للفكر الإسلامي / الطبعة 1، 1420هـ- 2004 م، ص 157.

النحوي المعرف عند الشاطبي [1]؛ غير أن زاوية المعالجة هنا تختلف عن زاوية المعالجة في ذلك البحث .

كما ننبه قبل تقديم نماذج من اهتمام الشاطبي بالمصطلح إلى أنه يستخدم "**العبارة**" بمعنى المصطلح ورديفا له؛ ولذا كثيرا ماوصف عبارة ابن مالك "**بالاتساع**" ، و"**القلق**" وعدم "**التحرير**"، وانعدام "**التدقيق**" ، فمن ذلك بيانه أن وصف ابن مالك للحروف باستحقاق البناء لا يقتضي حصوله فيها – وهو المقصود- ؛ إذ ما كل مستحق للشيء متصف به <<**وفي إتيانه بلفظ "مستحق" هنا نظر؛ وهو أنه إنما قصد أن يبين أن الحروف كلها مبينة** ، وليس فيها ما يعرب كما كان ذلك في الاسم والفعل فكان من الواجب أن يأتي بلفظ يعطي هذا المعنى ؛ لكنه لم يفعل ذلك من جهة **أن لفظ " مستحق" إنما يعطي أن البناء من حق الحروف ولا يدل على حصوله له** >>[2] ومن ذلك وصفه اعتبار ابن مالك " الأولى " جمعا للذي بأنه اتساع في العبارة وقطع للنظر عن الاصطلاح المنضبط <<والجواب أنه أطلق هذا اللفظ على **الاتساع في العبارة** ، واعتبار المعنى مع **قطع النظر عن اصطلاح النحوي**، والأمر في هذا قريب>>[3].

[1] المصطلح النحوي المعرف في المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية بحث رزين أعدها الباحث محمد الامين ولد ابراهيم لنيل شهادة الماستر من كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ماستر التنمية اللغوية وقضايا المصطلح اللساني والأدبي سنة 2011- 2012 م تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز احميد، وهو بحث رزين قدم فيه الباحث قراءات موفقة لجوانب التعريف عند الشاطبي في المقاصد الشافية.

[2] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج1 ، ص 115.

[3] المصدر السابق ؛ ج1 ، ص 439.

ومن ذلك بيانه أن في استعمال ابن مالك مصطلح "الجامد" وصفا للضمائر والموصولات مشاحة اصطلاحية <<وفي **إطلاق لفظ الجامد** على ما ليس **بمشتق مشاحة اصطلاحية** ، وذلك أن **الجامد إنما وجه العبارة فيه أن يطلق في مقابلة المشتق ما ليس بمشتق** لا الجامد ، إذ الجامد من الأسماء إنما يطلق في الحقيقة على مايمكن أن يدل على معنى الفعل الموافق له في المادة >>[1].

وعقب على هذا الإطلاق بأن ابن مالك جرى فيه على عادة من لم يحرر العبارة (يضبط المصطلح)<<فإذا ثبت هذا فالجامد يجري فيه هذا النحو ، وإنما جرى في هذا التعبير على عادة غيره ممن لم **يحرر العبارة** فأطلق على الضمائر وغيرها مما تقدم لفظ **الجمود توسعا وعدم مبالاة بالعبارة** مع فهم المعنى المراد>>[2].

ومن ذلك تعليقه على إيهام تعبير ابن مالك " وكل سبقه دام حظر " أن المنع مرتبط "بدام" وحدها دون وجودها في حيز "ما" <<**فالجواب أن العبارة وقعت على غير تحرير بل على تسامح وتساهل** ، وهكذا يفعل كثير من النحويين للعلم بمرادهم في ذلك ، ولو **حقق العبارة لكان أحسن** ومثل هذا **التساهل** ما تقدم في قوله " إن كان غير الماض منه استعملا "<<[3].

ومن ذلك وصفه "عبارة" ابن مالك "بالقلق" في إطلاقه صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على بناء " فاعل " <<وعلى هذا المنزع حمل ابن

[1] المصدر السابق؛ ج1 ، ص644.

[2] المصدر السابق؛ ج1 ، ص 644.

[3] المصدر السابق؛ ج2 ، ص 160.

الناظم كلامه هنا، وهو على الجملة ممكن، إلا أن فيه **قلقا في العبارة** ، وذلك أن الناظم قال " صغ اسم فاعل " فأمر بالصوغ مطلقا، ومثل هذه **العبارة لا** يطلقها الناظم أو غيره **عرفا** إلا فيما كان قياسا وموكولا إلى خيرة المتكلم ؛ فيقال له افعل ، وليس من شأن ما يوقف على السماع أن يطلق القول فيه للمتكلم >>[1].

وفي معرض بيانه أن المقصود بقول ابن مالك " وانسب لجملة " هو النسب إلى صدرها لا إلى الجملة أوضح أن المؤلف قد تضيق به العبارة حتى يأتي فيها بكثير من الأخطاء <<فإذا حملناه ذلك لاح لنا أنه يريد أن الجملة ينسب إلى صدرها ؛ أي تلحق ياء النسب صدرها ، وإما أن يريد ماصدر في الاعتراض فذلك لا يسأل عنه من عنده أدنى مسكة من العربية **فأطلق العبارة اتكالا على ما يفهم العاقل المتدبر فيها، وقد تضيق على الناظم العبارة حتى يأتي بها في غاية من التشبيح** ؛ فيسمح له لمكان ضرورة النظم؛ ولذلك سومح الشعراء في الضرورات، وأجيز ارتكابه قياسا على ما هو مبسوط في مظانه >>[2].

ومن مظاهر اهتمام الشاطبي بالمصطح، ووعيه بدوره التوصيلي والإفهامي اعتراضه على استعمال ابن مالك أي مصطلح غير معهود الاستخدام للدلالة على المعنى الذي أروده من أجله ، ومن ذلك اعتراضه على استخدامه مصطلح " الانجزام " بدل " الجزم" <<فإن قوله بأن ينجزم مقدر بمصدره الذي هو الانجزام **، والانجزام غير مستعمل في معنى الجزم ، ولا مصطلح على استعماله بذلك المعنى** >>[3] ولهذا نبه في غير ما موضع على إخلاله "بالاصطلاح

[1] المقاصد الشافية ؛المصدر السابق، ج4 ، ص 371.

[2] المصدر السابق؛ ج7 ، ص 538.

[3] المصدر السابق؛ ج1 ، ص 136.

المعهود" ومن أمثلة ذلك تنبيهه على استعمال ابن مالك مصطلح "المعتل" على غير معهود استعمال النحويين؛ لأن ذلك يؤدي إلى الإشكال الذي جاء المصطلح لإزالته <<فإن قيل هذا **الاصطلاح** في المعتل إما أن يكون فيه ناقلا لكلام غيره ممن **اصطلح** ، وإما أن يكون **مخترعا لاصطلاح غير سابق** فلا يجوز أن يريد به الثاني لقوله في الأفعال " فمعتلا عرف " يعني أن هذه المعرفة كانت معروفة قبل في الفعل فكذلك الاسم؛ لأنهم سواء في هذا الاصطلاح ، فليس مراده أن **يسمى معتلا عند النحويين** ؛ وإذ **ذاك فيشكل** كلامه فيه؛ لأن المعتل في اصطلاحهم أعم من هذا (...) وإذا ثبت هذا فتخصيصه هذه التسمية بما كان معتل الآخر مطلقا في الفعل أو بالألف والياء التي قبلها كسرة في الاسم **إخلال بالاصطلاح المعروف**>> [1].

ومن مظاهر تعلقه بضبط المصطلح تنبيهه على استعمال ابن مالك المصطلح المعهود استعمالا موهما بحيث لا يتعين المراد منه <<أنه عبر هنا بالكسر في قوله " وقل من بكسره نطق" ، **والكسر إذا إطلق في الاصطلاح المعهود فالمراد به كسر البناء لا كسر الإعراب** ، وإذا كان كذلك **أشكل هذا الإطلاق**؛ إذ لا دليل على كونه كسر بناء لا حتمال أن يكون كسر إعراب>> [2].

ومن مظاهر اهتمام الشاطبي بالمصطلح وإدراكه لمزيته الكبرى في إزالة الإشكال حرصه على تحديد "**الاصطلاح الجاري**" عند ابن مالك؛ حيث بين أن ابن مالك يستخدم مصطلح " الندور" على ما ندر في المنثور ومصطلح

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سباق، ج1 ، ص 225.

[2] المصدر السابق؛ ج1 ، ص 203.

"الشذوذ" على ما ندر في الشعر رغم أنهما مترادفان في الأصل اللغوي <<وفي أصل اللغة يرادف لفظ الندور لفظ الشذوذ إذ هما بمعنى الخروج عن الجمهور يقال شذ يشذ شذوذا إذا انفرد عن الجمهور وندر، بهذا فسره الجوهري، كما أنه قال في الندور ندر الشيء يندر سقط وشذ، ففسره كما ترى أحدهما بالآخر، إلا أن الناظم **اصطلح في كلامه على إطلاق الندور على ما ندر في الكلام المنثور وإطلاق الشذوذ على ماندر في الشعر، هذا في الغالب فليعرف ذلك من اصطلاحه** >>[1] ومن خروج ابن مالك على هذا الغالب في "معهود اصطلاحه" ما نبه عليه الشاطبي من إطلاقه لفظ الشذوذ على ما جاء في الكلام تعقيبا على قول ابن مالك " وقل من بكسره نطق" <<وأطلق لفظ **القلة هاهنا ومراده به الشذوذ**، وغالب **استعماله** له مرادا به ما جاء في **الكلام قليلا**، لا ما اختص **بالشعر** ، كما أن أصل **استعماله للفظ الشذوذ** أن يكون مرادا به الاختصاص بالشعر كما تقدم، **لكن قد يخرج عن الأصل فيطلق الشذوذ** على ماجاء في الكلام كما قال في أهلين ونحوه ، **ويطلق لفظ القلة على الشاذ** كهذا الموضع ، **اتساعا واتكالا** على فهم المقصود>>[2].

وكما يقف مع مخالفة ابن مالك لاصطلاحه ينبه إلى مخالفته لاصطلاح النحويين من ذلك تنبيهه إلى استعمال ابن مالك " الانحصار بدل الحصر " المعهود عند النحاة <<وقد ظهر من موافقة كلامه هنا لكلامه هناك وفي باب الفاعل "وما بإلا أو بإنما انحصر أخر" ، أنه قصد هذا الإطلاق وأنه يسمي المحصور فيه محصورا أو منحصرا ، وهي عادته في التسهيل مع أنه فسر في الشرح

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق، ج1 ، ص 149.

[2] المصدر السابق ؛ ج1 ، ص 200.

على المعنى الصحيح ، **فتلخص أن هذا اصطلاح له خالف به اصطلاح غيره من أهل النحو والبيان** وهذا قريب غير أنه يوهم المخالفةو الله أعلم>>[1].

ومن مظاهر اهتمامه بالمصطلح تحرير استعمال النحويين لبعض المصطلحات ، فقد بين أن " المنقول " في باب العلم " عبارة " يطلقونها على "المفرد" لا على " المضاف" ولا " المركب تركيب إسناد أو مزج " <<وأيضا **فإن المنقول عبارة اصطلاحية إنما يطلقها أرباب الصناعة** على **المفرد** لا على المضاف ، ولا المركب تركيب إسناد ولا مزج ؛ ولذلك لما تكلم ابن جني في المنهج على المنقول والمرتجل وأقسامها خص ذلك بالمفرد ، ثم لما أتم الكلام عليهما أتى بقسم المضاف والمركب والجملة ، فإنما **جرى الناظم على اصطلاحهم، ولا مشاحة في الاصطلاح** ومثال الجملة >>[2].

ومن ذلك تنبيهه إلى استخدام النحاة مصطلحات متعددة لمعنى واحد ، فقد بين أن النحاة اصطلحوا على استخدام " الإضافة" والنسبة" لنسبة الشيء إلى الشيء <<**الإضافة والنسبة : لفظان اصطلح النحويون على إطلاقهما على نسبة الشيء إلى الشيء بنوع من أنواع من النسبة** ؛ لكن على ترتيب مخصوص >>[3].

كان ذلك عرضا جزئيا لبعض مظاهر اهتمام الشاطبي بالمصطلح، وبيانا لمكانة المصطلح في التحليل النحوي عند الشاطبي.

---

[1] المصدر السابق ؛ ج 2 ، ص 74.

[2] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق، ج1 ، ص 373.

[3] المصدر السابق؛ج7، ص 431.

لقد اتضح من خلال العرض أن اهتمام الشاطبي بالمصطلح مرجعه إلى حرصه على سلامة الفهم ، وسعيه إلى إزالة الإشكال الذي قد ينتج عن استخدام مصطلح في غير "**المعهود له**"،في اصطلاح النحويين ، أو اصطلاح بن مالك أو" **القلق في العبارة**" ، و "**التجوز**" و"**الاتساع**" و"**التساهل**" و"**التسامح**" و"**الضيق**" ؛ مما يعتبره الشاطبي مزالق الفهم ، ومداخل الالتباس ، ومصادر الإشكال؛ إذ سلامة العبارة والمصطلح من هذه العيوب عاصمة من وقوع اللبس في المعنى عند الشاطبي.

خلاصات المبحث :

– أن الشاطبي عالم موسوعي بامتياز تضلع في العلوم العربية والإسلامية؛ مما شكل خلفية معرفية أطرت الذهنية النقدية لديه ، وزودته بقدرة كبيرة على النقد والتحرير.

– أن الشاطبي يستخدم " العبارة" مرادفا تعبيريا للمصطلح ؛ أثناء المناقشة والمحاججة .

– ان الشاطبي يمتلك حسا مصطلحيا **عميقا ودقيقا**، أبان عن فهم دقيق لدور المصطلح في **الفهم والإفهام** ، **والبيان والتبين**؛ حيث اتضح أنه يقف كثيرا مع " **العبارة** " **تحريرا وتدقيقا** ، وهذا ما انعكس في تلك الثورة الكبرة من المصطلحات التحريرية– "**المعهود**" **المعتاد** " "**القلق**" "**التجوز**" "**الاتساع**" "**التساهل**" "**التسامح**" "**الضيق**"– التي شكلت جهازا مصطلحيا لدى الشاطبي يستخدمه في تقويم "**عبارة**" ابن مالك ، وتقييم سلامتها ، وتوصيف دقتها.

الباب الثاني : مصطلحات أصول النحو في المقاصد (جرد ودراسة):

الباب الثاني : مصطلحات أصول النحو في المقاصد (جمع ودراسة):

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : مصطلح السماع

الفصل الثاني : مصطلح القياس

الفصل الثالث : مصطلح الإجماع

الفصل الرابع : مصطلح العلة

الفصل الأول : مصطلح السماع

يعتبر مصطلح السماع المصطلح الأهم داخل الجهاز المصطلحي لعلم أصول النحو باعتباره مرجع المصطلحات الأخرى ومعتمدها،وأساس حجيتها. نحاول في هذا الفصل إبراز المكانة الكبرى التي يحتلها مصطلح السماع داخل الجهاز المصطلحي لعلم أصول النحو،و نقسمه منهجيا إلى أربعة مباحث؛ نخصص أولها لتعريفه، وثانيها لمصادره، وثالثها لحدوده ومكانته، ورابعها لمصطلح السماع عند الشاطبي.

المبحث الأول : السماع لغة واصطلاحا

نخصص هذا المبحث للتعريف بمصطلح السماع لغة واصطلاحا وذلك في مطلبين نفرد الأول منهما للسماع لغة ، ونخصص ثانيهما للسماع اصطلاحا .

المطلب الأول : السماع لغة

نقف في هذا المطلب مع مصطلح السماع لنستجلي معناه اللغوي محاولين – قدر المستطاع – الغوص في أمهات المعاجم اللغوية لنستخرج الدلالة اللغوية التي استقي منها المعنى الاصطلاحي؛ لأن الهدف الأسمى للكشف عن المعنى اللغوي لمصطلح ما هو اكتشاف العلاقة التي تربط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي، – ما يطلق عليه المصطلحيون " **شرط المناسبة**"؛– إذ غالبا ما تكون هناك علاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي يتفاوت ظهورها من مصطلح إلى مصطلح .

من خلال تتبع بعض المعاجم اللغوية تبين أن السماع يدل على مجموعة من المعاني المتفرقة؛ لكنها يجمع بينها جميعا الشيوع والسريان والمضاء، ومن هذه المعاني:

1- آلة الاستماع (الأذن)

يطلق السماع ويراد به آلة الاستماع (الاذن) يقول الخليل: <<**السمع: الأذن وهي** المسمعة ، والمسمعة خرقها، والسمع ماوقر فيها من شيء يسمعه >>[1] وقد ورد في تاج اللغة : << **والسمع: سمع الإنسان**، الجمع أسماع ، **والمسمع الأذن**، والمسمع الذي يسمع منه >>.[2]

وفي مقاييس اللغة لابن فارس :<< السين والميم والعين؛ أصل واحد، وهو إيناس **الشيء بالأذن** وكل ذي أذن من الناس >>[3] وقد تكرر هذا المعنى في كثير من المعاجم اللغوية [4].

2- الشيوع والانتشار :

من معاني السماع اللغوية الشيوع فقد ورد في معجم العين: <<و**السماع** ما سمعت به **فشاع** ، وفي الحديث :" **من سمع بعبد سمع الله** به " أي من أذاع عيبا على أخيه المسلم أظهر الله عيوبه >>[5] وقد جاء في لسان العرب : <<

---

[1] معجم العين مصدر سابق ؛ مادة : "سمع"

[2] تاج اللغة مصدر سابق ؛ مادة : "سمع"

[3] مقاييس اللغة لا بن فارس ؛ مادة : "سمع"

[4] فقد ورد في معجم الصحاح ؛ حيث قال: << السمع : سمع الإنسان ، يكون واحدا وجمعا كقول الله " ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم " لأنه في الأصل مصدر قولك : **سمعت الشيء سمعا وسماعا وقد يجمع** >>.(الصحاح مادة سمع). كما رود في القاموس المحيط :<<السمع : حس الأذن وما وقر فيها من شيء **تسمعه** >>(القاموس المحيط مادة سمع). ، وقد ورد أيضا في لسان العرب لابن منظور <<السمع حس الأذن وفي التنزيل " **أو ألقى السمع وهو شهيد** " وقال ثعلب معناه خلا له فلم يشتغل بغيره >>(لسان العرب مادة سمع) .

[5] معجم العين؛ مصدر سابق مادة : "سمع" .

ويقال سمَّع به إذا رفعه من الخمول **ونشر ذكره** ، و**السماع** ما سمعت به **فشاع** وتلكلم به >>[1].

3- الذكر الجميل :

من المعاني التي يدل عليها السماع الذكر الجميل فقد جاء في مقاييس اللغة :<< **والسمع الذكر الجميل** يقال قد ذهب سمعه في الناس أي صيته >>[2] وقد ورد أيضا في الصحاح :<< و**السمع** بالكسر **الصيت** و**الذكر الحسن** >>[3] وقد ورد بالمعنى نفسه في معاجم لغوية أخرى [4] ، وقد يرد السماع في اللغة لمعان أخرى[5] لا نطيل بها لبعدها لغويا عن المعنى الاصطلاحي للسماع، لأن الهدف من استجلاء المعنى اللغوي للمصطلح الوقوف على المعنى الذي عبر به من اللغة العامة إلى اللغة الخاصة .

تبدو علاقة المعنى الاصطلاحي لمصطح السماع بمعناه اللغوي واضحة من خلال النصوص السابقة ؛ لأن من بين المعاني التي أوردناها أن السماع في اللغة يدل على الشيوع والذيوع ومن هنا أخذ مصطلح السماع معناه الاصطلاحي؛ لأن الممسوع من أبرز معانيه الاصطلاحية: ماشاع بين المتكلمين

---

[1] لسان العرب؛ مصدر سابق مادة : "سمع"

[2] مقاييس اللغة ؛ مصدر سابق مادة : " سمع "

[3] الصحاح ؛ مصدر سابق مادة : " سمع "

[4] فقد جاء في القاموس المحيط :<<**والسمع بالكسر الذكر الجميل** >> (القاموس المحيط مادة سمع). ، وجاء في لسان العرب <<**والسماع كله الذكر الحسن الجميل** قال : أَلا يا أُمَّ فارِعَ لا تَلُومِي ... على شيءٍ رَفَعْتُ به سَماعي ويقال ذهب سمعه في الناس وصيته أي ذكره وقال اللحياني هذا أمر ذو سمع وذو سماع إما حسن وإما قبيح >> (لسان العرب مادة سمع).

[5] منها مثلا : **التشنيع** ، **والقيد** ، **وولد الذئب**؛ وهي كلها واردة في نصوص المعاجم السابقة لكن لا نطيل الحديث بذكرها هنا .

باللغة واطرد حتى خرج عن حد القلة إلى حد الكثرة، ومن الشيوع والاطراد أخذ حجيته ومكانته في مصطلحات أصول النحو.

المطلب الثاني : السماع اصطلاحا

نسعى في هذا المطلب إلى استجلاء المعني الاصطلاحي لمصطلح السماع؛ وذلك من خلال فقرتين نخصص أولاهما لاستجلاء معناه في المعاجم الاصطلاحية وثانيتهما لمعناه في كتب النحاة القدامى والمحدثين .

الفقرة الأولى : السماع في المعاجم الاصطلاحية :

لقد عرف صاحب دستور العلماء السماع بأنه ما لا قاعدة له تجمع جزئياته ، وأنه يقابل القياس؛ <<**السماعي** : المنسوب إلى السماع ، وفي **الاصطلاح** ما لم يذكر له **قاعدة كلية مشتملة** على جزئياتها **ويقابله القياسي** >>[1] ويواصل حديثه مبينا أن العامل السماعي هو ما يعمل ولكنه لا يقاس عليه :<<**والعامل السماعي ما سمع عن العرب أنه** يعمل كذا ولا **يقاس عليه** بخلاف **العامل القياسي** فإنه وإن **سمع عن العرب** أنه يعمل كذا ولكن **يقاس** عليه فإن ضرب **مثلا مسموع من العرب** أنه يرفع الفاعل ويقاس عليه نصر وفتح وغير ذلك بخلاف لم ولن فإنه سمع من العرب أن الأول يجزم المضارع والثاني ينصبه، ولكن لا يقاس عليه ما يوازنه كما لا يخفى >>[2].

وقد أكد هذا المعنى في موضع آخر في معرض تعريفه للعامل؛ حيث قال :<<**العامل السماعي ما سمع من العرب ولا يقاس** عليه فيقال هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك أن تتجاوز ، فتقول إن على تجر ولن تنصب

[1] دستور العلماء لأحمد نكري ؛مصدر سابق "مادة سمع"

[2] المصدر السابق؛ "مادة سمع".

وليس لك أن تقول إن كل ما كان على وزن على يجر وعلى زنة لن ينصب >>[1].

إن هذا المعنى الذي اعتمده صاحب دستور العلماء للسماع هو أحد معنييه الشهيرين؛ فهو يقابل القياس في دلالة، ولكن دلالته الأقوى أنه ما اشتهر على ألسن العرب واطرد؛ ولهذا صار هو الدليل الأول من أدلة النحو كما سيتبين بحول الله .

ولم يختلف تعريف صاحب كشاف اصطلاحات الفنون لمصطلح السماع عن التعريف السابق بشيء يذكر؛ حيث قال :<<السماع في اللغة بمعنى الاستماع (...) و**السماعي في اللغة ما نسب إلى السماع** ، وفي **الاصطلاح** ما لم تذكر فيه **قاعدة كلية مشتملة** على جزئياتها، بل **يتعلق بالسمع من أهل اللسان ويتوقف عليه** ، ويقابله القياسي . يقال هذا مؤنث سماعي وعامل سماعي وحذف سماعي ونحو ذلك >>[2].

لم يزد صاحب هذا التعريف على التعريف السابق إلا بتصريحه أن السماع يتعلق بأهل اللسان ويتوقف فيه على ما يقولون ، وهو ما أشرنا إلى أنه معنى من معاني السماع وليس المعنى الوحيد له .

[1] المصدر السابق؛ " مادة سمع ".

[2] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم ؛ مكتبة لبنان ناشرون / الطبعة 1 ، 1996م ، "مادة سمع".

الفقرة الثانية : السماع عند النحاة :

نقدم في هذه الفقرة معنى السماع عند النحاة قدامى ومحدثين مبرزين أبرز الاختلافات الواقعة بينهم في مفهومه.

أ- السماع عند النحاة القدامى :

لئن كان ابن السراج في كتابه أصول النحو أول من ألف كتابا يحمل عنوان أصول النحو – يتم تداوله اليوم - ؛ فإن ابن الأنباري – رغم تأخره النسبي – يعتبر أول من قام بتعريف مصطلحات علم أصول النحو بشكل مفصل[1] ؛ ولذا فإن تعريفه لمصطلحات أصول النحو ظل معتمد من جاء من بعده حتى اليوم، فما هو تعريف ابن الأنباري لمصطلح السماع ؟.

لقد استخدم ابن الأنباري مصطلح النقل بدل السماع وقال في تعريفه :<< اعلم أن **النقل** هو **الكلام العربي** الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد **القلة** إلى حد **الكثرة**، وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذا في كلامهم نحو الجزم بلن والنصب بلم كما حكى اللحياني >>[2].

[1] يقول صاحب فيض نشر الانشراح <<وحينما ظهر ابن الأنباري – 577 ألف كتابه ((لمع الأدلة في علم أصول النحو)) فتناول فيه هذا الفن في هيئة علم مستقل ، رسم حدوده ، وبين مسائله . **ويعد هذه المؤلف أول مؤلف خاص بعلم أصول النحو** ، وهو أول من **ابتكر هذا الفن وهو الذي أضافه على علوم العربية** .>>(فيض الانشراح ؛ ص ، 8-9).

[2] لمع الأدلة لابن الأنباري ؛ مصدر سابق ، ص 81-82 ، والإغراب في جدل ؛ مصدر سابق ، ص 45 .

حدد ابن الأنباري في هذا التعريف جملة من الشروط يجب اتصاف الكلام العربي بها كي يكون حجة يبنى عليه ، وهذه الشروط هي :

1- **شرط الفصاحة؛** وهذا الشرط حدد له اللغويون والنحاة حدودا زمانية ومكانية وإنسانية نوضحها أكثر في المبحث الموالي إن شاء الله .

2- **النقل الصحيح؛** أي بمعنى أن يبلغ عدد نقلته حدا يستحيل معه اتفاقهم على الكذب <<أن يبلغ عدد النقلة إلى عدد لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب؛ فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب >>[1]

3- **بلوغه حد الكثرة، وخروجه عن حد القلة؛** أي بمعنى أن يكون هذا الكلام العربي الفصيح المنقول نقلا صحيحا مطردا على ألسنة العرب شائعا في خطابها غير شاذ.

أما السيوطي في الاقتراح فقد استخدم مصطلح السماع ، وكان تعريفه أكثر تفصيلا، وأوضح دلالة على المقصود من مصطلح السماع ؛ فقال: <<وأعني به ما **ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛** فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عله وسلم ، وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده ، إلى إن أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا ، عن مسلم أو كافر>>[2].

احتفظ السيوطي بشرطي الفصاحة والثبوت عن العرب الموثوق بعربيتهم وأضاف إلى ذلك تحديد المقصود بكلام العرب؛ وهي ثلاثة أمور : القرآن ،

[1] المصدر السابق ؛ص 84.

[2] الاقتراح ؛ مصدر سابق ، ص 74.

وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب نظما ونثرا ، وبين أن ذلك يشمل كلامها قبل البعثة وفي زمنها وبعدها قبل فساد الألسن، وهو ما سنبسط القول فيه إن شاء الله في المبحث الموالي، كما بين أن مصطلح العرب الوارد في التعريف يشمل المسلم وغير المسلم؛ لأن مدار الأمر على فصاحة اللسان لا على الدين.

وأما ابن الطيب الفاسي فقد أورد له تعريفين آخرين ؛ <<وقد عرف السماع بعض الصرفيين بقوله : هو في الاصطلاح **ما تقرر به وجود شيء بالوقف** ، بحيث لو قطع النظر عن الوقف لم يقم ضابط يشعر به ويرشد إليه، وخلافه القياس . قال : وقيل السماع ما استمعله الإنسان وترتب به اللسان ، وتقرر حكمه بتقرير الحديث والقرآن >>[1]ثم علق قائلا <<وفيه نظر >>[2].

ولم يبين معنى هذا النظر الذي صرح به، ولعله يشير إلى أن هذه التعريفات التي أوردها ليست للسماع بمعناه النحوي وإنما الأول منها أقرب إلى الدلالة على بيان الحركة في الخطاب حتى يتبن السامع مراد المتكلم؛ إذ بغياب هذا البيان لا يوجد ما يشير إلى المقصود، وأما التعريف الثاني فرغم إشارته إلى أن السماع يترتب به اللسان أي يصح؛ فإن قصره إثبات تقرير هذا السماع على الحديث أو القرآن أمر مشكل؛ إذ المعروف أن مصادر السماع تضم إلى المصدرين السابقين كلام العرب الفصحاء شعرا ونثرا.

تلك بعض التعريفات التي أوردها النحاة الأقدمون لمصطلح السماع ، فهل اعتمدها النحاة المحدثون ؟ أم أتوا بتعريفات أخرى ؟ وننبه قبل الحديث عن

[1] فيض الانشراح للفاسي؛ مصدر سابق ، ص 414.

[2] المصدر السابق ؛ ص 414.

تعريفات النحاة المحدثين أننا أخرنا إيراد مفهوم مصطلح السماع عند الشاطبي إلى المبحث الذي خصصناه للحديث عن السماع في المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية.

بـ – : السماع عند النحاة المحدثين :

نحاول في هذه النقطة تحديد مفهوم السماع عند النحاة المحدثين – إن كان لهم مفهوم خاص بهم – ، وأبرز نقاط الاختلاف بينهم وبين النحاة القدامى إن وجدت.

بعد الرجوع إلى بعض الدراسات الحديثة التي كتبت حول أصول النحو العربي تبين أن أغلبها كان تركيز مؤلفيه على مصادر السماع وحدوده (الزمانية والمكانية) أكثر من تركيزهم على تعريفه بوصفه مصطلحا قائما بذاته .

ففي كتاب "في أصول النحو" لسعيد الأفغاني الذي يعتبر من أشهر الدراسات الحديثة في أصول النحو لم يتطرق للتعريف بمصطلح السماع، بل كان تركيزه على ما يحتج به ، ومن يحتج به ، وقواعد الاحتجاج ؛ حيث عقد الباب الأول من كتابه لمقدمة في الاحتجاج أشار فيها إشارة يمكن اعتبارها تعريفا للسماع :<<يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب ، **بدليل نقلي صح سنده** إلى عربي **فصيح سليم** السليقة على ما سيأتي تفصيله في موضعه>>[1] تضمنت الجملة السابقة عبارة دليل نقلي، مشترطا فيها صحة السند إلى عربي سليم السليقة ؛ وهذا بالضبط ما يشترطه النحاة القدامى في السماع كما تبين سابقا .

[1] في أصول النحو لسعيد الأفغاني؛ مرجع سابق، ص 8 .

أما حنا ترزي في كتابه في أصول اللغة والنحو فلم يتعرض لتعريف السماع بل انصرف حديثه إلى جانب آخر يتعلق بالسماع بوصفه أساس تدوين اللغة <<كان السماع الأساس الأول الذي دونت بموجبه اللغة >>[1].

و يتحدث خير الدين حلوان في كتابه أصول النحو عن السماع بوصفه سلسلة عمليات صعبة تنتظم في مهامها مراحل التعامل مع المادة اللغوية حتى تستوي القواعدالنحوية على سوقها : <<وعلى هذا يكون السماع عملية صعبة، فهو مجموعة من الأعمال، تبدأ **بالتأملات**، وتنتهي **بالكشف عن القواعد**، ويقوم بين البدء والانتهاء **التصنيف** ، و**التقسيم** ، **والاستقراء** >>[2].

أما محمود نحلة في كتابه أصول النحو لم يزد على إيراده لتعريف الأنباري والسيوطي إلا بالإشارة إلى سر اختيار الأنباري التعبير بمصطلح "**النقل**" بدل "**السماع**" <<**السماع** بمصطلح السيوطي هو **النقل** بمصطلح ابن الأنباري ، فالمصطلحان مترادفان، ولعل ابن الأنباري آثر "**النقل**" ليلمح إلى أن مصادر النحو نوعان : مصادر منقولة ، ومصادر معقولة >>[3].

وبعد توضيحه ما المقصود بالمصادر المنقولة ، والمصادر المعقولة ، وفق رؤية ابن الأنباري القائمة على المناسبة بين أصول النحو وأصول الفقه يؤكد أن السماع هو الأصل الأول من أصول النحو موردا تعريف ابن الأنباري لمصطلح

[1] في أصول اللغة والنحو لفؤاد حنا ترزي؛ دار الكتب / بيروت ، د ت ص 79 .

[2] أصول النحو محمد خير الدين حلوان؛ مرجع سابق ، ص 15-16.

[3] أصول النحو العربي لمحمود أحمد نحلة ؛ دار الكتب العربية / بيروت ، لبنان ، الطبعة 1 ، 1407هـ- 1987م ، ص 31.

السماع<<و**السماع** أو **النقل** هو **الأصل الأول** من أصول النحو ويقابله في الفقه الكتاب والسنة >>[1].

أما تمام حسان فقد اعتبره الدليل الأول من أدلة أصول النحو<<ولعل من الملاحظ أن هذه الأدلة الأخرى راجعة في النهاية إلى **السماع** أو إلى القياس ، فأولها الاستقراء **راجع إلى السماع لأن المسموع عن** العرب هو ما يجري عليه الاستقراء وبقية الأدلة الأخرى راجعة إلى القياس، وهكذا يبدو لنا أن أهم الأدلة النحوية على الإطلاق هي **السماع والقياس** ؛ لأنهما يمثلان بداية البحث النحوي ونهايته وعلى أساس منهما بنى النحاة فكرتي الاطراد والشذوذ>>[2].

لكنه لم يعرفه وإنما مضى إلى تحديد المقصود بالفصحى ، وطرق روايتها وحدودها<<هذا موضوع من موضوعات فقه اللغة ، ومن ثم يصبح الكلام فيه من قبيل المعرفة لا من قبيل الصناعة ، لأنه لا يخضع لاستقراء ناقص ولا ضبط ولا حتمية ولا تقعيد >>[3].

وفي موضع آخر وتحت عنوان المسموع تحدث عن المنهج الذي سلكه أوائل النحاة في جمع اللغة ودراستها ولم يتعرض للتعريف بهذا المسموع<<ونظر عبد الله في لغة العرب فرسم بفكره الثاقب حدود المنهج لمن جاء بعده ، وألقى أسس المدرسة البصرية تاركا لمن بعده أن يوطد دعائمها ويقيم بنيانها >>[4].

---

[1] المرجع السابق؛ص 31.

[2] الأصول تمام حسان ؛ مرجع سابق ، ص 66- 67.

[3] المرجع السابق؛ ص 71

[4] المرجع السابق ؛ الصفحة 87.

أما خديجة الحديثي في كتابها الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه فلم تزد هي الأخرى على نقل تعاريف ابن الأنباري والسيوطي، والتأكيد على أنه أصل من أصول النحو << السماع أصل من أصول النحو واللغة ، ودليل من أدلتها ، وقد مر بنا أن ابن الأنباري سماه النقل وعرفه بأنه **الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج** عن حد القلة إلى حد الكثرة>>[1].

وبينت أنه الأداة التي اعتمدها علماء العربية الأوائل في تدوين لغة العرب الخلص ، الذين سلمت سليقتهم <<وقد اعتمد علماء العربية الأوائل عليه في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العرب الخلص ، وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر باللغات الأخرى>>[2].

من خلال النصوص السابقة يتبين أن النحاة المحدثين لم يركزوا في دراساتهم على تعريف المصطلح، بل كان اهتمامهم منصبا على مصادر السماع ، وحدوده.

[1] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ؛ مطبوعات جامعة الكويت / 1394هـ – 1974م ، ص 129 .

[2] المرجع السابق ؛ ص 129.

خلاصات المبحث :

– أن السماع في اللغة يدل على حاسة السمع ، وعلى الاستماع ، وعلى الانتشار .

– أن المناسبة التي تربط بين المعنى اللغوي ولاصطلاحي لمصطلح السماع هي **دلالة الشيوع والانتشار**.

– أن مصطلح " **النقل**" عند ابن الأنباري هو مصطلح "**السماع**" عند السيوطي.

– أن مصطلح **السماع** هو الدليل الأول من أدلة أصول النحو العربي .

– أنه يشترط فيه ثبوته عن العرب الفصحاء الذين سلمت سليقتهم ، وصحت ألسنتهم.

– أنه الأساس الأول الذي بموجبه تم تدوين اللغة .

– أنه مهفوم يختصر في دلالته مراحل التعامل مع المادة اللغوية حتى يتم استواء القواعد النحوية، ويستقر بناؤها.

– أنه حركة الفكر باللغة بواسطة مجموعة من الأدوات البحثية" **التصنيف**" **التقسيم** " **الاستقراء**".

المبحث الثاني : مصادر السماع:

نستهدف من خلال هذا المبحث الوقوف عند مصادر السماع التي حددها النحاة القدامى وموقف النحاة المحدثين منها؛ وذلك من خلال مطلبين، نخصص الأول للحديث عن المصدر الأول (القرآن) والثاني (الحديث)، على أن نخصص المطلب الثاني للحديث عن المصدر الثالث وأقسامه (كلام العرب) .

المطلب الأول : من مصادر السماع (القرآن والحديث) :

بين السيوطي في حديثه عن مصادر السماع أن القرآن هو أول هذه المصادر وأعلاها منزلة؛ لأنه أفصح الكلام :<<وأعني به ما **ثبت في كلام من يوثق بفصاحته**؛ فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عله وسلم ، وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده ، إن أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا ، عن مسلم أو كافر>>[1]

في هذا النص حصر السيوطي مصادر السماع في ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته ، وبين أنه يشمل القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام العرب، وفيما يلي نقف مع هذه المصادر الثلاثة.

الفقرة الأولى : القرآن مصدرا للسماع :

في هذه الفقرة نتعرض لتعامل النحاة مع القرآن؛ باعتباره المصدر الأول من مصادر السماع ؛ محاولين الوقوف على آرائهم في الاستدلال به لبناء القواعد النحوية، و تعاملهم مع القراءات القرآنية المتواترة وغير المتواترة (السبع وغيرها) .

[1] الاقتراح للسيوطي؛ مصدر سابق ، ص 74.

أجمع النحاة أن أي نص قرآني توفرت فيه شروط القراءة[1] التي وضعها القراء يعتبر حجة في بناء القواعد النحوية يقول السيوطي: <<أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية >>[2]

ويضيف السيوطي أنه تستوي درجات القراءة تواترا ، و آحادا ، و شذوذا ، مطلقا أن الناس أطبقوا على الاحتجاج بالقراءات الشاذة بشرط أن لاتخالف قياسا معلوما ، أما إن خالفته فيحتج بها في الحرف الذي وردت فيه دون القياس عليها <<.. سواء كان متواترا ، أو آحادا ، أم شاذا ، **وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية** إذا لم تخالف **قياسا معلوما**؛ بل ولو **خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه** ، وإن لم يجز

---

[1] يفرق النحاة بين القرآن والقراءات؛ <<فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان الإعجاز ، والقراءات هي : اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما >>(البرهان في علوم القرآن ، 1ص: 318.)

وقد اشترطوا لثبوت القراءة ثلاثة شروط : التواتر ، وموافقة الرسم العثماني ، وموافقة وجه من أوجه اللغة العربية يقول السيوطي <<إن كل ماهو قرآني يجب أن يكون متواترا في أصله ، وأجزائه >>(الإتقان في علوم القرآن؛ 1ص 79).

وقد ساقها ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر: <<كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها ؛ فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا إنكارها؛ بل هي من الأحرف السبعة ، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين . ومتى اختل ركن من الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة ، أو شاذة ، أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة ، أم عمن هو أكبر منهم . هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف >> (النشر في القراءات العشر ؛ 1 ص 9).

[2] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق ، ص 75.

القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: استحوذ ويأبى >>[1].

ويؤكد السيوطي هذا الإطباق الذي ادعاه في الاحتجاج بالقراءات الشاذة <<وما ذكرته من **الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة**، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه >>[2].

ولأن السيوطي يدرك أن هذا الإطباق الذي صرح به في الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وعدم الخلاف في ذلك يوجد ما يدل على عكسه ثابتا عن أئمة النحو الأوائل، نبه إلى أن منهجهم في الاعتراض على تلك القراءة خاطئ <<كان قوم من النحاة المتقدمين **يعيبون** على عاصم وحمزة وابن عامر **قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن** ، وهم **مخطؤون** في ذلك >>[3].

وقد استدل في تخطيئه لهؤلاء النحاة بثبوت هذه القرءات وتواترها بالأسانيد الصحيحة، وما ثبت – تواترا- من القرآن دليل إجماعي في التقعيد للغة <<فإن **قراءاتهم ثابتة** بالأسانيد **المتواترة الصحيحة** التي **لا مطعن فيها** ، و**ثبوت** ذلك **دليل** على **جوازه** في العربية >>[4].

ولعل السيوطي استند أيضا في حكمه بخطإ النحاة الممتنعين عن الاحتجاج بالقراءة الشاذة إلى أن القراءة سنة متبعة يجب المصير إليها متى ثبتت؛لأن <<أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على **الأفشى**

[1] المصدر السابق؛ ص 76 .

[2] المصدر السابق؛ ص 76.

[3] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق ، ص 79.

[4] المصدر السابق؛ ص 79.

في اللغة والأقيس في العربية ، بل على **الأثبت** في **الأثر والأصح في النقل** ، وإذا ثبتت الرواية لم يردها **قياس عربية ولا فشو لغة**، لأن القراءة **سنة متتبعة يلزم قبولها والمصير إليها** >>[1].

إن النحاة الأوائل الذين أشار السيوطي إلى بعض مواقفهم من القرءات الشاذة غير مجمعين على هذه المواقف ، فالبصريون لا يرون الاحتجاج بالقراءات الشاذة ، بل أخضعوها لمنهجهم في التعامل مع اللغة، وعرضوها على أقيستهم وأصولهم؛ فما وافق تلك الأصول قبلوه واستدلوا به ، وما خالفها رفضوه أو أولوه حتى يوافق قواعدهم في الاستدلال والاحتجاج ، وأما الكوفيون فكان موقفهم مخالفا لموقف البصريين ، فاحتجوا بها واستدلوا بها على بناء القواعد ، وعلى جواز أساليب منعها البصريون <<والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي ، ولكن البصرين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية ، **وأخضعوها لأصولهم ، وأقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه** وما أباها **رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ** ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها>>[2].

وقد سلك منهج الكوفيين من البصريين ابن مالك الذي أكثر من الاحتجاج بها ، وبناء الأحكام عليها <<وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك

[1] الإتقان في علوم القرآن للسيوطي؛ مصدر سابق ؛ ج 1 ص 77 .

[2] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي ؛ مطبعة الحلبي / 1957م ، ص 384.

على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية ، وإن منعه الأكثرون مستدلا به >>[1].

وبين المستدلين بالقراءات الشاذة ، والممتنعين عن الاحتجاج بها ، يوجد مذهب وسط يذهب أصحابه إلى الأخذ بالقراءة الشاذة والاستدلال بها ، ولكنهم لا يبالغون في هذا الأخذ شأن المستدلين بها على الإطلاق .

إن المذهب الوسط السائر بين المنع المطلق، والاستدلال المطلق يمكن تقسيمه إلى فريقين ، فريق نأى بنفسه عن الحكم عليها وعن تخطئة القراء الناقلين لها، وفريق بين رأيه فيها بقوة :

1- استدلال دون تخطئة :

هذا الفريق يستدل بها تارة، ويعرض عنها تارة دون أن يصرح بذلك وقد وضع بعض النحاة المحدثين إمام النحاة سيبويه على رأس هذه المذهب <<وسيبويه شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم المعتمدة وإن كانت عن القراء الذين اعتمدت قراءاتهم ونقلت نقلا متواترا (...) لم **يعب قارئا** ولم **يخطئ قراءة** بل كان يذكرها ليبين وجها من العربية وليقوي ما ورد عن العرب>>[2].

بل على العكس من ذلك يسعى إلى تخريجها على وجه من الوجوه العربية <<وإن كانت من القراءات المفردة لا يخطئها ، ولا يخطئ القارئ بها إنما يحاول

[1] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق ص 80.

[2] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مرجع سابق؛ ص 50 .

تخريجها على إحدى لغات العرب؛ لأنه يرى اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة وإن قل من يتكلم بها ، ولا يرى المتكلم بها مخطئا>>[1].

وقد صنف عبد الفتاح شلبي سيبويه في منزلة التردد بين المذهبين <<أضع سيبويه مع مدرسة القراء الذين يأخذون بالنقل عن الأئمة ويعتدُّون برسم المصحف، ولكن ما جاء في كتابه من اعتداد بالقياس وتضعيف بعض القراء الأئمة يدفعني إلى القول بأنه كان **مترددا بين المذهبين** >>[2].

والشاطبي أقرب إلى هذا المذهب؛ فهو يستدل بها كثيرا في ثنايا المقاصد؛ لكنه بين أن من يشنع على النحاة وصفهم لها بالشذوذ ، أو عدم القياس لم يفهم مقاصدهم ، وهو أولى بالتشنيع عليه منهم <<وهو أنه ليس كل ما تكلم به العرب يقاس عليه ، أو بعيد في النظر القياسي ، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه ، وغير فصيح ، **وقد يقع مثل ذلك في القرآن فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك** ، وهم أولى لعمر الله أن يشنع عليهم ، وبمال نحوهم بالتجهيل ، والتقبيح (...) هذا الذي يعنون لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف ، والتهجين حاش لله ، **وهم الذين قاموا بفرض الذب عن ألفاظ الكتاب** ، وعبارات الشريعة ، وكلام نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فهم أشد توقيرا لكلام العرب وأشد احتياطا عليه ممن يغمز عليهم بما هم منه براء >>[3].

ويصرح الشاطبي أن القرآن في أعلى درجات الفصاحة ، وأن القول بعدم قياس الأشياء الواقعة فيه ليس إخراجا عن الفصاحة، كما يظن من لا تحقيق له

---

[1] المرجع السابق ؛ ص 51.

[2] أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير وآثاره في القراءات والنحو لعبد الفتاح إسماعيل شلبي ؛ دار المطبوعات الحديثة / جدة ، الطبعة 3 ، 1409- 1989م ، ص 166.

[3] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق، 3 ص 456-457.

<<ولا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم أن يكون عدم **مراعاة للفظ القرآن إو إخراجا له عن الفصاحة** أو نحو ذلك ، كما يظن من لا تحقيق له ! بل هو **في أعلى درجات الفصاحة** ، لكنه لم يكثر مثله فيقاس عليه ، وعلى هذا بنى سيبويه والمحققون وهو الصواب >>[1].

ومن خلال هذه النصوص يتبين موقف الشاطبي من القراءات الشاذة؛ فهو يستدل بها طورا ، ويرفضها طورا ؛ غير أنه لا يشنع على رافضيها أو واصفيها بالشذوذ أو عدم القياس كما يفعل من لا تحقيق له حسب تعبيره.

2- الاستدلال مع التخطئة :

هذا الفريق يأخذ بالقراءة الشاذة؛ بل ويدافع عنها، ولكنه مع ذلك يردها في بعض الأحيان ويصف الإتيان بها معيبا في اللغة، ويمثل هذا الفريق ابن جني؛ حيث يقول في تعليقه على قراءة عاصم " من راق " ببيان النون بقوله <<ومن الأمر الطبيعي الذي لا بد منه، ولا وعي عنه أن يلتقي الحرفان الصحيحان فيسكن الأول منهما في الإدراج ، فلا يكون حينئذ بد من الإدغام(...) فأما قراءة عاصم وقيل من راق ببيان النون فمعيب في الإعراب،معيف في الأسماع>>[2]، ومن هذا الفريق أبو حيان الأدنلسي الذي شنع على النحاة ردهم للقراءات <<وكثير من هؤلاء النحاة يسيؤون الظن بالقراءة ولا يجوز لهم ذلك >>[3] ويعلق على إنكار الزمخشري على ابن عامر قراءة من قراءاته <<وأعجب **لعجمي ضعيف في النحو** يرد على **عربي صريح محض**، قراءة

---

[1] المصدر السابق ؛ ج4 ص 182.

[2] الخصائص لابن جني ؛ مصدر سابق ، ج1 ، ص 94-95.

[3] البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ؛ مصدر سابق ، ج 1ص 271.

متواترة موجودا نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت>>[1] ويشير إلى أن القراءة لا تأتي وفق أقيسة البصريين وأصولهم <<و**القراءات** لا تجيء على ما **عمله** البصريون و**نقلوه**>>[2].

وقد شنع بعض النحاة المحدثين على أولئك النحاة الذين رفضوا الاستدلال بالقرءات الشاذة، متهما منهجهم في التعامل مع اللغة بعدم الانضباط، مثنيا على منهج القراء في ضبط القراءة والتأكد من صحتها ، مطالبا النحاة بالعض على القراءة التي أسقط القراء القراءة بها؛ لأنها تبقى أقوى سندا ، وأصح نقلا من غيرها من النصوص اللغوية التي احتج بها العلماء <<والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو إذ هي على كل حال **أقوى سندا** ، **وأصح نقلا** من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن، ولئن كان القراء أسقطوا القراءة بها لعدم وثوقهم أنها قراءة النبي نفسه، إن على علماء اللغة أن يعضوا عليها بالنواجذ إذا كان رواتها الأعلون عربا فصحاء سليمة سلائقهم (...) وهنا أمر ينبغي التنبيه إليه بشيء من التفصيل ، فالحق أن مواقف النحاة من النصوص العربية حين وضعهم القواعد فيه **خلل واضطراب من الناحية المنهجية** ، وأن **موقف** القراء **علميا ومنطقيا ومنهجيا سديد متسق** >>.[3]

لقد قرر الأفغاني في هذا النص أمرين يرى أنهما يكفيان للتمسك بالقراءة الشاذة والاستدلال بها :

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ؛ مصدر سابق ،ج4 ص 230.

[2] المصدر السابق ؛ ج2 ص 363.

[3] في أصول النحو لسعيد الأفغاني؛ مرجع سابق ، ص 31.

1- أنها – حتى وإن شذت – تبقى أقوى سندا وأصح نقلا من كل ما احتج به النحاة من النصوص اللغوية الأخرى .

2- أن منهج النحويين فيه اضطراب وخلل منهجي ، بينما منهج القراء سديد متسق منهجيا وعلميا ومنطقيا .

ويعضد الأفغاني رأيه في منهج النحاة بنقول من كلام علماء سابقين ؛ حيث يقول <<وخير ما يصف اضطراب موقفهم هذا قول الرازي : إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى ، وكثيرا ما ترى **النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن** ، فإذا استشهدوا في تقريرها **ببيت مجهول فرحوا** ، وأنا شديد التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى >>[1].

فالرازي في هذا النص الذي أورده الأفغاني يتعجب عجبا شديدا من اعتماد الشعر المجهول القائل دليلا على القرآن ، والعكس أولى ، ويمضي الأفغاني موردا نصوصا أخرى تقوي موقفه هذا <<وصحيح قول ابن حزم في الفصل : **من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذه مذهبا**، ثم تعرض له **آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها**، وقال في موضع آخر ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو **نثر جعله في اللغة وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما**

[1] في أصول النحو للافغاني ؛ مرجع سابق ، ص 33-34.

لم يلتفت إليه ولا جعله حجة وجعله يصرفه عن وجهه يحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه>>[1].

ويختم الأفغاني حديثه بالمنهج الأسلم الذي يرى أن على النحاة الأخذ به في التعامل مع القراءات <<**والمنهج السليم** في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند ، فما **خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد** ورجعوا النظر فيها ، فذلك أعود على النحو بالخير . أما **تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة** التي نقلها الفصحاء العلماء **فقلب للأوضاع ، وعكس للمنطق** ؛ إذ كانت **الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس>>**[2].

وخلاصة القول إن النحاة مجمعون على الاحتجاج بالقرآن في بناء القواعد ، وأنه المصدر الأول من مصادر السماع ، ومختلفون حول الاستدلال بالقراءات التي توصف بالشذوذ ؛ لسقوط ركن من أركان ثبتوت القراءة التي وضعها القراء ، كما رأينا.

[1] المرجع السابق؛ ص 34.

[2] في أصول النحو للافغاني ؛ مرجع سابق ، ص 35.

الفقرة الثانية : الحديث مصدرا للسماع:

نريد من خلال هذه الفقرة الوقوف على آراء النحاة في الاحتجاج بالحديث النبوي في تقعيد القواعد النحوية ؛ باعتباره مصدرا من مصادر السماع .

سبق معنا حديث السيوطي في تعريفه للسماع وتبيينه أنه يشمل كلام النبي – صلى الله وسلم –، والآن نقف لنرى كيف تعامل النحاة مع الحديث ؟ هل احتجوا به أم لا ؟

بعد تتبع بعض المصادر والمراجع تبين أن النحاة منقسمون حول الاحتجاج بالحديث النبوي فمنهم من احتج به بشكل مطلق ، ومنهم من منع الاحتجاج به ، وثمة من سار بين المنع المطلق ، والاحتجاج المطلق ، وقبل تفصيل القول في الاتجاهات الثلاثة تجدر الإشارة إلى أن هذا الخلاف وقع مع متأخري المتقدمين من النحاة .

1– الاتجاه الأول (المحتجون بالحديث):

يؤكد السيوطي في كتابه الاقتراح أن كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – يستدل به في بناء القواعد إذا صح إسناده وثبت أنه كلام النبي – صلى الله وعليه – <<وأما **كلامه** صلى الله عليه وسلم فيستدل منه **بما ثبت** أنه قاله على **اللفظ المروي**>>[1].

ويبدو من خلال النص السابق أن السيوطي – وإن قال بالاستدلال بالحديث إذا ثبت – أنه يقصر هذا الاستدلال على اللفظ المروي ، مما يجعله أقرب إلى مانعي الاستدلال بالحديث؛ وهذا ما جعله يعتقد أن ثبوت أن هذا

[1] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق ، ص 89.

اللفظ لفظه صلى الله عليه وسلم نادر جدا << وذلك نادر جدا ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا>>[1].

وممن ذهب مذهب الاحتجاج بالحديث ابن مالك وابن هشام وغيرهم من أئمة النحو يقول ابن الطيب الفاسي <<وأما **الحديث الشريف فاختلف فيه** ، فذهب إلى **الاحتجاج به والاستدلا بألفاظه وتراكيبه** جمع من الأئمة منهم شيخا الصناعة وإماماها **الجمالان ابن مالك وابن هشام** والجوهري وصاحب البديع والحريري وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جني وأبو محمد عبد الله بن بري والسهيلي وغيرهم ممن يطول ذكره >> [2].

و ابن الطيب يتبنى منهج الاستدلال بالحديث ويرى أنه هو الذي ينبغي التعويل عليه ، والمصير إليه <<وهو الذي ينبغي **التعويل عليه ، والمصير إليه** ؛ إذ المتكلم به صلى الله عليه وسلم أفصح الخلق على الإطلاق ، وأبلغ من أعجزت بلاغته الفصحاء على جهة العموم والاستغراق >>[3].

وقد ساق جملة من الأمثلة على استدلال ابن مالك بالحديث لإثبات قاعدة ، أو لتأكيد رأي لا نطيل الحديث بها؛ لأن الهدف هنا معرفة من تزعم هذا الاتجاه ، لا إعطاء أمثلة من استدلالاته، وقد اعترض أبو حيان الأندلسي على ابن مالك معتبرا صنيعه في الاستدلال بالحديث خروجا عن منهج النحاة الأوائل ، وأغلظ عليه القول في بعض الأحيان؛ وهو ما سنراه في النقطة الموالية التي نخصصها للحديث عن اتجاه منع الاستدلال بالحديث، ودوافعهم لهذا المنع.

---

[1] المصدر السابق ؛ ص 89

[2] فيض الانشراح للفاسي ؛ مصدر سابق، ص 446.

[3] المصدر السابق؛ ص 446.

2- الاتجاه الثاني (المانعون):

رأينا في النقطة السابقة رأي المجيزين للاحتجاج بالحديث ، وفي هذه النقطة نقف مع رأي المانعين للاحتجاج به. لقد تصدر أبو حيان الأندلسي وابن الضائع المانعين للاحتجاج بالحديث، معللين ذلك بأمرين :

1- **أن الحديث يروى بالمعنى** يقول السيوطي <<**أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى**، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم **لم تقل بتلك الألفاظ جميعها** >>[1].

2- **وقوع اللحن في الحديث المروي** <<**أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي**؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب ولا يتعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس؛ فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها >>[2].

وقد نقل السيوطي كلام أبي حيان في اعتراضه على استدلال ابن مالك بالحديث بشكل مفصل؛ حيث قال <<**قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره،** على أن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه من أئمة البصريين

[1] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق ص 92.

[2] المصدر السابق ، ص 93.

والكسائي والفراء وعلى بن مبارك الأحمر ، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد والأندلس ، وقد جرى الكلام في ذلك الموضع مع بعض المتأخرين فقال : **إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية**>>[1].

وبالغ أبو حيان في الإنكار على ابن مالك استدلاله بالحديث ، واتهمه بعدم إمعان النظر في ذلك<<و**المصنف** قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، **متعقبا بزعمه** على النحويين ، وما **أمعن النظر في ذلك** ، ولا **صحب من له التمييز**، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان ممن أخذ عن ابن مالك **قلت ياسيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء**>>[2].

ويعلل أبو حيان إطالته الحديث في هذه المسألة بخشيته من وقوع المبتدئين في اتهام النحاة بالأخذ عن العرب وفيهم المسلم والكافر ، والإعراض عن النقلة العدول كالبخاري ومسلم <<وإنما أمعنت النظر في هذه المسألة؛ **ليلا يقول مبتدئ ما بال النحويين يستدلون بكلام العرب ، وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم**

[1] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق ص 91-92.

[2] المصدر السابق ؛ ص 94.

وأضـــرابهما ؟ فمـــن طـــالع مـــا ذكرنـــاه أدرك الســـبب الـــذي لأجلـــه لم يســـتدل النحـــاة بالحديث >>[1].

وقـــد تصـــدى ابـــن الطيـــب الفاســـي للـــرد علـــى هـــذه الأدلـــة الـــتي ســـاقها أبـــو حيـــان وابـــن الضـــائع، وللـــدفاع عـــن ابـــن مالـــك مســـتغربا تحامـــل أبي حيـــان علـــى ابـــن مالـــك <<وأمـــا أبـــو حيـــان فقـــد أطـــال علـــى عادتـــه – عفـــا الله عنـــه – في التحامـــل علـى الإمـام ابـن مالـك بـلا طائـل **وأبـدى أدلـة حاليـة بالتمويـه ، خاليـة مـن الـدلائل** >>[2].

وأوضـــح أن اســـتدلال أبي حيـــان بإحجـــام أوائـــل أئمـــة المدرســـتين عـــن الاســـتدلال بالحـــديث لـــيس حجـــة علـــى مـــنعهم الاحتجـــاج بـــه <<وحاصـــل ماقالـــه أن هـــؤلاء المـــذكورين لم يســـتدلوا بالحـــديث ولا أثبتـــوا قواعـــدهم الكليـــة، **وهـــذا لا دليـــل فيـــه علـــى أنهـــم يمنعـــون ذلـــك ولا يجوزونـــه، كمـــا توهمـــه** ، بـــل تـــركهم لـــه لعـــدم تعـــاطيهم إيـــاه، وقلـــة إســـفارهم عـــن حجـــاب محيـــاه، علـــى أن كتـــب الأقـــدمين الموضـــوعة في اللغـــة لا تكـــاد تخلـــو عـــن الألفـــاظ الحديثيـــة في الاســـتدلال بهـــا علـــى إثبـــات الكلمـــات ، واللغـــة أخـــت النحـــو كمـــا صـــرحوا بـــه ، **وأيضـــا فـــي الصـــدر الأول لـــم تشـــتهر دواويـــن الحـــديث ولـــم تكـــن مســـتعملة اســـتعمال الأشـــعار العربيـــة ، والآي القرآنية ، وكثرت دواوينه بينهم بعد** >>[3].

[1] المصدر السابق؛ ص 94.

[2] فيض الانشراح ؛ مصدر سابق ص 448.

[3] المصدر السابق؛ ص 452.

ذلك رأي المانعين للاستدلال بالحديث ، وتلك بعض ردود ابن الطيب الفاسي عليهم ، ودفاعه عن ابن مالك ، وقد أطال في الرد عليهم[1]، فماذا عن مذهب التوسط ؟.

الاتجاه الثالث (مذهب التوسط):

نحاول في هذه النقطة الحديث عن الاتجاه الثالث الذي سلك مسلك الوسط، فلم يجز الاحتجاج بالحديث دون قيود ، ولم يمنعه دون شروط؛ فمن هم أبرز رجال هذا الاتجاه ؟

يعتبر الشاطبي إمام هذا الاتجاه الوسطي وتلك عادته في السعي إلى التوفيق بين الآراء المتباعدة، وقبل الحديث عن نظرته للاستشهاد بالحديث نورد له رأيين مهمين أحدهما تعليقه على استشهاد ابن مالك بالحديث ، والآخر حول دافع ابن مالك للاستدلال بالحديث.

1- رأي الشاطبي في استدلال ابن مالك بالحديث:

يرى الشاطبي أن ابن مالك خالف المتقدمين جميعا في منهجه في الاستدلال بالحديث <<أما **الحديث فقد خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين** إذ لا **تجد في كتاب نحوي استدلالا بحديث منقول** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على وجه أذكره بحول الله، **وهم يستشهدون بكلام**

[1] للاطلاع أكثر ما رد به ابن الطيب الفاسي على أبي حيان الأندلسي ، وابن الضائع يراجع كتابه فيض الانشراح من الصحفة 446؛ حيث تحدث فيها عن الأدلة التي ساقها المانعون ورد عليها واحداواحدا .

أجـــلاف العـــرب وســـفهائهم وبأشـــعارهم التـــي فيهـــا الخنـــا والفحـــش ، والـــذين لا يعرفون قبيلا من دبير>>[1].

يقـــرر الشـــاطبي في الـــنص الســـابق مخالفـــة ابـــن مالـــك للمتقـــدمين في الاســـتدلال بالحديث؛ ولكنه كعادته يبحث له عن داع دعاه إلى ذلك.

2- رأي الشاطبي في مبرر ابن مالك الاستشهاد بالحديث:

يـرى الشـاطبي أن ابـن مالـك بـنى رأيـه علـى تبنيـه للـرأي القائـل بعـدم جـواز روايـة الحـديث بـالمعنى؛ وهـو قـول يـرى الشـاطبي أنـه ضـعيف <<وكـأن ابـن مالـك بـنى – والله أعلـم – علـى القـول **بمنـع نقـل الحـديث بـالمعنى مطلقـا**، وهـو **قـول ضـعيف يـرده المقطـوع بـه** مـن نقـل **القضـايا المتحـدة بالألفـاظ المختلفـة** غـير مختص بزمـان الصحابة دون غيرهم ، ولا مقتصر على العرب دون من عداهم >>[2]

يبـين الشـاطبي بعـد هـذا أن الحـديث علـى قسـمين؛ قسـم اعتـني بلفظـه في النقـل ، وقسـم اعتـني بمعنـاه دون لفظـه؛ فـالأول (مـا اعتـني بلفظـه) يسـتدل بـه في بنـاء القواعـد النحويـة ، وتـرجيح الآراء والمـذاهب ، والثـاني (مـا اعتنـي بمعانيـه دون ألفاظـه) ، فـلا يسـتدل بـه<<وعلى هـذا نقـول إن الحـديث في النقـل ينقسـم قسمين :

أحـدهما: مـا عـرف أن **المعتنـى** بـه فيـه **نقـل معانيـه** لا **نقـل ألفاظـه** ، فهذا لم يقع به **استشهاد** من **أهل اللسان؛**

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج3 ص 401.

[2] المصدر السابق ؛ج 3 ص404.

و**الثاني** : ماعرف أن **المعتنى** به فيه **نقل ألفاظه لمقصود خاص بها**، فهذا **يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي** ،كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم >>[1].

من خلال النص السابق يتضح أن مدار الاستدلال بالحديث وعدمه – في نظر الشاطبي – صحة نقله بألفاظه عن- رسول الله صلى الله عليه وسلم – ، وقد صرح بذلك <<وإذا فرض **بالحديث ما نقل بلفظه** ، وعرف **ذلك بنص أو بقرينة** تدل على **الاعتناء باللفظ** صار ذلك **المنقول أولى ما يحتج به** النحويون واللغويون والبيانيون ويبنون عليه علومهم >>[2].

ويختم بالقول إن ابن مالك كان عليه أن يفصل في الاستدلال بالحديث هذا التفصيل الضروري <<وابن مالك – رحمه الله – لم **يفصل هذا التفصيل الضروري** الذي لا بد منه ، **فبنى الأحكام على الحديث مطلقا** ، ولا أعرف له من **النحاة سلفا إلا ابن خروف** ، يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل ، وقصده في الغالب لا يتبين في ذلك حتى قال ابن الضائع: **لا أدري يأتي بها بانيا عليها أم لمجرد التمثيل، هذا معنى كلامه** >>[3].

وخلاصة القول إن مدار الاختلاف في الاستشهاد بالحديث في القواعد النحوية ،راجع إلى الخلاف في جواز نقل الحديث بالمعنى وعدم جوازه ، فالذين يرون جواز الرواية بالمعنى، – وبسببها وقع فيه اللحن- منعوا الاستدلال به شأن

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ،ج3 ص 402- 403.

[2] المصدر السابق؛ ج 3 ص 402.

[3] المصدر السابق؛ ج 3 ص 404.

المتأخرين (أبو حيان الأندلسي ، وابن الضائع) أو لم يكثروا من الاستدلال به دون الخوض في حجيته من عدمها (شأن النحاة الأقدمين).

أما الذين يرون منع الرواية بالمعنى ؛ فقد استدلوا به مطلقا دون تفصيل (ابن مالك) ، أو استدلوا به مع التفريق بين المعتنى بلفظه ، والمعتنى بمعناه دون دلفظه، فأجازوا الاستدلال بالأول ومنعوا الثاني (الشاطبي).

المطلب الثاني : كلام العرب مصدرا للسماع:

في هذا المطلب نقف مع كلام العرب (**شعرا ونثرا**) باعتباره مصدرا من مصادر السماع ، مفردين لكل من النثر والشعر فقرة نتاوله فيها.

لقد أكد السيوطي في تعريفه للسماع شموله لثلاثة أصناف هي القرآن ، والحديث ، وكلام العرب :<<وأعني به ما **ثبت في كلام من يوثق بفصاحته**؛ فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عله وسلم ، **وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده** إلى أن فسدت **الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا** ، عن مسلم أو كافر >>[1].

وفيما يلي نقف مع هذا المصدر (كلام العرب نظما ونثرا) ، مفردين لكل منهم فقرة نتاوله من خلالها.

[1] الاقتراح للسيوطي؛ مصدر سابق ص 74.

الفقرة الأولى : كلام العرب (النثر)

يؤكد السيوطي أن مصادر السماع الثلاثة لا بد فيها من الثبوت (**التواتر**)<<**فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت** >>[1].

ويجزم باعتماد كلام العرب، الموثوق بعربيتهم في الاحتجاج؛ لكن بشرط ثبوته عنهم، وسلامته من اللحن <<وأما **كلام العرب فيتحج** منه بما **ثبت** عن **الفصحاء الموثوق بعربيتهم**>>[2].

ولكي يتم التحقق من نسبة الكلام المحتج به إلى العرب، وضع النحاة ما أسماه بعض الدارسين "**معايير نقد السماع**" ، وما أطلق عليه بعضهم " **نطق الاجتجاج**" ؛ هذه المعايير والنطق بعضها راجع إلى متحدثي اللغة (**القبائل**) ، وبعضها عائد إلى مجال اللغة (**الزمان والمكان**).

وفي هذه الفقرة نركز على متحدثي اللغة (القبائل)؛ لأننا سنفرد المطلب الأول من المبحث التالي للحديث عن حدود السماع بشكل مفصل.

تحدث النحاة عن القبائل التي يستدل بكلامها من زاويتين؛ زاوية الأعلى لغة، الأفصح لسانا، وزاوية القبائل المأخوذ عنها، والمتروك كلامها؛ و على هاتين النقطتين ينصب حديثنا في هذه الفقرة .

أ- القبائل الأفصح لغة :

يكاد إجماع النحاة ينعقد على أن لغة قريش هي أفصح لغات العرب ، وأسهلها على اللسان ، وأحسنها في الأسماع <<كانت **قريش أجود العرب انتقادا من**

[1] الاقتراح للسيوطي؛ مصدر سابق ، ص 75.

[2] المصدر السابق؛ ص 100.

الألفاظ، وأسهلها على **اللسان عند النطق ، وأحسنها ممسوعا، وإبانة عما في النفس**>>[1].

وقد نقل ابن فارس إجماع العلماء بكلام العرب أن قريشا أفصح قبائل العرب، وأن لغتها أفصح اللغات<<.. أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشا **أفصح العرب وأصفاهم لغة**، وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم بنبي الرحمة محمد – صلى الله عليه وسلم – (...) وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتها وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب >>[2].

وقد أكدت خديجة الحديثي أن سيبويه كان يقدمها على اللغات الأخرى ، ويسميها " **اللغة القدمى" واللغة الأجود" ولغة أهل الحجاز**" <<أما ما استشهد به سيبويه من لغات العرب فكان **أعلاها في رأيه وأفصحها وأقدمها اللغة الحجازية** ، فهي **اللغة الأولى القدمى ، الجيدة من لغة العرب**، وقد أكثر من الاعتماد عليها فيما احتج به من لغات العرب>>[3].

---

[1] الاقتراح ؛ مصدر سابق ، ص 101.

[2] الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس علق عليه ووضع فهارسه أحمد حسن بسج ؛ درا الكتب العلمية / بيروت ، لبنان ، الطبعة 1 ، 1418- 1997م ، ص 52-53.

[3] الشاهد وأصول النحو مرجع سابق؛ ص82.

ومن الدارسين من لم يقبل هذه الدعوى، ورفض أن تكون لغة قريش هي اللغة المشتركة ، ومن أبرز هؤلاء تمام حسان ؛ حيث ساق جملة من الأدلة[1] التي يرى أنها تكفي لدحض هذه الفرضية، وختم قائلا<<وهكذا تبدو **هذه الدعوى مجرد افتراض يتعارض** مع **الحقائق المسلمة** التي تقدمت >>[2]

ب- : لغة القبائل (الأخذ والترك):

في هذه الفقرة نتوقف مع القبائل التي تم الأخذ بلغتها ، والتي تم ترك لغتها، وما أسباب أخذ لغة هؤلاء وترك لغة أولئك .

1- القبائل المحتج بها :

أورد السيوطي في كتابه الاقتراح نصا عزاه إلى الفارابي يحدد فيه القبائل التي أخذت عنها اللغة، وتم التعويل عليها في بناء القواعد، وتم الاقتداء بها في اللسان العربي <<والذين عنهم **نقلت اللغة العربية** ، وبهم **اقتدي**، وعنهم **أخذ اللسان العربي** من بين قبائل العرب هم : **قيس** ، **وتميم**، **وأسد**؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب ، والتصريف ، ثم **هذيل** ، **وبعض كنانة** ، **وبعض الطائيين** . ولم يؤخذ من سائرهم قبائلهم >>[3].

وقد برر السيوطي الأخذ بلغة هؤلاء القبائل بانعزالهم في الصحراء - " **من بدا جفا** " - ، وبتعصبهم للغتهم ، وقوة نفوسهم، وقلوبهم، وتوحشهم <<وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية ، **وكانوا**

[1] وتفاديا للإطالة بها نحيل إلى موقعها في كتابه الأصول بدءا من الصفحة 71 حتى الصفحة 73.

[2] المرجع السابق؛ ص 73.

[3] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق، ص 102.

أقواهم نفوسا ، وأقساهم قلوبا ، وأشدهم توحشا ، **وأمنعهم جانبا ، وأشدهم حمية**، وأحبهم لأن يغلبوا ولا يغلبوا وأعسرهم **انقيادا للملوك ، وأجفاهم أخلاقا** ، وأقلهم احتمالا للضيم والذلة >>[1].

2- القبائل المتروك كلامها

أورد السيوطي نصا عدد فيه القبائل التي لم يتم الأخذ بلغتها ، والأسباب التي دعت إلى ترك الأخذ بلغتها <<وبالجملة فإنه لم **يؤخذ عن حضري قط** ، ولا عن **سكان البراري** ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين من حولهم ، فإنه لم يؤخذ **لا من لخم ولا من جذام** فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر، والقبط، **ولا من قضاعة ، ولا من غسان ، ولا من إياد** فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب، **ولا النمر**؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، **ولا من بكر**؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا **من عبد قيس**؛ لأنهم كانوا **سكان البحرين** ، مخالطين للهند والفرس ، **ولا من أهل اليمن أصلا** ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من **بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف ، وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين** عندهم ، **ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا العربية صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا** غيرهم من الأمم ، **وفسدت ألسنتهم** >>[2].

من خلال النص السابق أطلق السيوطي القول في عدم الأخذ عن حضري قط، وعدد جملة من القبائل التي ترك الأخذ عنها ، وبين أن علة عدم

[1] المصدر السابق؛ ص 105.

[2] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق ، ص 102-103.

الأخذ بلغتها فساد ألسنتها، وأن سبب فساد ألسنتها مخالطتها للأعاجم ، أو لمعايشتهم في حواضرها.

لكن بعض الدارسين رأى أن إطلاق السيوطي عدم الأخذ عن أهل الحضر ليس على إطلاقه؛ ذلك أنه ثبت أن النحاة أخذو عن فصحاء أهل الحضر كما يرى علي أبو المكارم <<...وإذن ليس **صحيحا ما قرره السيوطي** من أنه لم **يؤخذ عن حضري قط ، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر** كما أخذوا عن أهل البادية>>[1]

الفقرة الثانية :كلام العرب (الشعر):

يعد الشعر الصنف الثاني من أصناف كلام العرب الفصحاء، الذين اعتمدت لغتهم أساسا لبناء القواعد النحوية، وقد احتفى به النحاة احتفاء كبيرا ؛ ولهجت ألسنتهم بالمقولات التي ترفع من مكانته " **الشعر ديوان العرب**" .

هذه المكانة التي يحتلها الشعر في الثقافة العربية ، وفي مصادر النحو خاصة جعلت النحاة يصنفون الشعراء مراتب ، تتفاوت حجية أشعارها ، فقد قسموا الشعراء أربع طبقات :

1- **الطبقة الأولى** : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى وطرفة ابن العبد وزهير بن أبيه سلمى .

2- **الطبقة الثانية** : المخضرمون : وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كلبيد بن ربيعة ، وحسان بن ثابت ، والخنساء ، وكعب ابن زهير .

[1] أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم ؛ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع / القاهرة ، الطبعة 1 ، 2006، ص 40.

3- **الطبقة الثالثة** : المتقدمون ؛ ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كجرير والفردزق والأخطل .

4- **الطبقة الرابعة** : المولدون ، ويقال لهم المحدثون؛ <<طبقات الشعراء أربع : **جاهلي قديم** ، و**مخضرم** ، وهو الذى أدرك الجاهلية والإسلام ، و**إسلامي** ، **ومحدث**>> [1].

لم يكن تحديد النحاة للقبائل التي يستدل بلغتها ، ولطبقات الشعراء الذين يحتج بلغتهم كافيا في الأخذ بكل ما يسنب إلى هؤلاء وأولائك ، بل اشترطوا للقبول بكلام العرب (**نظما ونثرا**) التواتر يقول ابن الأنباري <<والتواتر لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم >>[2].

ويقول السيوطي :<<ثم الاعتماد على ماروواه **الثقات** عنهم **بالأسانيد المعتبرة** من نثرهم ونظمهم >>[3].

لكنهم اختلفوا في الأسانيد المعتبرة التي يحصل بها اليقين ، ويقع بها التواتر<<اعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب كلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب ، وذهب قوم إلى أن شرطه أن يبلغوا سبعين وذهب آخرون إلى أن شرطه

---

[1] العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني ، الأزدي حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ؛ دار الجيل د ت ، 113/1.

[2] لمع الأدلة ؛ مصدر سابق، ص 84.

[3] الاقتراح للسيوطي؛ مصدر سابق ص 106.

أن يبلغوا أربعين ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثنى عشر ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة >> [1].

كانت تلك وفقات مختصرة مع مصادر السماع الثلاثة وكيف تعامل معها النحاة (القرآن والحديث وكلام العرب شعرا ونثرا) .

[1] لمع الأدلة ؛ مصدر سابق ص 84-85.

خلاصات المبحث :

– إجماع النحاة على أن القرآن والحديث وكلام العرب مصادر للسماع.

– أنهم مجمعون على الاحتجاج بالقراءات المتواترة في تقعيد القواعد .

– أنهم مختلفون في الاحتجاج بالقرءات غير المتواترة أو الشاذة على ثلاثة أقوال (الاحتجاج ، منع الاحتجاج ، التوسط) .

– أنهم مختلفون حول الاحتجاج بالحديث ، فمنهم من احتج به مطلقا (ابن مالك) ، ومنهم منع الاستدلال به (أبوحيان الأندلسي) ، ومنهم من حاول التوفيق بين الرأيين (الشاطبي).

– أنهم يشترطون للأخذ بلغة قبائل العرب السلامة اللغوية ، ويرفضون كل من ضعفت سليقته ، وفسد لسانه .

– أنهم يشترطون للأخذ بلغات العرب تواترها عنهم .

المبحث الثالث : السماع (معاييره ومكانته):

نقف في هذا المبحث مع معايير السماع ومكانته؛ وذلك في مطلبين نخصص الأول منهما لمعاييره ، وثانيهم لمكانته.

المطب الأول : السماع (معاييره ونطقه)[1].

نقدم في هذا المطلب معايير السماع، و ما سماه بعض الدارسين "نطق الاحتجاج" ، وقد قسم النحاة معايير السماع أو نطقه إلى ثلاثة نقف مع كل واحد منها وقفة مستقلة.

الفقرة الأولى : المعيار الإنساني (النطاق القبلي):

يعرف النحاة فصاحة الكلام بسعة انتشاره بين العرب الفصحاء ، ودورانه على ألسنتهم بحيث:<<يكون **اللفظ** على **ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور** ، و**استعمالهم** له **أكثر**>>[2].

ولحصر العرب الموثوق بعربيتهم "**قبليا**" نورد نص الفارابي الذى نقله السيوطي في الاقتراح وعدد فيه القبائل المعتمدة في **مجال الاحتجاج**، والقبائل التي أقصيت من **مجاله** : <<كانت قريش **أجود العرب انتقاء للأفصح**، من الألفاظ **وأسهلها على اللسان، وأحسنها ممسوعا، وإبانة عما في**

---

[1] نبه إلى أن هذا المطلب سبق أن عالجناه في بحث الماستر : مفهوم الفصاحة وأثره في التقعيد النحوي (الأثر المصطلحي أنموذجا) تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز احميد ، السنة الجامعية 2011- 2012م ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ظهر المهراز – ما ستر التنمية اللغوية وقضايا المصطلح اللساني والأدبي.

[2] المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي شرحه وضبطه وصححه وعنون موضواعته وعلق على حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك ، محمد أبو الفضل ابراهيم ، علي محمد النجاوي ؛ دار التراث / القاهرة ، د ت ، ج 187/1.

النفس،والذين عنهم **نقلت العربية** ، وبهم اقتدي وعنهم **أخذ اللسان العربي** من بين قبائل العرب هم :

قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم **أكثره ومعظمه**، وعليهم **اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف**، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم **يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن في أطراف بلادهم** التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ؛ وأكثرهم نصارى ويقرأون في صلاتهم بغير العربية ، ولامن تغلب ولا النمر فإنهم كانوا مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولامن بني حنيفة وسكان اليمامة ؛ ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ؛ فسدت ألسنتهم ؛

والذي نقل اللغة عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرها علما وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب ؛

وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية ، وكانوا أقواهم نفوسا ،وأقساهم قلوبا ، وأشدهم توحشا ، وأمنعهم جانبا ، وأشدهم حمية ، وأحبهم لأن يغلبوا ولايُغلبوا، وأعسرهم انقيادا للملوك، وأجفاهم أخلاقا ، وأقلهم احتمالا للضيم والذلة >>[1] .

[1] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق، ص100-105.

ونستخلص من هذا النص الطويل جملة من النقاط الهامة منها :

1- حصره قبائل العرب الذين عنهم أخذ اللسان العربي ، وهو حصر صار معتمدا في النحو التقليدي..

2- بيانه النسبية في القبائل المأخوذ عنها " **وبعض كنانة وبعض الطائيين** ".

3- تعليله استبعاد القبائل المستبعدة من دائرة الاحتجاج بعاملي :" **مجاورة الأمم الأجنبية والاختلاط بها** "[1].

4- تقريره أفضلية قريش من حيث فصاحة اللغة .

5- تعليله استبعاد قريش **من" دائرة الاحتجاج** "لأن الذين نقلوا العربية وجدوها تغير لسانها .

6- بيانه من قام بعملية الجمع ، ومن صير العربية صناعة وفنا .

7- توضيحه لماذا التركيز على تلك القبائل وحدها ".. وكانوا أقواهم نفوسا".

[1] الأسس المنهجية والمعرفية للخطاب النحوي العربي لفؤاد بوعلي ؛ عالم الكتب الحديث/ إربد ، الأردن ، 2011م ، ص 263 .

الفقرة الثانية : المعيار المكاني (النطاق الجغرافي):

ارتبطت الفصاحة في ذهنية النحاة القدماء بالعربي البدوي؛ الموغل في البداوة والبعد من الحضارة ونعيمها؛ لأن العربي إذا تحضر **"لان جلده"** . وقد كان المنطلق الذى بنى عليه هؤلاء النحاة ربطهم الفصاحة بالبدوي وإبعاد الحضري **منطلقا أخلاقيا في جوهره** فهذا ابن جني يقول :<<وليس أحد من **العرب الفصحاء** إلا يقول إنه يروي **كلام أبيه وسلفه** يتوارثونه **آخرا عن أول وتابعا عن متبع** وليس كذلك **أهل الحضر**؛ إنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا، **وخالفوا كلام من ينسب إلى اللغة العربية الفصيحة** ؛ غير أن كلام أهل الحضر **مضاه** لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم؛ إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح >>[1].

لقد علل ابن جني في هذا النص الأخذ عن البدوي وإبعاد الحضرى **برواية الأول عن أجداده واعتزازه بهم ، وتخلي الثاني عن الرواية عنهم؛ بل وتظاهره بمخالفتهم في كلامه.**

وبسبب هذا التخلي عن الرواية عن الأجداد، والإخلال بالضوابط الإعرابية للغة ترك الأخذ عنهم :<<باب في **ترك الأخذ** عن **أهل المدر** كما **أخذ** عن **أهل الوبر؛علة امتناع** ذلك ماعرض للغات الحاضرة وأهل المدر من **الاختلال، والفساد ،والخطل**>>[2].

غير أن ابن جنى لم تمنعه تلك الأسباب التي ذكر ، والعلل التي ساق أن يعلن أنه إذا وجد حضرى باق على فصاحته أخذ عنه كما أخذ عن البدوي ؛

[1] الخصائص ؛ مصدر سابق، ج 2، ص 29.

[2] المصدر السابق ؛ج2، ص5.

كما أن البدوي إذا فسدت لغته لم يؤخذ عنه؛ أو بمعنى آخر **تفضيل البدوي ليس اعتباطيا وليس مطلقا**:<<.. ولوعلم **أن أهل الحضر باقون على فصاحتهم**؛ ولم يعترض شيء من الفساد للغاتهم **لوجب الأخذ عنهم** كما يؤخذ عن أهل المدر.وكذلك **لو فشا في أهل الوبر ماشاع في لغة** أهل المدر من **اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها** لوجب **رفض لغتها وترك تلقي مايردعنها**. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا **لأنا لانكاد نرى بدويا فصيحا** وإن نحن **آنسنا منه فصاحة في كلامه** لم نكد نعدم **مايفسد** ذلك **ويقدح وينال ويغض منه** >>[1].

لقد خالط عقول النحاة اعتقاد بأفضلية البدوي على الحضري جعلهم يتفاخرون بالأخذ عن الأعرابي الذي ألف البداوة وخشونتها، وابتعد عن الحضارة وليونتها؛ فكانوا يعدون الأخذ عن : " **حرشة الضباب وأكلة اليرابيع** " ميزة ، والأخذ عن:"**أهل السواد وأصحاب الكواميخ ، وأكلة الشراويز**" منقصة . ويعلل فؤاد بوعلي مبدأ الأخذ عن البدوي وإبعاد الحضرى بالاعتقاد أن البدوي "**مصدرا للحقيقة العربية**" ؛ ولذا تم التمييز بين القبائل حسب جودتها اللغوية دون لالتفات إلى أهل الحواضر؛ وهو سلوك مؤسس على "**نظرية البداوة أصل الحضارة** "<<إن **البدو أقدم** من **الحضر وسابق** عليه ؛ وإن **البادية أصل** العمران، **والأمصار مدد** لها ؛ ولأن **الضروري** أصل و**الكمالي** فرع ناشئ عنه(...) لأن أول مطلب الإنسان الضروري ؛ ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضرورى حاصلا ؛ فخشونة البداوة ، قبل رقة الحضارة>>[2].

[1] الخصائص؛ مصدر سابق ، ج2 ، ص5.

[2] الأسس المنهجية والمعرفية ؛ مرجع سابق ،ص 265.

وننبه في نهاية الحديث عن هذا المعيار أن الهدف منه هو تضييق الدائرة حتى نستطيع التعرف بشكل أفضل على **الأفراد الذين يجوز الاحتجاج بلغتهم** ؛ إذ ليس مجرد الانتساب لإحدى تلك القبائل التي وردت في نص الفارابي يجعل صاحبه مأخوذا بلغته ومحتجا به بل لابد زيادة على الانتساب لتلك القبائل من العيش في **نطاق جغرافي** محدد.

الفقرة الثالثة : المعيار الزماني (النطاق الحاسم):

كل ما تقدمنا من معيار إلى معيار تبدأ الدائرة تضيق شيئا فشيئا ففي المعيار الأول كان الحديث عن القبائل **المعتمدة في مجال الاحتجاج**؛ وفي المعيار الثاني كان الحديث عن الأفراد المنتسبين لتلك **القبائل الذين يحق الاحتجاج بهم**؛ ولما كان الشعراء من أبرز من اعتمد عليه النحاة في مجال التقعيد كان هذا المعيار يسعى إلى **تصنيف الشعراء الذين يحتج بشعرهم في تقعيد** النحو إلى طبقات؛ انتظمت فيما بعد في أربع طبقات:<<طبقات الشعراء أربع : **جاهلي قديم** ، و**مخضرم**، وهو الذى أدرك الجاهلية والإسلام ، و**إسلامي** ، **ومحدث**>> [1].

إن موقف النحاة من هذا الطبقات الأربع لم يكن على وزان واحد؛حيث أجمع رجال المدرستين على الاحتجاج بشعراء الطبقتين الأوليين :<<فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا ، وإن كان بينهم بعض شعراء طعن فيهم

[1] العمدة في محاسن الشعر ؛ مصدر سابق ،ج1، ص113.

كعدي بن زيد ، وأبي دؤاد الإيادي ؛قال الأصمعي عدي بن زيد وأبودؤاد لا ترويى العرب أشعارهم لأن ألفاظهما نجدية >>[1].

وأما الإسلاميون فالأكثر على الاحتجاج بهم <<أما الطبقة الثالثة، فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها وقد كان عمر بن العلاء وعبد الله بن اسحاق (...) يلحنون الكميت وذا الرمة وأضرابهم>> [2].

أما المحدثون فالأكثر على عدم الاحتجاج بهم <<وأما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا؛ وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم>>[3].

ولم يخرج عن هذا الإجماع بشكل صريح إلا الزمخشري في تفسيره الكشاف حيث استشهد ببيت لأبي تمام ، وعقب على استشهاده بعد أن شعر بخروجه على الإجماع :<<وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة **فهو من علماء العربية مما جعل مايقوله بمنزلة مايرويه**>>[4].

ولقد كان هم النحاة وهم يسطرون هذه المعايير أن يحددوا معالم العربي الفصيح الذي ظل _ في نظرهم _ محافظا على سلامة لغته من الشوائب

---

[1] البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر لأحمد مختار عمر ؛ عالم الكتب/ القاهرة ، الطبعة 6 ؛ 1988م ، ص47.

[2] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون مكتبة الخانجي/ القاهرة ، د ت ، ج1 ، ص 6.

[3] خزانة الأدب ؛ مصدر سابق،ج1، ص6 .

[4] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ؛ مكتبة لكيبات/ الطبعة 1 ، 1418- 1998م ،ج 1، ص208.

،:<<**فالمتكلم المثالي** في عرف العلماء هو **الأعرابي ابن البادية** ، والمنتسب **لقبائل وسط الجزيرة** في **الزمن** الذي بين عهد **امرئ القيس** ونهاية **الدولة الأموية** >>[1].

وقد كان هذا العربي الذي تحددت معالمه موضع إعجاب النحاة ؛ مما جعلهم يتعجبون من قدرته على إيراد الكلام بوجوه مختلفة :<<فليت شعرى إذا شاهد أبوعمر ، وابن أبي اسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل، وسيبويه وأبو الحسن ، وأبوزيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في الطبقة من علماء البلدين **وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها؛ وتقصد إليه له من أغراضها** ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور مالا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات فتضطر إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفسها؛ **حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة** لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقا فيه **غير متهم الرأي والنحيزة والعقل** >>[2].

تبينت من خلال النصوص السابقة المعايير التي وضعها النحاة القدماء لتحديد العربي الفصيح والمتكلم المثالي الذي تنبغي محاكاته في الكلام ، ويجوز التقعيد اعتمادا على لغته وكلامه.

[1] الأسس المنهجية والمعرفية للخطاب النحوي ؛مرجع سابق ،ص 267.

[2] الخصائص؛ مصدرسابق ، ج1، ص 248.

المطلب الثاني : السماع (مكانته)

نتحدث في هذا المطلب عن مكانة السماع في الجهاز المصطلحي لأصول النحو، ومنزلته بين أدلته.

يجمع النحاة قديما وحديثا على أن السماع هو الدليل الأول من أدلة أصول النحو؛ ولذلك يقدمونه عند الحديث عن أصول النحو، ويعتمدونه عند الاستدلال، ويرجحونه عند التعارض <<أقسام أدلته ثلاثة : **نقل وقياس واستصحاب حال ، ومراتبها كذلك ، وكذلك استدلالتها**>>[1].

قرر ابن الأنباري في هذا النص ثلاثة أمور مهمة :

1- أن أدلة النحو لديه ثلاثة هي "النقل" و" القياس" واستصحاب الحال" .

2- أن مراتبها على نحو ذكرها في النص " **ومراتبها كذلك**"

3- أن تراتبيتها في الاستدلال مثل مراتبها " **وكذلك استدلالاتها**".

وهذا يؤكد أن السماع هو الأصل الأول ، والمصطلح الأهم داخل الجهاز المصطلحي لعلم أصول النحو وقد عقد ابن جني بابا في كتابه الخصائص يؤكد على الامتناع من الحديث بما يخالف السماع <<باب في **الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع**>>[2].

يصرح ابن جني في هذا النص بوجوب الامتناع من تركيب أي كلام على خلاف ما جاء في السماع عن العرب، وفي موضع آخر من كتابه الخصائص

[1] لمع الأدلة؛ مصدر سابق ص 81.

[2] الخصائص؛ مصدر سابق،ج 2 ، ص 17.

يعقد بابا يبين فيه أنه إذا تعارض السماع والقياس أخذ بالسماع ، وترك القياس <<إذا تعارضا **نطقت بالمسموع على ماجاء عليه ، ولم تقسه** في غيره >>[1].

ويضيف في مكان آخر أن الشيء إذا شذ في الاستعمال وقوي في القياس، يوخذ بما كثر استعماله <<وإن شذ الشيء في الاستعمال ، وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله >>[2].

ويقرر وجوب الرجوع إلى السماع في حال أدى النظر القياسي لشيء، ثم وجد ما يخالفه مسموعا عن العرب <<واعلم أنك إذا أداك **القياس** إلى شيء **العرب قد نطقت فيه** بشيء على قياس غيره **فدع ما كنت عليه إلى ماهم عليه**، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير تستعمل أيهما شئت فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة وأعددت ماكان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة لأنه على قياس كلامهم بذلك وصى أبو الحسن >>[3].

وقد نقل السيوطي في كتابه الاقتراح بعض نصوص ابن جني السابقة ولم يضف إليها أي شيء ؛ مما يجعلنا نكتفي بالإحالة إلى موضعها في كتاب الاقتراح[4].

---

[1] المصدر السابق؛ ج1 ، ص 117.

[2] المصدر السابق؛ ج1، ص 124.

[3] المصدر السابق؛ج1، ص 124-125.

[4] ينظر الاقتراح ؛ مصدر سابق ، ص 405-406 .

من خلال النصوص السابقة اتضحت مكانة مصطلح السماع في الجهاز المصطلحي لعلم أصول النحو ، ومنزلته في سلم أدلته.

خلاصات المبحث::

– أن الهدف من وضع المعايير التي وضعها اللغويون والنحاة هو الحرص على بلوغ درجه اليقين في سلامة اللغة التي يستدلون بها.

– أن القبائل التي جوزوا الأخذ عنها، لم يجوزوه على الإطلاق بل ضيقوا دائرة الأخذ عنهم في حدود معروفة .

– أن سبب امتناعهم من الأخذ عن بعض القبائل هو فساد ألسنتهم لمخالطتهم للأعاجم .

– أن علة عدم الأخذ بأي لغة هي فساد ألسنة أهلها حتى ولو كانوا من أهل البادية المنعزلين عن الحياة المدنية .

– أن النحاة رغم اتفاقهم على ترتيب الشعراء وفق طبقات إلا أنهم مختلفون في الاحتجاج بالطبقتين الأخيرتين (الإسلاميين والمحدثين).

–أن السماع هو أهم مصطلح داخل الجهاز المصطلحي لعلم أصول النحو.

– أن السماع هو الدليل الأول ، المقدم على غيره من الأدلة ابتداء، والمرجوع إليه انتهاء.

– أن السماع إذا تعارض مع القياس أوغيره من الأدلة يتم الرجوع إليه **"إذ ليس لنا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس غير ماقاسوه"**.

المبحث الرابع : السماع عند الشاطبي :

لقد اعتنى الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية بمصطلح السماع عناية فائقة في شتى جوانبه تعريفا، وتوصيفا، وتوظيفا؛ و في هذا المبحث نحاولة تجلية عنايته الفائقة بمصطلح " **السماع** "، وللوصول إلى هدفنا نقسمه إلى مطلبين نخصص أولهما للحديث عن السماع في المقاصد الشافية (**التكشيف والتعريف**)؛ ونخصص ثانيهما للحديث عن السماع في المقاصد الشافية (**التوصيف والتوظيف**).

المطلب الأول : السماع في المقاصد (التكشيف والتعريف) :

نحاول الوقوف من خلال هذا المطلب على مصطلح السماع في المقاصد الشافية؛ من حيث تكشيفه وتعريفه؛ ونخصص لكل منهما فرعا خاصا به نتناوله فيه.

الفرع الأول : السماع في المقاصد الشافية (التكشيف):

الهدف من هذا الفرع بيان عدد ورود مصطلح السماع في المقاصد الشافية؛ مما يظهر مدى اهتمام الشاطبي به في ثنايا التأصيل ، والتعليل ، والترجيح ، والاعتراض.

لقد ورد مصطلح السماع في كتاب المقاصد الشافية اثنين وثلاثمائة وألفا، موزعة على أجزاء الكتاب [1] على النحو التالي :

[1] ننبه إلى أن الدراسة مصحوبة بكشاف ، يوضح بالأرقام صحفات الورود ، وبالتالي سنكتفي هنا بذكر عدد الورود إجمالا حسب كل جزء دون ذكر الصفحات الورود .

الجزء الأول :

لقد ورد مصطلح السماع ومشتقاته في الجزء الأول من المقاصد الشافية تسعة وتسعين مرة موزعة على صفحات الجزء ، حسبما هو مبين في الكشاف المرفق مع الرسالة .

الجزء الثاني :

ورد مصطلح السماع ومشتقاته في هذا الجزء من المقاصد تسعة وستين ومائة ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء الثالث :

لقد ورد مصطلح السماع ومشتقاته في هذا الجزء وواحدا وعشرين ومائتين، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء الرابع :

ورد مصطلح السماع في هذا الجزء من المقاصد الشافية واحدا ومائتين ، موزعة في صحفاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء الخامس :

لقد ورد مصطلح السماع ومشتقاته في هذا الجزء أربعة وثمانين ومائة ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء السادس :

لقد ورد مصطلح السماع ومشتقاته في هذا الجزء أربعة وثمانين مرة ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء السابع :

لقد ورد مصطلح السماع ومشتقاته في هذا الجزء واحدا وثمانين ومائة، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

الجزء الثامن :

لقد ورد مصطلح السماع ومشتقاته في هذا الجزء خمسة وستين مرة ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

الجزء التاسع :

لقد ورد مصطلح السماع ومشتقاته في هذا الجزء ثمانية وتسعين مرة ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

من خلال هذا الكم الهائل من ورود مصطلح السماع في المقاصد الشافية ، وتردده على لسان الشاطبي يتضح مدى الأهمية التي يكتسيها عند الشاطبي في شرحه لمضامين الخصلاصة الكافية ، وحجم توظيفه لهذا المصطلح الذي سبق معنا أنه المصطلح الأهم داخل الجهاز المصطلحي لعلم أصول النحو.

الفرع الثاني : السماع في المقاصد الشافية (التعريف):

نسعى من خلال هذا الفرع إلى الوقوف على تعريف الشاطبي لمصطلح السماع – إن كان عرفه –، أو استخراج مفهومه من خلال إطلاقاته إن لم يكن عرفه تعريفا صريحا .

من خلال العيش مع المقاصد الشافية تبن أن الشاطبي لم يعط تعريفا لمصطلح السماع؛ لكن أمكننا أن نستنتج من إطلاقاته لمصطلح السماع ، واستخدامه له في ثنايا المقاصد مفهومه عند الشاطبي.

يرد مصطلح " **السماع**" عند الشاطبي لمعنيين هما :

1- **سماع يقاس عليه**، ويكون مستند القياس ومرتكزه؛ ويقدم في حال تعارضه مع القياس، ويرجع إليه؛ وهذا المعنى يوافق اعتبار السماع المصدر الأول من مصادر النحو، المعتمد في التقعيد ابتداء ، والمرجوع إليه عند التعارض والترجيح انتهاء ، وهو مجال اشتغال النحوي كما يرى الشاطبي << **لأن النحوي لا يتكلم إلا فيما كان مقيسا خاصة**>>[1]

وسوف نورد أمثلة من استخدام الشاطبي لمصطلح السماع بهذا المعنى تثبته وتوضحه.

2- **سماع لا يقاس عليه** ؛ بمعنى أنه يطلقه على ما سمع عن العرب؛ لكنه لم يبلغ درجة من القوة تجعله مستندا للقياس في الوقت الذي يوجد فيه سماع آخر أكثر ورودا، وأقوى سندا ؛ يجلعه معتمدا، ويقدم عليه القياس في هذه الحالة – مع الاحتفاظ به لغة ثابتة عن العرب – ؛ بمعنى أن السماع في هذه

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ، ج3 ، ص 171.

الحالة لغة تحفظ؛ لكنها لا يقاس عليها، لقلة ما روي منها ، أو لقوة ما يعارضها، وفي هذه الحال لا يتحدث عنه النحوي إلا انجرارا خشية أن يظن أنه قياس<<وأما **السماع** فإنما **يتكلم فيه النحوي بالانجرار**، وعلى **جهة الاحتراز** أن لا **يقاس** >>[1].

وفي مايلي نعطي أمثلة على كلا الإطلاقين تثبت ما قلناه.

أ- سماع يقاس عليه :

في هذه النقطة نورد نصوصا تثبت إطلاق الشاطبي مصطلح "**السماع**" باعتباره أصل القياس ومستنده.

يقول الشاطبي في تعلقيه على اختيار ابن مالك اتصال الضمير في باب "**خلتنيه**" [2] مخالفا سيبويه والجمهور ، مبينا أن الحق مع سيبويه؛ لأن السماع معه <<واعلم أن الجمهور على ماذهب إليه سيبويه؛ فإن **السماع** معه ، وهو **الأصل للقياس**>>[3].

---

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق،ج4 ، ص 149.

[2] "**باب خلتنيه**" مصطلح يشير به النحويون – اختصارا- إلى الخلاف الواقع في وجوب اتصال أو انفصال ثاني ضميري النصب المتصلين بالفعل الناسخ(ظن وأخواتها) ؛ وقد اختار الجمهور انفصاله ؛ بينما اختار ابن مالك اتصاله قال في الخلاصة : وصل أو افصل هاء سلنيه وما – وما أشبهه ، في كنته الخلف انتمى –كذاك "**خلتنيه**" ، و"**اتصالا**" == أختار غيري اختار "**الانفصالا**"(المقاصد الشافية؛ج 3، ص 310).

[3] المصدر السابق؛ج 1 ، ص 305.

نص الشاطبي في النص السابق أن السماع أصل القياس، ومن النصوص التي استخدم فيها الشاطبي السماع بهذا المعنى <<ألا تقتصر فيما سمع على موضع **السماع** بل تتكلم به في **غير موضعه** >>[1].

فلاشك أن المسموعات التي يتجاوز فيها موضع السماع هي المسموعات التي يقاس عليها، ومن ذلك أيضا <<و**السماع** مع البصريين **لقلة الحذف** عند العرب مع غير أي كما تقدم >>[2].

فالسماع الذي يعتبر حجة على المخالف هو ما بلغ درجة من الكثرة يقاس عليها، وهذا واضح من خلال النص السابق لقوله" **لقلة الحذف عن العرب**"، ومن ذلك <<والحاصل أن مجرد الاشتقاق لا يكفي في إطلاق القول بجواز العمل ؛ فإن **السماع** لا **يساعد عليه** >>[3].

واضح أن السماع المقصود هنا؛ هو السماع الذي يتخذ أساسا للقياس، لا مجرد السماع الذي يحفظ ولا يقاس عليه. ومن هذه النصوص <<لأن القياس غير عاضد له ، بل معارض حيث اقتضى لزوم الخبر موضعه من التأخير ، فولا **السماع** لا اقتصر على الأول>>[4].

والسماع الذي ينقل الشيء المسموع من محل سماعه إلى القياس هو السماع الذي يقاس عليه .

[1] المصدر السابق؛ج 1 ، ص 346.

[2] المصدر السابق؛ج،1 ص 524.

[3] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق،ج1، ص 595.

[4] المصدر السابق؛ج 2 ، ص 54.

وقد نص عليه في معرض تأكيده رأي ابن مالك في مسوغات تقديم الخبر على المبتدأ<<فإن التقديم للعناية أكثري وليس بلازم ، **وظاهر السماع مع الناظم؛ أعني السماع الذي يقاس عليه؛** فلذلك اختاره والله أعلم>>[1].

ويقول في نص آخر<<ثم نقول إن تمثيله المبتدأ بمصدر أو بما أضيف إلى المصدر معين لموضع الحذف ؛ فإن ضربي العبد مسيئا ، وأتم تبييني الحق منوطا **هو الموجود في السماع في المسألة ، والذي يصح القياس فيه**>>[2].

ويصرح أن ثبوت السماع بما سوغه القياسي النظري يجيز القياس على ما سمع <<وإذا ثبت **سماعا** ما سوغه القياس **جاز لنا القياس على ما سمع** >>[3].

ويبين أن عدم الاقتصار بالمواضيع المسموعة على أماكنها، وتعديها إلى مواضع أخرى هو معنى القياس<<فيظهر من هذا أنه لا يقتصر على **المواضع المسموعة حيث سمعت** ، بل يعديها إلى غيرها؛ **وذلك معنى القياس** >>[4].

وفي تعليقه على اختيار ابن مالك جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر يؤكد أن معتمد ابن مالك في هذا الاختيار وجود السماع المقتضي للجواز<<وبين سبب هذه الإجازة ، و المخالفة ، وأنه **السماع المقتضي**

[1] المصدر السابق؛ ج2 ، ص 85.

[2] المصدر السابق؛ ج2 ،ص114.

[3] المصدر السابق؛ ج2، ص 606.

[4] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ، ج3 ، ص 305.

للجواز، بقوله فقد ورد يعني أنه ورد من كلام العرب؛ فهو موجود فيه ، وإذا كان مسموعا فلاسبيل إلى المنع >>[1]

ومن المعلوم في عرفه أن السماع الذي يقتضي جواز الاختيار والمخالفة ما بلغ درجة من الكثرة تجعله قابلا لأن يقاس عليه <<و**السماع** بمثل هذا **كثير** فدل أن التعريف في التمييز **جائز** >>[2].

وفي ترجيح قول ابن مالك : إن " **من** "[3] لا تزاد إلا في النفي أو شبهه استدل بأن السماع المستمر؛ الذي لم يعارضه سماع يعتد به يشهد للناظم <<والصواب ما ذهب إليه هاهنا؛ لأن **السماع المستمر** قضى أنها تختص بالنفي >>[4].

ويتساءل في موضع آخر ما الذي يمنع من القياس مع أن السماع كثير ثابت نظما ونثرا<<فهذا **سماع كثير** ثابت نظما ونثرا ، فما الذي **يمنع من القياس ؟**>>[5].

ويبين أن إنكار القياس على السماع الكثير لا يسع صاحبه <<وأما **السماع فكثير** جدا في الكلام والشعر بحيث لا **يسع في القياس** عليه **إنكار** >>[6].

---

[1] المصدر السابق؛ ج3 ، ص 452.

[2] المصدرالسابق ؛ج3 ، ص 528.

[3] وقع الخلاف بين ابن مالك وغيره في المواضيع التي يزاد فيه حرف الجر " **من**" ، فقد اختار ابن مالك أنها لا تزاد إلا في معرض النفي أو شبه النفي، بينما الكوفيون يرون أنها تزاد في النفي والإيجاب على حد سواء .

[4] المصدر السابق ؛ ج3 ، ص 599.

[5] المصدر السابق؛ ج3 ، ص 602.

[6] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق، ج4، ص 150 .

ويصرح أن لا قياس إلا بعد سماع؛ لأن السماع أساس القياس ومستنده ؛ ولأن النحويين متبعون لكلام العرب لا مخترعون من أنفسهم <<فإن النحويين لا يخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير **سماع من العرب** ، و**القياس** إنما **يستعمل** على **المسموع**(...) وإنما **الشأن القياس على ماسمع** >>[1].

ولهذا حكم بصواب منهج ابن مالك في انقياده للسماع في قياساته؛ لأن القياس آت من وراء السماع <<لأنه منقاد **للسماع** في قياساته ، ومذاهبه ، وهو الصواب ، لأن **القياس آت من وراء السماع** ؛ ولذلك يقول سيبويه : **قف حيث وقفوا ثم فسر**>>[2].

وفي تبريره لاستخدام ابن مالك لفظ الشياع بدل القياس يقول إن ذلك سائغ لأن أصل القياس شياع السماع <<ولا يبعد أن يطلق لفظ الشياع ويريد ما يستلزمه من إطلاق القياس؛ **لأن القياس أصله شياع السماع**>>[3]

ونختم هذه النقطة بتنبيهين أساسيين :

1- أننا لم نورد جميع النصوص التي استخدم فيها الشاطبي السماع باعتباره أساس القياس ومستنده، وإنما أوردنا من النصوص ما نرى أنه يثبت هذا الاختيار ويعضده .

2- أننا لم نتطرق لمضامين النصوص وسياقاتها؛ لأن الهدف هنا هو إثبات استخدام الشاطبي لمصطلح السماع بالمعنى الذي ذكرنا، لا مناقشة هذه

[1] المصدر السابق؛ج 5 ،ص 137 .

[2] المصدر السابق؛ ج5 ،ص 309.

[3] المصدر السابق؛ج 7، ص124.

النصوص؛ ولأننا سنتحدث عن هذا الأمر في المبحث الموالي عندما نتحدث عن توظيف الشاطبي للسماع في التأصيل ، والتنزيل ، والترجيح، والتوجيه.

ب- سماع لا يقاس عليه:

رأينا في النقطة السابقة استخدام الشاطبي مصطلح السماع باعتباره أساس القياس، وفي هذه النقطة نورد جملة من النصوص التي تثبت استخدامه مقابلا للقياس، أو تثبت استخدامه باعتباره لغة مسموعة عن العرب تحفظ ولا يقاس عليها.

لقد استخدم الشاطبي مصطلح السماع بهذا المعنى استخداما كثيرا نورد بعضه هنا<<لأن دخوله عليها **موقوف على السماع** >>[1]وفي هذا النص يصرح باستخدام السماع مقابل القياس مستخدما عبارة "**موقوف على السماع**[2]"

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق، ج1،ص 65.

[2] تعني عبارة موقوف على السماع في عرف النحاة ، واللغويين أن ما أطلقت عليه يجوز الحديث به ولا يعتبر لحنا ولا مخالفا لكلام العرب ، ولكن لا يقاس عليه ما يشبهه من الكلام الآخر، وأسباب الوقف على السماع: قلة المسموع من ذاك الكلام مع كثرة المعارض له ، أو ضعفه من الناحية القياسية ؛ وقد بين الشاطبي أن كلام العرب على قسمين قسم يسهل وجه القياس فيه ، ولم يعارضه معارض ، وقسم لم يظهر لهم وجه القياس فيه فأوقفوه على السماع<<وقسم لم يظهر لهم فيه **وجه القياس** أو **عارضه معارض لقلته وكثرة ما خالفه** ، فهنا قالوا إنه شاذ ، **أو موقوف على السماع** ، أو نحو ذلك بمعنى أننا نتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك ، ولا نقيس غيره عليه ، لا لأنه غير فصيح ، **بل لأنا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يقاس** عليه ، أو يغلب على الظن ذلك ، **وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال** ، هذا الذي يعنون لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف والتهجين حاش لله >>(المقاصد الشافية؛ج 3، ص 457).

هذه العبارة (موقوف على السماع) ستتكرر كثيرا عنده <<أنه غير مقيس وإنما هو **موقوف على السماع** >>[1].

ويقول مقابلا السماع بالقياس <<فليس ذلك إلا على الجواز دون اللزوم و**بالسماع** دون **القياس** (...) فإن لحقته **فسماعا** لا **قياسا**>>[2] ومن هذه النصوص <<فلما اقتصر على أمثلة مطلقا ولم يقدم لها **قانونا** دل على أنها عنده **سماعية لا قياسية** >>[3].

ومنها <<فهذه المواضع **مما يوقف** زيادة الباء فيه على **السماع**>>[4] ومن هذه النصوص <<ولا يصح عضده **بموافقته للقياس**؛ فقد مر القدح في ذلك ، فلم يبق إلا **الوقف** على **السماع**>>[5].

ومن ذلك ماجاء في تعليله استبعاد قصد ابن مالك "**لوهب**" بمعنى "**جعل**" في حديثه عن أفعال "**التصيير**"[6] بقلة هذا الفعل في السماع <<أحدهما قلته في **السماع** ، وأنه إنما سمع في مثل ، والأمثال يتكلم بها على حالها ولا تغير ،

---

[1] المصدر السابق؛ ج1 ،ص 171.

[2] المصدرالسابق؛ج 1 ،ص 329.

[3] المصدر السابق؛ ج1 ، ص 559.

[4] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق،ج2 ، ص 241.

[5] المصدر السابق ؛ ج 2 ص ، 348.

[6] أفعال التصيير هي القسم الثاني من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وسميت بذلك نسبة إلى دلالتها لأنها تدل على تحويل الشيء وأشار لها ابن مالك بقوله ، "**والتي كصيرا**" أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا يقول الشاطبي <<والذي كصيرا يريد بهذا النوع من الأفعال الشبيهة بصير في أداء معنى التحويل>>(المقاصد الشافية؛ ج2، ص 460)

فوهب في المثل لا ينقل عن محله ، فصار **موقوفا على السماع** >>[1] ومن هذه النصوص << وإن جاء منه **سماع وقف** على **محله**>>[2].

أي أنه لا يقاس عليه غيره ، ولا يتعدى فيه ذلك الحرف الذي سمع فيه فقط . ومن إطلاقه السماع مقابل القياس <<ووجه امتناع هذا والذي قبله أن هذا الباب جاء على **غير قياس، فلا يتعدى به ما سمع** ، ولا يقاس عليه إلا ماكان مثله من كل وجه>>[3].

تضمن النص السابق مقابلة مصطلح السماع بالقياس بشكل واضح؛ جاء ذلك في بيانه ما يفعل بما جاء على غير قياس،وهو أنه لا يتعدى فيه ما سمع ؛ فاتضح أن الموقوف على السماع هو المقابل للقياس.

ومن تلك النصوص التي ورد فيها السماع مقابلا للقياس عند الشاطبي <<والجواب عن الأول أن باب نصحت ، وشكرت **متوقف على السماع** ، والناظم إنما تكلم على **القياس** ، فلا **يعترض بالسماع عليه**؛ إذ لم يتعرض له>>[4].

ومنها أيضا <<بل هو عندهم **سماع غير قياس**؛ إذ لم **يعدوه** إلى غير الأفعال **المسموع** فيها الإسقاط ، وإنما أجازوا الإسقاط في **مواضع السماع خاصة**؛ حيث أجازته العرب>>[5] ومن ذلك قوله <<أو لأن الإعمال على

---

[1] المصدر السابق؛ ج2 ، ص 461.

[2] المصدر السابق؛ ج3 ،ص 39.

[3] المصدر السابق؛ ج3 ،ص 72.

[4] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق،ج 3 ، ص 128-129.

[5] المصدر السابق؛ج 3 ، ص 145.

خلاف القياس للزوم الإضمار فيه قبل الذكر، فلا **يتعدى به ما سمع** ، وإنما **سمع** في العوامل المتصرفة >>[1]ومنها <<ما لم يكثر حتى يصير **قياسا** ، بل هو موقوف على **السماع** >>[2].

ومن هذه النصوص <<والجواب عن ذلك لعل الناظم اقتصر على **القياس** في محل **السماع** ، (...) وكثير من هذه المصادر جاءت **سماعا** ، فكأنه تحرى **القياس** ؛ حيث كثر في كلام العرب مثله ، وامتنع منه ؛ حيث عدم **السماع**>>[3].

ومن ذلك قوله <<والنظر الثاني أن قوله ولكن نصبه اختر إن ورد عبارة غير محررة ، وذلك أن الكلام مفروض على أن التقديم **قياس لا أنه سماع**، وهذه العبارة تؤذن بأنه **سماع لا قياس** ، ألا ترى أن قوله "إن ورد" معناه إن ورد في السماع؛ إذ لا يقال فيما كان قياس الوجه فيه اختر كذا إن ورد عن العرب ؛ لأن ماورد عن العرب **وكان الكلام فيه موقوفا على الورود** عنهم بعيد من أن يقال إنه **قياس**>>[4].

ومن تلك النصوص التي قابل فيها الشاطبي بين مصطلحي السماع والقياس بشكل جلي<< وإنما التناقض في كون **وجه القياس** هو بعينه **وجه الوقف على السماع** وليس كذلك ؛ لأن **القياس** في الإتيان بالتمييز ،

[1] المصدر السابق؛ 3 ص 168.

[2] المصدر السابق؛ 3 ص 241.

[3] المصدر السابق؛ج 3 ، ص 247.

[4] المصدر السابق؛ ج3 ، ص 374.

و**السماع** في اللفظ المتعجب به ، فقد ظهرت المباينة بين موضعي **القياس والسماع** فلا تناقض والله أعلم >>[1].

ومن هذه المواضع أيضا <<والأظهر ما ذهب إليه هنا؛ لأن ماحكي فيه من **السماع** لا يبلغ مبلغ **القياس** في أمثاله >>[2]ومنها أيضا<<لكن لما جاء فيه مافيه كثرة في بعض المواضع وساعده النظر قال بـ**القياس حيث كثر** ، وأبقى ما سوى ذلك على المنع إلا أن **يسمع فيحفظ**>>[3].

ونختم هذه النقطة بما ختمنا به سابقتها من :

1- أننا لم نورد كل النصوص التي استخدم فيها الشاطبي مصطلح السماع مقابلا للقياس؛ لأن الهدف هو الإتيان بما يثبت هذا المعنى لا استقصاء كل النصوص.

2- أننا لم نتعرض لسياقات ومضامين هذه النصوص؛ لأن ذلك ليس الهدف في هذه النقطة؛ وإنما سنتحدث عنه في المبحث الموالي عند حديثنا عن توظيف الشاطبي للسماع في التأصيل والتنزيل ، والترجيح والتوجيه.

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق، ج3 ،ص 547.

[2] المصدر السابق؛ ج4، ص 172.

[3] المصدر السابق؛ج 4، ص 173.

المطلب الثاني : السماع عند الشاطبي (التوصيف والتوظيف) :

نحاول من خلال هذا المطلب أن نكشف أمرين مهمين يتعلق أحدهما بمكانة مصطلح السماع عند الشاطبي؛ وذلك من خلال توصيفه له أثناء المقاصد الشافية ، وثانيهما يبرز توظيف الشاطبي لمصطلح السماع في **تأصيل رأي** ، أو **تنزيل حكم** ، أو **ترجيح مذهب** ، أو **توجيه قول** ؛ وسنخصص لكل واحد من الأمرين فرعا خاصا.

الفرع الأول : السماع في المقاصد الشافية (التوصيف):

لقد احتل مصطلح السماع مكانة كبيرة لدى الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية ، جعلته المصطلح الأول في المقاصد الشافية من حيث التأثير، وقد ظهرت هذه المكانة من خلال توصيف الشاطبي لمصطلح السماع أثناء المقاصد، والأحكام التي أطلق عليه في ثناياها، وفي هذا الفرع نورد بعضا من توصيف الشاطبي لهذا المصطلح لإبراز المكانة التي احتلها في فكر الشاطبي .

لقد أطلق الشاطبي على مصطلح السماع جملة من الأوصاف تبين المكانة التي يحتلها لديه ، ومن هذه الأوصاف :

1- السماع هو الأصل :

لقد وصف الشاطبي السماع بأنه أصل القياس<<واعلم أن الجمهور على ماذهب إليه سيبويه ، فإن **السماع معه** ، وهو **الأصل للقياس**>>[1] وقال أيضا <<وكذلك **أصل** هذا الباب إنما **هو السماع** >>[2].

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ، ج1 ، ص 305.

[2] المصدر السابق؛ ج5 ، ص 516.

2- القياس متروك لمخالفته:

لقد بين الشاطبي أن القياس إذا خالف السماع يترك <<ولذلك قال : قف حيث وقفوا ثم فسر ؛ **فالقياس إذا وجد السماع بخلافه متروك** >>[1] وقال أيضا<<ولا **قياس مع مخالفة السماع** >>[2] ومن ذلك قوله <<فإذا قد صادم الناظم هذا السماع بالقياس ، و**القياس** إذا **خالف السماع مرفوض**>>[3] وبين أن ما يؤدي إلى مخالفة السماع يجب أن يطرح جانبا <<فكان مايؤدي إلى **مخالفة السماع مطرحا** >>[4].

3- السماع ركن القياس:

بين الشاطبي أن السماع ركن القياس الذي إذا انعدم انهد القياس؛ وهو المعتمد في الجواز ، ولا يصح بناء القياس دونه ، وانعدامه يسقط الاحتجاج بغيره ، ودليل على عدم الصلاحية <<وما لا فائدة له لا تتكلم به العرب ، وأيضا فإن **السماع معدوم** في المسألة ، **وهو العمدة** في القول **بالجواز** ، فإذا **عدم السماع انهد ركن القياس**>>[5] وقال <<فلما لم **يسمع** دل على أنه **غير صالح** >>[6]وقال أيضا<<و**السماع** في **المسألة معدوم** أو **كالمعدوم**>>[7] ومن ذلك <<وذلك لم يرد به **سماع فلا يبنى** عليه >>[1].

---

[1] المصدر السابق؛ ج 1، ص 305.

[2] المصدر السابق؛ج 2 ، ص 200.

[3] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق،ج 3، ص 25.

[4] المصدر السابق؛ ج5 ،ص 420.

[5] المصدر السابق؛ج 3 ، ص 7.

[6] المصدر السابق؛ ج1، ص 66.

[7] المصدر السابق؛ ج3، ص 71.

وبين في موضع آخر أنه إذا انهدمت قاعدة السماع والقياس لم يبق ما يعول عليه في الجواز<<وإذا **انهدمت قاعدة السماع** والقياس لم يبق **ما يعول** عليه **في الجواز**>>[2].

وبين أنه لا قول بالقاعدة دون السماع ؛ لأن القاعدة ، مبنية على ما استقرأوا من كلام العرب ؛ وعلى التفسير بعد السماع <<ولذلك لا تجد مسائلهم التي يحتجون بها على **القاعدة إلا على مقتضى ما استقرأوا من كلامهم لا أمر مقيس عدم فيه السماع ، فالقاعدة مبنية** على التفسير بعد **السماع** ، كما قال سيبويه قف حيث وقفوا ثم فسر ، **وأما إذا لم يكن في المسألة سماع** ، فلا **يقول بالقاعدة مطلقا أحد من المحققين**>>[3].

وبين أنه لا قياس إلا على مسموع ، وأن الشأن القياس على ما سمع، وأن القياس لا يصح إلا بعد السماع <<وجواز مثل هذا بعيد؛ إذ لم يسمع مثله ، **ولا يقاس إلا على مسموع**>>[4] ونص على أن القياس لا يصح إلا إذا عضده السماع <<**القياس** إنما يصح إذا **عضده السماع**>>.

وقد نص ألا قياس إلا على ما سمع عن العرب <<فإن النحويين لا يخترعون الكلام من عند أنفسهم على **غير سماع من العرب ، والقياس إنما يستعمل على المسموع** (...) وإنما **الشأن القياس على ماسمع**>>[5]

---

[1] المصدر السابق؛ج 2، ص 385.

[2] المصدر السابق؛ ج4، ص 520.

[3] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ،ج 1 ، ص 59.

[4] المصدر السابق؛ج 4 ، ص 185.

[5] المصدر السابق؛ج 5، ص 137.

4- المعتمد والمتبع والمقدم والحاكم

ومن الأوصاف التي أطلق عليه أنه "**المعتمد**" ، و"**الإمام المتبع**" ، و"**المقدم**" ، و"**الحاكم**" ، و"**المتبوع**" ؛ وهي كلها أوصاف تبرز المكانة التي يحتلها لدى الشاطبي، وأما النصوص التي وصفه فيها بأنه المعتمد فمنها : <<وهذا كله إنما هو نظر في أمر قياسي ، **والمعتمد إنما هو السماع** ، فإن **سمع كلام** واحد من متكلمين فذلك >> [1] وقال أيضا <<وهذا الوجه ضعيف **والمعتمد السماع**>>[2].

وأما وصفه السماع بأنه هو المتبع فقد ورد في جملة من النصوص منها <<فإنه قد جاء في القرآن بل لم يجئ به إلا هو –كما تقدم – **والسماع هو المتبع**>>[3].

ومنها <<وإذا كان مسموعا فلا سبيل إلى المنع جملة؛ إذ **السماع هو الإمام المتبع** >>[4] ومنها <<فلا بد من القول بجوازه وإن كان الأولى إعادة الخافض **فالسماع هو المتبع**>>[5] ومنها <<ولذلك يقال فيما شأنه أن يمنع ويحتاط عليه هذا حمى لا يستباح ، لكن **السماع هوالمتبع** وقد وجد الحذف كثيرا فليقل به>>[6].

---

[1] المصدر السابق؛ج 5 ،ص 178.

[2] المصدر السابق؛ ج6 ،ص 110 .

[3] المصدر السابق؛ ج3 ،ص 188.

[4] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق،ج5 ،ص452.

[5] المصدر السابق؛ج 5 ، ص 160.

[6] المصدر السابق؛ ج5 ،ص 175.

ومن وصفه للسماع بأنه المقدم قوله <<وهو الوجه وما عداه سماع لا يقاس عليه ، وإن كان أصلا قياسيا ؛ لأن **السماع غلبه ، والسماع هو المقدم** ما لم يكن القياس مستعملا فيكونا معا معتبرين في القياس>>[1].

ومن وصفه للسماع بأنه الحاكم على القياس ، وأن التحاكم إليه لا إلى غيره قوله<<**فالسماع هو الحاكم على القياس** (...) فلا يكون **القياس حاكما على السماع** >>[2] و<<و**التحاكم** في هذا أيضا إلى **السماع**>>[3].

وأما النصوص التي وصف السماع فيها بأنه متبوع وليس تابعا فمنها <<واعلم أن جميع ما استدل به الناظم أو استدل له به مبناه على السماع ، فإن القياس عند أهل اللسان تابع غير متبوع أي **تابع للسماع عند العرب** (...) **وليس السماع تابعا للقياس**>>[4].

ومن هذه النصوص << وإنما فيه من جهة القياس قبح تكرار الضمير، وهو **غير معتبر مع السماع** ؛ لأن **القياس تابع للسماع لا متبوع له**>>[5].

وقد قرر أنه لا يعتبر القياس إلا حيث لم يعارضه سماع؛ فإذا عارضه اتبع السماع وترك القياس؛ وهي عنده قاعدة أصولية <<**لا تعتبر القياس** إلا حيث

[1] المصدر السابق؛ج 6، ص 256

[2] المصدر السابق؛ج 3 ، ص 401.

[3] المصدر السابق؛ ج5 ، ص 355.

[4] المصدر السابق؛ ج3 ، ص 401.

[5] المصدر السابق؛ج 4 ،ص 428.

لم **يعارضه سماع** ، فإذا عارضه **فاتبع السماع واترك القياس**، وهي قاعدة أصولية >>[1]

5- دليل ناهض ، لا رأي معه ،و لا قياس في موضعه :

وقد وصف الشاطبي السماع بأنه " **دليل ناهض** " وأنه " **لا رأي معه** " و" **لا قياس في موضعه** " ، فمن النصوص التي وصفه فيها بأنه دليل ناهض قوله <<فالخلاف موجود ودليل **السماع بالجواز ناهض** >>[2].

ومن النصوص التي وصفه فيها بأنه لا رأي معه كأنه عنده بمثابة النص عند الأصوليين؛ حيث يرون أنه "**لا اجتهاد مع وجود النص**" فكذلك هو يرى أن لا رأي مع وجود السماع <<فإن كان من زعم هذا يقوله بالرأي، **فلا رأي مع السماع** ؛ لأنه نقل لغة ، واللغة لا تثبت بالرأي>>[3].

ويؤكد هذا المعنى بأن السماع هو مصدر التلقي <<ولا شك أن هذا النحو **مما** لا يقاس عليه؛ وإنما **يتلقى من السماع** >>[4] ويؤكد الأمر أيضا بوصفه للسماع بأنه لا قياس في موضعه؛ وهذه الجملة <<وهذا منه قياس في **موضع السماع** >>[5].

تلك جملة من الأوصاف التي وصف بها الشاطبي مصطلح السماع ، والتي تنوعت تنوع السياقات التي وردت فيها ، لكنها تضافرت على التأكيد على

---

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق، ج 4 ،ص 623.

[2] المقاصد الشافية؛ج 2، ص 57 .

[3] المصدر السابق؛ ج1 ،ص 433.

[4] المصدر السابق؛ ج 1، ص 558 .

[5] المصدر السابق؛ ج 6 ،ص 41.

المكانة الجلى التي يحتلها هذا المصطح عند الشاطبي ، وعن نظرته إليه أثناء الاستدلال ولاحتجاج في ثنايا المقاصد.

الفرع الثاني : السماع في المقاصد الشافية (التوظيف):

رأينا في الفرع السابق المكانة الكبرى التي يحتلها مصطلح السماع عند الشاطبي على مستوى الخطاب والحضور ، وفي هذا الفرع نحاول بيان انعكاس تلك الأهمية في توظيف الشاطبي لهذا المصطلح أثناء التحليل، والتنزيل، والترجيح، والتوجيه.

لقد وظف الشاطبي السماع في المقاصد توظيفا كبيرا أثناء عرضه للقضايا الخلافية التي أثارها ابن مالك في **"خلاصته"** ؛ وسنورد نماذج من استدلال الشاطبي بالسماع في ثنايا **المقاصد الشافية**.

قبل البدء في إعطاء نماذج من استخدام الشاطبي **"لمصطلح السماع والاستدلال به** " نورد نصا قرر الشاطبي فيه أن السماع هو مرجع جميع الاستدلالات الواردة في ثنايا الكتاب، سواء كان الاستدلال بها من الناظم أو من غيره <<واعلم أن جميع ما **استدل به الناظم** ، أو **استدل له به** ، **مبناه على السماع** ؛ فإن السماع عند أهل اللسان تابع غير متبوع ، أي تابع للسماع من العرب ، فالسماع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعا للقياس، فلا يكون القياس حاكما على السماع؛ ولذلك قال الإمام **"قف حيث وقفوا ثم فسر" فأخذ الناس هذا أصلا يرجعون إليه**>>[1].

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق، ج3 ، ص 401

1- الاتصال والانفصال في باب "كنته" ، و"خلتنيه" [1]

وقع الخلاف بين ابن مالك وغيره من النحاة ، في وجوب اتصال الضمير الثاني من الضميرين المنصوبين فذهب ابن مالك إلى اختيار الاتصال، وذهب غيره إلى اختيار الانفصال <<ثم ذكر باب ظننت فقال "كذاك خلتينه " أي أنه مثل "كنته" ، يعني في كونه مختلفا في **اختيار اتصاله أو انفصاله** ، فسيوبيه يختار الانفصال ، والناظم اختار في هذا النظم الاتصال في المسألتين معا؛ مسألة **"كنته"** ومسألة " **خلتنيه**"، وهو قوله واتصال أختار >>[2].

بعد تقريره لهذا الاختلاف الواقع في اتصال الضمير وانفصاله في هذا الباب يسأل الشاطبي ماوجه اختيار الناظم للاتصال <<**فما وجه اختياره الاتصال في كنته ؟>>**[3].

ويجيب أن الناظم استند في ذلك على **القياس والسماع** ، وسنعرض هنا ماقاله في جانب السماع؛ لأن موضوعنا الآن هو توظيفه لمصطلح السماع <<فمن جهة القياس والسماع (...) وأما **السماع** ؛فإن الاتصال ثابت نظما

---

[1] **باب "كنته "** مصطلح يشير به النحويون إلى الخلاف الواقع في اتصال وانفصال الضمير الثاني الواقع بعد الضمير المرفوع **بفعل " الكون"** ؛ <<والثاني باب **كان** وهو المراد بتمثيله **"بكنته"** >>(المقاصد الشافية ؛ 1 ص 300) . وأما **"باب خلتنيه"** فهو مصطلح يشير به النحويون – اختصارا- إلى الخلاف الواقع في وجوب اتصال أو انفصال ثاني ضميري النصب المتصلين بالفعل الناسخ المتعدي إلى مفعولين (ظن وأخواتها) <<والثالث باب **ظن** وهو المنبه عليه بقوله " **خلتنيه** "**>>(المقاصد الشافية؛ 1 ص 300**).؛ وقد اختار الجمهور انفصاله ؛ بينما اختار ابن مالك اتصاله قال في الخلاصة : وصل أو افصل هاء سلنيه وما – وما أشبهه ، في كنته الخلف انتمى –كذاك **"خلتنيه"** ، و**"اتصالا"** == أختار غيري اختار **"الانفصالا"** (المقاصد الشافية؛ 3 ص 310)

[2] المصدر السابق؛ج1 ،ص 302.

[3] المصدر السابق؛ج 1 ،ص 302.

ونثرا فمن النثر ما في الحديث من قوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها " إياك أن **تكونيها** ياحميراء ، وقوله صلى الله عليه وسلم لعمر – رضى الله عنه – في ابن صياد :" إن **يكنه** فلا تسلط عليه وإلا **يكنه** فلا خير لك في قتله ، وفي الحديث :"كن أبا خيثمة **فكانه**"<<[1].

ويورد جملة من النصوص الأخرى النثرية والشعرية؛ لإثبات كثرة هذا الاختيار في السماع <<وقال بعض العرب : عليه رجلا **ليسني** ، حكاه سيبويه ، وحكى عن بعض العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكذلك كانني ومن النظم قول أبي الأسود الدؤلي

فإلا **يكنها** أو **تكنه** فإنه أخوها غذته أمه بلبانها >>[2].

ويختم مبينا وجه اختياره الاتصال في **خلتنيه** << وأما وجه **اختياره الاتصال في خلتنيه**؛ فلأن باب ظننت مشبه في العمل بباب أعطيت؛ فإذاكان باب أعطيت يلزم فيه الاتصال على مذهب سيبويه لما تقدم من **القاعدة**[3]>>[4].

وختم نقاشه لآراء النحاة في هذه الأمثلة مبينا أن سيويه والجمهور وجهوا كل النصوص التي استدل بها ابن مالك رغم كثرتها؛ مستثمرا السماع

---

[1] المقاصد الشافية ؛مصدر سابق ، ج 1 ، ص 302-304.

[2] المصدر السابق؛ ج1 ،ص 303.

[3] والقاعدة التي أشار إليها هي : أنه لا يجاء بالضمير المنفصل في حالة الاختيار <<أما القياس فما تقدم في القاعدة الأولى من أنه لا **يجاء بالمنفصل مع إمكان الإتيان بالضمير المتصل** >>(المقاصد الشافية ؛ 1 ص 302) وقد نظمها ابن مالك في الخلاصة بقوله <<**وفي اختيار لا يجيء المنفصل --- إذا تأتى أن يجيء المتصل**>>(المقاصد الشافية؛ 1 ص 291).

[4] المصدر السابق؛ ج3 ، ص 304

أيضا في الاستدلال لهم <<واعلم أن الجمهور على ماذهب إلى سيبويه ؛ فإن **السماع معه ، وهو الأصل للقياس** ، ولذلك قال قف حيث وقفوا ثم فسر ؛ **فالقياس إذا وجد السماع بخلافه متروك**، وقد وجه سيبويه وغيره رجحان الانفصال في كنته، وخلتنيه ، فأشار سيبويه في كنته إلى أن المضمرات لم تستحكم مع هذه الأفعال التي هي كان وأخواتها؛ إذا **ليست بأفعال حقيقية** ؛ وإنما هي **أدوات دالة على الزمان** فلم تبلغ بسبب ذلك مبلغ باب ضرب>>[1].

2- السين من " عسيت " (الفتح والكسر):

ذكر ابن مالك في سين الفعل عسى جواز الوجهين[2] (الفتح والكسر) بشرط اتصالها بضمير الرفع الذي يسكن معه آخر الفعل؛ غير أنه اختار الفتح على الكسر؛ وقد بين الشاطبي أنه اختاره لوجود السماع به؛ ولأنه القياس <<يريد أن اختيار الفتح هو المعروف المعلوم قال في الشرح؛ ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع ؛ **وإنما كان المختار لأنه اللغة الفاشية الشهيرة** >>[3].

ويلخص أسباب اختيار ابن مالك للفتح بقوله<<فالحاصل أن سبب الاختيار للفتح وجهان : كونه **اللغة الفاشية** بخلاف الكسر، وكونه جار على القياس لعدم اختلافه مع الظاهر والمضمر، بخلاف الكسر فإنه يختلف الأمر فيه، فيكون موجودا مع المضمر ولا مع كل مضمر، ومعدوما في الرجوع إلى الفتح مع

---

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج 1 ، ص 305.

[2] أشار ابن مالك إلى هذا الجواز وانتقائه الفتح ؛ أي اختياره له في قوله <<والفتح والكسر أجز في السين من – نحو عسيت و**انتقا الفتح زكن** >>(المقاصد الشافية؛ 2 ص 302).

[3] المصدر السابق؛ج 2، ص 303.

الظاهر فهي لغة مضطربة في القياس ، **فاختياره الفتح للسماع** والقياس معا >>[1].

3- هل تلزم " سوى " النصب على الظرفية أم لا ؟

اختلف في " سوى " هل تلزم النصب على الظرفية، أو تتصرف[2] إلى غيره من الألقاب الإعرابية؛ فاختار ابن مالك وقوعها ظرفا وغيرظرف[3] – تبعا للكوفيين – واختار سيبويه وغيره من البصريين عدم تصرفها (لزومها النصب على الظرفية) <<وهذا إشعار منه بمخالفته في هذا التعميم للبصريين ، فإن الخليل وسيبويه ، والجمهور لا يجعلون سوى وأختيها كما جعلها ابن مالك ، بل هي عندهم **لازمة النصب على الظرفية** ، فلا تقع مبتدأة ، ولا ترفع على الفاعلية ، ولا تجر بالإضافة ؛ **فهي من الظروف غير المتصرفة** ؛ غير أن العرب ضمنتها معنى الاستثناء إذا وقعت في موضع النصب >>[4].

---

[1] المصدر السابق؛ج 2 ،ص 304 .

[2] **الظرف المتصرف** في اصطلاح النحاة هو ما يخرج عن الظرفية إلى غيرها من وجوه الإعراب ، كالمفعولية والفاعلية ؛ وأما ما يلزم الظرفية أو شبهها فهو الظرف غير المتصرف في العرف الاصطلاحي عند النحاة يقول ابن مالك :

<<**وما يرى ظرفا وغير ظرف** – فذاك **ذو تصرف في العرف**

وغير ذي **التصرف الذي لزم** – **ظرفية أو شبهها** من الكلم

هذا الفصل يبين فيه معنى التصرف المستعمل في الظروف في قولهم : **ظرف متصرف** ، **وظرف غير متصرف** ، فأخبر أن تصرف الظرف أن **يصح استعماله ظرفا وغير ظرف** >>(المقاصد الشافية؛ 3 ص 306).

[3] يقول ابن مالك <<**ولسوى سوا سواء اجعلا – على الأصح ما لغير جعلا** ، والحاصل عنده في سوى أنها مثل غير بإطلاق ؛ فيكون إعرابها كإعراب غير ، وأحكامها كأحكام غير ، ويشمل ذلك الإطلاق غير باب الاستثناء فتقع عنده مبتدأ وفاعلا >>(المقاصد الشافية ؛ 3 ص 395- 396).

[4] المصدر السابق؛ ج 3 ، ص 397.

ويبين أن ماذهب إليه ابن مالك من تصرفها (خروجها عن الظرفية إلى غيرها من الألقاب الإعرابية) هو مذهب الكوفيين وأن حجته في ذلك السماع والقياس<<وماذهب إليه الناظم هو مذهب الكوفيين أنها تكون **عندهم غير ظرف، وحجته في ذلك القياس والسماع** >>[1].

وسنورد هنا ماقاله عن دليل السماع؛ لأنه موضوع حديثنا الآن <<وأما السماع فقد تقدم من الشعر جملة[2] ومنه في النثر ما في الحديث من قول النبي – صلى الله عليه وسلم – " ودعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوا من **سوى أنفسهم** ، وقوله عليه الصلاة والسلام ما أنتم في **سواكم** من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود الحديث >>[3].

4– تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف:

اختلف النحاة في منع تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف وجوازه؛ فذهب النحاة إلى المنع ، وذهب ابن مالك[4] إلى الجواز؛ وقد بين الشاطبي أن الناظم اعتمد في هذه المخالفة على السماع المقتضي للجواز، وأن السماع هو المتبع<<والتقدير قد أبوا -يعني النحويين- سبق حال الاسم الذي جر بحرف ويعني أن النحويين منعوا **إذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف أن يتقدم**

---

[1] المصدر السابق؛ ج3 ، ص 389.

[2] تنظر المقاصد الشافية؛ج 3 ، ص 396- 397 ، فقد أورد فيهما جملة من الأبيات الشعرية التي خرجت فيها سوى عن الظرفية إلى غيرها من الألقاب الإعرابية.

[3] المصدر السابق؛ج 3 ، ص 400.

[4] نص ابن مالك على هذه المسألة بقوله <<**وسبق حال ما بحرف جر** قد – **أبوا ولا أمنعه فقد ورد** ؛ هذا الفصل يتكلم فيه على الحال من المجرور بحرف هل يجوز تقديمه أم لا ؟ >>(المقاصد الشافية ؛ 3 ص 451)

الحال عليه، وإنما يكون عندهم متأخرا عنه لزوما بحيث **لا يجوز القياس عليه**>>[1]

ويواصل الشاطبي عرض رأي ابن مالك <<ثم ذكر ما اختاره مذهبا ورجحه على غيره ، وهو الجواز فقال " **ولا أمنعه فقد ورد** " يريد لا أمنع ذلك السبق الذي منعتم ، بل **أجيز سبق الحال لصاحبه المجرور بحرف** وسبقه لصاحبه وللعامل معا>>[2].

ثم عرض دليل ابن مالك في مخالفته للنحاة في هذا الاختيار، وهو **السماع المقتضى الجواز** <<وبين أن سبب هذه الإجازة ، والمخالفة ، وأنه السماع المقتضى للجواز ، بقوله فقد ورد ، يعني أنه ورد من كلام العرب فهو موجود ، وإذا كان مسموعا فلا سبيل إلى المنع جملة ؛ إذ السماع هو الإمام المتبع ، فمن ذلك قو الله تعالى ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ﴾[3] ، فالظاهر في كافة أنه حال من الناس>>[4].

ويورد جملة من الأدلة الشعرية التي تثبت هذا الرأي ومنها :

<<غافلا تعرض المنية للمر ---ء فيدعى ولات حين إباء

تقديره تعرض المنية للمرء غافلا (...) ومنها :

---

[1] المصدر السابق؛ ج3 ، ص 452.

[2] المصدر السابق؛ج 3 ، ص 452 .

[3] سورة سبأ الآية 28.

[4] المقاصد الشافية ؛مصدر سابق ج3 ، ص 453.

تسليت طرا عنكم بعد بينكم --- بذكراكم حتى كأنكم عندي تقديره تسليت عنكم طرا ، فهذه الأدلة وما كان مثلها تشهد بصحة **القول بالجواز** >>[1].

ونكتفي بهذه الأمثلة التي تثبت توظيف الشاطبي لمصطلح السماع خلال نقاشه لآراء النحاة الواردة في ثنايا الخلاصة ، وخلافاتهم النحوية ؛ إذ الهدف هو إثبات التوظيف لاحصره.

[1] المقاصد الشافية؛ ج3 ، ص 454.

خلاصات المبحث :

– **أهمية مصطلح** السماع عند الشاطبي، فقد عكستها تلك الوفرة الهائلة لهذا المصطلح في ثنايا المقاصد؛ حيث لا تكاد تخلو صفحة من هذا الكتاب من استخدام مصطلح السماع، لهذا المعنى أو ذاك .

– **أن السماع يستخدمه الشاطبي** لمعنيين :

أ- **السماع بمعناه** المستخدم في أصول النحو باعتباره الأصل الأول من أصول النحو، والمصطلح الأهم داخل الجهاز المصطلحي ، بمعنى الكلام الذي تتجاوز قوة **فصاحته اللغوية ، وسلامته النحوية** إلى غيره فيقاس عليه .

ب- **السماع بمعنى** آخر يقابل المعنى الأول ، أي سماع يقابل السماع الذي يقاس عليه؛ فهو في هذه الحالة لغة من لغات العرب تحفظ ولا يقاس عليها، أي لم تبلغ فصاحتها اللغوية ، ولا سلامتها النحوية من القوة ما يجعل حكمها يتعدى إلى غيرها ، فتحفظ هي ولا يقاس عليها غيرها.

– **أن ضوابط الحكم على السماع** أهو من السماع الذي يقاس عليه ، أو من السماع الذي يحفظ ولا يقاس عليه؟ هي :

أ- **القبول القياسي وانعدام المعارض** ؛ إذا سمع شيء ولم يوجد له معارض يطلق فيه القول بالقياس حتى ولو كان لفظة واحدة <<وذلك لقاعدة في الأصول العربية : وهي أن الشيء إذا قل في السماع فلا يخلو أن يكون مقبولا في القياس أو لا فإن كان **مقبولا في القياس ولا معارض** له **استوى مع ماكثر في القياس عليه مطلقا** >>[1] ويقول الشاطبي أيضا <<إذا **جاء السماع**

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق، ج 2 ، ص 251.

قليلا وعضده القياس ولم **يعارضه معارض** وجب أن يكون **أصلا يعول عليه**>>[1].

ب- عدم القبول القياسي وضعف المعارض ؛ <<وإن كان غير **مقبول في القياس** لوجود **ما ينتقضه ويعارضه** ؛ فهذا هو الذي قد **يوقف** على **السماع** في بعض المواضع ، وقد **يطلق القياس فيه على استضعاف**>>[2]

- **أن الشاطبي وظف السماع** توظيفا كبيرا في ثنايا المقاصد؛ لتقوية الآراء النحوية التي يتناها ابن مالك أثناء عرضه للمسائل النحوية.

[1] المصدر السابق؛ج 4 ،ص 219.

[2] المصدر السابق؛ج 2 ،ص 251.

الفصل الثاني : مصطلح القياس:

يحتل مصطلح القياس مكانة عليا في الجهاز المصطلحي لعلم أصول النحو؛ من حيث المكانة الاستدلالية له؛ بل يعتبر المصطلح الثاني في أصول النحو بعد مصطلح السماع، وفي هذا الفصل نحاول إظهار هذه المكانة التي يحتلها **مصطلح القياس** في الجهاز المصطلحي لعلم أصول النحو، وللوصول إلى ذلك نقسمه– منجهيا – إلى أربعة مباحث نخصص أولها للحديث عن **ماهية مصطلح " القياس" في اللغة والاصطلاح**، وثانيها **لأركان القياس، وثالثها لمكانته في الجهاز المصطلحي لأصول النحو**، ورابعها لمصطلح **القياس عند الشاطبي** من خلال المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية.

المبحث الأول : مصطلح القياس (في اللغة والاصطلاح)

في هذا المبحث سيكون حديثنا عن ماهية مصطلح القياس ومفهومه في اللغة والاصطلاح بغية الكشف عن المعنى الأساسي لمصطلح القياس في المعاجم اللغوية والاصطلاحية ؛ ولنرى العلاقة الرابطة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، ومن أجل ذلك نقسم هذا المبحث إلى مطلبين نخصص أولهما للحديث عن القياس في المعاجم اللغوية ، والثاني عن القياس في الاصطلاح من خلال المعاجم الاصطلاحية والكتب النحوية.

المطلب الأول : القياس في اللغة

في هذا المطلب نحاول استجلاء المعنى اللغوي للقياس في المعاجم اللغوية، محاولين التركيز على الاختلاف بينها قدر المستطاع.

لقد ورد القياس في اللغة لجملة من المعاني منها : " **التقدير "والمقدار" والقدر " والمكابدة" والاتباع** ".

1- القياس (التقدير):

ورد **القياس** في المعاجم اللغوية بمعنى **التقدير** في أكثر من نص؛ ففي مقاييس اللغة<<القاف والسين والواو أصل واحد **يدل على تقدير شيء بشيء** ، ثم يصرف فتقلب **واوه ياء والمعنى في جميعه واحد**(...) ومنه **القياس**؛ وهو **تقدير الشيء بالشيء** >>[1].

وجاء في تهذيب اللغة <<وقد **قاس الشيء** يقيسه **قياسا** وقيسا أي **قدره** (...) ويقال **قايست** بين **الشيئين** أي **قادرت** بينهما >>[2] وفي لسان العرب <<وقست الشيء بغيره وعلى غيره أقيس قيسا وقياسا فانقاس إذا **قدرته** على مثاله >>[3].

من خلال النصوص السابقة يتضح جليا إطلاق القياس بمعنى التقدير؛ حيث تكرر في جميعها.

2- القياس (المقدار):

من المعاني التي ورد لها القياس في المعاجم اللغوية الدلالة على المقدار أي آلة **القياس (التقدير)** ؛ ففي معجم العين <<وقس هذا بذلك قياسا وقيسا ، **والمقياس المقدار** >>[4] ، وفي مقاييس اللغة <<ومنه القياس وهو تقدير

---

[1] مقاييس اللغة؛ مصدر سابق ، مادة " قوس"

[2] تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري تحقيق محمد عوض مرعب ؛ دار إحياء التراث العربي/ بيروت ، الطبعة 1، 2001م مادة "قاس"

[3] لسان العرب ؛ مصدر سابق ، مادة " قاس "

[4] العين؛ مصدر سابق ، مادة " قاس " .

الشيء بالشيء ، **والمقدار مقياس**، تقول قايست بين الأمرين مقايسة وقياسا >>[1].

وقد جاء في تهذيب اللغة <<وقد قاس الشيء يقسيه قياسا وقيسا ، أي قدره ، **والمقياس المقدار** >>[2]وقد رود في لسان العرب <<فهن بالأيدي مقيساته مقدراته ومخيطاته ، **والمقياس المقدار**(...) واقتاسه قدره على مثاله ،(...) **والمقياس ماقيس به**، (...) **والمقدار مقياس** >>[3]. تبدو دلالة القياس على المقدار واضحة من خلال النقول السابقة .

3- القياس (القدر):

من المعاني التي ذكرتها المعاجم للقياس دلالته على القدر أي المثل ففي العين <<**والقيس بمنزلة القدر** وعود **قيس إصبع** أي **قدر إصبع**>>[4]وقد جاء في جمهرة اللغة <<وبيني وبينه **قيس رمح** ؛ **وقاس رمح** في معنى **قدر رمح**>>[5].

وفي تهذيب اللغة أيضا <<هذه **خشبة قيس** إصبع أي **قدر إصبع**(...) ويقال قصر **مقياسك عن مقياسي** أي **مثالك عن مثالي**>>[6] وقد جاء في لسان العرب <<والقيس والقاس القدر يقال قيس رمح وقاسه (...) ويقال هذه خشبة قيس إصبع أي قدر إصبع (...) وبينهما **قيس رمح وقاس**

[1] مقاييس اللغة؛ مصدر سابق ، مادة " قاس"

[2] تهذيب اللغة ؛ مصدر ساسبق ، مادة " قاس "

[3] لسان العرب؛ مصدر سابق ، مادة " قاس"

[4] العين؛ مصدر سابق ، مادة " قاس"

[5] جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ؛ د ت ، مادة " قاس"

[6] تهذيب اللغة؛ مصدر سابق ، مادة " قاس "

رمح أي قدر رمح وفي الحديث ليس ما بين فرعون من الفراعنة وفرعون هذه الأمة **قيس شبر أي قدر شبر** (...) ويقال هو يخطو **قيسا** أي يجعل هذه الخطوة **بميزان** هذه >>[1].

4- القياس(المكابدة):

ورد القياس (المقاساة) بمعنى المكابدة ففي تهذيب اللغة <<وقال الليث: **المقايسة مفاعلة من القياس** (...) و**المقايسة** تجري مجرى **المقاساة** التي هي **معالجة الأمر الشديد ومكابدته** >>[2].

وقد ورد المعنى نفسه؛ بل والنص عينه في لسان العرب <<**والقيس الشدة** (...) والمقايسة تجري مجرى المقاساة التي هي **معالجة الأمر الشديد ومكابدته** وهو مقلوب حينذ>>[3].

يبدو واضحا من النصوص السابقة إطلاق القياس (المقايسة) على مكابدة الأمر الشديد ومعاناته.

5- القياس (الاتباع والاقتداء):

ورد القياس بمعنى الاتباع والاقتداء؛ أي اتباع الابن لأبيه والاقتداء به، وسلوكه طريقه<<ويقال قايست فلانا إذا جاريته في القياس، وهو يقتاس الشيء

[1] لسان العرب؛ مصدر سابق ، مادة " قاس"

[2] تهذيب اللغة؛ مصدر سابق ، مادة " قاس"

[3] لسان العرب؛ مادة " قاس"

بغيره أي يقيسه به ، **ويقتاس بأبيه اقتياسا** أي **يسلك سبيله ويقتدي به** >>[1].

يتضح من النص السابق أن الاقتياس يعني الاتباع وسلوك طريق السابق وفي القاموس المحيط <<**ويقتاس** أي **يقيس وفلان بأبيه : يسلك سبيله ويقتدي** به>>[2].

نستخلص من النصوص السابقة أن المعاني التي ورد لها القياس تصلح كلها لأن تكون الجسر الذي عبر من خلاله المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي للقياس؛ غير أنها لا تستوي في القرب والبعد (الظهور والخفاء) ففي حين يكون معنى **التقدير والقدر والمقدار** ملحوظا بشكل جلي في القياس الاصطلاحي يكون معنى **المكابدة والاتباع** ملحوظا وإن بدرجة أقل.

المطلب الثاني : القياس في الاصطلاح :

في هذا المطلب نحاول استجلاء المعنى الاصطلاحي للقياس؛ ومن أجل الوصول إلى ذلك نقسم هذا المطلب إلى فرعين نخصص الأول لمعنى القياس في المعاجم الاصطلاحية؛ ونخصص الثاني منهما للقياس عند النحاة قدامى ومحدثين.

[1] لسان العرب؛ مصدر سابق ، مادة "قاس"

[2] القاموس المحيط؛ مصدر سابق ، مادة " قاس"

الفرع الأول : القياس في المعاجم الاصطلاحية :

ورد القياس في الاصطلاح لمعان عديدة منها :

1- ما ينضط بضابط عام:

يقصد بذلك أن " **القياس**" هو الشيء الذي إذا وجد فيه ضابط يدور معه وجودا وعدما؛ وهو في هذا الحال يقرب من الشرط قال الجرجاني في التعريفات <<**القياس** ما يمكن أن يذكر فيه **ضابطة** عند **وجود** تلك **الضابطة** يوجد هو>>[1] وقد جاء أيضا في دستور العلماء نقس التعريف السابق بإبدال لفظ القياس بالقياسي <<**القياسي** : مايمكن أن يذكر فيه **ضابطة** عند وجود تلك **الضابطة** يوجد هو>>[2].

2- إثبات حكم معلوم، لمعلوم آخر:

يعني أن القياس يقصد به إثبات مثل حكم الأول في الثاني بواسطة اشتراكهما في علة الحكم ففي دستور العلماء <<القياس في اللغة التقدير يقال قست الأرض بالقصبة إذا قدرتها بها **والمساواة** ، يقال قاس النعل بالنعل إذا **حاذاه فساواه** (...) **والقياس** عند الأصوليين مساواة **فرع الأصل في علة حكمه**، وبعبارة أخرى هو **إثبات مثل حكم معلوم في معلوم** آخر **لاشتراكهما** في **علة الحكم** >>[3].

[1] التعريفات للجرجاني ؛ مصدر سابق ، مادة " القياس"

[2] دستور العلماء؛ مصدر سابق ، مادة " القياس"

[3] المصدر السابق؛ مادة " القياس"

3- قانون:

يستعمل القياس ويقصد به القانون المستنبط من تتبع لغة العرب ففي كشاف اصطلاحات الفنون <<**القياس** بالكسر وتخفيف الياء هو في اللغة **التقدير والمساواة** ، وفي عرف العلماء يطلق على معان منها **قانون مستنبط من تتبع لغة العرب** أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة وما في حكمها كقولنا كل واو متحرك ما قبلها تقلب ألفا **ويسمى قياسا صرفيا** كما في المطول في بحث الفصاحة، ولا يخفى أنه من قبيل الاستقراء؛ فعلى **هذا القانون المستنبط من تراكيب العرب إعرابا وبناء يسمى قياسا نحويا** وربما يسمى ذلك **قياسا لغويا** أيضا؛ حيث ذكر في معدن الغرائب أن **القياس اللغوي هو قياس أهل النحو** العقلي **هو قياس** الحكمة والكلام والمنطق>>[1].

ونستنتج من النص السابق أن القياس يطلق على القانون المستنبط من تتبع كلام العرب، وأنه إن تعلق بمفردات اللغة سمي **قياسا صرفيا** ، وإن تعلق بالتراكيب والإعراب والبناء **سمي قياسا نحويا**.

4- مايقابل القاعدة:

يقصد به أن القياس يطلق ويراد به ما ثبت في اللغة في حديث العرب الواضعين لا ما اتخذه الصرفيون قياسا بمقتضى موازينهم <<ومنها **اللغوي** وهو

[1] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم؛ مكتبة لبنان ناشرون/ الطبعة1، 1996م ، مادة "القياس"

ما ثبت من **الواضع** لا ماجلعه **الصرفيون قاعدة** ، فأبى يابي **مخالف للقياس الصرفي موافق للقياس اللغوي** >>[1]

من خلال النصوص السابقة يتضح أن القياس يرد لمعان متعددة لكن الجامع بين أغلبها هو إلحاق **الفرع بالأصل** بعلة جامعة بينهما، وأن الوصول إلى بناء القياس يتم عن طريق **الاستقراء والتتبع**.

الفرع الثاني : القياس عند النحاة:

نحاول في هذا الفرع الوقوف على القياس عند النحاة؛ وذلك من خلال فقرتين نخصص أولاهما للقياس عند النحاة القدامى ، وثانيتهما للقياس عند النحاة المحدثين.

الفقرة الأولى : القياس عند النحاة القدامى:

يحتل القياس منزلة كبرى في الفكر النحوي العربي تنظيرا وتطبيقا؛ فلا يخلو مؤلف نحوي من تناول القياس تتنظيرا، و توظيفا، وتطبيقا؛ ومن خلال هذه النقطة نورد بعض التعاريف التي عرف بها النحاة القياس في كتبهم.

تفاوت النحاة في تعاريفهم للقياس بين من أعطاه تعريفا واضحا، وبين من عرفه من خلال التوظيف و التقسيم ؛ ومن الذين سلكوا في تعريفه منحى التقسيم والتوظيف ابن جني في كتابه الخصائص؛ حيث عقد بابا تحدث فيه عن مقاييس العربية مقسما إياها إلى ضربين ؛ معنوي ولفظي <<باب في **مقاييس** العربية وهي ضربان : **أحدهما معنوي والآخر لفظي** >>[2] وبين أن هذين

[1] كشاف اصطلاحات الفنون ؛ مصدر سابق، مادة " القياس"

[2] الخصائص؛ مصدر سابق ،ج 1 ، ص 109.

الضربين وإن عما وفشوا فإن القياس المعنوي أقوى؛ لأنه أكثر استخداما، ولتضمنه للقياس اللفظي <<وهذان الضربان وإن عما وفشوا في هذه اللغة فإن **أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي** (...) واعلم أن **القياس اللفظي** إذا تأملته لم **تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه** >>[1].

من خلال النص السابق يتضح مفهوم القياس عند ابن جني وأنه ينقسم عنده إلى قياس معنوى وآخر لفظي ، والمعنوي أقوى من اللفظي.

ومن النحاة الذين سلكوا منحى التعريف والحد للقياس ابن الأنباري؛ حيث أورد له جملة من التعاريف في كتابه لمع الأدلة <<اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير (...) وهو في عرف العلماء **عبارة** عن **تقدير الفرع بحكم الأصل** ، وقيل هو **حمل فرع على أصل بعلة** ، **وإجراء حكم الأصل على الفرع** ، وقيل هو **إلحاق الفرع بالأصل بجامع** ، وقيل هو **اعتبار الشيء بالشيء بجامع** >>[2].

ويظهر من التعاريف السابقة أنها تكاد تتطابق في المعنى وإن اختلفت في المبنى أحيانا، والجامع بينها جميعا تصريحها بأن القياس هو نقل حكم ثابت في أصل إلى فرع لوجود جامع بينهما وقد علق ابن الأنباري على هذه الحدود مبينا أنها متقاربة <<**وهذه الحدود كلها متقاربة** >>[3].

[1] المصدر السابق؛ج 1، ص 109-110.

[2] لمع الأدلة؛ مصدر سابق ، ص 93.

[3] المصدر السابق، ص 93.

وفي كتابه الإغراب في جدل الإعراب يعرفه بقوله <<وأما **القياس** فهو حمل غير **المنقول** على **المنقول** إذا كان في معناه >>[1] لا يختلف هذا التعريف عن التعريفات التي أوردها في لمع الأدلة إلا باستبداله الأصل **بالمنقول**، **والفرع بغير المنقول** ، والعلة **بالمعنى**.

وقد نقل السيوطي هذا التعريف في كتابه الاقتراح، واقتصر عليه؛ مما يوحي باختياره له، مضيفا أن القياس هو معظم أدلة النحو؛ <<قال ابن الأنباري في جدله هو **حمل غير المنقول على المنقول** إذا كان في **معناه** ، وهو **معظم أدلة النحو** و**المعول** في غالب مسائله عليه كما قيل إنما **النحو قياس يتبع** ؛ ولهذا قيل في حده إنه علم **بمقاييس مستنبطة** من استقراء كلام العرب >>[2].

ويشير السيوطي في هذا النص إلى الأهمية التي يحتلها القياس في أصول النحو.

الفقرة الثانية : القياس عند النحاة المحدثين:

لم يبتعد النحاة المحدثون في تعاريفهم للقياس عما سار عليه الأقدمون إلاأن منهم من لم يول التعريف كبير اهتمام؛ وإنما كان تركيزه على **القياس أعلاما** ، **وتاريخا** ، **وتوظيفا** ومن هؤلاء الأفغاني الذي بين أن القياس من أبرز الفروق بين علم اللغة والنحو والصرف<<أبرز فرق بين علم اللغة وعلم الصرف والنحو أن الأول طريقه السماع والثاني **طريقه القياس**>>[3].

[1] الإغراب في جدل الإعراب؛ مصدر سابق ، ص 45.

[2] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق، ص 203-204.

[3] في أصول النحو للافغاني؛ مرجع سابق، ص 82.

ثم أورد تعريف ابن الأنباري موضحا متى يعمد **النحاة إلى القياس**<<أما القياس نفسه هنا فحمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة، وهم **يعمدون إليه** إذا كان **المنقول** عن العرب **مستفيضا** بحيث **يُطمأن** إلى أنه كثير في **كلامهم كثرة** أرادوا معها **القياس عليه** >>[1].

ومن خلال النص السابق يتضح أن الأفغاني يرى أن النحاة يعمدون إلى القياس على المنقول إذا بلغ درجة من الاستفاضة بين المتحدثين بالعربية؛ مما ينتج عنه اطمئان أن العرب أرادت القياس عليه.

أما محمد عيد فقد نقل تعاريف ابن الأنباري وبين معناها حسب فهمه <<أما قياس النحو فيعرفه ابن الأنباري في كتابه جدل الإعراب بقوله هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، **وحمل غير المنقول على المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة وذلك أن المنقول المطرد يعتبر قاعدة ثم يقاس عليها**>>[2].

ولهذا هو يعتبر القاعدة حكما من أحكام القياس يجب الخضوع له في التمثيل<<وفي **النحو** كذلك **تعتبر القاعدة حكما** من **أحكام القياس** يجب أن **يخضع لها كل الأمثلة** >>[3].

وأما تمام حسان فقد بين أن القياس عند النحاة قياسان : قياس الاستعمال (المحاكاة) وقياس نحوي (نظري) <<ولقد أشرنا من قبل إلى أن القياس في عرف النحاة كان إما من قبيل **القياس الاستعمالي**، وإما من قبيل

[1] المرجع السابق؛ ص 83-84.

[2] أصول النحو لمحمد عيد؛ مرجع سابق ، ص 70.

[3] المرجع السابق؛ ص 70.

القياس النحوي، والأول هو **انتحاء سمت كلام العرب**، وبهذا المعنى لا يكون **القياس نحوا وإنما يكون تطبيقا للنحو** ، أما الثاني فهو حمل غير المنقول على المنقول إذاكان في معناه>>[1].

وبين أن القياس الاستعمالي هو وسيلة الاكتساب اللغوي في الطفولة <<**والقياس التطبيقي الاستعمالي** هو **وسيلة كسب اللغة في الطفولة**>>[2].

وأما القياس الثاني فقد بين أنه قياس الأحكام؛ أو هو النحو " إنما النحو قياس يتبع"<<أما **القياس الثاني فهو القياس النحوي أو هو النحو كما يراه النحاة** وإذا كان **القياس الأول قياس الأنماط فهذا القياس الثاني قياس الأحكام** ، وإذا كان الأول هو **الانتحاء** فإن الثاني هو **النحو** >>[3].

أما محمد خير الدين حلوان فيرى أن القياس هو العمليات الذهنية التي يمر بها التفكير في طور بناء الأحكام وفق آلية الاستنباط <<يطلق **القياس** على **مفهومين**، فأحيانا **يراد به جملة العمليات الذهنية التي تؤدي إلى الاستنباط** ، فيقال مثلا مذهب القياس ، **وطورا يطلق على جزء من هذه العمليات** فيراد به حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف>>[4].

أما مهدي المخزومي في كتابه في النحو العربي – نقد وتوجيه – فقد بين أن القياس هو حمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة<<القياس هو حمل

[1] الأصول لتمام حسان؛ مرجع سابق، ص 151.

[2] المرجع السابق؛ ص 151.

[3] الأصول لتمام حسان ؛ مرجع سابق ، ص 154.

[4] أصول النحو لمحمد خير الدين حلوان؛ مرجع سابق ص 91.

مجهول على معلوم ، وحمل ما لم يسمع على ما سمع ، **وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ، وحفظته ووعته** من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت ، أو سمعت >>[1].

لكنه يرى أن القياس الذي ينبغي العمل به والقيام به هو ما لا تفلسف فيه، وما كان قائما على المشابهة والمحاكاة <<**القياس** الذي يجب أن **يتبع** في دراسة **اللغة** و**النحو** هو **القياس القائم** على **أساس** من **المشابهة، ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب وأساليبهم** كما كان الخليل ابن أحمد يفعل(...) كان الخليل ابن أحمد إذا تناول مسألة وأراد القياس عليها ، أو قياسها على غيرها **نحا نحوا لغويا مقبولا في نظر الدارس اللغوي** ولم **يتفلسف المسألة** ، أو **يتكلف تعليلا عقليا** وإنما يستعرض في ذهنه استعمالات العرب وأساليبهم فإذا ساعده ذلك على حمل هذه المسألة عليها فعل >>[2].

يحيل النص السابق إلى الجدل الدائر حول التوسع في القياس وعدمه، والإغراق في التجريد القياسي، وهو ما سنتعرض له عند الحديث عن مكانة القياس في أصول النحو؛ ومواقف نحاة العمل بالقياس ، ونحاة رفضه .

[1] في االنحو العربي – نقد وتوجيه- لمهد ي المخزومي؛ دار الرائد العربي / بيروت ، لبنان ، الطبعة 2 ، 1406 هـ- 1986م ، ص 20 .

[2] في النحو العربي لمهدي المخزومي ؛ مرجع سابق، ص 22.

خلاصات المبحث :

– أن القياس في اللغة يطلق على معان عديدة منها : " **التقدير "والمقدار" والقدر " والمكابدة" والاتباع** ".

– أن الجسر الذي عبر من خلاله القياس من اللغة العامة إلى اللغة الخاصة هو دلالته على التقدير والمساواة (المثل).

– أن القياس في الاصطلاح يطلق على معان منها : **القانون ، وما فيه ضابط ، ومقابل القاعدة، وإثبات حكم الأصل في الفرع لعلة الشبه** .

– أنه ينقسم لدى بعض الدارسين إلى قياس استمعالي (تطبيقي) وقياس نظري ، وأن الأول وسيلة اكتساب اللغة ، والثاني هو النحو نفسه ، وإذا كان **القياس الأول قياس الأنماط فهذا القياس الثاني قياس الأحكام** ، وإذا كان الأول هو **الانتحاء** فإن الثاني هو **النحو**.

– أنه يعني لدى بعض الدارسين العمليات الذهنية التي يقام به من أجل استنباط الحكم النحوي للمسألة .

المبحث الثاني : القياس (أركانه)

نتناول في هذا المبحث أركان القياس التي لا يمكن تحقيق ماهية القياس بدونها؛ وهذه الأركان أربعة؛ أصل (المقيس عليه) ، فرع (المقيس)، الحكم ، العلة (الصفة الجامعة بينهما)<<ولا بد لكل **قياس** من أربعة أشياء **أصل وفرع وعلة وحكم**>>[1]؛ وللوقوف على ضوابط كل واحد من هذه الأركان نقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ نخصص أولهما للأصل وفرعه ؛ وثانيهما للحكم وعلته.

المطلب الأول : من أركان القياس (الأصل وفرعه):

نتناول في هذا المطلب الأصل المقيس عليه وضوابطه، والفرع المقيس ؛ وذلك في فرعين نخصص الأول منهما للأصل (المقيس عليه) ؛ وثانيهما للفرع (المقيس).

الفرع الأول : الأصل (المقيس عليه):

يعتبر الأصل (المقيس عليه) حجر الزاوية في القياس؛ لأنه المنطلق الذي يراد نقل حكمه إلى الفرع (المقيس)، فماهي الشروط الواجب توفرها في الأصل حتى يكون صالحا لأن يقاس عليه غيره:

1- عدم الشذوذ:

يشترط في الأصل المقيس عليه أن لا يكون **"شاذا"**[2] ؛ بمعنى ألا يكون مفارقا لما عهد من كلام العرب وسننها في التعبير <<الفصل الأول في **المقيس**

---

[1] لمع الأدلة ؛ مصدر سابق ، ص 93.

[2] الشذوذ ، في اللغة التفرق والتفرد، وفي الاصطلاح مفارقة باقي الباب قال ابن جني في الخصائص <<وأما مواضع **شذذ** في كلامهم فهو التفرق والتفرد(...) **وجعلوا مافارق بقية بابه وانفرد عن ذلك**

عليه ؛ من شرطه ألا يكون **شاذا خارجا عن سنن القياس** ، فما **كان كذلك لا يجوز القياس** عليه>>[1].

فإن قل الشيء في الاستعمال وضعف في القياس فلا يقاس عليه <<وأما **ضعف الشيء في القياس** ، وقلته في **الاستعمال فمرذول مطرح** >>[2].

2- الاطراد:

يشترط في الأصل (المقيس عليه) **الاطراد** [3] أي التتابع والاستمرار استعمالا وقياسا << مطرد في القياس ولاستعمال جميعا؛ وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة>>[4].

و قد قسم ابن جني الكلام باعتبار الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام <<ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

1- **مطرد في القياس والاستعمال** جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة؛

إلى غيره شاذا >>(الخصائص ، 1 ص 96-97). ونقل هذا الكلام السيوطي في المزهر ؛ ج 1، ص 226-227.

[1] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق، ص 209.

[2] الخصائص؛ مصدر سابق، ج1 ، ص 126.

[3] الاطراد في اللغة التتابع والاستمرار وفي الاصطلاح ما استمر في الكلام وتتابع قال ابن جني <<أصل مواضع **اطرد** في **كلامهم التتابع والاستمرار** من ذلك طرت الطريدة إذا تتبعتها واستمرت بين يديك(...)فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا>> (الخصائص ، 1 ص 96-97) ونقله السيوطي في المزهر ا؛ ح 1، ص 226-227.

[4] الخصائص؛ مصدر سابق،ج 1 ، ص 97.

2- **ومطـــرد فـــي القيـــاس شـــاذ فـــي الاســـتعمال** وذلـــك نحـــو الماضـــي مـــن يـــذر ويدع وكقولهم مكان مقبل ، هذا القياس والأكثر في السماع باقل؛

3- الثالث المطرد في الاستعمل الشاذ في القياس؛

4 – الرابـــع الشـــاذ فـــي القيـــاس ولاســـتعمال جميعـــا>>[1] وأصـــل هـــذا التقســـيم لابـــن الســـراج[2]، والضـــرب الأول(**المطـــرد فـــي القيـــاس والاســـتعمال**) يـــتم القيـــاس عليـــه دون غـــيره مـــن الأضـــرب الثلاثـــة الأخـــرى <<ذلـــك هـــو المطـــرد ســـواء كـــان أصـــلا أم فرعـــا **والمقصـــود بـــالاطراد فـــي هـــذا المعـــرض هـــو الاطـــراد** في **السماع والقياس معا**>>[3].

ويشـــرح تمـــام حســـان المقصـــود بـــالاطراد في الســـماع والقيـــاس <<**أمـــا الاطـــراد فـــي الســـماع** فمعنـــاه كثـــرة مـــا ورد منـــه عـــن العـــرب كثـــرة تنفـــي عـــن المقـــيس عليـــه أن يـــرى قلـــيلا أو نـــادرا أو أو شـــاذا. **وأمـــا الاطـــراد فـــي القيـــاس فموافقـــة** المقـــيس عليـــه لقاعـــدة ســـواء أكانـــت هـــذه القاعـــدة أصـــلية كقاعـــدة رفـــع الفاعـــل، أو فرعيـــة كقواعـــد الإعلال والإبدال والحذف>>[4].

---

[1] المصدر السابق ؛ ج1 ، ص 97-98.

[2] أصـــل هـــذا التقســـيم عنـــد ابـــن الســـراج في كتابـــه الأصـــول في النحـــو ؛ فقـــد قســـم الشـــاذ إلى ثلاثـــة أضـــرب ، ولم يـــذكر الضـــرب الأول مـــا اطـــرد في الاســـتعمال والقيـــاس معـــا << والشـــاذ علـــى ثلاثـــة أضـــرب : منـــه **مـــا شـــذ عـــن بابـــه وقياســـه ولـــم يشـــذ فـــي اســـتعمال العـــرب** (...) ومنـــه **ماشـــذ عـــن الاســـتعمال ولـــم يشـــذ عـــن القيـــاس** (...) **ومنـــه ماشـــذ عـــن القيـــاس والاســـتعمال** فهـــو الـــذي يطـــرح >> الأصـــول الابـــن الســـراج ، 1 ص 57).

[3] الأصول لتمام حسان؛ مرجع سابق، ص 156.

[4] المرجع السابق؛ ص 156.

ويثير نص تمام حسان السابق سؤالا حول شرط الكثرة في المقيس عليه ، هل تشترط الكثرة في المقيس عليه ؟ أم أن المطلوب هو تحقق الاطراد بانعدام المخالف أو ضعفه ؟

عند الرجوع إلى المصادر القديمة نجدهم يصرحون أنه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة؛ بل قد يقاس على القليل المطرد ، ولا يقاس على الكثير غير المطرد<<باب في **جواز القياس** على **ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه** هذا باب ظاهره – إلى أن تعرف صورته – ظاهر التناقض ، إلا أنه مع تأمله صحيح ، وذلك **أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس** >> [1].

ويضرب ابن جني أمثلة لكلا النوعين موردا تعليل أبي الحسن بأن هذا القليل هو كل ما جاء من هذا الباب [2] وقد نص السيوطي على أن الكثرة ليست شرطا في المقيس عليه؛<<ليس من **شرط المقيس عليه الكثرة** فقد **يقاس على القليل لموافقته للقياس** ، ويمتنع على الكثير لمخالفته له>> [3].

---

[1] الخصائص ؛مصدر سابق،ج 1 ، ص 115.

[2] أورد ابن جني مثالا لما قل ويقاس عليه ، وما هو أكثر منه ولا يقاس عليه <<الأول قولهم في النسب إلى شنوءة شنئي فلك من بعد أن تقول في الإضافة إلى قتوبة قتبي(...) قال أبو الحسن فإن قلت إنما جاء هذا في حرف واحد – يعني شنوءة– قال : فإنه جميع ما جميع ماجاء ، وما ألطف هذا القول من أبي الحسن ! (...) وأما ما هو أكثر من باب شنئي ولا يجوز القياس القياس عليه ؛ لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في ثقيف ثقفي وقريش قرشي وسُليم سُلمي فهذا وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبوية ضعيف في القياس فلا يجيز على هذا في سعيد سعَدِي ولا في كريم كَرِمي >>(الخصائص ؛ 1 ص 115-116).

[3] الاقتراح ؛ مصدر سابق، ص 216.

فمدار جواز القياس على الأصل (المقيس عليه) الاطراد وعدم الاطراد؛ وشرط الاطراد انعدام المخالف لا كثرة القليل، فانعدام المخالف يجعله مطردا؛ لأنه "جميع ما جاء منه " .

من خلال ما سبق من النصوص يتضح لنا أن الأصل (المقيس عليه) الذي يجوز حمل الفرع (المقيس) هو ما كان مطردا غير شاذ ، وأن الكثرة ليست شرطا في الاطراد.

الفرع الثاني : الفرع (المقيس):

نتحدث في هذا الفرع عن المقيس(الفرع الذي نقل إليه حكم الأصل) ؛ وهو الركن الثاني من أركان القياس، وسنتاول الحديث عنه من زاويتين؛ أولاهما تبين منزلته في الكلام العربي الفصيح في نظر النحاة؛ هل يصير مثل المسموع عن العرب أم لا ؟ وثانيتهما تتحدث عن المقيس هل يصير أصلا يقاس عليه غيره أم لا؟ أو بتعبير أوضح هل يصير الفرع أصلا ؟

الفقرة الأولى : المقيس (كلام عربي فصيح):

لما كان المقيس غير مسموع عن العرب الموثوق بعربيتهم، وإنما مقيس على المسموع عنهم تساءل النحاة هل يصير من كلام العرب أم لا ؟ يرى النحاة أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم حتى ولو يسمع منهم<<واعلم أن من **قوة القياس** عندهم **اعتقاد النحويين** أن **ماقيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب** >>[1].

[1] الخصائص؛ مصدر سابق، ج1 ص 114.

في هذا النص يبين ابن جني أن القياس بلغ من القوة في تفكير النحاة ما جعلهم يعتقدون أن ما نتج من التعبير عن طريقه يصير في الفصاحة مثل ما سمع من العرب مشافهة، ولم يكتف ابن جني بهذا بل عقد بابا خاصا بما قيس على كلام العرب؛ وبين أنه موضع شريف يضعف أكثر الناس عن احتماله <<باب في **أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ هذا موضع شريف** ، وأكثر الناس **يضعف عن احتماله؛ لغموضه ولطفه، والمنفعة به عامة ، والتساند إليه مقو** مجد، وقد نص أبو عثمان عليه فقال : **ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب**>>[1].

ويورد ابن جني حوارا وقع بينه مع أبي علي يستدل به على أن ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب<<قال أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان : لو شاء شاعر ، أو ساجع ، أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسما ، أو فعلا ، أوصفة لجاز له ، ولكان من كلام العرب (...) قلت له **أفترتجل اللغة ارتجالا** ؟ قال : **ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذا من كلامهم**>>[2]

ويمضي ابن جني في التأكيد على هذا الأمر قائلا<<ومما يدلك على أن **ماقيس على كلام العرب**؛ فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف؛ نحو قولهم صمحمح من الضرب ضربرب ومن

[1] المصدر السابق؛ ج 1، ص 357.

[2] المصدر السابق؛ ج 1 ، ص 358-359.

القتل قتلتل (...)وقال لك قائل بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون **لم تجد بدا من أن تقول بالعربية وإن كان العرب** لم تنطق بواحد من هذه الحروف >>[1].

ويختم ابن جني حديثه في هذا الباب مقررا أنه باب مطرد متقاود <<وهذا باب **مطرد متقاود** (...) **فكل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم**>>[2].

وقد بوب له السيوطي متسائلا هل يوصف بأنه من كلام العرب أم لا؟ <<الفصل الثاني في المقيس؛ وهل يوصف بأنه من كلام العرب أم لا ؟ **قال المازني ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب** >>[3].

لا بد للمقيس لكي يكون من كلام العرب أن يأتي وفق معهودها في الكلام ، وسننها في التعبير؛ لأنه إدخال لكلام جديد في كلامهم <<كيف تبني من ضرب مثل جعفر : ضربب هذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثله ضيرب أو ضورب أو نحو ذلك ، **لم يعتقد من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسا** >>[4].

ويبن ابن الطيب أن هذا التفصيل هو الذي جرى عليه محققو أهل التصريف وهو الصواب<<أي لأن الأقل استعمالا والأضعف **قياسا لا يجوز**

[1] الخصائص؛ مصدر سابق ،ج 1 ، ص 360 .

[2] المصدر السابق؛ ج1، ص 369 .

[3] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق، ص 239.

[4] الخصائص؛ مصدر سابق، ج1، ص 114.

القيـــاس عليـــه ولا الرجـــوع إليـــه ، وهـــذا التفصـــيل هـــو الـــذي مشـــى عليـــه كثـــير مـــن محققي الصرفيين >>[1]

مـــن خـــلال النصـــوص الســـابقة يتضـــح أن النحـــاة يـــرون أن مـــا قـــيس علـــى كـــلام العـــرب فهـــو مـــن كلامهـــم ؛ بشـــرط أن يكـــون قـــيس علـــى مـــا اطـــرد في الاســـتعمال وقـــوي في القيـــاس؛ لأنـــه إدخـــال لكـــلام جديـــد في العربيـــة لم يســـمع مـــن العـــرب؛ ولكن ما الذي يترتب على تقرير أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم؟

يترتب على ذلك أمران أساسيان :

1- **أولهمـــا الاطمئنـــان عنـــد الحـــديث بـــه واســـتعماله** أنـــه كـــلام عـــربي فصـــيح <<وذكـــر أبـــو بكـــر أن منفعـــة الاشـــتقاق لصـــاحبه أن يســـمع الرجـــل اللفظـــة فيشـــك فيهـــا فـــإذا رأى الاشـــتقاق قـــابلا لهـــا أنـــس بهـــا وزال استيحاشـــه منه ، **فهل هذا إلا اعتمادا في تثبيت اللغى على القياس** >>[2].

2- **ثانيهمـــا أن هـــذا الفـــرع (المقـــيس) يصـــير أصـــلا** تقـــاس عليـــه فـــروع أخرى .

الفقرة الثانية : هل يصير الفرع (المقيس) أصلا(المقيس عليه)

يـــرى ابـــن جـــني أن العـــرب تـــؤثر التجـــانس والتشـــابه؛ لـــذا تحمـــل الفـــرع علـــى الأصـــل ، وتحمـــل الأصـــل علـــى الفـــرع<<واعلم أن العـــرب **تـــؤثر مـــن التجـــانس والتشـــابه وحمـــل الفـــرع علـــى الأصـــل** مـــا إذا تأملتـــه عرفـــت منـــه **قـــوة عنايتهـــا بهـــذا**

[1] فيض الانشراح؛ مصدر سابق ، 827.

[2] الخصائص؛ مصدر سابق،ج 1 ، ص 369 .

الشأن، وأنه منها على أقوى بال (...) نعم وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن **حملوا الأصل على الفرع** >>[1].

أما ابن الأنباري فقد ساق المسألة من زاوية أخرى وهي أنه لا تناقض في أن يكون الشيء فرعا لأصل وأصلا لفرع وذلك في معرض حديثه عن الأصل المختلف فيه<<اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك فذهب قوم إلى أنه جائز (...) **وتمسكوا في الدلالة على جواز ذلك بأن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه** ؛ وذهب قوم إلى أنه لا يجوز وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز **بأنه لو جاز القياس على المختلف فيه لأدى ذلك إلى محال**؛ وذلك لأن المختلف فيه **فرع لغيره فكيف يكون أصلا والفرع ضد الأصل** >>[2].

ويعلق ابن الأنباري أن هذا ليس صحيحا؛ <<وهذا ليس صحيحا؛ **لأن المسألة يجوز أن تكون فرعا لشيء وأصلا لشيء آخر** (...) ولا تناقض في ذلك إنما يقع التناقض أن يكون فرعا من الوجه الذي يكون أصلا، وأما من وجهين مختلفين فلا تناقض في ذلك >>[3].

ونقل السيوطي في الاقتراح كلام ابن الأنباري السابق بشكل مختصر <<**وأجيب بأنه يجوز أن يكون الشيء فرعا لشيء أصلا لشيء آخر**؛ فإن اسم الفاعل فرع عن الفعل ، وأصل للصفة المشبهة >>[4].

---

[1] المصدر السابق؛ج 1 ، ص 111 و 113 .

[2] لمع الأدلة؛ مصدر سابق ، ص 125.

[3] المصدر السابق؛ ص 125.

[4] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق ، ص 247.

وقد أورد ابن جني مجموعة من الأمثلة التي حمل فيها الأصل على الفرع تأكيدا على القول بصيرورة الفرع أصلا<<نعم وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ، ألا تراهم يعلون المصدر لإعلال فعله ، ويصححونه لصحته ، وذلك نحو قولك قمت قياما ، وقاومت قواما ؛ **فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة>>**[1].

من خلال النصوص السابقة يتبين أن ما قيس على كلام العرب يصير من كلامهم إذا كان ماقيس عليه مطردا في الاستعمال، قويا في القياس ، وأن ذلك يترتب عليه؛ الاطمئنان أنه جار على سنن العربية ومعهود كلام العرب، ويخول اتخاذه أصلا تقاس عليه فروع أخرى رغم الخلاف الواقع في ذلك؛ فإن الأدلة التي أوردها النحاة في هذا المجال واضحة.

المطلب الثاني : من أركان القياس(الحكم وعلته):

المقصود بالحكم؛ هو الحكم النحوي الثابت للأصل (المقيس عليه) المراد نقله إلى الفرع (المقيس)؛<<... **وحكم وهو مايسري على المقيس مما هو في المقيس عليه** >>[2].

والحكم ما ثتب في الأصل واستقر عليه ، ويحتاجه الفرع الذي لم يثبت له حكم <<ويتضح لك من ذلك أن المقيس **ذوحكم ثابت مستقر** وأن **المقيس** بحاجة إلى **حكم** >>[1].

[1] الخصائص؛ مصدر سابق، ج1 ، ص 113.

[2] الشاهد وأصول النحو ؛ مرجع سابق ، 233.

وهو الركن الثالث من أركان القياس، وفي هذا المطلب سنتاوله ضمن فرعين نخصص الأول منهما للحكم، وثانيهما لعلة الحكم.

الفرع الأول : الحكم :

نتاول الحكم في هذا الفرع من خلال فقرتين؛ نخصص الأولى منهما لأنواع الحكم النحوي ؛ والثانية للحكم الذي يجوز القياس عليه.

الفقرة الأولى : أنواع الحكم النحوي:

قسم النحاة الحكم النحوي إلى ستتة أقسام؛ واجب ، وممنوع ، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء ؛ وقد بوب السيوطي لهذه الأقسام <<الحكم النحوي ينقسم إلى واجب ، وممنوع ، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء؛

1- **فالواجب** كرفع الفاعل ، وتأخره عن الفعل ، ونصب المفعول ، وتنكير الحال والتمييز ، وغير ذلك؛

2- و**الممنوع** ؛كأضداد ذلك ؛

3- و**الحسن** ؛ كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض؛

4- و**القبيح** ؛ كرفعه بعد شرط مضارع ؛

5- **وخلاف الأولى** ؛ كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا ؛

6- **والجائز على السواء** ؛ كتقديم المتبدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له >>[2].

---

[1] أصول النحو العربي خير الدين؛ مرجع سابق ، ص 92.

[2] الاقتراح؛ مصدر سابق، ص 49 .

شرح تمام حسان المقصود بالوجوب والمنع وعدم الجواز في كلام النحاة <<قد يحكم النحاة بالوجوب أو الامتناع أو الحسن أو القبح والضعف أو الجواز أو مخالفة الأولى أو الرخصة ؛ وحين **يقول النحوي يجب كذا فالمقصود** أن هذا **الواجب أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلم** أن **يخالفها دون أن يتخطى سياج النحو** ، فليس لأحد حتى لو كان موصوفا بالفصاحة أن ينصب فاعلا ، أو يقدمه على فعله؛ لأن رفع الفاعل وتأخره حكم واجب فإذا قال النحوي : **هذا يمتنع أو لا يجوز فالمعنى** أن **ارتكاب** ذلك **مخالفة وانتهاك للقاعدة ومن ثم للصحة النحوية** >>[1].

وثمة تقسيم آخر باعتبار الترخيص وعدمه <<ينقسم الحكم النحوي أيضا إلى رخصة وغيرها؛ والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسنا وقبحا>>[2].

ولكن بم يثبت الحكم النحوي في الأصل الذي يقاس عليه ؟ وهل يقاس على كل حكم نحوي؟

الفقرة الثانية : الحكم الذي يقاس عليه:

الأصول التي يقاس عليها نوعان : أصل ثبت حكمه عن العرب بالنص والاستعمال؛ فهذا لا خلاف في جواز القياس عليه – عند معملي القياس– ؛ وقسم ثبت حكمه بالقياس والاستنباط فهذا مختلف في جواز القياس عليه

<<إنما **يقاس** على **حكم ثبت استعماله** عن **العرب** ؛ وهل **يجوز** أن **يقاس** على **ماثبت بالقياس والاستنباط** ؟>>[1] يجيب السيوطي بأن

[1] الأصول؛ مرجع سابق، ص 178-179.

[2] المصدر السابق؛ ص 53.

<<ظاهر كلامهم نعم >>[2] محيلا في هذا الرأي على باب عقده ابن جني تحت عنوان : باب الاعتلال لهم بأفعالهم؛ ومعنى هذا الباب أن الشيء إذا كان يتم حذفه في موضع لا يضر المعنى ذكره فيه؛ فحذفه في الموضع الذي يفسد ذكره المعنى أولى وأرجح؛ وهو حكم مبني على الاستنباط<<ظاهر هذا الحديث طريف ، ومحصوله صحيح (...) من ذلك أن يقول قائل : إذا كان **الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى** كان **ترك إظهاره في الموضع** الذي لو **ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأرجح** >>[3].

ويمثل بحذف فعل النداء قياسا على الفعل الذي يتعلق به الجار مع أن ذكر الفعل مع الجار لا يفسد المعنى بينما ذكره مع حرف النداء يحيل النداء إلى خبر ويفسد معنى النداء؛ ومن هنا يكون حذف الفعل في النداء أولى وأرجح من حذفه مع الجار << ألا ترى أنهم يقولون الذي في الدار زيد وأصله الذي استقر أو ثبت في الدار زيد ، **ولو أظهرو هذا الفعل هنا لما أحال معنى ولا أزال غرضا**، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء؛ ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره فقيل : أدعو زيدا وأنادي زيدا **لااستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب**، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب>>[4]

ويتفرع عن هذا الخلاف خلاف آخر في القياس على الأصل المختلف في حكمه؛ حيث أجازه بعض النحاة ومنعه آخرون<<اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك فذهب قوم إلى أنه جائز (...) **وتمسكوا في الدلالة على جواز ذلك بأن**

---

[1] الاقتراح؛ مصدر سابق، ص 245.

[2] المصدر السابق؛ ص 245.

[3] الخصائص؛ مصدر سابق،ج 1، ص 186.

[4] الخصائص؛ مصدر سابق ،ج 1ص 186.

الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه ؛ وذهب قوم إلى أنه لا يجوز وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز **بأنه لو جاز القياس على المختلف فيه لأدى ذلك إلى محال** ؛ وذلك لأن المختلف فيه **فرع لغيره فكيف يكون أصلا والفرع ضد الأصل** >>[1].

ويوضح ابن الأنباري أن دعوى أن الأصل المختلف في حكمه لا يجوز القياس عليه لكونه فرعا لأصل آخرغير ناهضة ما لم تتحد جهتا الأصالة والفرعية في الشيء الواحد؛ أما إذا كان فرعا من جهة وأصلا من جهة فلا مانع <<وهذا ليس صحيحا؛ **لأن المسألة يجوز أن تكون فرعا لشيء وأصلا لشيء آخر** (...) ولا تناقض في ذلك إنما يقع التناقض أن يكون فرعا من الوجه الذي يكون أصلا، وأما من وجهين مختلفين فلا تناقض في ذلك >>[2].

وهذه النقطة سبق وأن عالجناها في بداية هذا المبحث عند حديثنا عن المقيس عليه هل يكون أصلا، وبالتالي لا نطيل الحديث هنا بما سبق أن ذكرناه.

الفرع الثاني : العلة:

العلة هي الركن الرابع من أركان القياس؛ وهي الصفة التي بموجبها منح الفرع (المقيس) حكم الأصل (المقيس عليه) << أما الركن الرابع والأخير من أركان القياس فهو العلة : **وهي الصفة أو الميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه** >>[3].

[1] لمع الأدلة؛ مصدر سابق ص 125.

[2] المصدر السابق؛ ص 125.

[3] الشاهد وأصول النحو؛ مرجع سابق، ص 317.

وسوف نتاولها في هذا الفرع من خلال فقرتين؛ نخصص أولاهما لقوة العلة ووثاقتها عند النحاة ، ونخصص ثانيتهما للحديث عن العلة؛ من حيث ثبوت الحكم بها من عدمه، وجدير بالتنبيه أننا سنخصص فصلا كاملا للعلة نتحدث فيه عنها من جميع النواحي؛ وبالتالي لن نطيل في الحديث عنها هنا،إنما ذكرناها لضرورة علمية ومنهجية كونها ركنا من أركان القياس لا يتم القياس إلا به، وسيكون حديثنا فيها مرتبطا بوظيفتها في إتمام عملية القياس.

الفقرة الأولى : العلة النحوية (الوثوق والقوة):

ليست علل النحويين على وزان احد، وليست ضربا واحدا؛ وإنما هي أنواع وضروب؛ منها ما فائدته المحاكاة والاقتباس من كلام العرب الاتباعهم؛ ومنها ماهمه بيان قوة العربية وفضلها، واطراد أحكام النحو وسلامتها؛ وهذا الضرب الأخير (الذي يبين قوة العربية وسلامة أحكام النحاة) هو الذي نريد الوقوف معه هنا<<واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة ؛ مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ماقبلهما مفتوحا قلبتا ألفا ، **وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفرالله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع>>**[1].

وقد عقد ابن جني بابا بين من خلاله أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين من علل الفقهاء؛ ومعنى ذلك عنده أنها قوية وموثوق من

[1] الأصول لابن السراج ؛ مصدر سابق، 1 ص 35.

نتائجها<<باب في علل العربية أكلامية هي أم فقهية ؟ **اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ؛ وذلك إنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه** >>[1].

ويورد السيوطي نصا يبين فيه أن علل النحويين غير مدخولة وأنها محكمة متقنة وغير واهية <<إذا استقريت أصول هذه الصناعة عملت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت **عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها ، وأما ماذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة ، واستدلالهم على ذلك بأنها أبدا تكون هي تابعة للوجود ، لا الوجود تابعا لها ، فبمعزل عن الحق**>>[2].

من خلال النصوص السابقة يتبين أن النحاة يعتقدون أن علل النحو غاية في الوثاقة ، وأنها غير مدخولة ولا متمحلة ولا متجوز فيها، وأنها أقوى من علل الفقهاء وأقرب إلى علل المتكلمين؛ لاتخاذها الحس والتجريد وسيلة للإفهام والتوصيل، وأنها موافقة للطباع <<ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة

[1] الخصائص؛ مصدر سابق،ج 1، ص 48.

[2] الاقتراح ؛ مصدر سابق، ص 250-251.

الطبع؛ **فجميع علل النحو إذا مواطئة للطباع** ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد، فهذا فرق>>[1].

الفقرة الثانية : العلة (دورها في ثبوت الحكم):

سبق أن عرفنا أن العلة هي الوصف الذي بواسطته جرى حكم المقيس عليه في المقيس؛- وإن كان هذا رأي أغلب النحاة- إلا أن ثمة من يرى أن الحكم ثبت بالنص لا بالعلة ؛ وقد عقد ابن الأنباري بابا خصصه للحديث عن إثبات الحكم في محل النص بماذا ثبت بالنص أم بالعلة ؟ << اعلم ان العلماء اختلفوا في ذلك فذهب الأكثرون إلى أنه **يثبت بالعلة لا بالنص**؛ لأنه لو كان **ثابتا بالنص لا بالعلة** لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق **وسد باب القياس**؛ لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة ؛ **وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس** ، وكان الفرع مقيسا من غير أصل وذلك محال>>[2].

وأما الرأي الآخر فيرى أصحابه أن الحكم ثابت بالنص في محل النص وبالعلة في غير ذلك؛ ودافعوا أن النص مقطوع به والعلة مظنونة، وإسناد الحكم إلى المقطوع به أولى من إسناده إلى المظنون؛ لأن ثبوته بالنص والعلة معا يجعل الحكم مقطوعا به من ناحية ومظنونا من ناحية وهذا لا يجوز <<وذهب بعضهم إلى أنه يثبت في محل النص بالنص ويثبت فيما عداه بالعلة، وذلك نحو النصوص المقبولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية ، **وتمسكوا في الدلالة على ذلك أن النص مقطوع به ، والعلة مظنونة ؛ وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون، ولا يجوز أن**

[1] الخصائص؛ مصدر سابق،ج 1 ، ص 51.

[2] لمع الأدلة ؛ مصدر سابق، ص 121 .

يكون الحكم ثابتا بالنص والعلة معا؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعا به مظنونا ، وكون الشيء الواحد مقطوعا به مظنونا في حالة واحدة محال >>[1].

ويعقب ابن الأنباري قائلا إن هذا الزعم ليس بصحيح مبررا حكمه أن لا تناقض؛ لأن الظن واليقين غير متواردين على محل واحد؛ وذلك شرط التناقض <<وهذا ليس بصحيح، وقولهم إن النص مقطوع به والعلة مظنونة وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون إلى آخر ماقرروا ، قلنا **الحكم إنما ثبت بطريق مقطوع به وهو النص**، ولكن **العلة هي التي دعت** إلى **إثبات الحكم**، فنحن **نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم، فالظن لم يرجع إلى مايرجع إليه القطع؛ بل هما متغايران فلا تناقض بينهما** >>[2].

وقد نقل السيوطي كلام ابن الأنباري هذا بشكل مختصر؛ ونكتفي بالإحالة إلى مكانه في الاقتراح [3].

[1] لمع الأدلة ؛ مصدر سابق، ص 121- 122

[2] المصدر السابق؛ ص 122.

[3] يراجع الاقتراح من ص 276 إلى ص 278.

خلاصات المبحث :

– أن **شروط الأصل** المقيس عليه الأساسية هي **الاطراد وعدم الشذوذ** .

– أن **الكثرة ليست شرطا في المقيس عليه** إذا كان المسموع هو جميع ما سمع عن العرب ، أو كان المخالف لذلك المسموع ضعيفا قياسا، قليلا استعمالا .

– **أن الفرع (المقيس) يصبح جزءا من كلام العرب**؛ لأن ماقيس على كلام العرب فهو من كلامهم؛ وذلك يترت عليه أمران مهمان :

أ- **الاطمئنان عند الحديث به واستعماله أنه كلام عربي فصيح** <<وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها أنس بها وزال استيحاشه منه، **فهل هذا إلا اعتمادا في تثبيت اللغى على القياس**>>[1].

ب- أن هذا **الفرع (المقيس) يصير أصلا تقاس** عليه فروع أخرى.

– أن الحكم الذي يقاس عليه بدون خلاف هو ما ثتب عن العرب استعماله .

– أن أكثر النحاة مع القياس على الحكم الثابت عن طريق الاستنباط والقياس ؛ وهو ماعبر عنه ابن جني بقوله " **الاعتلال لهم بأفعالهم** .

– أن العلة النحوية ضروب وأنواع؛ منها ما يفيد محاكاة العرب في كلامهم ؛ ومنها مايفيد أصول كلامهم ويبين شرف لغتهم .

[1] الخصائص؛ مصدر سابق، 1 ص 369 .

– أنها قوية قوة تجعلها أعلى من علل الفقهاء وأقرب إلى علل المتكلمين دون أن تصل إلى قوتها<<فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة ، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية >>[1].

– أن الخلاف دائر بين النحاة هل الحكم في محل النص ثابت بالنص أم بالعلة .

– أن ابن الأنباري يرى أن الحكم ثابت بالنص؛ لكن الداعي إلى ثبوته هو العلة.

[1] المصدر السابق؛ 1 ص 53.

المبحث الثالث : القياس (المكانة والإثبات):

في هذا المبحث نتحدث عن القياس؛ من حيث أهميته في أصول النحو ومرتبته بين أدلته؛ وعن مواقف النحاة من القياس إعمالا وإهمالا ، رفضا وقبولا ،إثباتا ونفيا؛ وذلك في مطلبين نخصص الأول منهما للمكانة والحجية؛ وثانيهم لمواقف النحاة من القياس (**إعمالا وإهمالا ، رفضا وقبولا ، إثباتا ونفيا**).

المطلب الأول : القياس (المكانة والحجية):

نتاول في هذا المطلب مكانة القياس عند النحاة؛ وحجيته في أصول النحو؛ وذلك في فرعين نخصص الأول منهما للمكانة وثانيهما للحجية.

الفرع الأول : القياس (المكانة):

احتل القياس مكانة كبرى في الفكر النحوي العربي، ومنزلة عليا في التأصيل النحوي، احتفى به النحاة في كتبهم احتفاء كبيرا؛ حتى بلغ الاحتفاء به أن حصروا فيه النحو" **إنما النحو قياس يتبع**"، وفيما يلي نورد بعض النصوص التي تبرز مكانة القياس عند النحاة.

تنوعت هذه النصوص بين الإعجاب بالقياس ، وبين جعله ميزة من مميزات النحاة في تراجمهم؛ حيث يعتبر النحوي المتمكن من ناصية القياس تنظيرا وتطبيقا، تجريدا وتوظيفا في المنزلة العليا من منازل النحاة ؛فهذا ابن جني يصرح أن معرفة مسألة واحدة من اللغة أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس << ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب ابن السكيت في القلب

والإبدال فإن معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته، **وذلك أن أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس** >>[1]

وابن جني سائر على منوال شيخه أبي علي الذي نقل عنه أنه أهون عليه الخطأ في خمسين مسألة من اللغة من الخطأ في مسألة واحدة من القياس <<قال لي أبو علي رحمه الله بحلب سنة ست وأربعين : **أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس**>>[2].

وقد بلغ القياس من القوة في نفوسهم ، ومن التمكن لديهم ما دعاهم إلى جعل ما قيس على كلام العرب من كلامهم <<**واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب**>>[3].

ولم تقف قوة القياس وإعجابهم به عند هذا الحد بل حصروا النحو كله في القياس فالتعاريف الشائعة عندهم للنحو تبين هذا الأمر وقد نقل السيوطي بعض هذه التعاريف التي تحصر النحو في معرفة المقاييس <<**النحو علم بأقيسة** تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب ، وقال ابن عصفور : **النحو علم بالمقاييس** المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها، وانتقده ابن الحاج بأنه ذكر ما يستخرج به النحو،

[1] الخصائص؛ مصدر سابق،ج 2، ص 88.

[2] المصدر السابق؛ج 2، ص 88.

[3] المصدر السابق؛ج ،1 ص 114.

وتبيين ما يستخرج به الشيء ليس تبيينا لحقيقة النحو؛ وبأن فيه أن المقاييس شيء غير النحو، **وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو**>>[1].

أما التعاريف الأخرى التي أوردوها للنحو وإن لم يكن فيه تعبير بالقياس؛ فإن مصطلح الانتحاء المستخدم فيها يؤدي دلالة الاقتفاء والاتباع، وقد سبق معنا أن من معاني القياس في اللغة الاقتفاء والاتباع، وبالتالي تكون كل تعاريف النحو تحصره في القياس مما يظهر قيمة القياس عند النحاة.

وأما النصوص التي وصف فيها نحاة بأنهم بلغوا الدرجة العليا في علوم النحو والاستدلال على ذلك بقوتهم في القياس وتجريدهم له فكثيرة جدا ومنها ما أورده ابن جني في وصف الخليل لبيان منزلته في علوم العربية ومكانته بين قومه <<فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية على أنه من كلامهم ألا ترى قول الخليل **وهو سيد قومه وكاشف قناع القياس** في علمه كيف منع، ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحا ومذهبا مرضيا لما أباه الخليل ولا منع منه >>[2].

وهذا ابن سلام الجمحي يصف أبا الأسود الدؤلي- في معرض بيانه فضل أهل البصرة في العربية وأسبقيتهم فيها- أنه هو أول من أسس العربية <<وكان لأهل البصرة في العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية ،

[1] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق ، ص 22-23.

[2] الخصائص؛ مصدر سابق ج1، ص 361.

وكان **أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها** أبو الأسود>>[1].

ويصف عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمي بأنه أول من مد القياس ، وأنه أكثر تجريدا للقياس <<ثم كان من بعدهم عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي ، وكان أول **من بعج النحو، ومد القياس والعلل** (...) وكان ابن أبي إسحاق **أشد تجريدا للقياس** >>[2].

وينقل عن يونس إعجابه بأبي إسحاق وعلو منزلته في النحو حتى جعله هو النحو ، وينقل عنه توجيهه إلى العناية بما يطرد وينقاس ، والإعراض عما لا يطرد ولا ينقاس من اللغة <<وسمعت أبي يسأل يونس عن أبي إسحاق وعلمه قال **هو والنحو سواء** أي هو الغاية(...) قال قلت ليونس هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا قال قلت له هل يقول أحد الصويق يعني السويق قال نعم عمرو ابن تميم تقولها ، **وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس**>>[3].

ويرى شوقي ضيف أن ابن سلام بوصفه هذا لابن أبي إسحاق يجعله الواضع الأول لعلم النحو <<وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النحو ، إذ يجعله

[1] طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر ؛ مطبعة المدني/ القاهرة، د ت ، ص 12 .

[2] المصدر السابق؛ 14 .

[3] طبقات فحول الشعراء ؛مصدر سابق، ص 15.

أول من اشتق قواعده وأول من طرد فيها القياس بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب على ماسمع عنهم >>[1].

وهذا ابن جني يصف المبرد بأنه يمثل جيلا في العلم لأنه أجرى الفروع والعلل والمقاييس<<**يعد جيلا في العلم** ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها وقررها **وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها** >>[2].

وقد وصفه الأزهري بأنه كان أعلم الناس بمذهب البصريين في النحو ومقاييسه كما نقل عنه شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية<<كان أعلم الناس بمذاهب البصريين **في النحو ومقاييسه** >>[3].

من خلال النصوص السابقة تتضح مكانة القياس في تفكير النحاة ، وعنايتهم به، حتى جعلوه ميزة من ميزات العالم النحوي يرتفع به على من سواه من علماء النحو ويسمو، بل لم يكتفوا بذلك حتى حصروا فيه النحو كله.

[1] المدارس النحوية لشوقي ضيف؛ مرجع سابق ، ص 23.

[2] سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق د. حسن هنداوي ؛ دار القلم / دمشق ، الطبعة 1 ، 1985م ، ج ،1 ص 130.

[3] المدارس النحوية لشوق ضيف؛ مرجع سابق ، ص 124.

الفرع الثاني : القياس (الحجية):

عرفنا في الفرع السابق المكانة الكبرى التي يحتلها القياس عند النحاة، واحتفاءهم به في كتبهم، ورفعهم منزلة من وصفوا بمعرفته من النحاة ، وفي هذا الفرع نحاول أن نبين حجيته عندهم واعتماده دليلا من أدلة أصول النحو، على أن نبين في المطلب الموالي الخلاف الدائر بين النحاة في إعمال القياس وإهماله.

لقد قرر ابن الأنباري في كتابه لمع الأدلة أن القياس أصل من أصول النحو ، وأنه الأصل الثاني من هذه الأصول <<أقسام أدلته : ثلاثة نقل **وقياس** ، واستصحاب حال ، ومراتبها كذلك >>[1].

في هذا النص يصرح ابن الأنباري أن القياس دليل من أدلة أصول النحو ، ويبن مرتبته بين الأدلة وهي المرتبة الثانية بعد السماع الدليل الأول؛ وذلك بقوله **"ومراتبها كذلك"** أي مراتب حجيتها حيث يأتي السماع في المرتبة الأولى ويأتي القياس في المرتبة الثانية ، وقد نقل السيوطي عن ابن جني قوله <<أدلة النحو ثلاثة : السماع والإجماع **والقياس** >>[2].

فابن جني في هذا النص الذي نقله السيوطي يعد القياس دليلا من أدلة النحو ، ولكنه يضعه في المرتبة الثالثة عكس ابن الأنباري الذي وضعه في المرتبة الثانية.

[1] لمع الأدلة؛ مصدر سابق ، ص 81.

[2] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق، ص 14.

ويقرر السيوطي أن القياس حجة في النحو كما الإجماع إلا أنهما يحتاجان إلى مستند من السماع<<وكل من **الإجماع والقياس** لا بد له من **مستند من السماع** ،كما هما في الفقه كذلك >>[1].

ومن اعتماد النحاة على حجيته أنهم يقدمونه على المسموع القليل المخالف لسنن العرب في كلامها ، والمجافي لمعهودها في التخاطب <<واعلم أنه ربما شذ الشيء عن **بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه** فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ، ولو **اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل كثير من الصناعات والعلوم** فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه>>[2].

و ابن جني يرى أن العربي إذا تكلم بشيء مخالف لما عليه الجمهور وكان لا يسنده القياس يرد عليه ما جاء به ولا يقبل منه، وإن كان ما ماجاء به له وجه من القياس أخذ به <<إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وفيما جاء به فإن كان الإنسان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به **وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده** (...) **فإن لم يكن القياس مسوغا له** كرفع المفعول وجر الفاع ورفع المضاف إليه **فينبغي أن**

[1] المصدر السابق؛ ص 14

[2] الأصول الابن السراج ؛ مصدر سابق ، ج 1، ص 56-57.

يرد وذلك لأنه جاء **مخالفا للقياس والسماع** جميعا فلم يبق له عصمة تضيفه ولا مسكة تجمع شعاعه >>[1].

فمدار قبول ماجاء عن العربي مخالفا لما عليه غيره من العرب عند ابن جني -انطلاقا من النص السابق - معاضدة القياس له وعدمها ، فإن عضده القياس قبل وإلا رد عليه.

وقد عقد ابن جني بابا للغة المأخوذة قياسا بين فيه أن من كلام العرب ما يؤخذ قياسا<<لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين أحدهما ما لا بد من تقبله كهيئته لا بوصية فيه ولا تنبيه عليه نحو جحر ودار وما تقدم ، **ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف الكلفة في عمله على الناس فقننوه وفصلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغني عن المذهب الحزن البعيد**>>[2].

ويبين أنه لا يدعي أن اللغة تخذ كلها قياسا إلا أنه يربط رفض القياس بهجنة الطبع ، وخمود النفس <<ومعاذ الله **أن أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا** ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنابه ونبهنا عليه كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون وعلى مثُله وأوضاعه حاذون ، فأما هجنة الطبع وكدورة الفكر وخمود النفس وخيس الخاطر وضيق المضطرب فنحمد الله أن حمانا ، ونسأله سحانه أن يبارك لنا فيما آتاناه، ويستعملنا به فيما يدني منه ويوجب الزلفة لديه بمنه>>[3].

---

[1] الخصائص؛ مصدر سابق ،ج 1 ، ص 385و387.

[2] المصدر السابق؛ ج2 ، ص 42.

3 الخصائص؛ مصدر سابق،ج 2 ، ص 43.

لم يقف النحاة عند اعتماد القياس دليلا من أدلة النحو؛ بل جعلوه معظم أدلة النحو، والمعول عليه في مسائله <<**وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله** عليه، كما قيل : **إنما النحو قياس يتبع** ، ولهذا قيل في حده إنه **علم بمقاييس** مستنبطة من استقراء كلام العرب>>[1].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن النحاة يعبترون القياس حجة في النحو، وأنه دليل من أدلته ؛ بل يعتبرونه غالب أدلة النحو والمعول عليه في أغلب مسائله ، وأكثر من ذلك رأينا أنهم بلغ بهم الاعتماد على القياس أن حصروا النحو فيه فقالوا " **إنما النحو قياس يتبع**".

لكن هذه الحجية رغم اعتمادها لدى أغلب النحاة إلا أنها لم تكن محل إجماع بين النحاة ، فهناك من النحاة من لا يرى ضرورة لإعمال القياس في النحو، وسنقف مع قضية الإعمال والإهمال ، أو الإثبات والنفي في المطلب الموالي .

[1] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق ، ص 204.

المطلب الثاني : القياس (الإثبات والنفي):

نقف في هذا المطلب مع القائلين بالقياس المثبتين له في النحو ، والمانعين الرافضين له على أن يكون ذلك في فرعين ؛ نخصص الأول منهما للمثبتين ، والثاني منهما للمانعين.

الفرع الأول : القياس (المثبتون):

يعتبر النحاة المثبتون للقياس المتسمكون به تنظيرا وتطبيقا ، تجريدا وتوظيفا أن إنكاره إنكار للنحو، وأن عدم الأخذ به يجعل اللغة حشوا مكيلا، وحثوا مهيلا كثيرة الاضطراب والاختلاف <<فهل ذلك إلا لأنهم **يحتاطون ويقتاسون** ولا يفرطون ولا يخلطون، ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه على قلته إلا له من **القياس وجه** يؤخذ به ، ولو كانت هذه **اللغة حشوا مكيلا ، وحثوا مهيلا** لكثرت خلافاتها وتعددت أوصافها فجاء عنهم جر الفاعر ورفع المضاف إليه والمفعول به والجزم بحروف النصب و النصب بحروف الجزم بل جاء عنهم الكلام سدى غير محصل ، وغفلا من الإعراب ، ولااستغني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد كلامه>>[1].

وقد عقد ابن الأنباري بابا في لمع الأدلة دافع فيه عن القياس ورد على من أنكره <<اعلم **أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس** ، ولهذا قيل في حده النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب>>[2].

[1] الخصائص؛ مصدر سابق، ج 1 ، ص 244.

[2] لمع الأدلة؛ مصدر سابق، ص 95.

وقد بين أن إنكار القياس يعني إنكار النحو ، وأن منكر القياس لا سلف له من العلماء ؛ لأن الأمة مجمعة على أن النحو شرط في بلوغ درجة الاجتهاد<<**فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة ، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد** ، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه ، ولو لم يكن ذلك علما معتبرا في الشرع لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به >>[1].

ويواصل ابن الأنباري سرد حججه التي يرى أنها تثبت القياس وترد على نفاته<<فإن قيل نحن **لا ننكر النحو لأنه ثبت استعمالا ونقلا لا قياسا و عقلا** ، قلنا هذا باطل لأنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي : كتب زيد فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة (...) إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، **وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال**>>[2].

ويصل الأمر بابن الأنباري إلى القطع أن النحو لما ثبت من خلال الأدلة أنه لا يمكن أن يكون رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا<<ألا ترى أنه يتعذر أن ينقل بعد كل عامل الرفع كل ما يجوز أن يكون مرفوعا به (...) وإذا كان ذلك متعذرا من جهة النقل فدعوى أنه لا يتعذر محال، وما يفضي إلى محال

[1] لمع الأدلة ؛ مصدر سابق ، ص 95.

[2] المصدر السابق، ص 98.

محال **وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا** >>[1].

وعلى منوال الأنباري سار السيوطي مضيفا إلى ما قاله ابن الأنباري دليلا آخر لإثبات القياس وهو أن العلوم تؤخذ عن طريق القياس كما تؤخذ عن طريق السماع ، وهذه حال جميع العلوم ، والنحو منها <<كل علم ؛ فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص ، **وبعضه بالاستناط والقياس** ، وبعضه بالانتزاع من علم آخر (...) والنحو بعضه مسموع مأخوذ من كلام العرب ، **وبعضه مستنبط بالفكر والروية** ، وهو التعليلات ، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى>>[2].

من خلال النصوص السابقة يظهر أن النحاة المثبتين للقياس قدموا لذلك ثلاثة أنواع من الأدلة:

1- **دليل شرعي** ؛ وهو ما احتج به ابن الأنباري لقوله إن النحو لو لم يكن علما معتبرا شرعا لما كان كان شرطا في بلوغ درجة الاجتهاد؛ وهو يرى أن إنكار القياس يؤدي إلى إنكار النحو.

2- **دليل استقرائي**؛ وهو ما احتج به ابن جني لأنه يرى أن العرب لو لم تكن لهم عناية بالقياس لجاءت لغتهم حشوا مكيلا ، وحشوا مهيلا ، ولكرثت اختلافاتها كثرة تؤدي إلى الاضطراب، وهو ما لا يوجد، بدليل اطراد الأصول الكبرى في النحو حسبما أدى إليه الاستقراء ، واستدل به أيضا السيوطي ؛ لأن الاستقراء أدى إلى أن العلوم جميعها بعضها مأخوذ بالسماع والنص ، وبعضها بالقياس ، ومنها النحو .

[1] المصدر السابق؛ ص 99.

[2] الاقتراح ؛ مصدر سابق، ص 204-205.

3- **دليل منطقي**؛ وقد استدل به ابن الأنباري لإثباته أن المعاني لا يمكن أن تنقل جميعها؛ وأنه لما بطل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا.

الفرع الثاني : القياس(المنكرون):

مع بداية انتشار القياس النحوي، واستخدامه معيارا يميز به بين سلامة القول وفساده، واعتباره قانونا للحكم على التعبير هل يوافق سنن العرب في كلامها أم لا؟ نشأ بالتوازي مع ذلك اتجاه آخر لم يخف انزاعه من القياس، ويمكن أن نقول إن هذا الاتجاه ظل خافت التعبير، ضعيف التأتير، لم يستطع التغيير في مسار تقعيد النحو وترسيخ القياس باعتباره معيارا من معايير التصحيح اللغوية الحاكمة على سلامة القول وفساده.

ويمكن – بشيء من التجوز- تقسيم هذا لاتجاه إلى قسمين؛ **شعراء سجية ، وعلماء صنعة** ؛ <<ولكن هذا الموقف لم يرض كثيرا من العرب، وبخاصة الذين كانوا يأملون أن تكون لهم حرية التعبير دون رقابة جازمة لا تتردد في تخطئتهم ، **ويستوى في ذلك الشعراء** وأصحاب النفوذ من الولاة والقادة ، مما حمل **النحاة** الذين يتصلون بهم إلى الخروج عن هاتين القاعدتين الواحدة تلو الأخرى>>[1].

لقد نقلت كتب النحاة نماذج من ضجر الشعراء من قياس النحاة ، فمن ذلك ما وقع مع الفرزدق حين أكثر ابن أبي إسحاق الحضرمي من الأخذ عليه وتلحينه ورده إلى قياس النحو حتى بلغ الضجر به حد الهجاء <<وكان يكثر الرد على الفرزدق فقال فيه الفرزدق :

[1] أصول التفكير النحوي، مرجع سابق ص 24-25.

فلو كان عبد الله مولى هوجته ولكن عبد الله مولى مواليا >>[1].

وقد أجابه مرة بجواب يبدو صاحبه في غاية الضجر حتى أنه لم يعرف ما الذي يقصده منه <<الزيادي عن الأصمعي قال حضر الفرزدق مجلس ابن أبي إسحاق فقال له كيف تنشد هذا البيت :

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فقال الفرزدق كذا أنشد ، فقال ابن أبي إسحاق ما كان عليك لو قلت فعولين ! فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبح لسبحت ، ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد بقوله >>[2].

وهذا عمار الكلبي بلغ به الضجر من قياس النحاة والامتعاض من اعتراضاتهم على شعره أن هجى النحاة <<وقال عمار الكلبي وقد عيب عليه بيت من شعره؛ فامتعض لذلك :

ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا

إن قلت قافية بكرا يكون بها بيت خلاف الذي قاسوه أوذرعوا

قالوا لحنت ، وهذا ليس منتصبا وذاك خفض وهذا ليس يرتفع

وحرضوا بين عبد الله من حمق وبين زيد فطال الضرب والوجع

كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا

ماكل قولي مشروحا لكم ، فخذوا ماتعرفون وما لم تعرفوا فدعوا

[1] طبقات فحول الشعراء؛ مصدر سابق 1 ص 18.

[2] الخصائص؛ مصدر سابق 3 ص 302.

لأن أرضي أرض لا تشب بهـــا نار المجوس ولا تبنى بها البيع>>[1]

فهـــذا الشـــاعر ســـاقه الضـــجر و الامتعـــاض إلى هجـــاء أصـــحاب القيـــاس، وسمـــاه احتيـــالا علـــى المنطـــق ، وأن مـــا يقولـــه لـــيس بالضـــرورة مفهومـــا بالنســـبة لهـــم فعليهم أن يأخذوا منه ما يفهمون ويتركوا ما لا يفهمون.

والحـــوادث الـــتي جـــرت بـــين الشـــعراء الرافضـــين بطـــبعهم لـــتحكم القيـــاس في أشـعارهم ، وبـين النحـاة الـراغبين في ضـبط اللغـة وفـق ضـوابط يجـب الالتـزام بهـا كثـيرة في كتب النحو.

وأمـــا النحـــاة الـــذين رفضـــوا القيـــاس في اللغـــة فـــيمكن القـــول إنهـــم ينقســـمون باعتبـــار خلفيـــة الـــرفض إلى فـــريقين؛ فريـــق منـــع القيـــاس انطلاقـــا مـــن موقفـــه مـــن اللغـــة أتوقيـــف هـــي أم اصـــطلاح [2]؟ وفريـــق رفـــض القيـــاس انطلاقـــا مـــن خلفيـــة فقهيـــة تـــأثرا بالمـــذهب الظـــاهري؛ وهنـــا نـــورد نصـــين أحـــدهما يمثـــل الفريـــق الأول ، والآخـــر يمثـــل الثاني.

لقـــد كـــان ابـــن فـــارس ممـــن يـــرى أن اللغـــة توقيفيـــة لا تؤخـــذ عـــن طريـــق القيـــاس ، وقـــد عقـــد بابـــا للحـــديث علـــى لغـــة العـــرب هـــل هـــي قيـــاس أمـــا لا ؟ وهـــل يشـــتق بعـــض الكـــلام مـــن بعـــض <<أجمـــع أهـــل اللغـــة -إلا مـــن شـــذ عـــنهم - أن لغـــة العـــرب لهـــا قيـــاس وأن العـــرب تشـــتق بعـــض الكـــلام مـــن بعـــض إقامـــة الـــدليل علـــى صـــحة شـــيء لا يعـــرف معنـــاه ولا يـــدري مـــا هـــو ونعـــوذ بـــالله مـــن ســـوء الاختيـــار ، وأن

[1] المصدرالسابق، 1 ص 240.

[2] وقـــع الخـــلاف بـــين النحـــاة في أصـــل اللغـــة أتوقيـــف هـــي أم اصـــطلاح، وقـــد عقـــد ابـــن جـــني لـــذلك بابـــا في الخصـــائص؛ 1 ص 40، تحـــت عنـــوان بـــاب القـــول علـــى أصـــل اللغـــة إإلهـــام هـــي أم اصـــطلاح بـــين فيـــه موقفـــه مـــن المســـألة ، وقـــد عقـــد لـــه أيضـــا ابـــن فـــارس بابـــا في كتابـــه الصـــاحبي تحـــت عنـــوان بـــاب القـــول علـــى لغـــة العـــرب أتوقيف أم اصطلاح ، ص 13.

اسم الجن مشتق من الاجتنان وأن الجيم والنون تدلان أبدا على الستر ، تقول العرب للدرع جنة وأجنة الليل ، وهذا جنين أي هو في بطن أمه مقبور وعلى هذا سائر كلام العرب علم ذلك من علم وجهل من جهل >>[1].

ظاهر النص السابق أن ابن فارس يثبت القياس في اللغة ؛ لكنه يعقب مبينا أن اللغة لا تؤخذ بقياس نقيسه اليوم <<قلنا وهذا أيضا مبني على ما تقدم من قولنا في التوقيف فإن الذي وقفنا على أن الاجتنان التستر هو الذي وقفنا على أن الجن مشتق منه ، **وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا نقيس قياسا لم يقيسوه ؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها ، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن** >>[2].

يتضح من خلال النص السابق أن ابن فارس يجزم أن اللغة لا تؤخذ قياسا ، ولا يمكن أن نقيس اليوم قياسا غير ما قاسوه ، ولا أن نقول غير ما قالوه؛ لأن ذلك يؤدي إلى بطلان اللغة وبطلان حقائقها.

وأما النحاة الذين رفضوا القياس انطلاقا من خلفية فقهية ظاهرية فأبرزهم ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة، فقد بين أن العرب أمة حكيمة ؛ فكيف تشبه شيئا بشيء وعلة ذلك الأصل غير موجودة في الفرع؛ لأن هذا من شأنه أن ينسبوا إلى العرب ما إذا فعله بعض النحاة وصفوه بالجهل وردوا قوله ولم يقبلوه <<**والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحد من**

[1] الصاحبي في فقه الله لابن فارس؛ مصدر سابق ، ص 35.

[2] المصدر السابق؛ ص 36.

النحويين ذلك جهل ، ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم ؟>>[1].

ويضيف مستتغربا نسبة ما يصف النحاة فاعله بالجهل إلى العرب <<**فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضا ، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع** ، وذلك ما فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل>>[2].

[1] الرد على النحاة؛ مصدر سابق، ص 134.

[2] الرد على النحاة ؛مصدر سابق، ص 134-135.

خلاصات المبحث :

– أن القياس يحتل مكانة كبرى في تفكير النحاة جعلتهم يجعلونه ميزة يفضلون من يتحلى بها من النحاة على غيره؛ بل يحصرون النحو فيه.

– أن القياس حجة في النحو ودليل من أدلته وإن اختلف في رتبته بين الأدلة.

– أن هذه المكانة التي يتحلى بها القياس ليست محل إجماع ، وأن منكري القياس قسمين:

أ– شعراء سجية ؛ لم يقبلوا أن تسلط عليهم معيارية صارمة تمنعهم من الحديث على سجاياهم ونحائزهم التي طبعوا عليها، وقد عبروا عن امتعاضهم من القياس.

ب– علماء صنعة؛ رفضوا القياس في النحو ؛ لكنهم مختلفون من حيث الخلفية التي جعلتهم يرفضونه إلى فريقين؛

- **فريق انطلق** من موقفه من أصل اللغة وهو أن اللغة توقيفية لا اصطلاحية؛ والقول بالقياس يفسد طبيعة اللغة.
- **فريق انطلق** من خلفية فقهية ظاهرية جعلته يعيب على النحاة أن ينسبوا إلى العرب ما إذا فعله بعضهم نسبوه إلى الجهل .

المبحث الرابع : مصطلح القياس عند الشاطبي :

نقف في هذا المبحث مع القياس عند الشاطبي ؛ وذلك في مطلبين؛ نخصص أولهما للحديث عن القياس عند الشاطبي "**تعبيرا وتحريرا**"، والثاني منهما للحديث عن القياس عند الشاطبي "**تصويرا وتقريرا**".

المطلب الأول : القياس عند الشاطبي (التعبير والتحرير):

في هذا المطلب نحاول أن نكشف النقاب عن القياس عند الشاطبي تعبيرا وتحريرا؛ بمعنى أن نكشف عدد وروده في المقاصد الشافية ، وكيف حرر الشاطبي معناه وعرفه؛ وذلك ضمن فرعين نخصص الأول منهم للقياس عند الشاطبي تعبيرا ، وثانيهما للقياس عند الشاطبي تحريرا.

الفرع الأول : مصطلح القياس في المقاصد الشافية (التعبير):

لقد عبر الشاطبي بمصطلح القياس في كتاب المقاصد الشافية أربعة وخمسين وأربعمائة وألفين، موزعة على أجزاء الكتاب على النحو التالي :

الجزء الأول :

لقد عبر الشاطبي بمصطلح القياس ومشتقاته في هذا الجزء من المقاصد الشافية تسعة وسبعين ومائة موزعة على صفحات الجزء ، حسبما هو مبين في الكشاف المرفق مع الرسالة .

الجزء الثاني :

عبر الشاطبي بمصطلح القياس ومشتقاته في هذا الجزء من المقاصد سبعة وثلاثمائة، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء الثالث :

لقد عبر الشاطبي بمصطلح القياس ومشتقاته في هذا الجزء أربعة عشر وماتين ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء الرابع :

لقد عبر الشاطبي بمصطلح القياس ومشتقاته في هذا الجزء من المقاصد الشافية تسعة وثلاثين وأربعمائة، موزعة في صحفاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء الخامس :

لقد عبر الشاطبي بمصطلح القياس ومشتقاته في هذا الجزء ستة عشر ومأتين ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء السادس :

لقد عبرالشاطبي بمصطلح القياس ومشتقاته في هذا الجزء اثنين ومأتين ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

الجزء السابع :

لقد عبر الشاطبي بمصطلح القياس ومشتقاته في هذا الجزء أربعة عشر ومأتين ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

الجزء الثامن :

لقد عبر الشاطبي بمصطلح القياس ومشتقاته في هذا الجزء واحدا وعشرين ومائة ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

الجزء التاسع :

لقدعبر الشاطبي بمصطلح القياس ومشتقاته في هذا الجزء سبعة وخمسين ومأتين ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

من خلال هذا الكم الهائل من تعبير الشاطبي بمصطلح القياس، وحضوره في ثنايا المقاصد الشافية ، تتضح لنا المكانة التي يتمع بها هذا المصطلح عند الشاطبي.

نحاول الوقوف عنده هذه المكانة وإبرازها في المطلب الثاني من هذا المبحث بحول الله وقوته ، محاولين الكشف عن تصوير الشاطبي لهذا المصطلح وعن تقريره دليلا ، واستدلاله به في تقرير الآراء والأحكام التي يختارها.

الفرع الثاني : مصطلح القياس في المقاصد الشافية (التحرير)

نحاول في هذا الفرع أن نكشف كيف حرر الشاطبي معنى القياس ، وهل عرفه أم لا؟

لقد حرر الشاطبي المعنى اللغوي للقياس مبينا أنه في اللغة التقدير <<و**القيس: التقدير** ، **قست** الشيء قوسا وقيسا و**قياسا** : إذا **قدرته**>>[1]

وأما القياس في الاصطلاح عند الشاطبي فيطلق على نمطين من القياس:

1- قياس الأحكام النحوية :

هذا النمط من القياس هو القياس عند النحاة ؛ ومعناه أن تلحق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما، دون أن تمعن النظر هل العرب تحدثت به أم لا ؟ وفي هذا النمط من القياس يقول الشاطبي << واعلم أن القياس في العربية يطلق على وجهين : **أحدهما أن يلحق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما** من غير أن يبحث هل قالته العرب أو لم تقله؛ لأن الاستقراء قد أفادنا أنها لو تكلمت به لكان على هذا النحو يقينا أو غلبة ظن، وذلك كرفع الفاعل والمبتدأ ونصب الحال ، والمفعول به إذا ذكر الفاعل ، واتصال الضمير بالفعل وانفصاله عنه ، وما أشبه ذلك ؛ فتقول قام زيد وضرب زيد عمرا وجاء مسرعا وأعطيتكه وأعطيته إياه ، **من غير أن تقف ، أوتنظر ما تقوله العرب**>>[2].

هذه هي الدلالة الأولى للقياس عند الشاطبي وتتطابق مع دلالة القياس عند النحاة؛ وذلك ظاهر من خلال التعريف الذي ساقه في بداية النص " **أحدهما أن يلحق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما**"

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج7 ، ص 197.

[2] المصدر السابق؛ج 4، ص 323.

2- قياس الأوزان الصرفية :

ويقصد به عند الشاطبي أن نقيس ما لم تقله العرب على ما قالته لكن بعد أن نبحث وننقر هل قالته العرب أم لم تقله، فمثلا اللغويون يستقرؤون مصادر الثلاثي في اللغة ثم يحررون **قاعدة أن "فعْل" قياس مصدر الفعل الثلاثي الآتي على فعَل المتعدي** ؛ لكنهم لا يستطيعون تطبيقها على كل فعل ثلاثي متعد إلا بعد أن يبحثوا بحثا مضنيا هل استعملت له العرب مصدرا على وزن آخر فإن كانت استعملت له مصدرا على وزن آخر استعملوا ما استعملته العرب حتى وإن خالف القاعدة التي حرروها، وفي هذا الإطلاق الثاني للقياس يقول الشاطبي <<و**الثاني : أن تقيس أيضا ما لم تقله العرب على ماقالته ، لكن بعد البحث والتنقير : هل تكلمت به العرب أم لا** : فإن كانت قد تكلمت به **لزمنا العمل عليه، وإن خالف القياس الذي استقريناه في المسألة ، ونترك القياس فلا نلتفته ، وإن لم تكن قد تكلمت به أجرينا فيه ما حصل لنا من القياس ، وحملناه على الأكثر وهذا كالمصادر والأفعال المضارعة الجارية على الماضية وبالعكس، وكالصفات وجموع التكسير وما أشبه ذلك >>**[1].

ويزيد المسألة توضيحا بإعطاء أمثلة على مقصوده بهذا النوع من القياس بعد أن يحرر قاعدة القياس المبني عليها <<كقولنا إذا كان **الفعل الثلاثي على فعَل متعديا فإن قياس مصدره فعْل؛ لأن الاستقراء أبرز لنا أنه الأكثر** ، فما لم تنطق له العرب من الأفعال بمصدر جئنا به له على فعْل قياسا على ما نطقت به من ذلك كضربته ضربا وشتمته شتما ، **فإن نطقت له بمصدر على فعْل فهو القياس فنلتزمه** ، وإن كان على **غير ذلك اتبعناه وتركنا القياس** كقولهم

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ج 4 ، ص 323-324.

سرقه سرقا وطلبه طلبا فلاتقول هنا سرقا ولا طلبا قياسا على ضرب ضربا وبابه وهذا معنى القياس >>[1]

ولعل هذا ما جعل الشاطبي يفرق بين القياس الاستعمالي والقياس الأصلي، فالقياس الاستعمالي عنده هو ما تم الاصطلاح عليه بين أرباب الصناعة ، وهو القياس النحوي ، والقياس الأصلي عنده هو الدلالة الأصلية للمفردة قبل أن تخرج عن مدلولها الأصلي بالقياس الاستعمالي ، ويضرب مثالا لهذا بما أطلق عليه النحاة **المفرد الجامد** ، ومعناه أن لا يشعر الاسم بمعنى الفعل الذي يوافقه في المادة (الاشتقاق) <<فالجامد ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى **القياس الاستعمالي**>>[2].

وأعطى أمثلة توضح هذا المعنى مبينا المقصود بقوله النظر القياسي؛ لأن الاسم قد يعطي معنى الفعل المشارك في المادة (الاشتقاق) بالنظر إلى القياس الأصلي (اللغوي)<< فإن قلت رجل أو فرس أو زيد أو زينب **فهذه الأسماء لا تشعر بمعنى الفعل الموافق لها في المادة** ، فلم يدل رجل على معنى قولك رجلته رجلا إذا ضربت رجله ، أو رجل البهمة أمه إذا رضعها أو نحو ذلك ، وكذلك فرس لم يدل على معنى فرس الأسد فريسته أي كسرها ولا نحو ذلك، وكذلك ما ذكر معه، وإنما قيل **بالنظر إلى الاستعمال** ؛ لأنه قد يشعر الاسم بمعنى **الفعل الموافق له لكنه لا بحسب القياس الاستعمالي** ، بل **بحسب القياس الأصلي** كصاحب فإنه يشعر بمعنى صحب إلا أنه تنوسي فيه **بحسب**

[1] المصدر السابق ؛ ج4، ص 324.

[2] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق، ج1 ،ص 642.

الاستعمال ، ولذلك لا تقول مررت برجل صاحب أخوه وكذلك ما أشبهه فهو عندهم من قبيل الجوامد >>[1].

وقد أطلق الشاطبي على القياس النحوي جملة من الأوصاف تبرز مكانته عنده ومنزلته التي تبوأها في فكر الشاطبي النحوي.

هذه المكانة سنتعرض لها في المطلب الموالي بإذن الله ، لنؤسس من خلالها للحديث عن استدلال الشاطبي بالقياس في تقرير الأحكام النحوية التي يراها، أو التي يراها غيره ويواقفه على رأيه أو يخالفه فيه .

المطلب الثاني : القياس في المقاصد (التصوير والتقرير)

نخصص هذا المطلب للحديث عن القياس في المقاصد الشاطبية تصويرا وتقريرا ؛ وذلك ضمن فرعين؛ نخصص الأول منهما للقياس في المقاصد (التصوير) ونخصص الثاني للقياس في المقاصد (التقرير)

الفرع الأول : القياس في المقاصد الشافية (التصوير):

نخصص هذا الفرع للحديث عن تصوير الشاطبي للقياس؛ ذلك التصوير الذي يظهر مكانة هذا المصطلح في التحليل النحوي عند الشاطبي .

لقد وصف الشاطبي القياس بجملة من الأوصاف، توحي كلها بمكانته لديه؛ حيث وصفه بالقياس النحوي مرة ، وبالقياس الصناعي مرة أخرى، والقياس النظري؛ وهي أوصاف تظهر مدى الاحتفاء بهذا المصطلح عند

[1] المصدر السابق؛ ج 1 ص 642.

الشاطبي<<فهذا **قياس نحوي** >>[1] ، ومن وصفه له بالقياس النظري <<وإن كان ذلك **بالقياس النظري** >>[2].

ومن وصفه له بالقياس الصناعي << فما ارتضى الناظم أحسن **في القياس الصناعي** وبه يصح الإطلاق في القاعدة >>[3] ، وقد وصفه بالقياس المستمر <<وذلك خلاف القاعدة الأصلية ، **والقياس المستمر**>>[4].

هذه الأوصاف جميعها تظهر المكانة التي يحتلها القياس عند الشاطبي؛ وقد تجلت هذه المكانة أيضا في أمرين مهمين؛ حصره للنحو في القياس، وحصره مجال اشتغال النحوي في القياس .

الفقرة الأولى : حصره للنحو في القياس:

لقد حصر الشاطبي النحو كله في القياس ؛مما يظهر أهمية القياس عنده وجاء ذلك في عدة نصوص ، وقد بين ذلك في التعاريف التي أوردها للنحو؛ حيث ساق له تعريفين يكمن أن نقول إن أحدهما **تعريف تعليمي للنحو** ، **والآخر تعريف علمي له** <<وأصل النحو في اللغة القصد، وهو ضد اللحن الذي هو العدول عن القصد والصواب، والنحو قصد إليه ، وهو في الاصطلاح : علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني ، ويعني بالأحوال وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعاني المركبة ، ويعني بالأشكال ما يعرض في أحد طرفي اللفظ أو وسطه أو جملته من الآثار

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق،ج ،1 ص 197.

[2] المصدر السابق؛ ج1 ،ص 599.

[3] المصدر السابق؛ ج2، ص 338.

[4] المصدر السابق؛ ج6، ص 11.

والتغيرات التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني ، هذا حد بعض المتأخرين ، وقال الفارسي : **النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب** ويعني **بالمقاييس القوانين الكلية الحاصلة في الإنسان من تتبع كلام العرب** >>[1].

وقد صرح أن النحو منبن على القياس، فلنا أن نتكلم بما لم تتكلم به العرب ما لم يمنعنا مانع[2]؛ لأن التوقف عند ما تحدثت به العرب يستلزم إبطال القياس، وإبطال القياس يؤدي إلى إبطال النحو ؛ لأن إبطال الأساس يبطل البناء <<ففي هذين الموضعين لا نقول إلا ماقالته العرب ، **وأما في غير ذلك فلنا أن نتكم بما هو القياس في كلامها ولا نتوقف**، لكن ظاهر كلام الناظم يشعر بالتوقف مطلقا، فكان غير صحيح لمخالفته للأئمة بل **لااستلزامه إبطال القياس الذي انبنى عليه هذا العلم** >>[3].

وقد بين أن الكلام إذا أطلق في كتب النحو إنما المقصود به القياس؛ لأن علم النحو إنما هو الكلام على قياس كلام العرب، وأما الحديث عن الأمور السماعية إنما هو لبيان أنها غير قياسية <<فالجواب **أن علم النحو إنما هو الكلام على قياس كلام العرب** ، فإذا أطلق القول فيه فهو محمول على **أصله**

---

[1] المقاصد الشافية؛مصدر سابق،ج 1 ،ص 18.

[2] والمانع الذي يمنع من القياس حدده الشاطبي في أمرين : تأكدنا بعد الاستقراء أن العرب استغنت عن الحديث بذلك الحرف ، أو وجود مانع صناعي (نحوي) << لا نتوقف على السماع في مثل هذا إلا في موضعين : أحدهما أن يكون الفعل غير متصرف كليس ، فإنه موضع وضع الحرف ، **هذا مع أنا وجدنا العرب لم تتصرف فيه ؛ فلذلك لا نتصرف نحن فيه** ومن هذا **أن نفهم من العرب الاستغناء** (...) والثاني **أن يمنع مانع صناعي من استعماله** ، كما منع النفي في مازال وأخواتها من استعمال فعل الأمر ؛ لأن النفي لا يصلح للأمر >>(المقاصد الشافية ، 2 ص 153-154) .

[3] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق،ج 2، ص 154.

الـــذي بنـــي عليـــه، وأمـــا الســـماع فإنمـــا يـــتكلم فيـــه النحـــوي بـــالانجرار وعلـــى **جهـــة الاحتـــراز أن لا يقـــاس** ، فلـــذلك لمـــا لم يقيـــد كلامـــه **حمـــل علـــى مـــاهو الأصـــل فـــي علم النحو من تقرير القياس** >>[1].

كـــان ذلـــك عـــن حصـــره للنحـــو في القيـــاس ؛ والآن نتحـــدث عـــن الجانـــب الثاني وهو حصره مجال اشتغال النحوي في القياس.

الفقرة الثانية: حصره اشتغال النحوي في القياس:

حصـــر الشـــاطبي مجـــال اشـــتغال النحـــوي في القيـــاس، وبـــين أنـــه لا ينبغـــي لـــه أن يتحـــدث عـــن الأمـــور الســـماعية، فـــذلك مجـــال اللغـــوي ، لا مجـــال النحـــوي ، ويظهـــر هذا الحصر مكانة القياس عند الشاطبي والقوة الاستدلالية له.

لقـــد ورد هـــذا الحصـــر في نصـــوص عديـــدة ، وبأســـاليب متنوعـــة ، فقـــد صـــرح الشـــاطبي أن النحـــويين هـــم أهـــل القيـــاس، وينبغـــي أن يكـــون قبـــولهم للأمـــر مرتبطـــا بحصـــول فائـــدة في القيـــاس <<إمـــا أن يعـــني أن النحـــويين قبلـــوه مـــن حيـــث هـــو سمـــاع ولا يقـــاس عليـــه ، وإمـــا أن يعـــني أنهـــم قبلـــوه و أخـــذوا بمقتضـــاه وقاســـوا عليـــه ، فلـــو أردا الأول لم يكـــن فيـــه فائـــدة إذ الإخبـــار عـــن الشـــذوذات بأنهـــا قبلـــت نقـــلا كمـــا جـــاءت **لامحصـــول تحتـــه بالنســـبة إلـــى صـــنعة النحـــويين أهـــل القيـــاس** (...) بخـــلاف **مـــا إذا أراد أنهـــم قبلـــوه فـــي القيـــاس وأخـــذوا بـــه** ؛ فـــإن في هـــذا أجـــل فائـــدة لهـــم للإخبـــار بـــأن مثـــل هـــذا لـــيس عنـــدهم مـــن الســـماع المهمـــل الـــذي لا يعتمـــدون عليـــه بـــل **هـــو معتمد عليه مبني على محصوله**>>[2].

[1] المصدر السابق؛ ج4 ،ص 149.

[2] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ،ج7 ،ص 549.

وبين أن كلام النحوي في الأوضاع اللغوية خروج منه عن صناعته (النحو) وليس سليما في المخاطبات التعليمية<<أحدهما أن الكلام في وضع هذه الأدوات لمن يعقل ولمن لا يعقل **كلام في وضع لغوي، لا تعلق له بالنحو** ، فالظاهر أن الناظم لم يقصده إذ **كلام النحوي في اللغة خروج منه عن صناعته إلى ما ليس منها** ، وهو في المخاطبات التعليمية غير صواب>>[1].

وقد أكد هذا المعنى حين تحدث عن أنواع التغيير الحاصل في الاسم المنسوب، وقد حصرها في طريقين؛ تغيير مطرد ، وتغيير غير مطرد، وبين أن اللائق ذكره بالنحوي هو التغيير المطرد ، وليس التغيير غير المطرد<<لكن هذا التغيير على ضربين :

أحدهما : **تغيير علم من استقراء كلام العرب اطراده وقياسه** . والآخر: تغيير لم يعلم له اطراد ، بل علم قصره على السماع وأن غيره هو المطرد>>[2].

وبين أن الذي يجب على النحوي ذكره والتعرض له هو الجزء الذي علم بالاستقراء اطراده وقياسه في كلام العرب <<فأما الأول : **فهو الجزء الذي يجب على النحوي التعرض له من حيث هو نحوي** ؛ وهو الذي أخذ الناظم في الكلام عليه>>[3].

وقرر هنا قاعدة مهمة ؛ وهي أنه إذا تحدث النحوي عن المطرد علم أن ما خرج عنه مقصور على السماع <<وأما الثاني : **فليس للنحوي من حيث هو نحوي ، وإنما هو للغوي ؛ إذ كان شأن النحوي أن يتكلم فيما اطرد لا**

[1] المصدر السابق؛ج 1 ،ص 405.

[2] المصدر السابق؛ج 7، ص 434.

[3] المصدر السابق ؛ ج 7، ص 434.

فيما خرج عن باب الاطراد، فإذا تكلم على المطرد علم أن ما خرج عنه مقصور على السماع >>[1].

وقد بين أن الفرق بين الاسم المقصور عن الإعراب ، والممدود المعرب يعرف من كلام العرب بوجهين؛ جهة السماع ، وجهة القياس ، وأن جهة القياس هي اللائق ذكرها بالنحوي<< ثم كل واحد منهما يعرف من كلام العرب بوجهين :

أحدهما جهة السماع والنقل ؛ **وهذا غير لائق ذكره بالنحوي من حيث هو نحوي ، وإنماهو وظيفة اللغوي** ، فمن **ذكر منه من النحويين شيئا فليس من جهة كونه نحويا؛**

والثاني : **جهة القياس ؛ وهذا هو اللائق بكتب النحويين لأنهم إنما يتكلمون فيما كان مقيسا من اللغة** ، فالناظم أخذ يذكر هذا القسم في كتابه ويرشد إلى وجه القياس فيه >>[2].

ويعمق هذا المعنى أكثر ببيانه أن النحاة – وإن كانوا أهل قياس – لا يخترعون هذا القياس من عند أنفسهم ، وإنما يقيسون على سماع سابق، وقد جاء هذا في معرض رده على اتهام وجهه ابن مالك للنحاة بأنهم قد يأتون بأمثلة من تلقاء أنفسهم لم تتحدث بها العرب << وأن ماجاء من قولهم : ماجاء زيد لكن عمرو، وما رأيت زيدا لكن عمرا ، **فمن كلام النحويين لا من كلام العرب** ، قال ولذلك لم يمثل سيبويه في العطف إلا ب ولكن بالواو ؛ إذ قال : مامررت برجل صالح ولكن طالح، أراد ومثل بل في العطف ، قال المؤلف : وهذا من

[1] المصدر السابق؛ج 7 ، ص 434.

[2] المصدر السابق؛ج 6 ، ص 403.

شواهد أمانته ، وكمال عدالته ؛ لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التثميل به لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب>>[1].

ويعلق الشاطبي على هذا الاتهام الذي وجهه ابن مالك للنحاة مبينا أن النحاة- وإن كانوا أهل قياس- لا يخترعون اللغة من عند أنفسهم <<وما قاله فيه نظر؛ **فإن النحويين لا يخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب ، والقياس إنما يستعمل على المسموع**>>[2]

كان ذلك عن المكانة التي يحتلها القياس عند الشاطبي في المقاصد الشافية وكيف صورهاوأبرزها.

الفرع الثاني : القياس في المقاصد الشافية (التقرير):

لقد استخدم الشاطبي القياس في تقرير الأحكام ؛ وتأكيدها؛ وقد رأينا ذلك في حصره النحو في القياس ، وحصر مجال اشتغال النحوي فيه، والذي نريد إبرازه في هذا الفرع هو موقفه من القياس على القليل ، والشاذ، هل قرر القياس عليهما وأجازه أم منع القياس عليهما؛ وسنفرد لكل منهما فقرة نتناوله فيها.

[1] المقاصد الشافية؛ ج5 ، ص 136.

[2] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ، ج 5 ، ص 137 .

الفقرة الأولى : الشاطبي والقياس على القليل:

لا يرى الشاطبي مانعا من القياس على القليل ، لكنه يشترط لذلك شرطين أساسيين؛ ثبوت ذلك القليل نقلا عن العرب ، وانعدام المعارض له.

أ- شرط الثبوت :

بين الشاطبي أن من شرط القياس على القليل إثباته من قبل النحاة وعدم الخلاف فيه ، وثبوته باتفاق يجلعه ثابتا في الكلام ولا تضره القلة <<وبيان ذلك أن أن فعِلا وإن كان قليلا ففيه أمران يلحقانه بالكثير حتى ينظم في سلكه أحدهما : **اتفاق النحويين على إثباته إذلم يخالف أحد** على سيبويه وإثباته له بإبل >>[1].

ورتب على إثبات النحاة له قولا بأن كل ما ثتب باتفاق لا توهنه قلته في ذلك الحرف <<وكل ما **ثبت باتفاق فهو ثابت في الكلام، قلته لا توهن ذلك فيه** >>[2]هذا عن شرط الثبوت في القليل الذي يصح القياس عليه.

ب- انعدام المعارض:

يرى الشاطبي أن القلة وحدها ليست مانعة من القياس إنما الذي يمنع من القياس هو الاطراد وعدمه ، وذلك أن الشيء إذا قل في الاستعمال وكان مطردا في بابه كان القياس على القليل منه مثل القياس على الكثير لا فرق بينهما، أما إذا كان له معارض ، فينظر في حال المعارض قوة وضعفا، وعلى أساس ذلك يطلق القول فيه بالقياس أو يوقف على السماع<<وذلك لقاعدة في الأصول

[1] المصدر السابق؛ج 8 ، ص 272.

[2] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ، ج 8، ص 272.

العربية **وهي أن الشيء إذا قل في الاستعمال فلا يخلو أن يكون مقبولا في القياس أولا** ؛ فإن كان مقبولا في **القياس ولا معارض له استوى مع ما كثر في القياس عليه مطلقا** ، كما في مسألة شنئي ، وإن كان غير مقبول في القياس لوجود معارض ينتقضه ويعارضه ، فهذا هو الذي قد يوقف على السماع في بعض المواضع ، وقد يطلق القياس فيه على استضعاف؛ وذلك بحسب قوة المعارض وضعفه >>[1].

وقال أيضا مقررا هذا المعنى ؛ وهو أن الشيء إذا انعدم المعارض له كان في قوة الشائع <<أن العلة إذا وجدت ، ووجه القياس إذا ظهر لا يعتبر إلا مع شياع السماع ، **أو كونه في قوة الشائع لعدم المعارض** كما تقدم>>[2].

وبين أن كثرة الاستعمال مع عدم انعدام المعارض ، وعدم التغير تقوم مقام كثرة الأمثال ، ولعل الشاطبي انفرد بهذا التفسير عن غيره ممن تحدثوا عن مسألة القياس على القليل<<فإبل في مسألتنا من قبيل شنئي لم يات ما يعارضه مع كثرة استعماله في الألسنة وعدم تغيره عن هذا المثال الذي هو فعل فثبت فيه فعل ، **وقامت أيضا كثرة استعماله مقام كثرة أمثاله** >>[3].

وبين أن هذا الأصل نافع جدا يطلع العارف به على سر ما قاس المتقدمون عليه من كلام العرب، وما لم يقيسوا عليه<<فتفهم هذا الأصل فهو نافع جدا

[1] المصدر السابق؛،ج2 ، ص 253.

[2] المصدر السابق؛ج 4 ، ص 182.

[3] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ،ج8، ص 273.

يطلعك على سر ما قاس المتقدمون عليه من كلام العرب ، وما لم يقيسوا عليه ، وما قاسوا على ضعف أو بإطلاق >>[1].

ويرى الشاطبي أن عدم مراعاة الكوفيين لهذا الشرط جعلت المحققين من النحاة ينصرفون عن قياسهم إلى قياس سيبويه والخليل لما رأوا الأمر عندهم منضبطا ومطردا عكس الكوفيين <<ولم يعتبر الكوفيون هذا؛ وهو حقيق بالاعتبار؛ فإن القياس لا ينبغي أن يعمل جزافا وكيف اتفق؛ بل ينظر في كلام العرب بالاستقراء الصحيح ، والتتبع الحسن، فما وجد مشهورا عندهم لا يتحاشى من استعماله في النثر والنظم ساغ القياس عليه كان له معارض أولا، لكن إن كان المعارض له نادرا اطرح ذلك المعارض ، وأعمل القياس فيما اشتهر ، وإن كان مشتهرا مثله أعملا معا>>[2].

وبين أن الكوفيين بسبب تجاهلهم لهذا الأصل اتسع عندهم نطاق القياس وانخرمت عليهم الضوابط؛ مما جعل المحققين يعتمدون على قياس سيبويه والخليل، لما رأوا من اطراد هذه الأصول عندهما <<وبسبب ذلك **اتسع عندهم نطاق القياس ، وانخرمت عليهم أشياء من الضوابط الاستقرائية** ، ولما **رأى أهل التحقيق البناء** على **مثل هذه الأصول المحققة الاستقرائية مطردا** عند الخليل وسيبويه ، وغير **مطرد عند الكوفيين اعتمدوا قياسهما ، واعتمدوا على نقلهما وتحقيقهما ونعما فعلوا>>**[3] فالشاطبي إذا يجيز القياس على القليل لكن بعد التأكد من ثبوته نقلا عن العرب، وإثباته صناعة عند النحاة ، وأنه ليس له معارض ينقضه و يعارضه، ونبه الشاطبي لأمر لم ينبه عليه غيره من

[1] المصدر السابق؛ج 2 ، ص 253.

[2] المصدر السابق؛ ج5 ، ص 294.

[3] المصدر السابق؛ ج 5 ، ص 294.

النحاة – حسب اطلاعنا – وهو أن "**كثرة الاستعمال مع عدم التغير تقوم مقام كثرة الأمثال**" ، ويرى أن معرفة هذا الأصل (مراعاة المعارض في القليل الذي يقاس عليه) أصل مفيد ونافع جدا ، كان تجاهله سبب اضطراب أصول الكوفيين ، وانخرام بعض الضوابط الاستقرائية لديهم .

إن تجاهل الكوفيين لهذا الأصل ، وانخرام ضوابطهم أديا بالنحاة المحققين إلى الإعراض عن أصولهم وتركها والأخذ بأصول وأقيسة الخليل وسيبويه ، والاعتماد على نقولهم .

الفقرة الثانية : الشاطبي والقياس على الشاذ :

يقسم الشاطبي الشاذ أقساما معتددة باعتبارات عديدة ؛ فهو عنده قسمان باعتبار قاعدته هو في نفسه، وقاعدة مثله ، وهو عنده ثلاثة أقسام حسب الاصطلاح النحوي، وتبعا لهذا التقسيم تعددت أحكام الشاذ عند الشاطبي قياسا عليه ، أو وقفا على السماع<<أن الشاذ في كلام العرب على وجهين : **شاذ عما ثبت في نوعه ، وشاذ عما ثبت في نفسه**>>[1]

ويسوق أمثلة على كلا النوعين (الشاذ عما ثبت في نوعه ، والشاذ عما ثبت في نفسه) <<فأما **الشاذ عما ثبت في نوعه** فنحو قولهم : **استحوذ واستنوق** ؛ فإنه قد شذ بالتصحيح عما ثبت في نوعه من الإعلال وهو ما كان على استفعل معتل العين نحو استقام واستطال ونحو ذلك ، ولم **يثبت له في نفسه قياس** ، فهذا **شاذ في نوعه يتبع السماع فيه مطلقا** ؛ حيث استعمل ولم يستعمل، فلا تقول استحاذ ولااستناق؛ لأن العرب لم تقله بل اقتصرت فيه على

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ج7 ،ص 426-427.

التصحيح فلا بد من اتباعها في التصحيح مطلقا، وإن كان شاذا لأنها التزمت فيه ذلك الحكم >>[1]

ذلك مثال الشاذ عما ثبت في نوعه ، وأما مثال الشاذ عما ثبت في نفسه فهو <<وأما **الشاذ عما ثبت في الكلمة نفسها** فهو الذي اعترض به السائل ، وحكمه ما تقدم وذلك أن أطولت الصدود ثبت فيه نفسه أطلت الصدود ، وأطلت السفر هكذا معلا **وهو قياسه** (...) **فلا بد أن نستعمله على ما استعملته من القياس في غير هذا الموضع** >>[2].

وبعد أن ساق أمثلة على الصنفين معا يقرر حكم كل واحد منهما قياسا أو وقفا على السماع<<فكل **ما كان من الشاذ خارجا عن قياس نوعه لا يلزم فيه الاقتصار على محل السماع** ، وكل ما كان **خارجا عن قياس نفسه في نفسه** ، فهو الذي **يلزم فيه الاقتصار** على **محله**>>[3].

ويؤكد أن هذا الحكم الذي قرره هنا لكل من الشاذ عن قياس نوعه ، والشاذ عن قياس نفسه يعتبره قاعدة أصولية<<و**القاعدة** أن **المطرد** في **الاستعمال الشاذ في القياس** يوقف ما استعمل منه على محله ، وما سواه يحمل على القياس ، ذكر ذلك ابن جني في الخصائص وغيرها ، **وهي عندي قاعدة أصولية** >>[4].

---

[1] المصدر السابق؛ ج 7، ص 427.

[2] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ،ج7 ، ص 428.

[3] المصدر السابق؛ ج7، ص 428.

[4] المصدر السابق؛ ج9 ،ص 296.

هذا عن التقسيم الأول باعتبار مخالفة "قاعدة النوع" ، و"قاعدة النفس" ، وأما التقسيم الآخر باعتبار الاصطلاح فهو <<وذلك أن **الشاذ في الاصطلاح** على ثلاثة أقسام : **شاذ في القياس دون الاستعمال ، وشاذ في الاستعمال دون القياس ، وشاذ فيهما معا** >>[1].

وقرر الشاطبي حكم التعامل مع الأصناف الثلاثة من حيث القياس ، أو الوقف على السماع <<فأما **الأول فمتبع فيه العرب مطلقا** ، كذلك **الثالث**، وأما الثاني فهي متبعة فيه في المنطوق به خاصة دون ما سكت عنه فلك أن تقول أنت وزن وعد لو لم **تسمعهما، ولا تمتنع منها ولا من غيرهما قياسا على ما تركته العرب** >>[2].

ومن هنا يكون موقف الشاطبي من القياس على الشاذ جوازه على ما شذ في الاستعمال دون القياس.

بمعنى أن الشيء إذا تكلمت به العرب مخالفا للقياس واشتهر على ألسنتها يجوز أن نتحدث نحن به وفقا لقياسه الأصلي لا أن نقفه حيث تحدثت به العرب.

[1] المصدر السابق؛ ج9، ص 446.

[2] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق، ج 9 ،ص 447.

خلاصات المبحث :

– أن القيـــاس يكتســـي أهميـــة قصـــوى عنـــد الشـــاطبي ؛ ظهـــرت في **كثـــرة الاستعمال ، ووفرة الاستدلال.**

– أن القياس عند في الشاطبي ينقسم إلى قسمين :

أ– قيـــاس الأحكـــام النحويـــة ؛ وهـــو القيـــاس المســـتعمل عنـــد النحـــاة الآخـــرين " إلحـــاق فـــرع بأصـــل لعلـــة جامعـــة بينهمـــا" ، ولا نحتـــاج في اســـتخدامه – وفـــق رأي الشاطبي – للتنقير هل قالته العرب أم لا؟.

ب– قيـــاس الأوزان الصـــرفية؛ ومعنـــاه أن النحـــاة يصـــطلحون علـــى صـــيغة معينـــة يجعلونهـــا قيـــاس مصـــدر فعـــل مـــا؛ لكـــن لا يمكـــن القيـــاس عليهـــا إلا بعـــد البحـــث هل استعملت العرب مصدرا على وزن آخر لهذا الفعل أم لا.

– أن الشـــاطبي يـــرى حجيـــة القيـــاس في أصـــول النحـــو؛ وقـــد تجلـــت هـــذه الحجيـــة لديـــه في اســـتدلاله لإثبـــات الأحكـــام وتقريرهـــا؛ ولكنهـــا ظهـــرت أكثـــر في شيئين :

أ- **حصـــره للنحـــو جميعـــا فـــي القيـــاس**؛ حيـــث إنـــه يـــرى أن إبطـــال القيـــاس محال؛ لأنه انبنى عليه النحو في جميع أحكامه .

ب- **حصـــره مجـــال اشـــتغال النحـــوي فـــي القيـــاس**؛ حيـــث يـــرى أن النحـــوي لا ينبغـــي أن يتحـــدث في التعـــابير الســـماعية إلا ليبـــين أنهـــا غـــير مقيســـة، وأن حديثـــه عنها خروج منه عن صناعته ، واشتغال منه بأمور خارج مجال اختصاصه.

–أن الشاطبي لا يرى مانعا من القياس على القليل ؛ لكن بشرطين:

أ– ثبتـــوت هـــذا القليـــل نقـــلا عـــن العـــرب ، وإثباتـــه مـــن لـــدن النحـــاة بحيـــث لا يخـــالف فيـــه أحـــدهم ؛ وذلـــك أن **يكثـــر في الاســـتعمال كثـــرة تحـــل محـــل كثـــرة الأمثال** .

ب- **أن لا يعارضه معارض آخر ينقضه** ؛ بحيث يكون في قوة الشائع الانعدام ما يعارضه من أمثلة أخرى .

– أن الشاطبي يقسم الشاذ بحسب اعتبارين :

أ- **حسب مخالفته لقاعدة نوعه**؛ أو **مخالفته لقاعدة نفسه**.

ب- **بحسب الاطلاح** ؛ وهذا الأخير قسمه هو الآخر إلى ثلاثة أقسام.

الفصل الثالث : مصطلح الإجماع

يحتل **مصطلح الإجماع** مكانة كبرى في سلم مصطلحات أصول النحو **استدلالا** و**توظيفا** في سياق **تحليل** الظواهر النحوية ، و**تأصيل** أحكامها ، و**تعليل** تلك الأحكام **قبولا ورفضا** ومحاولة للوقوف على تلك المكانة نخصص هذا الفصل **لمصطلح الإجماع**؛ وللوصول إلى مبتغانا نقسمه منهجيا إلى مباحث ثلاثة نخصص أولها لمحاولة الكشف عن معنى **الإجماع في اللغة والاصطلاح** ؛ ونخصص ثانيها للحديث عن **حجية الإجماع ومكانته الاستدلالية في الهجاز المصطلحي لعلم أصول النحو**؛ ونخصص ثالثها **للإجماع عند الشاطبي في كتابه المقاصد.**

المبحث الأول : الإجماع في اللغة والاصطلاح :

تناول الإجماع في هذا المبحث من خلال مطلبين نفرد الأول منهما **لاستجلاء المعنى المعجمي**، و نعالج في الثاني **المعنى الاصطلاحي لمصطلح الإجماع.**

المطلب الأول : الإجماع في اللغة:

تدور معاني الإجماع في اللغة على أربعة معان هي : "**العزم**" و " و**الاتفاق**" و "**جمع المتفرق**" و "**الإحكام**" و "**الإعداد**" ، وفيما يلي نورد ما يدل على كل واحد من هذه من النصوص المعجمية.

1- الإجماع (العزم):

يرد الإجماع بمعنى العزم فمن ذلك ماجاء في مقاييس اللغة <<وأجمعت على الأمر إجماعا>>[1] ومن ذلك ما ورد في لسان العرب <<وجمع أمره وأجمعه وأجمع عليه : **عزم** عليه كأنه جمع نفسه له ، والأمر مجمع (...) وقال الفراء في قوله تعالى " فأجمعوا كيدكم ثم آتوا صفا " قال : الإجماع الإحكام و**العزيمة** على الشيء تقول أجمعت الخروج وأجمعت على الخروج>>[2].

ومن ذلك ما رود في المصباح المنير <<جمعت الشيء جمعا وجمعته بالتثقيل مبالغة (...) وأجمعت المسير والأمر وأجمعت عليه يتعدى بنفسه وبالحرف عزمت عليه وفي حديث " من لم يجمع الصيام من الليل فلا صيام له " أي من لم **يعزم** عليه فينويه >>[3].

2- الإجماع (الاتفاق) :

يكاد الاتفاق يحصل على إطلاق الإجماع بمعنى الاتفاق ومن ذلك ما ورد في مقاييس اللغة << الجيم والميم والعين أصل واحد يدل على **تضام الشيء** ، يقال جمعت الشيء جمعا ، ويقال فلاة مجمعة : يجتمع الناس فيها ولا **يتفرقون** خوف الضلال >>[4]وقد جاء في القاموس المحيط <<**والإجماع : الاتفاق**

---

[1] مقاييس اللغة مصدر سابق " مادة جمع"

[2] لسان العرب، مصدرسابق " مادة جمع "

[3]المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن على الفيومي ثم الحموي أبو العباس ، دت، " مادة جمع"

[4] مقاييس اللغة، مصدر سابق" مادة جمع "

(...) وجعل الأمر جميعا بعد **تفرقه** >>[1]، وفي المصباح المنير <<و**أجمعوا** على الأمر **اتفقوا** عليه >>[2].

3- الإجماع (جمع المتفرق):

يطلق الإجماع ويراد به جمع المتفرق بعضه إلى بعض يقول ابن فارس في مقاييس اللغة <<الجيم والميم والعين **أصل واحد يدل** على **تضام الشيء** يقال **جمعت الشيء جمعا** >>[3].

وقد جاء في القاموس المحيط <<والإجماع : الاتفاق (...) **وجعل الأمر جميعا بعد تفرقه** >>[4]وفي لسان العرب <<والجمع : أن تجمع شيئا إلى شيء ، **والإجماع أن تجمع الشيء المتفرق جميعا فإذا جعلته جميعا بقي ولم يكد يتفرق** كالرأي المعزوم المضي>>[5].

4- الإجماع (الإحكام والإعداد):

من المعاني التي ورد لها الإجماع معنى الإحكام والإعداد؛ فمن ذلك ما جاء في لسان العرب <<والإجماع : الاتفاق (...) وجعل الأمر جميعا بعدد تفرقه، و**الإعداد** والتجفيف >>[6].

---

[1] القاموس المحيط ؛ مصدر سابق" مادة جمع"

[2] المصباح المنير ؛ مصدر سابق " مادة جمع "

[3] مقاييس اللغة ؛ مصدر سابق " مادة جمع "

[4] القاموس المحيط ؛ مصدر سابق " مادة جمع "

[5] لسان العرب ؛ مصدر سابق " مادة جمع "

[6] القاموس المحيط؛ مصدر سابق " مادة جمع "

ومن وروده بمعنى الإحكام ماجاء في لسان العرب <<وجمع أمره وأجمعه وأجمع عليه : عزم عليه كأنه جمع نفسه له ، والأمر مجمع (...) وقال الفراء في قوله تعالى " فأجمعوا كيدكم ثم آتوا صفا " قال : **الإجماع الإحكام** والعزيمة على الشيء>>[1]

تلك هي المعاني اللغوية التي جاء لها مصطلح الإجماع ، ويمكن تملس الخيط الرابط بين هذه المعاني الأربعة في كونها **تركيز الجهد والفكر في مكان واحد مما يجعله يبدو قويا**، وهو حال **القول المجمع عليه يكون أقوى من غيره**؛ لأنه **اجتمعت** عليه **كلمة من يشار** إليهم في علم من العلوم

المطلب الثاني : الإجماع اصطلاحا

نخصص هذا المطلب لتناول مصطلح الإجماع من الزاوية الإصطلاحية ، ونقسم هذا المصطلح إجرائيا إلى فقرتين نخصص الأولى منهما للحديث عن الإجماع في المعاجم الاصطلاحية، ونخصص الثانية منهما للحديث عن الإجماع في كتب النحاة.

الفقرة الأولى : الإجماع في المعاجم الاصطلاحية:

من خلال الرجوع إلى المعاجم الاصطلاحية نرى أنها تعرف الإجماع من منظور الأصوليين ؛ فقد عرف الجرجاني الإجماع في كتابه التعريفات بقوله <<الإجماع في اللغة العزم والاتفاق ، **وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين** من أمة محمد عليه الصلاة والسلام في عصر على أمر ديني **والعزم التام على أمر من جماعة أهل الحل والعقد**>>[2].

[1] لسان العرب ؛ مصدر سابق " مادة جمع "

[2] التعريفات للجرجاني؛ مصدر سابق " مادة الإجماع "

وغير بعيد من هذا التعريف سار الأحمد نكري في دستور العلماء <<الإجماع في اللغة العزم والاتفاق يقال أجمع فلان على كذا أي عزم وأجمع القوم على كذا أي اتفقوا ، **وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من** أمة محمد في كل عصر على أمر ديني>>[1].

وعلى نهجهم سار التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون وزاد في تعريفه شرحا لأنواع الاتفاق أي سواء كان قولا أو فعلا أو سكوتا <<الإجماع : في اللغة هو العزم يقال أجمع فلان على كذا أي عزم، **والاتفاق يقال أجمع القوم** على كذا أي اتفقوا، وفي **اصطلاح الأصوليين** هو **اتفاق خاص** ، وهو **اتفاق المجتهدين** من أمة صلى الله عليه وآله وسلم في عصر على حكم شرعي ، والمراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد أو الأقوال أو الأفعال أو السكوت والتقرير >>[2].

الفقرة الثانية : الإجماع عند النحاة:

نتاول في هذا الفقرة التعاريف الاصطلاحية لمصطلح الإجماع عند النحاة قديما وحديثا؛ وذلك في نقطتين نخصص الأولى منهما للحديث عن الإجماع عند النحاة الأقدمين، ونخصص الثانية منهما للإجماع عند النحاة المحدثين.

أ- الإجماع عند النحاة الأقدمين :

لم يهتم النحاة الأقدمون بتعريف الإجماع ولا بالتفصيل في معناه مكتفين في الغالب بإطلاق عبارة " **إجماع أهل البلدين** " ، بل كان جل حديثهم عنه يتعلق **بحجيته** وهل يجوز الخروج عنه أم لا ، فهذا ابن جني _ الذي يعتبره بعض

[1] دستور العلماء؛ مصدر سابق " مادة الإجماع "

[2] كشاف اصطلاحات الفنون ، مصدر سابق " مادة الإجماع "

الدارسين من أوائل من كتب عن الإجماع كأصل مستقل من أصول النحو [1] _ يتحدث عن الإجماع متى يكون حجة ، وعن مسوغات الخروج عليه وخرقه بعد أن أطلق العبارة السابقة (**إجماع أهل البلدين**) دون أن يبين المقصود بها و دلالتها وإنما انصب حديثه على **حجية الإجماع** <<اعلم أن **إجماع أهل البلدين** إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك **فلايكون إجماعهم حجة** >>[2] ؛ ولأن حديثنا هنا عن التعريف لن نقف كثيرا حول هذا النص ؛ ذلك أننا سنتحدث عن حجية الإجماع ومكانته الاستدالية في الجهاز المصطلحي لعلم أصول النحو في مبحث خاص به.

أما السيوطي في كتابه الاقتراح فقد كان أوضح عبارة ؛ حيث بين أن المراد بالإجماع **هو إجماع نحاة البلدين** ؛ ولكنه لم يعمق الحديث في هذا الجانب وإنما دخل في الحديث عن الإجماع متى يكون حجة معتمدا في جل ما قاله على كلام ابن جني مختصرا له تارة ومستفيضا تارة أخرى <<الكتاب الثاني في **الإجماع** والمراد به **إجماع نحاة البلدين** : البصرة والكوفة >>[3] أما بقية حديثه عنه فكانت حول الحجية وجواز الخرق ونماذج من خرقه من طرف نحاة ، كل ذلك سنعرض له في المبحث الموالي.

---

[1] <<وهكذا إلى أن أتى بن جني ووضع كتابه الخصائص (...) وعقد بابا سماه " باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة" **فكانت هذه أول كتابة عن الإجماع كأصل مفرد مستقل من أصول النحو** >> (الإجماع في الدراسات النحوية؛ ص : 26.)

[2] الخصائص ؛ مصدر سابق ، ج 1، ص 189.

[3] الاقتراح للسيوطي؛ مصدر سابق، ص 187.

أما الفاسي في فيضه على اقتراح السيوطي فقد جاء بالتعريف اللغوي للإجماع مقررا ما أشار إليه السيوطي في الجانب الاصطلاحي من إطلاقه على إجماع نحاة البلدين مع بيانه المعنى اللغوي الذي يرجع إليه المعنى الاصطلاحي <<الكتاب الثاني في الإجماع ؛هو في اللغة مصدر يستعمل بمعان أشهرها **العزم** المصمم على الأمر الإزماع بالرأي ، تقول أزمعت الشيء وعليه أجمعته : إذا عزمت عليه عزما لا يلحقه توان ولا نقض ؛ و**الاتفاق** على الشيء تقول أجمعوا على كذا أي : اتفقوا عليه وتواطؤوا ، **وفي الاصطلاح يرجع إلى المعنى الثاني كما هو ظاهر وعند النحويين ما أشار إليه من اتفاق أهل البلدتين** >>[1].

لقد كان حديث الفاسي في نصه السابق عن الإجماع اصطلاحا أو ضح نصوص النحاة الأقدمين في تعريفه الاصطلاحي من حيث الإشارة إلى المعنى اللغوي الذي يرجع إليه وتحديده.

وإذا أردنا أن نستخلص من النصوص السابقة تعريفا للإجماع عند النحاة الأقدمين يمكننا أن نحدد ثلاث سمات مهمة وردت في أحاديثهم عنه :

- **سمة الاتفاق**؛ وهي السمة الأبرز من بين السمات المحددة لمعناه لاصطلاحي .
- **سمة التخصيص** بصفة " **النحو**" ، فلا يقصد إجماع من سوى النحاة أيا كان .
- **سمة الاستناد إلى مستند نصي(سماعي) أو قياسي** ، فلا إجماع بدون مستند .

[1] فيض الانشراح ؛ مصدر سابق ، ج 2 ، ص 699 .

انطلاقا من النصوص النحوية السالفة الذكر ، واستنادا إلى السمات السابقة يمكننا القول "**إن الإجماع في اصطلاح النحويين القدامى هو اتفاقهم على قول معتمد على سند غير مخالف للنص والقياس** " ؛ فإذا لم يتفقوا فلا إجماع ، وإذا خالف اتفاقهم النص (السماع) أو القياس فلا إجماع أيضا.

ب- الإجماع عند النحاة المحدثين

نتاول في هذه النقطة مصطلح **الإجماع** في أشهر كتابات **النحاة المحدثين** في **أصول النحو** لنعرف كيف تناولوه ، هل اعتنوا به باعتباره أصلا من **أصول النحو ومصطلحا من مصطلحاته المركزية** ؟ أم أهملوه واكتفوا في الحديث عنه **بنتف قليلة** ترد على **ألسنتهم دون اعتناء بها** ؟

من المعروف لدى الباحثين المهتمين بالشأن اللغوي والبحث فيه أن من أوائل النحاة المحدثين الذين كتبوا في "**أصول النحو**" سعيد الأفغاني <<أما كتاب الأستاذ سعيد الأفغاني فهو **أول محاولة** – على ما أعلم – **في الدراسات المعاصرة** وقد ربيت عليه أجيال من طلبة اللغة العربية في جامعة دمشق ويرجع إليه الفضل الأول في ظهور كثير من البحوث في سورية وغيرها من أقطار العربية ، فقد بصر الباحثين بكثير من الحقائق النحوية والأصول المتبعة>>[1] إلا أنه لم يتحدث عن الإجماع **تعريفا ومفهوما** ، ومثله في ذلك تمام حسان ، وهذا ما أشار إليه بعض الباحثين <<أما عن المحدثين فإن كلا من الدكتور تمام حسان ، والدكتور محمد عيد ، والدكتور سعيد الأفغاني قد صنف كتبابا في **الأصول** ؛ لكن أحدا منهم لم يشر إلى الإجماع كأصل مستقل من

[1] أصول النحو ؛ خير الدين حلوان ، مرجع سابق : 4

قريب أو بعيد وكذلك الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه لغة الشعر الذي تعرض في أوله للحديث عن **الأصول** لم يشر إلى الإجماع >>[1].

أما خير الدين حلوان في كتابه أصول النحو فقد تحدث عن الإجماع حديثا عاما نقل فيه بعض نصوص الأقدمين خاتما حديثه عنه بكونه يعتبر من الأدلة الضعفية حتى وإن تمسك النحاة بالاستدلال به مبينا أن سيبويه ربما يكون أول من استخدم الإجماع في "كتابه" معطيا له تعريفا حسب فهمه لنصوص "الكتاب" << ويتضح لك في هذا الاستدلال صلة النحو بالفقه فقد اقتبس النحويون طرائق الفقهاء واستخدموها في استنباط القواعد اللغوية ، **وربما كان سيبويه أول من استخدم الإجماع في أصوله ، ويعني به ما اتفق عليه النحويون قبله ، ولكنه غالبا ما يقرنه إلى إجماع العرب على الظاهرة** >>[2].

وفي ختام حديثه عن الإجماع بين أنه -رغم تمسك متأخري النحاة به- يبقى من **الأصول الضعيفة** <<أما المتأخرون من النحاة فقد جعلوا الإجماع في اللغة من الأصول المعتبرة ، ولم يجيزوا الخروج عليه ، فقد قال ابن الخشاب : مخالفة المتقدمين لا تجوز ، وقال أبو البقاء العكبري وخلاف الإجماع مردود ، **ويبقى هذا الاستدلال** – على الرغم من تمسك المتأخرين به **من الأصول الضعيفة** ، والنحاة أنفسهم خرجوا عليه غير مرة ، ولا سيما ابن مالك >>[3]

---

[1] الإجماع في الدراسات النحوية لحسين رفعت حسين ؛ عالم الكتب/ القاهرة ، الطبعة2 ، 2010 م ، ص 30.

[2] أصول النحو خير الدين حلوان ؛ مرجع سابق، 127.

[3] المرجع السابق ؛ ص 128م

يبدو من خلال النص السابق أن الحديث فيه عن حجية الإجماع والاستدلال به وهو ما سنقف معه أكثر في المبحث الموالي الذي نخصصه للحديث عن حجية الإجماع.

أما خديجة الحديثي فقد اعتنت به عند الأصوليين أكثر من اعتنائها به عند النحويين ناقلة تعاريف بعض الأصوليين الاصطلاحية للإجماع بعد نقلها معناه اللغوي <<الإجماع في اللغة يطلق على معنيين :

الأول : العزم والتصميم على الأمر ومن هذا قوله تعالى : فأجمعوا أمركم وشركاءكم ؛ أي **اعزموا** ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل ، أي **يعزم عليه ويصمم**؛

الثاني : الاتفاق على الأمر : يقال **أجمع القوم على كذا إذا اتفقوا عليه** والفرق بين الأمرين أن الإجماع بالمعنى الأول يتصور حدوثه من الواحد، وبالمعنى الثاني : لا يتصور إلا من اثنين فأكثر، **ويطلق في اصطلاح الأصوليين** على اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي >>[1].

وأما الإجماع عند النحاة فلم تركز عليه <<**أما الإجماع عند علماء العربية ، فهو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة** ، وقد تكلم علماء العربية عليه ووضحوا شروط الاحتجاج به >>[2].

أما عفاف حسين في كتابها **في أدلة النحو** فقد تحدثت عنه من زاوتين:

[1] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ؛ مرجع سابق ، ص : 431.

[2] المرجع السابق ؛ ص 433.

- **اعتماده دليلا عند الأقدمين وعدم اعتماده** :<<**نص عليه ابن جني** –كما سبق أن بينا – فأدلة النحو عنده نقل **وإجماع** وقياس ، **وأهمل ذكره ابن الأنباري** فلم يعتبره دليلا من أدلة النحو ، وإن كان يعترف به في الفقه ، فنراه يردد كثيرا " الاجماع حجة قاطعة " في حديثه عما يتصل بأحكام الفقه >>[1].

– زاوية قيامه دليلا دون غيره من الأدلة : <<**ونلاحظ مما نقلناه عن الإجماع أنه يمكن أن يقال بأنه ليس دليلا قائما برأسه** ، يقف إلى جانب النقل والقياس، ولكنه يساق كمقدمة لدليل قياسي إذ غالبا ما يرتب الإجماع على حكم أو رأي ما قياس غيره عليه ، وهذا مطرد في جميع المواضيع التي نقلناها وفي غيرها . يؤيد ما نقول أن ابن الأنباري كان يدرجه مع القياس فيقول احتج – الكوفيون أو البصريون – بالنقل والقياس ، **ويدرج الإجماع تحت دليل القياس**>>[2].

أما حسين رفعت حسين في كتابه الإجماع في الدراسات النحوية لم يزد على ما جاءت به خديجة الحديثي في كتابها الشاهد وأصول النحو ناقلا جملة من النصوص التي تبين مكانة الإجماع عند النحاة خاتما حديثه عنه بكون النحاة المحدثين لم يعتنوا به كثيرا عكس النحاة الأوائل <<**ويلاحظ قلة المعتدين بالإجماع – اصلا – من المحدثين** ، وربما كانت لديهم أدلة مقنعة لترك الحديث عن الإجماع ، لكن **هل الإجماع الذي وجد اهتماما واضحا من واضعي علم الأصول في النحو فقد هذا الاهتمام عند المحدثين ؟!!** ولماذا

[1] في أدلة النحو لعفاف حسانين ، المكتبة الأكاديمية / القاهرة ، الطبعة 1 ، 1996م ، ص215.

[2] في أدلة النحو؛ عفاف حسين ، مرجع سابق ، ص 228 .

فقده ؟ في حين اعتد به واضعو العلم وغيرهم من المصنفين المتقدمين من ناحية التطبيق >>[1].

كان ذلك عن مفهوم الإجماع عند النحاة المحدثين ، بعد أن عرفنا مفهومه عند النحاة الأقدمين في النقطة السابقة .

خلاصات المبحث :

- أن الإجماع في اللغة يطلق على أربعة معان هي "**العزم**" و "**والاتفاق**" و "**جمع المتفرق**" و "**الإحكام**" و "**الإعداد**.

- **أن الإجماع في اصطلاح النحويين القدمى هو اتفاقهم على قول معتمد على سند غير مخالف للنص والقياس** " ؛ فإذا لم يتفقوا فلا إجماع ، وإذا خالف اتفاقهم النص (السماع) أو القياس فلا إجماع أيضا.

- قلة اعتناء النحاة المحدثين بالإجماع **تنظيرا** ، وعدم اعتبار أغلبهم **له دليلا مستقلا** .

[1] الإجماع في الدراسات النحوية ؛ مرجع سابق ، ص 30 .

المبحث الثاني : الإجماع (حجيته ومكانته):

نتاول في هذا المبحث **مصطلح الإجماع** من حيث **الحجية والمكانة** بعد أن تحدثنا عنه في المبحث السابق من جانب **التعريف والتوصيف** ، وجريا على منهجنا السابق في المعالجة نقسم هذا **المبحث** إلى **مطلبين**؛ نخصص الأول منهما لحجية الإجماع عند **النحاة الأقدمين** ، ونخصص ثانيهما **لحجية الإجماع عند النحاة المحدثين**.

المطلب الأول : حجية الإجماع عند النحاة الأقدمين:

يجمع النحاة الأقدمون حسب المنقول عنهم والمدون في كتبهم على **حجية الإجماع** وعلى **الاستدلال** به ؛ لكنهم ينقسمون بين من يعبر عن ذلك تنظيرا في كتبه ، ومن يكتفون بتأكيده **تطبيقا** في ثنايا استدلالتهم و**مناقشاتهم** ، ولكي يتضح الأمر الأكثر نأخذ نماذج من كلا الصنفين (**المنظرين والمطبقين**) .

أ- معتمدو الإجماع تطبيقا لا تنظيرا :

لقد اكتفى بعض النحاة الأقدمين باستعمال الإجماع دليلا من أدلة من أدلة النحو أثناء نقاشاتهم لأدلة المسائل النحوية دون أن يصرحوا بذلك وسنأخذ نموذجين من هؤلاء :

الأنموذج الأول : سيبويه في كتابه:

لقد استدل سيبويه بالإجماع في كتابه معبرا بلفظة **الإجماع ومتشقاتها** أو بما يفيد الإجماع من العبارات الأخرى مثل "كل " **و "لا أحد يقوله"** ، و " **لا نعلم أحدا ممن نثق به يقول غير هذا"** ، وترى خديجة الحديثي أن هذا الأصل لم يكن واضح المعالم في كتاب سيبويه لغياب نقاش نحوي كبير في عصره ولغياب

مدارس نحوية مختلفة <<ولكن هذا الأصل غير واضح المعالم في كتاب سيبويه (...) أما سبب عدم تبينه في الكتاب -كما نرى- فهو **عدم وجود نحاة كثيرين مختلفي الآراء و المذاهب** ، وعدم **وجود مدارس نحوية متعددة** ولم تكن **الخلافات في الآراء قد ظهرت بصورة واضحة على النحو الذي نراه بعد زمنه** ؛ حيث تشعبت الآراء واختلفت المذاهب واستقرت قواعد النحو وأصوله وتبينت أدلة النحاة وحججهم وخاصة في زمن ابن جني وابن الأنباري وابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان ومن جاء بعدهم >>[1].

وفي ما يلي نماذج من استخدام سيبويه للإجماع واستدلاله به <<والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد ، وذلك نحو : وددت ورددت واجترت وانقددت واستعددت وضارت وترادنا واحمررت واحمارت واطمأنت فإذا تحرك الحرف الأخير **فالعرب مجمعون** على الإدغام >>[2].

وقال في معرض حديثه عن الشيئين يضم أحدهم إلى الآخر فيصيران شيئا واحدا يعربان إعراب " **خمسة عشر**" <<وجعل لفظهن في ذلك الموضع كلفظ خمسة عشر ولم يبن في غير هذا الموضع ، **وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب ولا أعلمه إلا قول الخليل** >>[3].

---

[1] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ؛ مرجع سابق ، ص :441.

[2] الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون؛ مكتبة الخانجي/ القاهرة ، الطبعة ، 3 ، 1408- 1988م ، ج 2 ، ص 158.

[3] المصدر السابق ؛ ج 2 ص 53-54.

وقد يأتي بعبارة تفيد معنى الإجماع مثل قوله <<وأما أمام **فكل العرب** تذكره أخبرنا يونس بذلك >>[1].

ومن ذلك قوله <<فأما المفرد إذا كان منادى **فكل العرب ترفعه بغير** تنوين ، وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حوب وما أشبهه>>[2].

الأنموج الثاني : ابن الأنباري في لمعه :

من الذين اعتمدوا على الإجماع وحاججوا به وردوا به على مخالفيهم دون أن يصرحوا باعتماده دليلا من أدلة النحو ابن الأنباري في كتبه ونكتفي هنا بنصوص من كتابه "**لمع الأدلة**" استخدم فيها **الإجماع دليلا** لرد قول مخالفيه.

لقد استخدم ابن الأنباري الإجماع دليلا على قبول "**نقل أهل الأهواء** بشرط"؛ حيث قال <<اعلم أن نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب (...) والذي يدل على قبول نقلهم أن الأمة أجمعت على قبول صحيح مسلم و البخاري وقد رويا فيهما عن قتادة وكان قدريا وعن عمران بن حطان وكان خارجيا وعن عبد الرزاق وكان رافضيا ، **وفي العدول عن قبول نقلهم خرق للإجماع** >>[3].

وقد استخدم الإجماع في معرض رده على منكري القياس ؛ حيث قال <<اعلم إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس ولهذا قيل في حده النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر

[1] المصدر السابق ؛ ج 1 ص 304.

[2] المصدر السابق ؛ ج 2 ص 16.

[3] لمع الأدلة ؛ مصدر سابق ، ص 86 – 88 .

القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة ، وذلك أن **أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة** على أنه شرط في الاجتهاد >>[1].

ويواصل ابن الأنباري حديثه في الرد على منكري القياس بأن إنكارهم للقياس يؤدي إلى إنكار النحو ، وإنكار النحو يؤدي إلى إنكار أمر أجمعت الأمة على تلقيه بالقبول ، وإجماع الأمة حجة قاطعة <<... كيف وقد تلقت الأمة منه ذلك الوضع بالقبول ولم ينكر ذلك منكر مع اشتهاره وإظهاره **فكان إجماعا ، والإجماع حجة قاطعة** قال عليه الصلاة والسلام " **أمتي لا تجتمع على ضلالة**>>[2].

ب- معتمدو الإجماع تنظيرا وتطبيقا:

نتعرض في هذه النقطة للذين اعتمدوا **الإجماع دليلا من أدلة** أصول النحو وتحدثوا عن ذلك في كتبهم إضافة إلى **استدلالهم به تطبيقا**؛ بيد أن هؤلاء قد اختلفوا في جواز خرقه بعد انعقاده ، فذهب بعضهم إلى جواز ذلك معطيا أمثلة عليه من تطبيقات النحاة ، بينما ذهب آخرون إلى عدم جواز ذلك، وسيرا على المنهج السابق نأخذ أنموذجين من هذه الطائفة أحدهم نظر للإجماع بوصفه دليلا من أدلة النحو وأجاز خرقه ، والثاني منهما اعتمده دليلا ولم يجز خرقه بعد انعقاده.

[1] المصدر السابق ؛ ص 95.

[2] لمع الأدلة ؛ مصدر سابق ، ص 98.

الأنموذج الأول : ابن جني في خصائصه:

صرح ابن جني في كتابه الخصائص باعتماد الإجماع حجة ؛ لكن بشرط أن يسلم الخصم ويطعي اليد بذلك <<اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون **حجة** إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله أمتي لا تجتمع على ضلالة وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له من علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره>>[1].

من خلال النص السابق يمكن استخلاص الشروط التي إذا توفرت يكون الإجماع حجة عند ابن جني :

- أن يكون الإجماع حاصلا من نحاة البلدين ، والمقصود به من تبنى مذهب المدرستين لا من سكن المدينتين .
- أن لا يخالف نصا لغويا صحيحا ، ولا مقيسا على نص لغوي صحيح .
- أن لا ينازع فيه من توفرت فيه **أهلية المنازعة علما، ودربة ، ودراية.**

رغم ذلك يجيز ابن جني خرق الإجماع لمن كان أهلا لذلك من حيث الدراية بالصنعة والدربة في الممارسة معترفا للأوائل بفضلهم غير غاض من مكانتهم <<إلا أننا – مع هذا الذي سوغنا مرتكبه – لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها وتتالت أواخر على أوائل ، وأعجازا على كلاكل (...) **إلا بعد أن يناهضه إتقانا ويثابته عرفانا ، ولا يخلد إلى**

[1] الخصائص ؛ مصدر سابق ، ج 1 ص : 198-190.

سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره ؛ فإذا هو على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال ، أمضى الرأي يريه الله منه غير معاز به ولا غاض من السلف – رحمهم الله – في شيء منه ؛ فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه ، وشيع خاطره ، وكان بالصواب مئنة ، ومن التوفيق مظنة >>[1].

كان ذلك رأي ابن جني في الإجماع باعتباره دليلا من أدلة من النحو إن توفرت فيه الشروط التي حددها ، مع فتحه الباب أمام خرقه بضوابط وقد شايعه العكبري في جواز خرق الإجماع السكوتي في ما نقل عنه السيوطي في الاقتراح <<فإن قيل: الحكم بأنه لا موضع له ، وأن موضعه نصب خلاف الإجماع ؛ إذ الإجماع منحصر في قولين : إما الرفع وإما الجر ، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع مردود ، فالجواب عنه من وجهين أحدهما **أن هذا من إجماع مستفاد من السكوت ؛ وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث ، وإنما سكتوا عنه ، والإجماع هو الإجماع على حكم الحادثة قولا** والثاني : أن أهل العصر الواحد إذا أجمعوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث هذا معلوم من أصول الشريعة ، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة >>[2].

وقد جاء كلام العكبري هذا في سياق الخلاف حول الضمير في" **لولاي** " هل هو في موضع جر أم في موضع رفع، ونورد في الهامش نص المسألة كاملا إكمالا للفائدة وتفاديا للإطالة به في المتن [3].

---

[1] الخصائص ؛ مصدر سابق ، ج 1 ص 190 .

[2] الاقتراح في أصول النحو ؛ مصدر سابق ، ص 202.

[3] <<مسألة : قال أبو البقاء في التبيين جاء في الشعر لولاي ، ولولاك فقال معظم البصريين : الياء ، والكاف في موضع جر ، وقال الأخفش والكوفيون في موضع رفع ، قال أبو البقاء وعندي يجوز أمران آخران أحدهما أن لا يكون للضمير موضع ؛ لتعذر العامل ، وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل . وغير

الأنموذج الثاني : السيوطي في اقتراحه :

نقل السيوطي في حديثه عن أدلة النحو وجود الخلاف الحاصل في اعتماد الإجماع أصلا من أصول النحو <<وأدلة النحو الغالبة أربعة قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة : السماع و**الإجماع** والقياس، وقال ابن الأنباري في أصوله : أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع ؛ فكأنه لم ير لاحتجاج به في العربية كما هو **رأي القوم**>>[1].

وفي موقع آخر وخلال تعريفه للإجماع نقل نص ابن جني السابق معقبا على رأيه في جواز خرق الإجماع بخلافه << الاجماع : والمراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة ، وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص>>[2].

غير أنه بعد أن نقل نصوصا جوز فيها ابن جني الخروج على الإجماع وخرقه عقب ناقلا أقوال غيره ممن يمنعون الخروج على الإجماع وكأنه يتبنى أقوالهم <<وقال غيره **إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر؛ خلافا لمن تردد فيه**

ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل ، ويمكن أن يقال : موضعه نصب ؛ لأنه من ضمائر المنصوب ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوص ، ألا ترى أن التمييز في نحو عشرين درهما ، لا ناصب له على التحقيق ؛ وإنما هو مشبه بالمفعول حيث كان فضلة .، وكذلك قولهم لي ملؤه عسلا ؛ فهذا منصوب ، وليس له ناصب على التحقيق وإنما هو مشبه بما له عامل ، ومثل ذلك يمكن في لولاي ولولاك هو أن يجعل منصوبا ؛ حيث كان من ضمائر المنصوب ، فإن قيل الحكم بأنه لا موضع له ...>> ، الاقتراح ؛ مصدر سابق ، ص 199- 201 .

[1] المصدر السابق؛ ص 13-14.

[2] الاقتراح للسيوطي ؛ مصدر سابق ، ص 187.

وخرقه ممنوع ، ومن ثم رد ، وقال ابن الخشاب في المرتجل : لو قيل إن من في الشرط لا موضع له من الإعراب لكان قولا ؛ إجراء لها مجرى إن الشرطية ، وتلك لا موضع لها من الإعراب ، **لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز**>[1].

كان ذلك عن رؤية النحاة الأقدمين لحجية الإجماع واعتمادهم عليه في الاحتجاج أثناء **التحليل** ، و**التأصيل** ، و**التعليل** ، و**التنزيل** ، مع إبراز خلافهم حول جواز خرقه بعد انعقاده والخروج عليه بشروط .

المطلب الثاني : حجية الإجماع عند النحاة المحدثين

حديثنا في هذا المطلب ينصب حول بيان حجية الإجماع عند النحاة المحدثين؛ إلا أننا نعيد هنا ما نقلناه سابقا من أن بعض من ألفوا في أصول النحو حديثا لم يعتنوا بهذا الأصل في مؤلفاتهم <<أما عن المحدثين فإن كلا من الدكتور تمام حسان ، والدكتور محمد عيد، والدكتور سعيد الأفغاني قد صنف كتابا في **الأصول** ؛ لكن أحد منهم لم يشر إلى الإجماع كأصل مستقل من قريب أو بعيد وكذلك الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه لغة الشعر الذي تعرض في أوله للحديث عن **الأصول** لم يشر إلى الإجماع >>[2].

يضاف إلى هذا أن من تحدثوا من النحاة المحدثين عن الإجماع كان حديثهم عنهم حديث **نقل لا حديث رأي** ؛ فهم ينقلون في كتبهم ما تحدث به سابقوهم دون إبداء اعتراض أو تبني رأي موافقة أو مخالفة لمن سبقهم من النحاة، وفي ما يلي بعض من أحاديثهم عنه .

[1] المصدر السابق ؛ ص 191- 192.

[2] الإجماع في الدراسات النحوية ؛ مرجع سابق ، ص 30.

لم يفرد الأفغاني في كتابه : **في أصول النحو** حيزا للحديث عن الإجماع تنظيرا إلا أنه من خلال نقاشه لبعض المسائل يأتي بما يؤكد اعتداده به، واعتماده دليلا في الاحتجاج <<أما الشعراء فقد صنفوا أصنافا أربعة (...) **وشبه الإجماع منعقد** على صحة الاستشها بالطبقتين الأوليين (...) وكان آخرمن **يحتج بشعره على الأساس بالإجماع** ابراهيم ابن هرمة (...) وعلى **هذا أجمعوا** على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية >>[1].

يظهر من خلال النص السابق اعتداد الأفغاني بالإجماع واعتماده عليه في الاستدلال.

أما خير الدين حلوان رغم إفراده حيزا للحديث عنه فإنه يرى أنه من الأصول الضعيفة رغم تمسك متأخري النحاة به وجعله من الأصول المعتبرة <<أما المتاخرون فقد جعلوا **الإجماع في اللغة من الأصول المعتبرة** ، ولم يجيزو الخروج عليه، فقد قال ابن الخشاب **مخالفة المتقدمين لا تجوز، وقال أبو البقاء العكبري وخلاف الإجماع مردود** ، ويبقى **هذا الاستدلال** – على الرغم من تمسك المتأخرين به – من **الأصول الضعيفة** ، و**النحاة** أنفسهم **خرجوا عليه غير مرة** ، ولا سيما ابن مالك >>[2].

أما محمود نحلة فقد أطنب في الحديث عن الإجماع عند الأصوليين معتبرا إياه حجة <<**الإجماع أصل من الأصول الفقهية يجمع على حجيته**

[1] في أصول النحو سعيد الأفغاني ؛ مرجع سابق، ص 22.

[2] أصول النحو خير الدين حلوان ؛ مرجع سابق، ص 128.

جمهور الفقهاء ويرونه دليلا نقليا تاليا في الترتيب لكتاب الله وسنة رسوله >>[1].

ويظهر من حديثه عن الخلاف الحاصل في جواز خرق الإجماع وعدمه أنه يميل إلى الرأي القائل بعدم جواز خرق الإجماع والخروج عليه <<وإذا كان الإجماع أصلا معتدا به فيما أسلفنا لك ، فهل تجوز مخالفته ويباح الخروج عليه ؟ **يرى أغلب النحاة أن ذلك غير جائز ، وردو عددا من أحكام النحاة لمخالفتها للإجماع**>>[2].

وفي كتاب الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه- رغم الحديث المستفيض عن الإجماع واعتباره أصلا من أصول النحو- لم ترجح خديجة الحديثي أحد القولين وإنما اكتفت بنقل الخلاف في جواز الخروج على الإجماع بين النحاة موردة نماذج من آراء كلا الفريقين (المجيزين والماعنين) <<أما مخالفة **الإجماع** الواقع من النحاة فقد اختلف في جوازها فأجازها بعضهم ومنعها آخرون >>[3].

وبالنسبة للباحثة عفاف حسين فقد أجابت عن سؤال جواز الخروج على الإجماع بنعم <<هل يجوز **الخروج على الإجماع ؟ نعم يجوز الخروج على الإجماع** ؛ لأن النحو –كما يقول صاحب الخصائص – علم منتزع من استقراء

[1] أصول النحو محمود نحلة ؛ مرجع سابق، ص 77.

[2] أصول النحو محمود نحلة ؛ مرجع سابق ص 87.

[3] الشاهد وأصول النحو خديجة الحديثي؛ مرجع سابق، ص 435.

هذه اللغة فكل من فرق له من علة صحيحة ، وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمر فكره>>[1].

ولما كان الخروج على إجماع النحاة جميعا جائزا كان الخروج على إجماع المدرسة الواحدة مباحا؛ بل هو كثير بالنسبة لها <<**والخروج على إجماع المدرسة الواحدة على رأي مباح بل هو كثير** ، يطالعنا الأخفش أو المبرد أو غيرهما في بعض الآراء أخذا بآراء الكوفة ،كما نجد الفراء نفسه خارجا على آراء المدرسة التي هو إمامها ، وهذا الموقف في طبيعة الأمور معترف به ، **وقد تأخذ المدرسة كلها رأيا في موضوع ما ثم تختلف بعد هذا الإجماع** >>[2].

أما الباحث حسين رفعت حسين في كتابه الإجماع في الدراسات النحوية ؛ فإنه يرى قلة اعتماد هذا الأصل من قبل كثير من المحدثين <<ويلاحظ **قلة المعتدين بالإجماع – أصلا – من الحدثين** وربما كانت لديهم أدلة مقنعة لترك الحديث عن الإجماع ، لكن هل الإجماع الذي وجد اهتماما واضحا من واضعي الأصول في النحو فقد هذا الاهتمام عند المحدثين ؟!! ولما ذا فقده في حين اعتد به واضعو اللعمل وغيرهم من المصنفين المتقدمين من ناحية التطبيق >>[3].

[1] في أدلة النحوعفاف حسين ؛ مرجع سابق ص 220.

[2] في أدلة النحو واللغة عفاف حسين ؛ مرجع سابق، ص 223.

[3] الإجماع في الدراسات النحوية حسين رفعت حسين ؛ مرجع سابق ص 30 .

خلاصات المبحث :

- أن الإجماع شبه منعقد بين النحاة قديما وحديثا على اعتبار **الإجماع أصلا** من أصول النحو ، وإن اختلفوا في رتبته بين الأصول .

- أن **النحاة الأقدمين رغم إجماعهم** على حجيته فمنهم من أفرد له حيزا تنظيريا في كتبه (ابن جني السيوطي) ومنهم من اكتفى بالاستدلال به تطبيقيا (سيبويه وابن الأنباري).

- أن النحاة الأقدمين رغم إجماعهم على حجيته؛ فإنهم اختلفوا في جواز الخروج عليه، فقد أجاز خرقه بعضهم (ابن جني والعكبري) ومنعه آخرون (ابن الأنباري والسيوطي).

- أن حديث النحاة المحدثين عن الإجماع يتسم بكثير من التكرار والتقليد، ويخلو في معظمه من الإبداع والتجديد .

- أنهم ساروا على نهج الأقدمين في الخلاف في جواز خرقه وعدم جواز ذلك ؛ فمنهم من أباحه (عفاف حسين) ومنهم منعه (محمود نحلة).

المبحث الثالث : الإجماع عند الشاطبي (الاستعمال ولاستدلال)

نتاول في هذا المبحث **مصطلح الإجماع** عند الشاطبي محاولين تبيين مكانته في ثنايا "المقاصد" ومدى اعتماد الشاطبي عليه في مناقشة الآراء النحوية قبولا ورفضا؛ وللوصول إلى مبتغانا نقسم هذا المبحث إلى مطلبين ؛ نخصص الأول منهما للإجماع عند الشاطبي **استعمالا، ونخصص ثانيهما للإجماع عنده استدلالا**.

المطلب الأول : الإجماع عند الشاطبي (الاستعمال)

نحاول في هذا المطلب الوقوف على عدد استعمال الشاطبي لمصطلح الإجماع في المقاصد الشافية؛ وهو ما يفيدنا في معرفة مدى اهتمامه به ، واعتماده عليه في **التأصيل ، والتعليل ، والاعتراض ، والترجيح، والتوجيه** .

لقد استعمل الشاطبي مصطلح الإجماع في كتاب المقاصد الشافية ثمانية وأربعين و مائة ،موزعة على أجزاء الكتاب [1]على النحو التالي :

الجزء الأول :

لقد استعمل الشاطبي مصطلح الإجماع ومشتقاته في هذا من المقاصد الشافية عشرين مرة موزعة على صفحات الجزء ، حسبما هو مبين في الكشاف المرفق مع الرسالة .

[1] ننبه إلى أن الدرسة مصحوبة بكشاف ، يوضح بالأرقام صحفات الورود ، وبالتالي سنكتفي هنا بذكر عدد الورود إجمالا حسب كل جزء دون ذكر الصفحات الورود .

الجزء الثاني :

لقد استعمل الشاطبي مصطلح الإجماع ومشتقاته في هذا الجزء من المقاصد واحدا وأربعين ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء الثالث :

لقد استعمل الشاطبي مصطلح الإجماع ومشتقاته في هذا الجزء عشرين مرة، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء الرابع :

لقد استعمل الشاطبي مصطلح الإجماع في هذا الجزء من المقاصد الشافية اثني عشر مرة ، موزعة في صحفاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء الخامس :

لقد استعمل الشاطبي مصطلح الإجماع ومشتقاته في هذا الجزء سبعة عشر مرة ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء السادس :

لقد استعمل الشاطبي مصطلح الإجماع ومشتقاته في هذا الجزء ثماني مرات، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء السابع :

لقد استعمل الشاطبي مصطلح الإجماع ومشتقاته في هذا الجزء مرة واحدة ، حسبما هو مبين في الكشاف .

الجزء الثامن :

لقد استعمل الشاطبي مصطلح الإجماع ومشتقاته في هذا الجزء أربع مرات، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

الجزء التاسع :

لقد استعمل الشاطبي مصطلح الإجماع ومشتقاته في هذا الجزء خمسة وعشرين مرة ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

يبدو من خلال عدد استعمال الشاطبي لهذا المصطلح ودورانه على لسانه أثناء الحديث اعتماده عليه في مناقشة الأقوال الوارد في ثنايا المقاصد قبولا ورفضا؛ إلا أنه لا يداني اعتماده على المصطلحين السابقين (السماع والقياس) .

المطلب الثاني : الإجماع في المقاصد (الاستدلال)

ينصب حديثنا في هذا المطلب على **استدلال الشاطبي بالإجماع في ثنايا نقاشه للقضايا النحوية ، وموقفه من خرق الإجماع** ؛ وذلك من خلال فرعين؛ نورد في الأول منهما نماذج من استدلاله بالإجماع ؛ ونوضح في الثاني موقفه من الخروج على الإجماع وخرقه .

الفرع الأول : الشاطبي والاستدلال بالإجماع

استخدم الشاطبي **دليل الإجماع** بشكل كبير في سياق قبول الآراء النحوية ورفضها؛ وفيما يلي نورد نماذج من ذلك الاستخدام.

استدل الشاطبي على انحصار الكلم في اللغة العربية في التقسيم الثلاثي المعروف (الاسم ، والحرف ، والفعل) بالإجماع النحوي على ذلك <<ويعني أن الكلم

ثلاثة أنواع : اسم وفعل وحرف ، لا زائد على هذه الثلاثة ، والدليل القاطع في هذه المسألة **الإجماع** والاستقراء >>[1].

ولأن الإجماع حصل على هذا الحصر رد الشاطبي قول من اعتبر أسماء الأفعال صنفا رابعا- سماه "**الخالفة**"- <<على أن بعضهم قد زاد **نوعا رابعا وسماه الخالفة**، وعنى بذلك أسماء الأفعال ،كأنها عند هذا القائل ليست بداخلة تحت واحد من الثلاثة ، **وذلك قول غير صحيح لقيام الإجماع قبله على خلاف قوله** ؛ إذ هو - فيما أحسب- متأخر جدا عن أهل الإجتهاد المعتبرين من النحويين >>[2].

وردا على اعتراض ضمني بتوقف الفراء عن الحكم على "كلا" بالإسمية أوالفعلية رأى أن هذا التوقف دليل على الإجماع لا خرق له <<فإن قيل : **أين الإجماع وقد خالف الفراء في المسألة** وهو من الصدر الأول الذين لا ينعقد إجماع دونهم ؛ لأنه من الكوفيين نظير سيبويه في البصريين؛ ألا ترى أنه يقوله في "كلا" إنها ليست باسم ولا فعل ولا حرف ؛ بل هي بين الأسماء والأفعال ، فهي إذا عنده نوع رابع ؟ فالجواب : أن قول الفراء في "كلا" هو الوقف عن الحكم عليها بأنها اسم أو فعل لما تعارضت عنده أدلة الإسمية وأدلة الفعلية ، فلم يحكم عليها بشيء لا أنه حكم عليها بأنها غير الثلاثة ، فالوقف ليس بحكم وإن عد في الأصول قولا>>[3].

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق ، ج 1 ، ص 39 .

[2] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق، ج 1، ص 40

[3] المصدر السابق؛ ج 1 ، ص : 40-41.

واستدل بالإجماع في معرض تأكيده أن ما ذهب إليه ابن مالك من نسبة الإسناد إلى الإسم لا إلى المسمى هو القول الصحيح – وإن خالف الناظم نفسه في التسهيل – <<واعلم أن الإسناد عند المؤلف على وجهين إسناد باعتبار المعنى وإسناد باعتبار اللفظ (...) وهذا المنزع ذهب إليه القرافي، واستحسنه ابن هانئ من شيوخ شيوخنا ، وهم في ذلك **مخالفون لجميع النحاة** >>[1].

وبعد أن يقرر أن هذا المنزع هو من باب التوسع والتجوز في الإطلاق يقرر صواب ما ذهب إليه الناظم هنا مستدلا بأدلة أولها **الإجماع** <<وإذا تقرر هذا فالإسناد في كلام الناظم هو الحقيقي بلا بد؛ لأنه جعله من خصائص الإسم ، فهو بذلك موافق للناس ، ومخالف لمذهبه في التسهيل (...) فعلم بذلك **موافقته للجماعة** ، وهو **المذهب الصحيح** والدليل عليه أمران : **أحدهما الإجماع قبله** وقبل من وافقه على أن غير الاسم لا يخبر عنه >>[2].

واستدل ببطلان ما أوهمه كلام ابن مالك في تعريفه للضمير أنه موضوع لكل غائب أو حاضر بمخالفته لجميع النحويين، وذلك يكفي دليلا على بطلانه <<... وإنما عرف أنه موضوع لمدلول مقيد بالغيبة أو الحضور ، فأعطى أن وضع الضمير لا على أن يعين مسماه ، فهو إذا موضوع لكل حاضر ولكل غائب ، وتنكير ذا الغيبة وذا الحضور يدل على هذا القصد، إذ قال لذي غيبة وأو حضور فظاهره أي غائب كان أو أي حاضر كان (...) وكل من قال بهذا **مخالف للنحويين أجمعين**، وقد ألزمهما شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار – رحمه الله – أحد أمرين لأنهما إما أن يقولا : إن المضمر كلي فيكون على

[1] المصدر السابق؛ ج1 ، ص : 48-49.

[2] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق، ج 1 ، ص 49-50.

قولهما نكرة كسائر الكليات نحو: رجل وإنسان وحيوان ، وهذا فاسد باتفاق ، أو يقولا إنه ليس على حقيقة الكلي فيكون " أنا" و" أنت " و" هو" وبابها أعلاما علمية الجنس ، والمضمرات ليس تعريفها بالعلمية باتفاق، **فثبت أن ما أشعر به كلام الناظم مخالف لجميع النحويين ، وذلك يدل قطعا على بطلانه**>>[1].

واحتج على بطلان ما ذهب إليه ابن مالك من أن الضرورة الشعرية هي ما لا مندوحة للشاعر عنه بأنه مخالف للإجماع ، ومؤد إلى انخرام قواعد العربية، إضافة إلى كونه خالف فيه ما أجراه في أبواب أخرى <<والوجه الأول من هذه الأوجه قد جمع فيه الأمرين ؛ فخالف **جميع النحاة** ، وأتى بأمر مبتدع لا سلف له فيه ولا دليل يعضده، بل مؤد إلى انخرام نظام الكلام وقواعد العربية مع أنه أجراها في أبواب (...) وما ذهب إليه باطل من أوجه : أحدها إجماع النحويين على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبرا لنبهوا عليه وأشاروا إليه ولم يفعلوا ذلك **فدل على أن ماخالفه باطل**>>[2].

وأيد قول ابن مالك باسمية "على" من أدوات الجر إذا دخلت عليها "من" بالإجماع <<فإن قيل : إن الظرفية ظاهرة المعنى فيها فهو الدليل ، قيل : إن كان معنى الظرفية هو الدليل لا على أنها في موضع نصب ، فليكن ذلك دليلا في " في " إذا قلت قعدت في الدار ؛ فهي أولى بذلك ، وكذلك الباء بمعنى

[1] المصدر السابق؛ ج 1 ، ص 255.

[2] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق، ج 1 ، ص 489- 491.

" في " ؛ وإذ ذاك يلزم اسمية هذه الحروف ، وهذا كله شنيع من القول **ومخالفة للإجماع** >>[1].

تلك نماذج من استدلالات الشاطبي بالإجماع أثناء تحليل القضايا النحوية إثباتا أونفيا ، دفاعا عن ابن مالك تارة واعتراضا عليه أخرى.

الفرع الثاني : الشاطبي وخرق الإجماع

يتضح من خلال النصوص السابقة اعتداد الشاطبي **بالإجماع دليلا** من **أدلة أصول النحو** يعتمد عليه في القبول والرفض ، لكن ما موقف الشاطبي من الخروج على هذا الدليل وخرقه ؟.

يرى الشاطبي أن الإجماع حجة لا يجوز خرقه ، ورد على من أجاز خرقه كابن جني <<فإن قيل إن إجماع النحويين ليس بحجة كما أشار إليه ابن جني إذ قال : اعلم أن إجماع البلدين ليس بحجة إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه (...) فإنا نقول الذي يقطع به ولا يشك فيه أن **الإجماع في كل فن شرعي أصله المنقول حجة** ؛ لأن **الإجماع** معصوم على الجملة، قامت بذلك الدلائل الشرعية على ما تقرر في الأصول >>[2].

و يرى أن ابن جني سلك في رأيه مذهب النظام وبعض الخوارج؛ وهذا يكفي انحطاطا عن مراتب العلماء <<وسبيل ابن جني في المسألة سبيل النظام

[1] المصدر السابق؛ ج 2 ، ص672.

[2] المصدر السابق؛ ج 9 ص 193.

وبعض الخوارج والشيعة وحسبك بهذا انحطاطا عن مراتب العلماء وبيان هذه المسألة في الأصول>>[1].

ولم يكتف بهذا بل رأى أن ابن جني حل به شؤم المخالفة <<والذي بنى ابن جنى عليه في هذه المسألة شيء رآه في قولهم هذا جحر ضب خرب ، حاصله إحداث تأويل لم يذكره أحد النحويين ومخالفته سائغة على الأصح من قولي الأصوليين ، وعليه الأكثر ، ومع هذا فإنه أخطأ فيه حين قصد مخالفة الإجماع في أمر توهم أن مثله لا يخالف فيه هكذا كان يذكر لنا الأستاذ شيخنا – رحمه الله – إنه لم يوفق في تأويله للصواب بل حل به **شؤم المخالفة** وأحسب أنه كان يذكر ذلك أيضا عن شيوخه >>[2].

ويقول في مكان آخر <<لا يقال إن إجماع النحويين ليس بحجة كما قاله ابن جني في مسألة هذا جحر ضب خرب ؛ لأنا نقول إن كان ابن جني ادعى ذلك في خصوص مسألته فيقرب الأمر ؛ إذ يجوز عند كثير من الأصوليين إحداث تأويل ثالث غير ما أجمعوا عليه ولا يعد خرقا للإجماع وإن أراد أن **مخالفتهم جائزة على الإطلاق فباطل باتفاق أهل العلم** ، وقد كان بعض شيوخنا يقول : إن ابن جني لما عزم على **مخالفة الإجماع** من مسألته لم **يوفق للصواب فيها ، وإنما ذهب إلى ما لا يقبله عاقل**>>[3] ويؤكد أن إجماع النحويين مثل غيره من الإجماعات ؛ <<**إذ مخالفة إجماع النحويين كمخالفة**

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق، ج 9 ، ص193-194.

[2] المصدر السابق؛ ج 9 ، ص 194.

[3] المصدر السابق؛ ج 1 ، ص 491-492.

إجماع الفقهاء ، وإجماع الأصوليين وإجماع المحدثين ، **وكل علم اجتمع أربابه على مسألة منه فإجماعهم حجة** ، ومخالفهم مخطئ>>[1].

غير أن الشاطبي لا يمنع الخروج المطلق على الإجماع ؛ وإنما يجيزه إذا كان مستند الإجماع غير قوي ؛كأن يكون رواية آحاد ، أو أن تكون المخالفة لا تعود بالإبطال على ما أجمعوا عليه ؛- وهو ما عبر عنه " **بإحداث قول ثالث** " -، أو كانت المخالفة في " **اصطلاح لا في حكم** " <<وأما مخالفة إجماعهم فهي أشد إن ثبت أن العرب لا يقول أحد منهم بقوله، ولكن يجاب عنه بأمرين بناء على أنه حجة خلافا لابن جني فإنه لم يوافق في تلك المخالفة حسب ما تبين في الأصول ، فأحد الأمرين : أن **هذا الإجماع منازع في أصله ابتداء**؛ فإن الفارسي نقل في التذكرة عن المبرد ما نقل عن ابن العريف ، **وأيضا فإن غايته إن ثبت أن يثبت بنقل الواحد؛ فإن نقل الإجماع تواترا في هذه المسألة غير موجود، وإذا ثبت آحادا ففي كونه حجة خلاف بين أهل الأصول** ، فمن الناس من أنكر ذلك كالغزالي ، فلعل رأي ابن العريف أو ابن مالك في ذلك هذا الرأي ، ومع فرض ذلك **لا يكون الإجماع حجة عليه**>>[2].

وقد نص على أن المحظور من المخالفة إبطال ما أجمعوا عليه <<وأما ثانيا فإن سلمناه فليست المخالفة في حكم من الأحكام التي يلزم عنها المخالفة في قياس أو سماع (...) فإنما حقيقة الخلاف في تأويل لا في حكم (...) وأما إن كانت **المخالفة** فيما يوجب **حكما ظاهرا لكانت المخالفة حينئذ محظورة** (...) ، إنما خالفهم في تأويل لا في نفس حكم قياسي أو سماعي ، وقد نص

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج 2 ، ص 71.

[2] المصدر السابق؛ ج 3 ، ص : 77.

الأصوليون في مسألة إحداث دليل أو تأويل مخالف لما أجمعوا عليه مع الموافقة في محصول الحكم على الخلاف ورجح المحققون منهم الجواز؛ إذ لا مخالفة في الحكم وهذه المسألة مذكورة في الأصول>>[1].

وقد نص على هذه المسألة في أكثر من موضع <<والثاني **أن مخالفة الإجماع إنما تكون محذورة إذا خالفه في إحداث قول بحكم يخالف ما قالوا** (...) وأما إذا **أحدث تأويلا** لم يقل **به أحد من أهل الإجماع ، فهذا ليس بمحذور عند أكثر الأصوليين** >>[2].

ومن ذلك قوله <<وجملة هذا أن ما وقعت به الفائدة من الأخبار جاز، وما لم تقع به الفائدة لم يجز ، وهو ما قال به الناظم بعينه ، ولو كان ابن الطراوة بذلك مخالفا للنحويين لم يرتكبه ، بل كان يرد عليه على عادته في التزامه مناقضته ، أو كان يبين مخالفته لهم إن كان ارتضى مذهبه، وإن سلم الإجماع فليس في مسألة ينبني عليها حكم ، بل هو في تأويل ، **ويجوز الخلاف** فيه **وإحداث قول آخر غير ما أجمعوا** عليه عند أهل الأصول>>[3].

يتضح من خلال النصوص السابقة أن الشاطبي لا يرى جواز خرق الإجماع ، ويعتقد أن خرقه قد يؤدي بصاحبه إلى الوقوع في أخطاء جسيمة لا يقبلها عقل ؛ غير أنه لا يمانع في إحداث قول ثالث إذا لم يعد على الإجماع بالبطلان ، وأن الإجماع المنقول آحادا ليس بتلك القوة التي تمنع الخروج عليه ، بل لا يعتبر حجة على مخالفه بناء على الخلاف الأصولي في ذلك.

---

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج 5 ، ص :526- 527.

[2] المصدر السابق؛ ج3 ، ص : 77.

[3] المصدر السابق ؛ ج 2، ص : 32.

خلاصات المبحث:

- أن الشاطبي اعتمد على الإجماع دليلا في مناقشة القضايا النحوية ، دافع به عن ابن مالك تارة ، واستخدمه ضده تارة أخرى .

- أن الشاطبي يرى حجية الإجماع ويعتبره أصلا من الأصول المعتمدة في الإستدلال .

- أنه يرفض الخروج على إجماع النحويين، ويرى إجماع النحاة مثل إجماع غيرهم يمنع الخروج عليه .

- أن الإجماع المنقول آحادا أضعف رتبة من الإجماع المنقول تواترا ؛ وذلك يكفي لتسويغ الخروج عليه عند الشاطبي .

- أن خرق الإجماع الممنوع عند الشاطبي ما أدى إلى إبطال الإجماع قبله؛ أي الإتيان بحكم جديد يبطل ما أجمعوا عليه .

- جواز إحداث تأويل أو قول ثالث لا ينقض أصل الإجماع ، وأن مخالفة الإجماع في الاصطلاح أو فيما لا ينبني عليه حكم أمر مستساغ بناء على رأي المحققين من الأصوليين .

الفصل الرابع : مصطلح العلة

تناول في هذا الفصل مصطلح العلة مفهوما ووظيفة؛ محاولين معرفة مكانة هذا المصطلح في الفكر النحوي العربي قديما وحديثا وفي أصول النحو بشكل خاص .

لقد احتل التعليل حيزا واسعا من نقاشات النحاة لقضاياهم النحوية وجرت حوله مناظرات وجدالات ، ناقشت أصالة التعليل في الفكر النحوي من عدمها ، وتسأل هل اهتدى إليه النحاة الأقدمون نتيجة لسليقتهم العربية أم كان أثرا من آثار الاحتكاك المعرفي بين العرب وغيرهم ، وعلامة من علامات "**الاقتراض المعرفي بين العلوم**" ، وسمة من سمات " **التكامل المعرفي المبكر بين الحضارات**.

هذه بعض القضايا التي نود تناولها في هذا الفصل ، وسيرا على منهجنا السابق نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يعنى أولهما بالمفهوم اللغوي والاصطلاحي للعلة والتعليل، ويكشف الثاني منهما أنواع العلة والخلاف الدائر فيها ، ويخلص الثالث للعلة عند الشاطبي في كتاب المقاصد

المبحث الأول : العلة والتعليل لغة واصطلاحا

يدرو حديثنا في هذا المبحث حول المعاني اللغوية والاصطلاحية للعلة والتعليل، وللوصول إلى المبتغى نقسمه منهجيا إلى مطلبين ؛ يتحدث الأول منهما عن المفهوم اللغوي للعلة والتعليل ؛ ويكشف الثاني منهما عن المعنى الاصطلاحي للمصطلحين (العلة والتعليل) .

المطلب الأول : العلة والتعليل لغة :

نخصص هذا المطلب لكشف المعنى اللغوي لمصطلحي العلة والتعليل وذلك ضمن فرعين نخصص الأول لمصطلح العلة والثاني لمصطلح التعليل .

الفرع الأول : العلة لغة

يدور معنى العلة في اللغة على ثلاث معان هي " **التكرير**" **والإشغال** " و"**الضعف**".

العلة (التكرير):

جاء في معجم العين <<**العلل الشربة الثانية** والفعل عل القوم إبلهم يلعونها علا وعلالا والإبل تعل نفسها >>[1]وجاء في الصحاح <<و**العلل الشرب الثاني** يقال علل بعد نهل، وعله يعُلُّله ويعِلُّه إذا سقاه الثانية >>[2]وفي معجم مقاييس اللغة <<العين واللام أصول ثلاثة صحيحة : أحدها تكرر أو تكرير ، والآخر عائق يعوق ، والثالث ضعف في الشيء ، **فالأول العلل وهي الشربة الثانية بعد نهل** ، والفعل يعلون علا وعللا>>[3].

العلة (الإشغال)

من المعاني اللغوية التي تدل عليها العلة معنى الإشغال (الإلهاء) فقد جاء في معجم العين <<و**العلة** الحدث **يشغل** صاحبه عن وجهه>>[4].

---

[1] العين ؛ مصدر سابق ، "مادة عل".

[2] الصحاح ؛ مصدر سابق ، " مادة عل"

[3] معجم مقاييس اللغة ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

[4] العين ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

وفي مقاييس اللغة <<والأصل الآخر **العائق يعوق** قال الخليل : العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه ويقال اعتله عن كذا أي اعتاقه >>[1] وفي الصحاح <<**وعللته بالشيء : أي لهاه كما يعلل** الصبي بشيء من الطعام يتجزأ به عن اللبن ، يقال فلان يعلل نفسه بتعلة ، **وتعلل به أي تلهى وتجزأ** >>[2].

وفي القاموس المحيط <<**وتعلل بالأمر تشاغل** وتجزأ (...) **والحدث يشغل صاحبه عن وجهه** ، ومنه لا تعدم خرقاء علة ، يقال لكل معتذر مقتدر، وقد اعتل به >>[3].

وفي لسان العرب <<فلان **يعلل نفسه بتعلة وتعلل به أي تلهى به** وتجزأ، **وعللت المرأة صبيها بشيء** من المرق ونحوه ليجزأ به عن اللبن>>[4].

العلة (الضعف)

جاءت العلة بمعنى الضعف؛ أي بمعنى أنها سبب فيه لمرض أو كبر، وهو من إقامة "السبب مقام المسبب" ففي معجم العين <<**والعلة المرض** وصاحبها **معتل**>>[5].

وفي مقاييس اللغة <<والأصل الثالث : العلة المرض ، وصاحبها معتل قال ابن الأعرابي عل المريض فهو عليل ، ورجل عُلَلَة، أي كثير العِلَل ، **ومن هذا**

[1] مقاييس اللغة ؛ مصدر سابق ، " مادة عل"

[2] الصحاح ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

[3] القاموس المحيط ؛ مصدر سابق " مادة عل "

[4] لسان العرب ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

[5] العين ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

الباب وهو باب الضعف: العل من الرجال المسن الذي تضاءل وصغر جسمه (...) وكل مسن من الحيوان عل ، قال ابن الأعرابي **العل الضعيف من كبر أو مرض**>>[1].

وفي القاموس المحيط <<والرجل المسن النحيف والرقيق الجسم المسن من كل شيء ومن تقبض جسمه من مرض >> [2].

وفي لسان العرب <<والعل الكبير المسن ورجل عل مسن **نحيف الجسم ضعيف** صغير الجثة (...) وقيل العل المسن الدقيق الجسم من كل شيء >>[3].

تلك بعض النصوص التي تبين المعاني الثلاثة التي جاءت في المعاجم اللغوية تفسيرا لمدلول العلة في اللغة .

الفرع الثاني : التعليل لغة

في هذا الفرع نحاول تحديد المعنى اللغوي لمصطلح التعليل بعد أن حددنا المعنى اللغوي لمصطلح العلة في الفرع السابق .

عند الرجوع إلى المعاجم اللغوية تبين أن المعنى اللغوي لمصطلح التعليل مرادف لمعنى التكرير الذي سبق ذكره ضمن المعاني اللغوية التي يدور عليها المعنى اللغوي لمصطلح العلة.

[1] مقاييس اللغة ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

[2] القاموس المحيط ؛ مصدر سابق، " مادة عل "

[3] لسان العرب ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

ومن النصوص المعجمية التي ورد فيها "التعليل" دالا على تكرير الفعل بعد فعله ما جاء في معجم الصحاح <<و**التعليل بعد سقي ، وجني الثمرة مرة بعد أخرى وعل الضارب** المضروب إذا تابع عليه الضرب >> [1].

ومن النصوص التي ورد بها التعليل لهذا المعنى ما جاء في لسان العرب <<**والتعليل سقي بعد سقي** ، وجني الثمرة مرة بعد أخرى ، وعل الضارب المضروب إذا تابع عليه الضرب ، ومنه حديث عطاء أو النخعي في رجل ضرب بالعصا رجلا فقتله قال **إذا علّه ضربا ففيه القود** ، أي إذا تابع عليه الضرب>>[2].

كان ذلك عن المعنى اللغوي لهذين المصطلحين، فما ذا عن المعنى الاصطلاحي لهما ، وما هي المناسبة بين المعنيين (اللغوي والاصطلاحي).

المطلب الثاني : العلة والتعليل اصطلاحا

نحاول في هذا المطلب أن نقف على المعنى الإصطلاحي لهذين المصطلحين ؛ وذلك في فرعين يهتم الأول منهما بما أوردته المعاجم الإصطلاحية ، ويعالج ثانيهما مفهوم المصطحلين عند النحاة قديما وحديثا.

الفرع الأول : العلة والتعليل في المعاجم الاصطلاحية:

نكشف في هذا الفرع بعض نصوص المعاجم الاصطلاحية التي تبين معنى هذين المصطلحين (العلة والتعليل).

[1] الصحاح ؛ مصدر سابق ، " مادة " عل "

[2] لسان العرب ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

الفقرة الأولى : العلة في المعاجم الاصطلاحية

يظهر من خلال تعاريف المعاجم الاصطلاحية للعلة أنها " **المعنى** " أو " **الوصف** " أو " **السبب**" الخارج عن الشيء المؤثر فيه .

ففي التعريفات <<العلة لغة عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير حال **المحل بالاختيار** ، ومنه يسمى المرض علة لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف ، وقيل هي **ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه**>>[1].

يكشف النص السابق دلالتين من دلالات العلة وهما : كونها معنى يغير حال المحل **اضطرارا لا اختيارا** ، وقوة تأثيرها بحيث يتوقف عليها الشيء (الحكم) **وجودا وعدما** رغم خروجها عنه .

وورد هذا المعنى في " الكليات " إلا أنه أضاف تفريقا بين " **العلة** " و" **السبب**" و**الدليل** " <<**العلة لغة عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل** ، ومنه سمي المرض علة ، **وهي ما يتوقف عليه حال الشيء** >>[2].

وأما الفرق بينها مع " السبب " والدليل " فقال فيه <<**وكل من العلة والسبب قد يفسر بما يحتاج إليه الشيء فلا يتغاريان** ، وقد يراد **بالعلة المؤثر وبالسبب ما يفضي إلى الشيء في الجملة أو ما يكون باعثا عليه فيفترقان** ، وقال بعضهم السبب ما يتوصل به إلى الحكم من أن يكون ثبت به، والعلة ما يثتب الحكم بها وكذا الدليل فإنه طريق لمعرفة المدلول بسببه تحصل

[1] التعريفات ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

[2] الكليات ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

المعرفة وعلى حصول المعرفة ووقوع العلم به الاستدلال، غير **أن العلة تسمى سببا وتمسى دليلا مجازا** >>[1].

يتبن من خلال هذا النص أن الفرق بين العلة والسبب هو قوة تأثير العلة؛ إذ إنها لا يتخلف تأثيرها بينما السبب قد لا يتعدى كونه الموصل إلى الشيء في الجملة ،كما أن إطلاق السبب على العلة يكون من باب المجاز لا غير، فكل علة تسمى دلالة وليس كل دلالة تسمى علة <<**وكل فعل ثبت به الحكم بعد وجوده بأزمنة مقصودا غير مستند فهو سبب قد صار علة** كالتدبير والاستيلاء ، قال بعضهم **كل علة جاز أن تسمى دلالة** ؛ لأنها تدل على الحكم والمؤثر أبدا يدعى علة ولا يسمى كل دلالة علة ؛ لأن الدلالة قد يعبر بها عن الأمارة التي لا توجيه ولا تؤثر فيه كالكوكب فإنه دليل القبلة ولا يؤثر فيها، **وإنما سمي أحد أركان القياس علة لأن العلة المرض فكان تأثيرها في الحكم كتأثير العلة في المريض**>>[2].

ولم يبتعد صاحب " الكشاف" عن هذا المعنى في تعريفه للعلة إلا أنه زاد تفسيرا لمعنى التأثير المذكور في التعريف <<**العلة بالكسر وتشديد اللام اسم لعارض يتغير به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار** ؛ ولهذا سمي المرض علة، وقيل هي **مستعملة فيما يؤثر في أمر سواء كان المؤثر صفة أو ذات**، وفي اصطلاح العلماء تطلق على معان **منها ما يسمى علة حقيقية وشرعية ووصفا وعلة اسما ومعنى وحكما؛ وهي الخارجة عن الشيء المؤثرة فيه، والمراد**

[1] المصدر السابق ؛ " مادة عل "

[2] الكليات ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

بتأثيرها في الشيء اعتبار الشارع إياها بحسب نوعها أو جنسها القريب في الشيء الآخر لا الإيجاد كما في العلل العقيلة >>[1].

وخلاصة لهذا النصوص يتضح أن العلة هي " **الوصف المنضبط الخارج عن الشيء المؤثر في حكمه اضطرارا** "، فهي أقوى من السبب والدليل وإن إطلقا عليها مجازا.

الفقرة الثانية : التعليل في المعاجم الاصطلاحية:

بعد الرجوع إلى المعاجم الاصطلاحية تبين أن معنى التعليل فيها هو إثبات أثر العلة في المعلول ، أو إثبات حكم بمقتضى علة يخالف النص، أو هو اعتبار لطيف مخالف لما في نفس الأمر؛ وهذا الأخير خاص بأهل المعاني والبديع.

فقد جاء في " التعريفات " <<التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر ، و**التعليل** في معرض **النص** ما يكون الحكم بموجب تلك **العلة** مخالفا **للنص** (...) وهو انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر (...) **وقيل التعليل هو إظهار علة الشيء سواء كانت تامة أو ناقصة** (...) والصواب أن **التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر في إثبات الأثر** >>[2].

في هذا النص جملة من المعاني التي يرد لها التعليل في الاصطلاح وترجع في مجملها إلى أنه انتقال من إثبات العلة إلى تقرير أثرها في المعلول.

وبهذا المعنى أورده دستور العلماء معرفا إياه عند علماء الصرف والنحاة <<**التعليل : بيان علة الشيء وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر** ، وعند

[1] كشاف اصطلاحات الفنون؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

[2] التعريفات ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

علماء الصرف هو الإعلال ، والتعليل في معرض النص : ما يكون **الحكم** بموجب تلك **العلة** مخالفا للنص ، **وعند النحاة ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله أمرا يناسبه** وذلك الأمر المناسب حكمه وأثره لا بمعنى الموجب >>[1] يتضح من هذا النص جملة من المعاني أهمها أن " التعليل " عند النحاة يوجب على المتكلم اختيار أمر يناسبه هو لا بموجب النص الظاهر .

أما كشاف اصطلاحات الفنون فقد بين أن التعليل بيان علة الشيء <<**التعليل في اللغة مصدر علل أي سقى سقيا بعد سقي ، وعند أهل المناظرة تبيين علة الشيء** (...) ويطلق أيضا على ما يستدل فيه من العلة على المعلول ويسمى برهانا لميا (...) ، والتعليل عند الصرفيين هو الإعلال ، وحسن التعليل عند أهل البديع هو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير مطابق لما في نفس الأمر >>[2].

وخلاصة لما سبق يمكن إعطاء التعريف التالي للتعليل وهو أن " **التعليل انتقال الذهن من العلة إلى أثرها ، لبيان ذلك الأثر**" .

[1] دستور العلماء ؛ مصدر سابق ،" مادة عل .

[2] كشاف اصطلاحات الفنون ؛ مصدر سابق ، " مادة عل "

الفرع الثاني : العلة عند النحاة الأقدمين والمحدثين

نتاول في هذا الفرع العلة عند النحاة قديما وحديثا على أن نخصص لكل منها فقرة خاصة به .

الفقرة الأولى : العلة عند النحاة الأقدمين:

نحاول في هذا الفقرة أن نتبين مفهوم العلة عند النحاة الأقدمين ؛ ولكن قبل ذلك نجيب عن سؤال أصالة العلة في النحو العربي أم دخولها عليه وافدة من علم آخر كما يرى البعض .

يرى أغلب النحاة القدامى أن العلة جزء أصيل من النحو العربي اقتضتها حكمة العرب وانتبهت إليها فطرهم السليمة، وسليقتهم الفصحية فقد نقل الزجاجي في الإيضاح جواب الخليل حين سئل عن علله: أهي علل اخترعها هو ؟ أم أخذها عن العرب <<وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد الفراهيدي رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل أعن العرب أخذتها أم اخترعتها فقال :**إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله** ، وإن **لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه** ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إذ إن ذلك مما

ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، **فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات به، وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمه الله** >>[1].

نستخلص من هذا النص بعض النقاط :

- أن الخليل يرى أصالة العلل في النحو العربي ، وإن أقر بعدم نقلها عن العرب.

- أن الخليل اخترع هذه العلل بناء على يقينه أن العرب أرادتها، واعتمادا على فهمه لكلام العرب .

- أن الخليل يرى أن العلل اجتهادية في أصلها ظنية في دلالتها؛ وبالتالي يفتح الباب أمام من رأى غير ما جاء به من العلل إن تبين أنه أليق مما قدمه هو.

وأما ابن جني فقد عقد بابين في كتابه الخصائص خصص أحدهما لإثبات أن العرب أرادت من العلل ما نسبوه إليها ، وخصص الباب الثاني لوسم من اعتقد فساد علل النحويين بالضعف في نفسه عن القدرة على فهم كلام النحاة <<باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها ، اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا لكذا وهو أحزم ، وأجمل بها ، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة وتقريها منهجا واحدا تراعيه وتلاحظه

[1] الإيضاح في علل النحو؛ مصدر سابق ، ص 65-66.

وتتحمل لذلك مشاقه وكلفه ، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا منها في شيء منه >>[1].

ويستدل على رأيه هذا باتفاق العرب على بعض الأحكام النحوية رغم تباعدهم واتساع لغتهم وطول عهدي اللغة بهم <<**وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم، وعند كل قوم منهم ، حتى لا يختلف ولا ينتقض، ولا يتهاجر على كثرتهم ، وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة لهم وتصرفها على ألسنتهم اتفاقا وقع**؛ حتى لم يختلف فيه اثنان، ولا تنازعه فريقان، إلا وهم له مريدون، وبسياقه على **أوضاعهم فيه معنيون ألا ترى إلى اطراد الفاعل** ..>>[2].

لم يكتف ابن جني بهذا بل وسم من اعتقد فساد هذه العلل بالضعف في نفسه والعجز عن فهمها <<**باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة ؛ اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم** فيرى ذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال>>[3].

غير أن هذا- وإن كان هو الرأي السائد بين النحاة الأقدمين- إلا أنه يوجد منهم رأى أن هذه العلل يجب الاستغناء عنها خصوصا ما لا يفيد معرفة

[1] الخصائص ؛ مصدر سابق ، ج 1، ص 237-238.

[2] الخصائص ؛ مصدر سابق ، ج 1 ، ص 238 .

[3] المصدر السابق؛ ج 1 ، ص 184

طرق العرب في كلامها ؛ فهذا ابن مضاء يصرح بذلك <<ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث >>[1].

إلا أن رفضه لهذه العلل ليس رفضا مطلقا؛ إذ يقر العلل الأولى، ويعترف بفائدتها <<والفرق بين العلل الأولى والثواني **أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر** ، والعلل الثواني هي المستغني عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة>>[2].

كان ذلك عن رأي بعض النحاة في أصالة العلة في النحو العربي أو عدم تلك الأصالة .

أما عن تعريف النحاة الأقدمين للعلة؛ فإنهم سلكوا به مسلك التعريف بالتقسيم ؛ فقاموا بتعريفها من خلال تعريف أقسامها حسب التقسيم الذي يعتمده كل نحوي؛ ذلك أنهم مختلفون في التقسيم والتسمية؛ وهو ما سنعرض له في المبحث الموالي الذي نخصصه لأنواع العلة.

ومن أوائل من تحدث عن العلل النحوية وأقسامها الزجاج في كتابه الإيضاح <<وهذا كتاب أنشناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول؛ لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة ، **ولم أر كتابا إلى هذه الغاية مفردا في علل النحو مستوعبا فيه** جميعها وإنما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلو أكثرها منها>>[3].

[1] الرد على النحاة ؛ مصدر سابق ، ص 130 .

[2] المصدر السابق؛ ص 131.

[3] الإيضاح ؛ مصدر سابق ، ص 38.

وقد قسم الزجاج العلل النحوية إلى ثلاثة أقسام : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية مقدما وصفا لعلل النحو عموما معتبرا أنها علل مقاييس وأوضاع <<أقول أولا إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليست من هذا الطريق، وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية >>[1].

وقد عرف العلل التعليمية بقوله <<**فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب** ؛ لأنا لم نسمع كل كلامها منها لفظا ، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره >>[2].

وأما العلة القياسة فعرفها بالمثال <<**فأما العلة القياسية** فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بإن ، في قوله إن زيدا قائم : ولم وجب أن تنصب إن الاسم ؟ (...) وما أشبه ذلك >>[3].

وأما العلة الجدلية فهي بالنسبة له كل ما جاء بعد هاتين من أنماط الاعتلال والاحتجاج <<**وأما العلة الجدلية النظرية** فكل ما يعتل به في باب إن بعد هذا>>[4].

ولما كان تناول النحاة الأقدمين للعلة ينحو منحى التقسيم ؛ فإننا نكتفي بهذا القدر هنا على ان نعمق الحديث عن الموضوع في المبحث الموالي.

---

[1] المصدر السابق ؛ ص :64.

[2] الإيضاح في علل النحو ؛ مصدر سابق ، ص 64.

[3] المصدر السابق ؛ ص 64.

[4] المصدر السابق ؛ ص 65.

الفقرة الثاني : العلة عند النحاة المحدثين :

في هذه النقطة نبين نظرة النحاة المحدثين إلى العلة النحوية وموقفهم من أصالتها وعدمه.

يمكن القول إن النحاة المحدثين في تناولهم للعلة في النحو العربي كانوا محكومين- في العموم - بآراء النحاة قبلهم ، ناقلين لنصوص الأقدمين التي تتحدث عن العلة **إعمالا و إهمالا**.

يرى تمام حسان أن للعلة ارتباطا بالأصل ؛ لأن ماجاء على أصله لا يسأل عن علته ، وهي عنده نوعان "**صورية وغائية**" الأولى مقبولة في البحث العلمي ، والثانية مختصة بالدرس التعليمي <<**للعلة ارتباط بالأصل** ؛ لأن ماجاء على علته لا يسأل عن علته ؛ ولأن من عدل عن الأصل افتقر إلى الدليل لعدوله عن الأصل>>[1].

ويفهم من كلامه اعتقاده أصالة العلة في الفكر النحوي وإن لم يصرح بذلك <<**ولقد وقر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون**؛ ومن ثم جعل النحاة نص العربي على العلة مسلكا من مسالك العلة، ويتضح موقف النحاة هذا من قول سيبويه وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها >>[2].

غير أنه يرى أن الذي قام في نفوس العرب مغاير لماجاء به النحاة فالأول سليقة وملكة والثاني تجريد ومحاولة لوصف سليقة العرب ليس إلا<<غير أن النحاة على ما يبدو من كلام الخليل كانوا يرون أن ما قام في نفوس العرب شيء

[1] الأصول ؛ تمام حسان ، مرجع سابق ، 161.

[2] المرجع السابق ؛ ص 161.

وماجاؤوا هم به شيء آخر، فالذي قام في نفوس العرب **سليقة وملكة** والذي جاء به **النحاة تجريد وصنعة** ومحاولة وصف لهذه السليقة والملكة >>[1].

ويقول في موضع آخر معلنا رفض البحث العلمي للعلة الغائية وإقراره للعلة الصورية <<أما في البحث العلمي من حيث هو علم لا فلسفة فالخلاف حول استعمال هذه والعلة قائم ، واللغويون المحدثون بشأنها على مذاهب ، وأشهر المواقف منها موقف الوصفيين ، وهم يرفضونها في البحث اللغوي ، وموقف التحويليين ، وهم يقبلونها بل يرونها ضرورية لتعميق الفهم >>[2].

أما حن ترز فيرى أن العلة أثر من آثار المنطق اليوناني في النحو العربي <<كان للفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني أثر كبير في الدراسات اللغوية والنحوية قديما ، ولعل من أبرز وجوه هذا الأثر **سيادة مبدأ التعليل في البحوث التي تتناولها هذه الدراسات** فلكل ظاهرة لغوية أو نحوية تقريبا لا بد من علة يعتل بها أو سبب يرجع إليه >>[3].

بل وصل به الأمر وصف النحاة بالإسفاف في عللهم <<وقد أسف النحاة في كثير من عللهم ؛ ومن ثم فقد اشتهر بين الناس ضعف هذه العلل>>[4].

[1] الأصول ؛ تمام حسان ، مرجع سابق ، ص 162.

[2] المرجع السابق ؛ ص 167.

[3] في أصول اللغة والنحو ؛ مرجع سابق ، ص 131.

[4] المرجع السابق ؛ ص 133.

وهذا الرأي أيضا تبناه محمد عيد ، فبعد أن يعرف العلة عند أرسطو يبين أن العلة بهذا المفهوم يتردد صداها كثيرا في كتب النحاة <<ويتردد **صدى فكرة العلة بمظاهرها السابقة في كتب النحاة** >>[1].

وعلى العكس تماما سار علي أبو المكارم ؛ حيث يرى أن التعليل نشأ لبواعث عربية وإسلامية دون أي تأثير خارجي <<كانت **نشأة التعليل إذن استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية دون تأثير خارجي غير عربي** ؛ فقد كانت الظروف التي نشأ فيها وما هيأته من استجابات عقدية وعاطفية متعددة وراء الفكرة التي تعد السبب الأساسي في نشأة التعليل النحوي وسببا رئيسيا من أسباب استمراره وامتداده أيضا >>[2].

وهذا الرأي تبناه حسين الملخ في كتابه نظرية التعليل في النحو العربي؛ حيث رأى أن التعليل أصيل في النحو العربي نشأ معه مقسما فترات تطوره إلى أربع مراحل ؛ – وهو التقسيم الذي اعتمده الأزهري في كتابه تاريخ النحو في تحقيبه لتطور النحو – <<**التعليل النحوي جزء من جسم النحو العربي نشأ معه وتطور بتطوره** حتى غدا التأريخ له تأريخا موازيا للنحو نفسه، إلا أنه تأريخ لمنهج من مناهجه ، يستعين بالنحو بالقدر الذي يكفي لإضاءة طريق البحث فيه ذلك أن التراث النحوي مختلط بطبيعته تتداخل فيه المسائل والقضايا، وتتشابك فيه الاتجاهات والأصول، ويعسر معه لذلك كل العسر أن يحاول باحث التماس أسسه التي تبني عليها قواعده التفصيلية ، وبلورة عناصره الجوهرية

[1] أصول النحو العربي محمد عيد ؛ مرجع سابق ، ص 115.

[2] أصول التفكير النحوي علي أبو المكارم ؛ ص 138.

التي تنتظم جزيئاته ، **وقد مر التعليل النحوي بأربع مراحل لكل مرحلة منها ملامحها المميزة التي تحدد الامتداد الزمني لها**>>[1].

ولعله سائر في هذا التحقيب الزمني على مهيع علي أبي المكارم الذي قسم مراحل تطور التعليل النحو إلى ثلاثة <<**وعلى الرغم من أن نشأة التعليل النحوي كانت متأخرة عن التقعيد النحوي** ، وكان التعليل في بدايتها يقتصر على تبرير القواعد النحوية وتسويغ أحكامها لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير والتبديل ؛ **فإنه قد مر بمرحلة طويلة من التطور** (...) **ويمكن أن نلمس في هذا التطور مراحل ثلاثة** تتميز كل مرحلة منها بخصائص محددة في التعليل النحوي ، من حيث دوافعه التي قصدها وخصائصه التي سار عليها >>[2].

وخلاصة القول إن النحاة المحدثين ظلوا محكومين بالخلاف قبلهم دون أن يضيفوا إليه إضافات كبيرة عدا عن محاولات لترتيب وتنظيم ما سبقهم من أقوال النحاة الأقدمين ، فلكل فريق منهم (المثبتين أصالة التعليل ، ومدعي كونه تأثيرا من المنطق) سلف من النحاة الأقدمين.

[1] نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين حسن خميس سعيد الملخ؛ دار الشروق / عمان ، الطبعة 1 ، 2000م ، ص 32.

[2] أصول التفكير النحوي ؛ مرجع سابق ، ص 139.

خلاصات المبحث :

– أن العلة يدور معناها اللغوي على التكرير والإشغال والضعف، وأن المناسبة بين معناها الاصطلاحي واللغوي ما فيها من معنى التكرير؛ فالتعليل انتقال إلى مرحلة ثانية .

– أن التعليل انتقال من اثبات المؤثر إلى إثبات أثره ؛ أي أنه انتقال من البديهي إلى النظري .

– أن التعليل أصيل في الفكر العربي عموما والنحوي خصوصا؛ وهو ما أشار إليه أكثر من واحد من النحاة كما رأينا.

– أن التعليل بلغ نضجه في القرنين الثالث والرابع الهجريين على يد علماء أولوه عناية كبرى .

– أن النحاة الأقدمين متفقون على مبدأ التعليل؛ وإن اختلفوا في التعمق فيه بين من يرى الأخذ بما يفيد في تعلم أصول الكلام العربي والاستغناء عن التعليلات الأخرى ، والنص على أن العرب هكذا نطقت به دل على ذلك الاستقراء والنقل .

– أن اعتقاد بعض النحاة فساد علل النحو يرجعه بعضهم إلى ضعفه في النحو وقلة التمكن من إقامة علل النحاة .

– أنه قامت دراسات ومحاولات لتحقيب ظاهرة التعليل في النحو العربي على غرار منهج التحقيب في النحو العربي الذي قام به بعض الدارسين النحويين.

المبحث الثاني : أنواع العلة:

نحاول في هذا المبحث أن نكشف عن أنواع العلة عند النحاة ؛ وذلك من خلال مبطلبين يختص الأول منهما بالحديث عن العلة عند النحاة الأقدمين ، وينفرد الثاني بالحديث عنها عند النحاة المحدثين .

المبطلب الأول : أنواع العلة عند النحاة الأقدمين :

نكشف في هذا المطلب حقيقة أنواع العلة عند النحاة الأقدمين ؛ حيث تعدد التقسيم النحوي لأنواع العلة عند النحاة الأقدمين؛ تبعا للاعتبار الذي اعتمده كل نحوي في تقسيمه؛ فقد قسموها باعتبارات مختلفة، فمنهم من قسمها باعتبار **"الوظيفة"** ، ومنهم من قسمها باعتباري **"المرجعية" و"التأثير "** ، إلا أن القاسم المشترك بين الجميع هو اتفاقهم على الحاجة إلى بعض وظائفها النحوية (الوظيفة التعليمة)، أو ما يمكن أن نطلق عليه **"الوظيفة الإفهامية"** قياسا على اللغة؛ وفيما يلي نورد نصوصا توضح كل نوع من هذه الأنواع وتؤكده.

التقسيم الوظيفي للعة:

لقد اعتمد الزجاجي التقسيم الوظيفي للعة النحوية مقسما إياها إلى ثلاثة أقسام <<أقول أولا إن علل النحويين ليست موجبة ، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ليس هذا من تلك الطريق ، **وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل ، تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية>>**[1].

[1] الإيضاح في علل النحو ؛ مصدر سابق ، ص 64.

1- **الوظيفة التعليمية** :

تؤدي العلة النحوية دور التعليم – حسب الزجاجي - ، فبها يتم التوصل إلى كلام العرب ، ويتم ضبط قياسه <<**فأما التعليمية** ؛ فهي التي **يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب** ؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيرها مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب (...) فهذا وما أشبهه من **نوع التعليم** ، وبه **ضبط كلام العرب** >>[1].

2- الوظيفية القياسية:

وتعني – حسب الزجاجي – تعليل عمل عامل من العوامل النحوية بقياسه على عامل آخر<<**فأما العلة القياسية** ؛ فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بإن ، في قوله إن زيدا قائم ، ولم وجب أن تنصب إن الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : **إنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته** ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع به مشبه بالفاعل لفظا ؛ فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله>> [2].

3- الوظيفة الجدلية

أما الوظيفة الجدلية – حسب الزجاجي – فهي كل ما يعتل به بعد هذا <<**وأما العلة الجدلية النظرية** ؛ فكل ما يعتل به في باب إن بعد هذا مثل أن يقال : فمن أي الجهات شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال

[1] الإيضاح في علل النحو ؛ مصدر سابق ، ص 64.

[2] المصدر السابق؛ ص 64.

شـــبهتموها ؟ أبالماضـــية ، أم المســـتقبلة ، أم الحادثـــة في الحـــال ، أم المتراخيـــة ، أم المنفصـــلة بلامهلـــة ؟ (...) **وكـــل شـــيء اعتـــل بـــه المســـؤول جوابـــا فـــي هـــذه المسائل ؛ فهو داخل في الجدل والنظر**>>[1].

و هـــذه الأنـــواع الثلاثـــة هـــي الـــتي أطلـــق عليهـــا ابـــن مضـــاء مصـــطلحات "العلـــل الأول والثـــواني والثوالـــث" <<ويلاحـــظ أن هـــذه الثلاثـــة هـــي مـــا يطلـــق عليـــه في العادة العلل الأوائل ، والثواني ، والثوالث >>[2] .

وعلـــى هـــذا التقســـيم ســـار ابـــن الســـراج <<**واعـــتلالات النحـــويين علـــى ضربين**>>[3]؛ ويمكن أن نسمي إحداهما **تعليمية**، والأخرى **معرفية** .

1- الوظيفة التعليمية

هـــذا النـــوع - في نظـــر ابـــن الســـراج- يوافـــق النـــوع الأول عنـــد الزجـــاجي في وظيفتـــه؛ وهـــي تعلـــم كـــلام العـــرب؛ مثـــل النـــوع الأول عنـــد الزجـــاجي كمـــا مـــر معنـــا <<**ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب** كقولنا كل فاعل مرفوع >>[4]

2- الوظيفة المعرفية

وهـــذا النـــوع مـــن العلـــل النحويـــة يفيـــدنا – حســـب ابـــن الســـراج – إفـــادة معرفيـــة؛ حيـــث إنـــه لا يكســـبنا كيـــف نـــتكلم وإنمـــا يرينـــا حكمـــة العـــرب في أصـــولهم وفضـــل لغـــتهم علـــى غيرهـــا مـــن اللغـــات <<**وضـــرب آخـــر يســـمى علـــة العلـــة** ؛ مثـــل أن يقولـــوا لم صـــار الفاعـــل مرفوعـــا والمفعـــول منصـــوبا، ولم إذا تحركـــت اليـــاء والـــواو وكـــان مـــا

[1] المصدر السابق ؛ ص 65.

[2] في أصول اللغة والنحو ؛ مرجع سابق ، ص 136.

[3] الأصول ؛ ابن السراج ، مصدر سابق ، ج 1 ص 35.

[4] المصدر السابق ؛ ج 1 ، ص 35

قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا، **وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها** ، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات ، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع>>[1].

ولم يرتض ابن جني هذه القسيم من ابن السراج؛ بل اعتبر ما أسماه ابن السراج علة العلة تفسيرا للعلة الأولى، ورأى أنه تجوز في هذه التسمية أو لم ينعم النظر <<باب في العلة وعلة العلة ، ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ومثل منه برفع الفاعل قال فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا ارتفع بفعله فإذا قيل ولم صار الفاعل **مرفوعا فهذا سؤال عن علة العلة** ، وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه **علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ فأما في الحقيقة فإنه شرح وتتميم للعلة** >>[2].

وليس هذا فحسب بل اعتبر أن هذا يقتضي تسلسلا لا نهاية له ؛ إذ تصير كل علة تحتاج إلى علة ، والعلة الحقيقية – في نظره – هي التي لا تحتاج إلى تعليل <<فإن تكلف متكلف جوابا عن هذا **تصاعدت عدة العلل وأدى ذاك إلى هجنة القول وضعفة القائل به** (...) فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمح فيه أبو بكر أولم ينعم تأمله ، ومن بعد **فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة** >>[3].

[1] المصدر السابق؛ ج1 ، ص 35.

[2] الخصائص ؛ مصدر سابق ، ج 1 ص 173.

[3] المصدر السابق ؛ج 1 ص 173-174.

التقسيم المرجعي والتأثيري :

من النحاة من قسم العلة النحوية باعتبار المرجعية المعرفية الأقرب إليها؛ وتبعا لتلك المرجعية قسم الأثر الذي تنتجه في نفس القارئ إلى أثر قطعي وأثر ظني ؛**"موجبة ومجوزة"** حسب تعبير ابن جني .

ومن الذين اعتمدوا هذه التقسيم ابن جني ؛ حيث رأى أن العلة النحوية دائرة بين علل المتكلمين، وعلل الفقهاء؛ وأنها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء؛ ومن هنا تكون موجبة للحكم في أغلب حالاتها وقد عقد لهذا التقسيم والتفسير بابين خصص أحدهما للحديث عن علاقتها بعلل الفقهاء والمتكلمين ، وخصص الآخر لأثرها تبعا لقربها وبعدها من كلا النمطين (علل المتكلمين ، وعلل الفقهاء)<<باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ، **اعلم أن علل النحويين** وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين **أقرب إلى علل المتكلمين** منها إلى علل المتفقهين ؛ وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك علل الفقه>>[1].

ويبين أن الفرق بين النمطين هو اطراد وانقياد علل النحاة تأثرا بعلل المتكلمين خلافا لعلل الفقهاء <<ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به به ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة

[1] الخصائص ؛ مصدر سابق ، ج 1 ص 48

الطبع **فجميع علل النحو إذا مواطئة للطباع** وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد فهذا فرق>>[1].

وتبعا لهذا التقسيم تكون عنده "موجبة" كلما اقتربت من علل المتكلمين ، و"مجوزة" كلما اقتربت من علل الفقهاء <<باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة **اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب** بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك ، **فعلل هذه الداعية إليها موجبة** لها غير مقتصر بها على تجويزها وعلى هذا مقاد كلام العرب ، **وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب**>>[2]

وهذا المعنى نجده عند ابن الأنباري <<العلة النحوية وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها ؛ إلا أنها **لما وضعت موجبة كما أن العقلية موجبة** أجريت مجراها >>[3]

وقد أكد السيوطي هذا المعنى ووصف من اعتقد غير ذلك "بغفلة العوم" <<إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا **تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها، وأما ماذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية، ومتمحلة** ، واستدلالهم على ذلك بأنها أبدا تكون تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها ، فبمعزل عن الحق >>[4]

---

[1] المصدر السابق؛ ج 1 ، ص 51.

[2] المصدر السابق؛ ج 1، ص 164.

[3] لمع الأدلة ؛ مصدر سابق ، ص 115.

[4] الاقتراح ؛ مصدر سابق ، ص 249-250 .

ومما سبق تتضح لنا الاعتبارات التي على أساسها قسم النحاة العلة النحوية والآثار المترتبة على ذلك التقسيم .

المطلب الثاني : أنواع العلة عند النحاة المحدثين

في هذا المطلب نحاول كشف أنواع العلة في الدراسات النحوية الحديثة، وكيف تعاطت معها ، وتناولتها . ظل تعامل النحاة المحدثين مع أنواع العلة النحوية في مجمله تعاملا تقليديا لم يضيفوا فيه كثيرا – باستثناءات سنعرض لها .

تناول حسن تزي أنواع العلة عند النحاة ؛ لكنه عقب على تلك التقسيمات والتعليلات النحوية تعقيبا يكشف حجم الضجر الذي اعتراه من هذه التقسيمات دون أن يقدم بديلا عنها <<أما العلل الثوالث فتمحل لا طائل تحته ، وتزيد لا جدوى منه وليست هي سوى جوانب من النظر العقلي الخالص ، وشواهد على تأثر رجال النحو برجال الكلام ، هذا **وقد اشتط القوم في بحوثهم المتصلة بالعلة** حتى غدت هذه البحوث وكأنها بحوث في المنطق اتخذت من النحو شواهد لها >>[1].

وأما تمام حسان فقد أعاد صياغة جزء مما أورده ابن جني عن العلة خصوصا فيما يتعلق بعلاقتها بعلل الفقهاء والمتكلمين، وما كان منها موجبا ومجوزا <<والمعروف أن العلة الفلسفية والكلامية في طبيعتها غائية تكشف عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول ، فالعلاقة بينها وبين المعلول علاقة معية ومصاحبة في الوجود ، بمعنى أنهما يوجدان معا (...) **أما العلة النحوية فهي حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء** وقد تكون ضرورية في بعض الحالات

[1] في أصول اللغة والنحو ، مصدر سابق ، ص 137.

وتلحق معلولها في الوجود ، بمعنى أن العربي يتكلم والاستقراء يتم أو لا يتم ثم يأتي النحوي بعد ذلك ليشرح العلل >>[1].

ويوضح الأمر أكثر مبينا طبيعة العلل النحوية وانتمائها إلى ما – أسماه المنطق المادي والطبيعي – <<فإذا كانت علل الفلاسفة والمتكلمين ألصق بالمنطق الأرسطي التجريدي الصوري، وكانت علل الفقهاء رموزا وأمارات لوقوع الأحكام ؛ **فإن علل النحاة حسية تنتمي إلى المنطق المادي** أوالطبيعي الذي أشرنا إليه من قبل وليست من المنطق الصوري الذي يزعم النقاد أن النحاة سطوا عليه>>[2].

ويوضح ما يعنيه بضرورية العلة <<قلنا **إن العلة النحوية قد تكون ضرورية في بعض صورها** ؛ ذلك بأن العلة إذا كانت **ضرورية كانت موجبة** ، وإذا كانت **غير ضرورية كانت مجوزة** ، والنحو مليء بالواجب جنبا إلى جنب مع الجائز >>[3].

أما خير الدين حلوان ومحمد عيد فقد قاما بتلخيص ما جاء به النحاة من قبلهما خصوصا ما جاء في كتابي الإيضاح للزجاجي ، والاقتراح للسيوطي .

بيد أنه يوجد من الدارسين المحدثين من حاول إعادة صياغة مختلفة لما جاء في كتب الأقدمين.

لقد قام حسين الملخ في كتابه نظرية التعليل النحوي بصياغة نصوص بعض النحاة الأقدمين التي أوردوها أثناء حديثهم عن العلة ، وقسم العلة إلى

[1] الأصول ؛ تمام حسان ، مرجع سابق ، ص 164.

[2] المرجع السابق ؛ ص 164.

[3] المرجع السابق ؛ ص 164.

أربعة أنواع أساسية <<وتنقسم العلل النحوية من حيث التأثير إلى علل **موجبة ، ومجوزة ، ومهملة ، واعتباطية** >>[1].

1- العلل الموجبة

فالعلل الموجبة عنده هي التي تفسر حكما نحويا واحدا <<**وهي العلل التي تفسر حكما نحويا واحدا أو حالة تركيبية واحدة ثبت كل منهما بالسماع عن العرب** ، ولا مناص للخروج عن النحوية فيها أو ردها؛ لأنها تستند إلى الأثر الذي تحدثه **القواعد الوجوبية** >>[2].

2- العلل المجوزة :

فالعلل المجوزة عنده هي التي تفسر الأثر الذي تجيزه القواعد الجوازية <<وهي **العلل** التي تفسر الأثر الذي **تجيزه القواعد الجوازية** في الكلمة أو التركيب>>[3].

3- العلل المهملة :

وهي العلل التي منعها مانع من التأثير في معلولها<<**وهي العلل الموجبة التي لا تؤثر في معلولها لعارض كفها عن التأثير** ، أو لحذف معلولها>>[4].

4- العلل الاعتباطية:

وتعني ظهور حكم من غير علة توجبه أو تجوزه أو تهمله ومثل له بالترخيم فهو حذف لآخر الاسم على سبيل الاعتباط، معقبا بأن جمهور النحاة لا

---

[1] نظرية التعليل النحوي ؛ مرجع سابق ، ص 107

[2] نظرية التعليل في النحو العربي ؛ مرجع سابق ، ص 107.

[3] المرجع السابق؛ ص 108.

[4] المرجع السابق ؛ ص 109.

يعترفون بهذا النمط من العلل <<**وهي أن يظهر المعلول من غير علة توجبه أو تجوزه أو تهمله**، كقول الزمخشري والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط (...) ويظهر أن جمهور النحاة لا يعترفون بالعلل الاعتباطية؛ لأنها نادرة في مؤلفاتهم، ولأنهم دأبوا على تعليل نحو العربية بأي علة يرونها مناسبة، إلا علة الاعتباط>>[1].

وللتدليل على عدم اعتراف النحاة بها وجد منهم من يأتي بتعليل للترخيم "بدلالة الحال" نتيجة للتأثر الانفعالي <<قال ابن الخشاب في علة ترخيم المنادى العلم علة الترخيم في النداء جائزة لا واجبة، وهو قول راجح إذ يمكن تعليل الترخيم بدلالة علة الحال، وهي من العلل المعتبرة >>[2].

يتضح لنا من خلال ما سبق أن النحاة المحدثين لم يضيفوا جديدا في جانب تقسيم العلل، وإنما كانت دراساتهم وأبحاثهم تكريرا، وإعادة صياغة لما بثه النحاة الأقدمون في كتبهم عن العلة مفهوما وتقسيما.

[1] المرجع السابق؛ ص 109-110.

[2] المرجع السابق ؛ ص 110.

خلاصات المبحث :

- اتفاق النحاة على مبدأ التعليل ، وخصوصا ما يفيد منه تعلم اللغة وطرائق العرب في تعابيرها .

- أن النحاة الأقدمين أولوا العلة اهتماما كبيرا يعكسه حجم النصوص التي تحتويها مؤلفاتهم حول العلة .

- شيوع مبدأ تقسيم العلة إلى أقسام متعددة ، والاختلاف في ذلك التقسيم من حيث عدد الأقسام ، والاعتبارات التي بني على أساسها .

- ارتباط دقة العلة النحوية وسلامة أثرها عند بعض النحاة بمدى قربها من علل المتكلمين.

- أن أغلب النحاة المحدثين كان حديثهم عن العلة حديثا يغلب عليه تكرير ما سبق في كتب الأقدمين ، ومحاولة إعادة صياغته بطرق وتعابير تناسب القارئ العربي الجديد .

- بروز محاولات تحاول الاستفادة من التراث النحوي المتعلق بالعلة خصوصا في إعادة تقسيمها.

المبحث الثالث : العلة عند الشاطبي (الكشف والوصف)

لقد احتل مصطلح العلة حيزا كبيرا في كتاب المقاصد **توصيفا وتوظيفا** أثناء عرض القضايا النحوية ؛ وليس ذلك غريبا؛ لأن كتاب المقاصد زاخر بمعالجة القضايا الخلافية بين النحاة، حتى كاد يتحول إلى كتاب من كتب الخلاف النحوي؛ نظرا لإلزام الشاطبي نفسه بالمحاججة عن اختيارات ابن مالك وتصويب آرائه النحوية ما وسعه ذلك <> فلذلك بسطت فيه **من المآخذ الحكمية العربية ما يسوغ أن يكون تعليلا لمسائله** ، وأوردت فيه من التنبيه على الخلاف في المسائل الموردة فيه ما وسعني إيراده ، **وملت إلى الانتصار للناظم فيما رآه والاعتذار عنه ما وجدت إلى ذلك طريقا** ، حتى إذا لم أجد لما ارتكبه مساغا في **المنقول ولا في المعقول** بينت الحق في المسألة ورددت عليه غير مزدر له ولا منتقص منه علما بأن من كلام الناس المأخوذ والمتروك إلا ما كان من كلام النبوة>>[1].

ولأن قبول تلك الآراء ورفضها يحتاج إلى **استدلال واحتجاج** ، وإلى **تأصيل وتعليل** كانت العلة النحوية حاضرة في ثنايا المقاصد **إعمالا وإهمالا**، وهو ما سنحاول الكشف عنه في هذا المبحث المخصص للعلة النحوية عند الشاطبي وذلك في مطلبين يختص اولهما **بكشف حضور العلة في المقاصد**، ويحاول الآخر توضيح تعامل الشاطبي مع العلة **توسيما وتقديما**.

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج 9 ، ص : 486.

المطلب الأول : العلة النحوية في المقاصد (كشف الحضور)

لقد حضر مصطلح العلة النحوية ومشتقاتها في كتاب المقاصد الشافية تسعة وأربعين وخمسمائة ، موزعة على أجزاء الكتاب[1] على النحو التالي :

الجزء الأول :

لقد حضر مصطلح العلة النحوية ومشتقاته في هذا الجزء من المقاصد الشافية أربعة وثمانين مرة موزعة على صفحات الجزء، حسبما هو مبين في الكشاف المرفق مع الرسالة.

الجزء الثاني :

لقد حضر مصطلح العلة النحوية ومشتقاته في هذا الجزء من المقاصد تسعة وعشرين مرة، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء الثالث :

لقد حضر مصطلح العلة النحوية ومشتقاته في هذا الجزء ثمانية وخمسين مرة، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء الرابع :

حضر مصطلح العلة النحوية ومشتقاته في هذا الجزء من المقاصد الشافية اثنين وأربعين مرة ، موزعة في صحفاته حسبما هو مبين في الكشاف.

[1] ننبه إلى أن الدرسة مصحوبة بكشاف ، يوضح بالأرقام صحفات الورود ، وبالتالي سنكتفي هنا بذكر عدد الورود إجمالا حسب كل جزء دون ذكر الصفحات الورود .

الجزء الخامس :

حضر مصطلح العلة النحوية ومشتقاته في هذا الجزء سبعة وثمانين مرة ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف.

الجزء السادس :

حضر مصطلح العلة النحوية ومشتقاته في هذا الجزء ثلاثة وعشرين مرة ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

الجزء السابع :

حضر مصطلح العلة النحوية ومشتقاته في هذا الجزء أربعة وخمسين مرة ، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

الجزء الثامن :

حضر مصطلح العلة النحوية ومشتقاته في هذا الجزء ثمانية وستين مرة، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

الجزء التاسع :

حضر مصطلح العلة النحوية ومشتقاته في هذا الجزء أربعة ومائة، موزعة في صفحاته حسبما هو مبين في الكشاف .

من خلال كشف الحضور السابق لمصطلح العلة ومشتقاته في ثنايا المقاصد يتضح حجم الاهتمام الكبير الذي أولاه الشاطبي لهذا المصطلح ، شأنه في ذلك شأن المصطلحات السابقة التي اهتم بها الشاطبي ووظفها في تحليله النحوي ، وإقراره للحكم النحوي أورفضه.

المطلب الثاني : العلة النحوية في المقاصد (التوسيم والتقديم)

في هذا المطلب نحاول – قدر المستطاع – تبيان تعامل الشاطبي مع العلة النحوية ، كيف وسمها ، وقدمها في التعليل لآرائه التي يقدم؛ وذلك في فرعين؛ نخصص الأول لعرض الأوصاف التي أطلقها الشاطبي على العلة النحوية تبيانا لقوتها أو ضعفها ، ونخصص الثاني للضوابط التي وضعها لإعمال العلة النحوية والأخذ بها .

الفرع الأول : العلة النحوية في المقاصد (أنماط التوسيم)

لقد وصف الشاطبي العلة النحوية بجملة من الأوصاف تعكس نظرته إليها، وتفاوت قوتها – في تقديره – ، فقد وصفها " **بالاطراد** "، و" **الاستحكام** " و"**الايجاب**" و"**التجويز**" و"**الحسن**" و" **القصور** " و" **الضعف**" و" **التمام** " و"**النقصان**" و"**عدم النهوض**" .

تعكس هذه الأوصاف وتباينها نظرة الشاطبي للعلة النحوية وأنها عنده ليست على وزان واحد ، ولا منزلة واحدة .

ففي تعقيبه على تعليل ابن مالك بناء بعض المبنيات بقلة التمكن بين أن هذا التعليل غير مطرد واتباع العلة المطردة أولى من ابتاع غيرها <<وإذا كان كذلك فما كان من **العلل مطردا في معلولاته أولى مما كان غير مطرد**، وقد وجدنا لبناء الآن **علة مطردة** غير ما ذكره السيرافي>>[1].

ووصفها بالموجبة في معرض بيانه أن الإسم معرب بالأصل لخلوه من العلل الموجبة للبناء <<تعرض في هذين المزدوجين لأمرين : أحدهما: الإشارة إلى أن

[1] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق، ج 1 ، ص :91.

الإسم معرب بحق الأصل ، ليس أصله غير **ذلك لخلوه من العلل الموجبة للبناء** >>[1].

وبين أن سبب بناء فعلي الأمر والماضي فقدهما للعلة " الموجبة " للإعراب <<فهذان مبنيان حتما كما ذكر، لا إعراب يدخلهم البتة وإنما بنيا لفقد **العلة الموجبة** للإعراب فيهما >>[2].

ومن ذلك ما جاء في تعقيبه على أن الناظم لم يصرح بالعلة الموجبة للإمالة << واعلم أن الناظم لم يأت في كلامه بنص صريح على **العلة الموجبة** للإمالة>>[3].

وفي حديثه عن انفصال الضمير واتصاله وصف علة انفصال الضمير في باب ظن بالاستحكام <<فإن **علة** الانفصال في باب" ظننت" **مستحكمة** فاقتضت معلولها بحكم الأصل >>[4].

ووسمها بالتمام والاستقلال في معرض بيانه أن أسماء حكاية الأصوات جعل لها "عدم التأثر" علة تامة لبنائها <<وأما حكاية الأصوات كغاق وقب ، فحملت على أسماء الأصوات المزجور بها ، أو المدعو بها ، على اعتبار شبهها بأسماء الأفعال ، أو يجعل عدم التأثر لها **علة تامة مستقلة** كما مر والله أعلم>>[5].

---

[1] المصدر السابق ؛ ج1 ، ص 92.

[2] المقاصد الشافية ، مصدر سابق ، ج1، ص 101.

[3] المصدر السابق؛ ج8، ص 135.

[4] المصدر السابق؛ ج1 ، ص 314.

[5] المصدر السابق؛ ج 5 ص 527.

و وصفها **بالتمامية** في سياق تعريفه للاشتقاق وأثره في إعادة الكلمة إلى أصلها <<وقوله ليتحقق بها لفظا ومعنى بيان **للعلة التمامية** في الاشتقاق ، وهي أن تصير الكلمة عند الناظر فيها محققة اللفظ من الأصالة والزيادة والصحة والإعلال>>[1].

وقد وصفها بالحسن في بيانه لمقصد ابن مالك من أن صيغ المبالغة لا تشتق من المعاني التي لا تتفاوت في ذاتها <<يعني أن هذه المعاني لا يصح فيها المبالغة ؛ لأنها في نفسها لا تزيد ولا تنقص ، فلا يعبر عنها بما أفعله، ولا فعول ولا مفعال ولا غير ذلك مما يقتضى المبالغة وهذا حسن من **التعليل**>>[2].

وقد وصفها بالتجويز في رفضه القول بأن الإضافة إلى المبنى توجب بناء لطروها بعد التركيب <<وأما الإضافة إلى المبنى لا توجب بناء لطروها بعد التركيب ، وكلامنا في المبني بحق الأصل ، وإنما الإضافة إلى المبنى- إن ثبتت - **علة تجوز** البناء ولا توجبه >>[3].

ووصفها بالقصور في معرض حديثه عن تعليل حذف اسم " لات " حملا لها على "كان " <<وهذا **تعليل بعلة قاصرة** ، إذ يلزم جواز الحذف في اسم ما ولا وإن ، وأما حذف الخبر دون الاسم فللشبه بالفضلة ، وهذا أيضا **تعليل قاصر** >>[4].

---

[1] المصدر السابق؛ ج 8 ، ص 450.

[2] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج 4 ، ص 463.

[3] المصدر السابق؛ ج 1 ، ص 97.

[4] المصدر السابق؛ ج 2 ، ص 257.

ووصفها بالضعف في تعليلهم منع بناء فعل التعجب من المعاني التي لا تتاوفت في ذاتها حملا لها على أفعل التفضيل <<ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب لجريانهم مجرى واحدا في أمور كثيرة ، وتساويهما في الوزن والمعنى ، قال : وهذا الاعتبار بين هين ، ورجحانه متعين ، وهذا **تعليل ضعيف** >>[1].

تلك جملة من أنماط التوسيم التي وسم بها الشاطبي العلة وحكم عليها بها اعمالا لها بسبب الاطراد والقوة والإيجاب والاستحكام والتمام ، أو إهمالا بسبب الضعف والقصور .

الفرع الثاني : العلة في المقاصد (ضوابط التقديم)

نحاول في هذا الفرع الكشف عن الضوابط التي يعتمدها الشاطبي في تقديم العلة ، واعتبارها في إقرار الأحكام أو رفضها.

لكن قبل ذلك نورد نصوصا تبين رأيه في التعليل ؛ فبالنسبة للشاطبي الأصل عدم التعليل؛ لأن السلامة منه هي الأصل؛ ولكونه من باب الزائد على الضروري من النحو <<الإشارة إلى أن الاسم معرب بحق الأصل ، ليس أصله غير ذلك لخلوه من العلل الموجبة للبناء ، **ولا شك أن السلامة من العلة هي الأصل** ، فالإعراب هو الأصل من غير تخيير في ذلك>>[2].

ويرى أن التعليل زائد على الضروري <<فإن قيل هذا الكلام أتى به تعليلا للتشديد وهو لم يتصدر لذلك ، وإنما قصده ذكر الأحكام القياسية في

[1] المصدر السابق؛ ج 4، ص 464.

[2] المقاصد الشافة ؛ مصدر سابق ، ج1 ، ص 92.

الكلام ولا كل ذلك ، بل الضروري خاصة ، **والتعليل من قبيل الزائد على الضروري** >>[1].

بيد أنه لجأ إلى التعليل مستندا في ذلك إلى قاعدتين أساسيتين إحداهما أن ما خرج عن أصله فلعة ، والثانية أن العرب لا يضطرون لشيء إلا وهم يحاولون به وجها <<وأيضا لما بين أصالة الرتبة الأولى وهي رتبة السكون اقتضى ذلك فرعية ما عداها ، وأنها ليست على الأصل ، **وما خرج عن الأصل فلعة** >>[2]

وقد صرح أن العرب لا تخرج عن أصول كلامها مضطرة إلا وهي تحاول وجها <<فإن القاعدة أن **العرب لا يضطرون لشيء** إلا وهم **يحاولون** به **وجها**>>[3].

إلا أن الأخذ بالعلة عنده مبني على ضوابط يجب توفرها فيها ؛ وهي استنادها إلى السماع ، وانطباقها على جميع معلولاتها وجرياتها عليهم ، وتخلف الموانع من إعمالها.

1- التعليل آت بعد السماع:

يرى الشاطبي أن التعليل لا بد له من سماع يستند إليه أو تأكد انعدام السماع أو ندوره حتى يتم الأخذ به <<والمعتمد في الجميع السماع؛ لأن

[1] المصدر السابق؛ ج 1 ، ص 433.

[2] المصدر السابق؛ ج 1 ، ص 119.

[3] المصدر السابق؛ ج 1 ، ص 344.

التعليل بالاستثقال **ثان** عن كونه **معدوما** أو **نادرا** " قف حيث وقف وقفوا ثم فسر>>[1].

وقال في موطن آخر <<والجواب عن هذا أن المتبع في ذلك السماع، و**التعليل** إنما يأتي من وراء ذلك >>[2].

2- جريان العلة وانطباقها:

يرى الشاطبي أن العلة النحوية الحقيقية المعتبرة هي الجارية في جميع أفرادها سواء تم إلحاقها بعلل المتكلمين أو علل الفقهاء <<وهذا في التعليل غير صحيح؛ **لأن حقيقة العلة أن تكون جارية في أفرادها معملة في جميع ما وجدت فيه ، وإلا فليست علة سواء أزعمت أن علل النحو عقلية أو ضعية** ؛ لأنها إما باعثة على الحكم ؛ وهي العقلية فلا بد أن يوجد الحكم بوجودها ويعدم بعدمها ، وإما معرفة أو علامة عليه فلا بد من أن توضح في **جميع مجال الحكم ، وإلا لم تكن معرفة إذا وجدت ولم يوجد الحكم** >>[3].

يتضح من النص السابق أن الشاطبي يشترط في اعتبار العلة جريانها على جميع معلولاتها ، ووجودها في جميع محال الحكم سواء ألحقت بعلل المتكلمين أو الفقهاء.

[1] المصدر السابق؛ ج6 ، ص 478.

[2] المصدر السابق؛ ج8 ، ص 68.

[3] المقاصد الشافية ؛ مصدر سابق ، ج 9، ص 120.

3- تخلف الموانع:

يشترط الشاطبي الاعتبار العلة اجتماع الشروط وانتفاء الموانع ؛ وإلا فإن العلة لا يعتد بها ولا تؤثر في معلولها <<لأن **علة الحكم** لا **تؤثر** في **معلولها** إلا مع **اجتماع الشروط ، وانتفاء الموانع** >>[1].

إلا أنه ينبه إلى أن تعليق العلة عن عملها بمانع ، أو افتقاد شرط لا يعني فسادها؛ ذلك أن الحكم تخلف عنها لمانع معنه <<ويكون تخلف الحكم عنها لوجود مانع أو تخلف فوات شرط فلا **تكون فاسدة**>>[2].

[1] المقاصد الشافية ؛مصدر سابق ج8 ، ص 165.

[2] المصدر السابق؛ ج 9، ص 120-121.

خلاصات المبحث:

- احتلال العلل النحوية وإعمالها حيزا كبيرا في كتاب المقاصد إعمالا وإهمالا أثناء نقاش القضايا النحوية .

- تنوع أنماط التوسيم التي أطلقها الشاطبي على العلة ؛ مما يعكس تفاوت درجاتها عنده قوة وضعفا ، تماما وقصورا ، حسنا واطرادا.

- إحجام الشاطبي عن التعليل إلا لحاجة؛ لأن الأصل عدمه؛ ولأنه زائد عن الضروري .

- أن ما دفع الشاطبي إلى التعليل سعيه لتصويب وتصحيح آراء ابن مالك النحوية كما صرح بذلك .

- أنه مستند في تعليله إلى القواعد النحوية المؤسسة في هذا المجال " ماخرج عن الأصل فلعة" ، و"ليس شيء مما يضطرون له إلا ويحاولون به وجها"

- أن الشاطبي وضع ضوابطا لإعمال العلة ؛ وهي الاستناد إلى السماع ، والجريان والانطباق ، وانتفاء الموانع.

الخاتمة

هانحن بحمد الله نصل إلى مختتم رحلة ماتعة مع كتاب المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية؛ هذا الكتاب الذي **يعتبر موسوعة نحوية ، ودائرة معارف كبرى** أظهر فيه الإمام الشاطبي قدرة فائقة على التحليل النحوي ، وأبان فيه عن علو كعبه في مجال النحو؛ مما جعل بعض الدارسين يعتقد أنه بدأ نحويا قبل أن يكون أصوليا: <<لقد بدأ الشاطبي حياته العلمية **نحويا** قبل أن يكون **أصوليا وفقيها**، والذي حدا بي إلى هذا الاعتقاد أني رأيته يحيل كثيرا في كتابه (المقاصد الشافية) إلى مصنفاته، ولم يحل مرة واحدة إلى أحد كتابيه: (الموافقات)، أو (الاعتصام)؛ مما يقوي اعتقادي بأن الشاطبي قد صنف في علوم العربية، وبلغ فيها الغاية قبل أن يصنف في الفقه وأصوله >>[1].

لقد أظهر الشاطبي في تناوله للقضايا النحوية في المقاصد الشافية مستوى عال من التبحر في النحو جعله يعد إماما من أئمته، عارفا بمسالكه الوعرة ، مهتديا إلى حل مشكلاته الكبرى ، وفيا لخط النحو العربي الأصيل، مدافعا بوعي عن اختيارات النحاة الأقدمين، مبينا قوة مأخذهم، وسلامة منهجهم، ورسوخ مرتكزهم .

يجدر بنا ونحن في نهاية جولتنا أن نسجل أهم الخلاصات والنتائج التي توصلنا لها أثناء البحث؛ لتكون جوابا عن مدى تحقق المبتغى من البحث، وكاشفا لما تم تحقيقه.

- تأخر التأليف في أصول النحو العربي بشكل مستقل وإن كان حاضرا مبثوثا في كتب الأقدمين ، وبارزا في تطبيقاتهم ونقاشاتهم .
- أن دوافع التأليف في أصول النحو العربي ترجع في مجملها إلى ثلاثة أمور :

- نضج الجهاز المفاهيمي والمصطلحي للنحو، وبروز النزعة التجريدية في التأليف النحوي، **وظهور المدارس النحوية الساعية إلى التمايز في الأصول ، والتميز في التعليل والتأصيل.**
- الرد على من اتهم النحو بضعف **الحجج والعلل**، ووصفها **بالخطأ والخطل.**

[1]- جوانب التفكير النحوي ص : 215.

- **بزوغ ظاهرة الاقتراض المعرفي بين العلوم في المناهج والمصطلحات**، وقد أثمرت هذه الظاهرة علوما متداخلة في المناهج والمصطلحات(أصول الفقه وأصول النحو أنموذجا)..

– أن السمات الكبرى للنحو الأندلسي هي **التوسع في الاستدلال، والدعوة إلى التيسير**.

– أن الإسهام الأندلسي في أصول النحو يقنسم إلى قسمين:

ت– "نقد مناظرة"، وأوضحنا أنه يسعى إلى ترسيخ أسس التأصيل النحوي وتوسيع خياراته ؛ ورأينا أنه يتوخى " **الإغناء والإنماء**".

ث– "نقد مغايرة" وأثبتنا أنه يرمي إلى تخليص النحو من أسسه الكلية؛ فهو يدعو إلى " **الإلغاء والإفناء** "، خلافا لنقد المناظرة الذي اتضح أنه يسعى إلى "**الإغناء والإنماء**".

– أن **نقد المناظرة** أثمر ثمارا من أهمها تثبيت أركان النحو الأندلسي وتأكيد تميزه ، وتوسيع دائرة خياراته الاستدلالية (الاستدلال بالحديث أنموذجا).

– أن **نقد المغايرة** لم يكتب له لاستمرار؛لانشغاله **بالإلغاء بدل البناء** ؛ وارتباط فهم التراث الضخم لهذه الأمة بالأساليب العربية التي درسها النحاة الأقدمون وقننوا ضوابط التعامل معها.

– أن الحكم على الشاطبي بالتقليد المحض في ميدان النحو حكم فيه بعض التجوز، بينما قياس عمله النحوي على علمه الأصولي فيه تساهل؛ لأن الشاطبي في **الأصول مؤسس** وفي **النحو مدرس** وشتان بينهما.

– أنه يمكننا –بشيء قليل من التجوز – أن نصف نحو الشاطبي **ب"النحو المتبصر"**؛ ذلك أن منهج الشاطبي في التحليل النحوي يعتمد على **"التحري والتدقيق"** بحثا عن الدليل المتسم **بصحة التوثيق** ، ويسلك مسلك **"العرض والانتخال"**، بدل **"الرفض ولاختزال"**؛ فهو يبسط المسائل النحوية بسط **"المتبصر الواثق"**، وينتقي من أدلتها انتقاء **"المتمرس الحاذق"** مصطحبا **"توقير السابق"**، ومستهدفا **"تبصير اللاحق"**.

– أن الوصف الجامع – في رأينا – **"لنحو الشاطبي"** هو أنه **"نحو متبصر"** يتسم ب**"الاتباع في التأصيل"** ، و**"الإبداع في التحليل "**، و**"الإحكام في" التعليل "** ، **والإقناع في التنزيل"**.

– أن عمل الشاطبي في النحو كان منصبا على **التدريس** ؛ خلافا لعمله في الأصول الذي كان مهتما **بالتأسيس** ؛ مما انعكس على مستوى التجديد عنده في مجال النحو ؛ إذ شتان بين **التأسيس والتدريس** ، فالمنهج في الأول **تنظيري تقعيدي** ، وفي الثاني **تبسيطي تقريبي**.

– أنه بالرغم من انشغاله بالتدريس في مجال النحو؛ فإن عمله فيه **اتسم بالعمق** خصوصا على مستوى **التأصيل** ، و**التحليل** ، **والتعليل** ، **والتنزيل** ؛ وقد اتضح ذلك في منهجه الذي اعتمده في عرض الأصول وبسطها **تمكينا وتوهينا**.

– أن الشاطبي كان له دور معتبر في أصول النحو **تأليفا وتوظيفا**؛ حيث رأينا أنه ألف فيه كتابا أسماه أصول النحو وإن لم يصل إلينا،ناقش فيه كثيرا من قضايا أصول النحو ظهر ذلك في حجم الإحالات التي أحال إليه.

– أن الشاطبي عالم موسوعي بامتياز تضلع في العلوم العربية والإسلامية؛ مما شكل خلفية معرفية مركبة أطرت الذهنية النقدية لديه ، وزودته بقدرة كبيرة على النقد والتحرير.

– أن الشاطبي يستخدم " العبارة" مرادفا تعبيريا للمصطلح ؛ أثناء المناقشة والمحاججة .

– ان الشاطبي يمتلك حسا مصطلحيا **عميقا ودقيقا**، أبان عن فهم دقيق لدور المصطلح في **الفهم والإفهام** ، **والبيان والتبين**؛ حيث اتضح أنه يقف كثيرا مع " **العبارة** " **تحريرا وتدقيقا** ، وهذا ما انعكس في تلك الثروة الكبيرة من المصطلحات التحريرية– **"المعهود" المعتاد** " **"القلق"** **"التجوز"** **"الاتساع"** **"التساهل"** **"التسامح"** **"الضيق"**– التي شكلت جهازا مصطلحيا لدى الشاطبي يستخدمه في تقويم **"عبارة"** ابن مالك ، وتقييم سلامتها ، وتوصيف دقتها.

– **أهمية مصطلح** السماع عند الشاطبي، فقد عكستها تلك الوفرة الهائلة لهذا المصطلح في ثنايا المقاصد؛ حيث لا تكاد تخلو صفحة من هذا الكتاب من استخدام مصطلح السماع، لهذا المعنى أو ذاك.

– **أن السماع يستخدمه الشاطبي** لمعنيين :

ت–**السماع بمعناه** المستخدم في أصول النحو باعتباره الأصل الأول من أصول النحو، والمصطلح الأهم داخل الجهاز المصطلحي ، بمعنى الكلام الذي تتجاوز قوة **فصاحته اللغوية، وسلامته النحوية** إلى غيره فيقاس عليه .

ث– **السماع بمعنى** آخر يقابل المعنى الأول ، أي سماع يقابل السماع الذي يقاس عليه؛ فهو في هذه الحالة لغة من لغات العرب تحفظ ولا يقاس عليها، أي لم تبلغ فصاحتها اللغوية ، ولا سلامتها النحوية من القوة ما يجعل حكمها يتعدى إلى غيرها ، فتحفظ هي ولا يقاس عليها غيرها.

– **أن ضوابط الحكم على السماع** عند الشاطبي هل هو مما يقاس عليه ، أو من الذي يحفظ ولا يقاس عليه؟ هي :

ت– **القبول القياسي وانعدام المعارض** ؛ إذا سمع شيء ولم يوجد له معارض يطلق فيه القول بالقياس حتى ولو كان لفظة واحدة <<وذلك لقاعدة في الأصول العربية : وهي أن الشيء إذا قل في السماع فلا يخلو أن يكون مقبولا في القياس أو لا فإن كان **مقبولا في القياس ولا معارض** له **استوى مع ماكثر في القياس عليه مطلقا** >>[1] ويقول الشاطبي أيضا <<إذا **جاء السماع قليلا وعضده القياس** ولم **يعارضه معارض** وجب أن يكون **أصلا يعول عليه**>>[2].

[1] المقاصد الشافية؛ مصدر سابق، ج2 ، ص 251.

[2] المصدر السابق؛ج 4 ،ص 219.

ث– عدم القبول القياسي وضعف المعارض ؛ <<وإن كان غير **مقبول في القياس** لوجود **ما ينتقضه ويعارضه** ؛ فهذا هو الذي قد **يوقف** على **السماع** في بعض المواضع ، وقد **يطلق القياس فيه على استضعاف**>>[1].

– أن القياس يكتسي أهمية قصوى عند الشاطبي ؛ ظهرت في **كثرة الاستعمال ، ووفرة الاستدلال**.

– أن القياس عند في الشاطبي ينقسم إلى قسمين :

ت– قياس الأحكام النحوية ؛ وهو القياس المستعمل عند النحاة الآخرين " إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة بينهما" ، ولا نحتاج في استخدامه – وفق رأي الشاطبي – للتنقير هل قالته العرب أم لا؟.

ث– قياس الأوزان الصرفية؛ ومعناه أن النحاة يصطلحون على صيغة معينة يجعلونها قياس مصدر فعل ما؛ لكن لا يمكن القياس عليها إلا بعد البحث هل استعملت العرب مصدرا على وزن آخر لهذا الفعل أم لا.

– أن الشاطبي يرى حجية القياس في أصول النحو؛ وقد تجلت هذه الحجية لديه في استدلاله لإثبات الأحكام وتقريرها؛ ولكنها ظهرت أكثر في شيئين :

ت–**حصره للنحو جميعا في القياس**؛ حيث إنه يرى أن إبطال القياس محال؛ لأنه انبنى عليه النحو في جميع أحكامه .

ث– **حصره مجال اشتغال النحوي في القياس**؛ حيث يرى أن النحوي لا ينبغي أن يتحدث في التعابير السماعية إلا ليبين أنها غير مقيسة، وأن حديثه عنها خروج منه عن صناعته ، واشتغال منه بأمور خارج مجال اختصاصه.

– أن الشاطبي لا يرى مانعا من القياس على القليل ؛ لكن بشرطين:

[1] المصدر السابق؛ج 2 ،ص 251.

ت– ثبتوت هذا القليل نقلا عن العرب ، وإثباته من لدن النحاة بحيث لا يخالف فيه أحدهم؛ وذلك أن **يكثر** في **الاستعمال كثرة تحل محل كثرة الأمثال** .

ث–**أن لا يعارضه معارض آخر ينقضه** ؛ بحيث يكون في قوة الشائع الانعدام ما يعارضه من أمثلة أخرى .

– أن الشاطبي يقسم الشاذ بحسب اعتبارين :

ت– **بحسب مخالفته لقاعدة نوعه**؛ أو **مخالفته لقاعدة نفسه**.

ث– **بحسب الاططلاح** ؛ وهذا الأخير قسمه هو الآخر إلى ثلاثة أقسام.

– أن الشاطبي اعتمد على الإجماع دليلا في مناقشة القضايا النحوية ، دافع به عن ابن مالك تارة ، واستخدمه ضده تارة أخرى .

– أن الشاطبي يرى حجية الإجماع ويعتبره أصلا من الأصول المعتمدة في الإستدلال .

– أنه يرفض الخروج على إجماع النحويين، ويرى إجماع النحاة مثل إجماع غيرهم يمنع الخروج عليه .

– أن الإجماع المنقول – آحادا– أضعف رتبة من الإجماع المنقول تواترا؛ وذلك يكفي لتسويغ الخروج عليه عند الشاطبي .

– أن خرق الإجماع الممنوع عند الشاطبي ما أدى إلى إبطال الإجماع قبله؛ أي الإتيان بحكم جديد يبطل ما أجمعوا عليه .

– أن الشاطبي يجيز إحداث تأويل أو قول ثالث لا ينقض أصل الإجماع ، وأن مخالفة الإجماع في الاصطلاح أو فيما لا ينبني عليه حكم أمر مستساغ بناء على رأي المحققين من الأصوليين .

كانت تلكم الخلاصات الأبرز التي خلص إليها إليها هذا البحث ، وإن لم تكن كل ما وصل إليه .

وفي الختام ننبه إلى أن المقاصد الشافية ما تزال محتاجة إلى من يستخرج كنوزها النحوية خصوصا في ثلاثة قضايا نحوية يلاحظها من عايش المقاصد بشكل جلي :

– الجهد العلمي الكبير الذي بذله الشاطبي في موضوع الخلاف النحوي فقد أبدع فيه بشكل كبير؛ لكونه جرد من نفسه محاميا عن الصواب النحوي ، وإن كان الدفاع عن ابن مالك بغيته الأولى إلا أنه ينحاز إلى الدليل بشكل كامل حين يكون قويا؛ وهو ما جعل المقاصد كتابا من كتب الخلاف النحوي بامتياز .

– عمله الجبار في تقعيد القواعد النحوية وتجريدها، والحكم عليها اطرادا وعدمه ، إضافة إلى توظيفها بشكل كبير في حسم الخلاف ، وتقوية رأي على رأي.

– قضية الشاهد عموما والشعري منه خصوصا؛ فقد بذل فيه جهدا كبيرا توثيقا وتدقيقا ، توصيفا وتوظيفا.

هذه القضايا وغيرها كثير نلفت إليها عناية الباحثين لعل أن تجد منهم من يرى في نفسه الأهلية لخوض غمارها ، ومجالسة الشاطبي من خلال المقاصد.

والله من وراء القصد

الفهرس الفني لمصطلحات أصول النحو في كتاب المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي 790هـ

عدد وروده	مصطلح السماع ومشتقاته	الجزء
99	صفحات الورود : 65، 66، 66، 66 ، 171،177،177، 179، 195، 197، 197، 205، 205 ، 206 ، 206، 206، 212، 212، 236، 236، 239، 262، 262، 302، 303، 303، 303،305 ، 306 ، 306 ، 308، 312 ، 313 ، 314 ، 314، 322،329، 329، 330 ، 338 ، 338، 344، 346، 346، 346 ، 346، 366، 366، 366، 366، 379، 415 ، 416 ، 423 ، 432 ، 433 ، 433، 459 ، 490،511 ، 511 ، 514 ، 519 ، 519 ، 519 ، 519 ، 519، 519، 524، 530 ، 544 ، 558، 558 ، 559 ، 560، 575، 575 ، 577 ، 577 ، 578، 588 ، 588 ، 594 ، 595 ، 596، 597، 598 ، 599 ، 607 ، 607 ، 607 ، 627 ، 627 ، 638 638، 646، 649 ، 650 .	1
عدد وروده	**مصطلح السماع و مشتقاته :**	**الجزء**
169	صفحات الورود : 54 ، 54 ، 54 ، 57 ، 58 ، 66 ، 71 ، 83 ، 85 ، 85 ، 88 ، 91، 106، 108 ، 114 ، 114، 114 ، 124 ، 124 ، 133، 133 ، 134، 134، 138، 153، 153، 153، 154، 154، 157، 158 ، 177، 177، 177، 177، 185، 193، 193، 194، 194 ، 194 ،	2

	195، 195 ، 195، 195 ، 200 ، 200 ، 207 ، 207 ، 208 ، 212 ، 214، 214 ، 229 ، 229 ، 237 ، 241 ، 241 ، 242 ، 242 ، 243 ، 245 ، 245 ، 250 ، 250 ، 251 ، 251 ، 251 ، 251 ، 251 ، 252 ، 252 ، 252 ، 252 ، 252 ، 252 ، 253 ، 253 ، 274 ، 274 ، 279 ، 282 ، 282، 282 ، 282 ، 288 ، 298 ، 304 ، 308 ، 328 ، 333، 333 ، 333 ، 333 ، 344 ، 344 ، 345 ، 345 ، 346 ، 346، 346 ، 346 ، 347 ، 348 ، 361 ، 362، 362 ، 362 ، 362 ، 371 ، 372 ، 379 ، 379 ، 381، 385 ، 387 ، 388 ، 392 ، 392 ، 394 ، 395 ، 406، 410 ، 418 ، 418 ، 430 ، 431 ، 432 ، 436 ، 461 ، 461، 461 ، 463 ، 465 ، 476 ، 493 ، 512 ، 512 ، 515 ، 515، 515 ، 516 ، 524 ، 525 ، 525 ، 526 ، 529 ، 552 ، 569، 574 ، 574 ، 578 ، 580 ، 580 ، 584 ، 605 ، 605 ، 606، 606 ، 606 ، 606 ، 611 ، 613 ، 613، 614، 615 ، 617، 617 ، 617 ، 619.	
عدد وروده	**مصطلح السماع ومشتقاته**	**الجزء**
221	7، 9 ، 25 ، 25 ، 25 ، 25 ، 39 ، 41 ، 42 ، 43 ، 43 ، 43، 43 ، 50، 50 ، 53 ، 53 ، 56 ، 59 ، 59 ، 59 ، 59 ، 59 ، 72 ، 75 ، 79 ، 79 ، 86 ، 104 ، 106 ، 128 ، 129 ، 130، 130، 134 ، 139 ، 144 ، 144 ، 144 ، 145 ، 145 ، 146 ، 146، 146 ، 146 ، 148 ، 163 ، 166 ، 168 ، 169 ، 173 ، 179، 181 ،	3

	181 ، 182 ، 185 ، 186 ، 188 ، 189 ، 195 ، 198، 198 ، 227 ، 231 ، 231 ، 234 ، 236 ، 236 ، 236 ، 236، 236 ، 237 ، 241 ، 247 ، 247 ، 247 ، 254 ، 260 ، 260، 266 ، 272 ، 273 ، 274 ، 279 ، 286 ، 286 ، 286 ، 286، 288 ، 299 ، 303 ، 304 ، 304 ، 305 ، 305 ، 306 ، 306، 307 ، 312 ، 312 ، 312 ، 313 ، 316 ، 318 ، 318 ، 319، 326 ، 333 ، 334 ، 339 ، 356 ، 356 ، 373 ، 374 ، 374، 374 ، 374 ، 398 ، 399 ، 401 ، 401 ، 401 ، 401، 401 ، 401 ، 408 ، 413 ، 414 ، 415 ، 415 ، 419، 426 ، 431 ، 432 ، 433 ، 435 ، 436 ، 440 ، 441 ، 443، 443 ، 452 ، 452 ، 453 ، 453 ، 455 ، 456 ، 457، 458 ، 472 ، 477 ، 478 ، 478 ، 487 ، 487 ، 498 ، 498، 498 ، 500 ، 501 ، 501 ، 518 ، 518 ، 518 ، 526 ، 526، 526 ، 528 ، 546 ، 546 ، 546 ، 547 ، 547 ، 552 ، 553، 553 ، 554 ، 554 ، 554 ، 554 ، 556 ، 558 ، 559 ، 559، 580 ، 583 ، 583 ، 583 ، 592 ، 599 ، 599 ، 602 ، 602، 605 ، 605 ، 605 ، 605 ، 615 ، 621 ، 637 ، 645 ، 646، 646 ، 650 ، 650 ، 650 ، 660 ، 664 ، 664 ، 669 ، 676، 677 ، 692 ، 692 ، 692 ، 692 ، 692 ، 694، 694 ، 701، 702 ، 707 .	
عدد وروده	**مصطلح السماع ومشتقاته :**	**الجزء**
201	صـــــــــــــــــــــــــــــــفحات الـــــــــــــــــــــــــــــــورود :	4

	31 ، 33 ، 33 ، 38 ، 38 ، 38 ، 47 ، 50 ، 51 ، 52 ، 53 ، 58 ، 62 ، 63 ، 63 ، 63 ، 63 ، 63 ، 64 ، 65 ، 75 ، 83 ، 90، 92 ، 93 ، 93 ، 102، 102،106،106، 112 ، 113 ، 112 ، 114، 115،119 ، 123، 129 ، 136 ، 140 ، 141، 141 ، 143 ، 149 ، 149، 149 ، 150 ، 154 ، 154 ، 154 ، 154 ، 161 ، 169،169، 172، 172 ، 174 ، 175 ، 175 ، 180 ، 180 ، 181 ، 182 ، 183، 183 ، 184، 185 ، 185 ، 185، 185 ، 189 ، 191 ، 218 ، 218، 219، 219 ، 220 ، 237 ، 242 ، 245 ، 246 ، 286 ، 292، 292 ، 305، 322 ، 322، 322 ، 338 ، 340 ، 341 ، 342 ، 340، 344، 344، 362 ، 363 ، 367 ، 367 ، 369 ، 372 ، 377، 377، 379، 381، 385 ، 385 ، 385 ، 386 ، 386 ، 398 ، 423 ، 427، 427، 428، 428، 428 ، 430 ، 438 ، 440 ، 448 ، 465 ، 465، 466، 466 ، 466 ، 468 ، 468 ، 474 ، 475، 486، 486، 487،487، 487 ، ، 487 ، 487 ، 489 ، 489 ، 491 ، 462، 492، 492، 493 ، 493 ، 493 ، 494 ، 494 ، 495 ، 495 ، 495، 497، 497،502 ، 503 ، 504 ، 504 ، 514، 514 ، 515 ، 516 ، 516، 518 ، 518 ، 519 ، 520 ، 530 ، 530 ، 531 ، 533 ، 534، 559، 559 ، 564 ، 572 ، 590 ، 590 ، 604، 604، 622، 623 ، 623، 623، 635، 643 ، 643 ، 644 ، 645 ، 645 ، 647 ، 648 ، 661، 672، 685، 686 ، 690.	
عدد وروده	**مصطلح السماع ومشتقاته:**	**الجزء**

	صـــــــــــفحات الـــــــــــورود :	
	11 ، 11 ، 15 ، 19 ، 20 ، 20 ، 22 ، 24 ، 25 ، 34 ، 36،	
	46 ، 47 ، 55 ، 55 ، 55 ، 55 ، 59 ، 59 ، 83 ، 114 ، 121 ،	
	128 ، 137 ، 137 ، 137 ، 137 ، 137 ، 137 ، 137 ، 137 ،	
	140، 141 ، 141 ، 142 ، 143 ، 147 ، 160 ، 162 ، 175 ،	
	178، 178 ، 181 ، 206 ، 210 ، 211 ، 212 ، 215 ، 216 ،	
	217، 236 ، 246 ، 250 ، 251 ، 252 ، 253 ، 253 ، 253،	
	254، 254، 268، 268 ، 269 ، 272 ، 272 ، 272 ، 278 ،	
	280 ، 280، 280 ، 280، 281 ، 287 ، 287 ، 287 ، 287 ،	
	293 ، 293، 294، 298 ، 298، 303 ، 305 ، 309 ، 309 ،	
	309 ، 310 ، 317، 317، 317 ، 324 ، 324 ، 324 ، 324 ،	
	328 ، 332 ، 347، 349، 349، 352 ، 353 ، 353 ، 353 ،	
	353 ، 354 ، 355 ، 355 ، 356 ، 356 ، 356 ، 357 ، 357 ،	
	358 ، 358 ، 359 ، 359 ، 359، 359 ، 366 ، 381 ، 383 ،	
	383 ، 384 ، 384 ، 388، 396، 398 ، 398 ، 410 ، 420 ،	
	420 ، 420 ، 422 ، 432 ، 441 ، 441، 442 ، 477، 486 ،	
	489 ، 491 ، 502 ، 509 ، 513 ، 515 ، 515 ، 516 ، 516 ،	
	526 ، 526 ، 527 ، 565 ، 565 ، 566 ، 572 ، 592 ، 600 ،	
	601 ، 602 ، 602 ، 602 ، 602 ، 602، 602 ، 603 ،	
	628 ، 636 ، 642 ، 642 ، 660 ، 660، 661، 661 ، 661 ،	
	663 ، 663 ، 664، 664 ، 664 ، 664، 665، 665 ،	
184	676 ، 696 ، 697 ، 697 ، 698 ، 698 ، 699،700.	5

عدد وروده	مصطلح السماع ومشتقاته :	الجزء
84	صفحات الورود : 2 ، 6 ، 8 ، 23 ، 25 ، 25 ، 26 ، 37 ، 41 ، 55 ، 57 ، 57 ، 80، 80 ، 94 ، 94 ، 105 ، 106 ، 107 ، 109 ، 109 ، 110، 117، 159، 168، 169، 177، 181، 204، 215، 254 ، 256، 256،256، 269 ،278 ، 287 ، 287، 299 ، 299 ، 307 ، 310 ، 316 ،316، 316 ، 317 ، 331 ، 335، 335 ، 335 ، 339 ، 352 ، 352، 352، 355، 364 ، 373 ، 390 ، 400 ، 400، 403 ، 405 ، 405 ، 411، 416، 416 ، 419 ، 420، 420 ، 422 ، 423 ، 423 ، 432، 439، 457، 457 ، 457 ، 461، 473 ، 475 ، 478 ، 478 ، 478 ، 484.	6
عدد وروده	مصطلح السماع ومشتقاته:	الجزء
181	صحفات الورود : 17 ، 17 ، 23 ، 38 ، 39 ، 49 ، 49 ، 51 ، 51 ، 54 ، 54 ، 56، 58، 61 ، 61 ، 63 ، 63 ، 66 ، 68 ، 68 ، 73 ، 74 ، 79، 81 ، 82، 82 ، 83 ، 99 ، 100 ، 100 ، 102 ، 103 ، 103 ، 103، 105، 108 ، 112 ، 112 ، 112 ، 114 ، 115 ، 115 ، 120 ، 122، 122، 122 ، 122 ، 124 ، 124 ، 130، 131، 134 ، 137، 137 ، 138، 139 ، 142 ، 147 ، 147، 147 ، 150 ، 151، 156 ، 158،158، 163 ، 168، 190، 191، 192، 192، 192، 193، 195، 195، 196، 202، 210 ، 222 ، 223 ، 224 ، 270 ، 271، 293، 293، 294 ، 295 ، 295، 308، 316، 354،	7

	363، 372 ، 378، 379، 392، 393، 393، 394، 394، 400، 403 ، 403، 414،415، 422 ، 422 ، 422 ، 422، 422، 423، 423، 423، 423، 424، 425، 425، 425، 425، 425، 426، 426 ، 426 ، 426، 426، 427، 427، 427 ، 428 ، 428 ، 428، 434 ، 434، 434، 435، 435، 443، 446، 451، 451 ، 460 ، 465، 472 ، 472 ، 473، 474، 474 ، 475، 475، 476 ، 476 ، 480، 480، 480، 483، 499، 496، 497 ، 498، 500 ، 501 ، 510، 510 ، 513 ، 516، 528 ، 529 ، 541 ، 545 ، 548 ، 556 ، 556 ، 584 ، 589، 589 ، 589 ، 590 ، 590 ، 595 ، 595 ، 595 ، 599 ، 599.	
عدد وروده	**مصطلح السماع ومشتقاته**	**الجزء**
65	صفحات الورود : 54 ، 54 ، 65 ، 66 ، 66 ، 66 ، 66 ، 68 ، 69 ، 72 ، 78 ، 80 ، 83 ، 88 ، 112 ، 119 ، 120 ، 129 ، 152 ، 149 ، 179 ، 185 ، 187 ، 187 ، 191 ، 192 ، 198 ، 200، 207 ، 210 ، 216 ، 231، 270 ، 271 ، 272 ، 273 ، 273 ، 273 ، 289 ، 348 ، 349، 252 ، 369 ، 395 ، 401 ، 406 ، 406 ، 430 ، 431 ، 431، 431 ، 436 ، 436 ، 437 ، 443 ، 443 ، 445 ، 446 ، 448، 456 ، 483 ، 496 ، 497 ، 514 ، 514 .	8
عدد وروده	**مصطلح السماع ومشتقاته**	**الجزء**
98	صفحات الورود : 10 ، 13 ، 14 ، 43 ، 44 ، 44 ، 44 ، 45 ، 45 ، 46 ، 47 ، 47 ،	9

	60 ، 61 ، 61 ، 62 ، 67 ، 77 ، 82 ، 82 ، 111 ، 116 ، 119 ، 119، 120 ، 123 ، 127 ، 124 ، 133 ، 146 ، 153 ، 166 ، 166، 167 ، 169 ، 169 ، 169 ، 169 ، 170 ، 174 ، 180 ، 182، 182 ، 184 ، 184 ، 187 ، 187 ، 197 ، 197 ، 195 ، 203، 259 ، 262 ، 262 ، 263 ، 264 ، 279 ، 286 ، 289 ، 291، 295 ، 296 ، 325 ، 325 ، 326 ، 334 ، 344 ، 346 ، 346، 347 ، 347 ، 348 ، 353 ، 354 ، 354 ، 358 ، 358 ، 360، 361 ، 366 ، 366 ، 366 ، 367 ، 370 ، 372 ، 372 ، 372، 382 ، 404 ، 404 ، 405 ، 416 ، 423 ، 424 ، 424 ، 424، 425 ، 428 ، 435 ، 446 ، 446 ، 447 ، 447 ، 450 ، 453، 461 ، 461 ، 464 .	
عدد الورود	**مصطلح القياس ومشتقاته**	**الجزء**
179	صفحات الورود : 7، 18 ، 18 ، 19 ، 20 ، 154 ، 171 ، 171 ، 173 ، 177 ، 189، 186، 189 ، 189 ، 190 ، 190 ، 190، 190 ، 191 ، 195، 196، 196 ، 196 ، 197 ، 196 ، 196 ، 198 ، 198 ، 199 ، 205، 206، 212 ، 213 ، 213 ، 213 ، 222 ، 224 ، 231 ، 236 ، 236، 238، 238 ، 238 ، 238 ، 239 ، 240 ، 262 ، 262، 262، 263 ، 265 ، 277 ، 277 ، 291 ، 292 ، 299 ، 302 ، 302، 305، 305 ، 306 ، 306 ، 308 ، 308 ، 308 ، 309 ، 313 ، 315 ، 317 ، 318 ، 327 ، 329 ، 330 ، 335 ، 342 ، 343، 345، 345، 345 ، 345 ، 345 ، 345 ، 346 ،	1

	346 ، 346، 347 ،347 ، 366 ، 366 ، 398 ، 399 ، 405 ، 405 ، 427 ، 432 ، 433، 445 ، 454 ، 483 ، 486 ، 488 ، 488 ، 489 ، 491، 494،495 ، 496 ،496، 510 ، 510 ، 514 ، 514 ، 515 ، 516 ، 516، 516 ، 520، 521 ، 521 ، 521 ، 522 ، 522 ، 522،524 ، 524 ، 527 ، 545 ، 558 ، 558 ، 558 ، 558، 558،558 ، 558 ، 559 ، 559 ، 574 ، 575 ، 575 ، 577 ، 577،577 ، 577 ، 578 ، 578 ، 585 ، 588 ، 595 ، 595 ، 596، 596 ، 596 ، 596 ، 596 ، 596 ، 597 ، 597 ، 597 ، 597 ، 597 ، 598 ، 598 ، 599 ، 599 ، 599 ، 601 ، 601 ، 603،605 ، 613 ، 617 ، 627 ، 628 ، 635 ، 635 ، 636 ، 638،638 ، 639 ، 640 ، 642 ، 642 ، 642 ، 649 ، 649، 651 ،658، 658 .	
عددوروده	**مصطلح القياس ومشتقاته :**	**الجزء**
307	صفحات الورود : 19 ، 45 ، 45 ، 46 ، 54 ، 54 ، 54 ، 54 ، 57 ، 57 ، 57 ، 58، 71 ، 72 ، 83 ، 85 ، 102 ، 105 ، 105 ، 107 ، 107 ، 108 ، 114 ، 114 ، 116 ، 124 ، 124 ، 125 ، 125 ، 126، 126 ، 126 ، 130 ، 133 ، 135 ، 137 ، 138 ، 154 ، 154،157 ، 157 ، 169 ، 177 ، 199 ، 200 ، 200 ، 200 ، 200، 200 ، 202 ، 216 ، 217 ، 221 ، 225 ، 229 ، 239 ، 239 ، 239 ، 241 ، 241 ، 241 ، 241 ، 243 ، 243، 244، 245 ، 246 ، 250 ، 250 ، 250 ، 250 ، 251 ، 251، 251 ، 251	2

	251 ، 251 ، 251 ، 251 ، 251 ، 251 ، 251 ، 251 ، 251 ، 251 ، 252 ، 252 ، 252 ، 252 ، 252 ، 252 ، 252 ، 252 ، 253 ، 253 ، 253 ، 254 ، 258 ، 259 ، 274 ، 274 ، 292 ، 300 ، 304 ، 304 ، 304 ، 308 ، 316 ، 317 ، 327 ، 328 ، 332 ، 332 ، 332 ، 333 ، 333 ، 333 ، 333 ، 333 ، 338 ، 338 ، 344 ، 344 ، 344 ، 345 ، 345 ، 346 ، 346 ، 346 ، 346 ، 347 ، 347 ، 348 ، 353 ، 361 ، 362 ، 362 ، 362 ، 362 ، 362 ، 363 ، 363 ، 371 ، 371 ، 379 ، 381 ، 385 ، 386 ، 392 ، 392 ، 392 ، 392 ، 394 ، 395 ، 395 ، 396 ، 410 ، 418 ، 424 ، 430 ، 440 ، 451 ، 453 ، 462 ، 462 ، 463 ، 464 ، 465 ، 465 ، 465 ، 465 ، 467 ، 472 ، 476 ، 491 ، 491 ، 491 ، 491 ، 493 ، 509 ، 512 ، 512 ، 512 ، 512 ، 513 ، 513 ، 513 ، 513 ، 513 ، 515 ، 515 ، 517 ، 524 ، 525 ، 525 ، 525 ، 525 ، 527 ، 527 ، 544 ، 544 ، 545 ، 545 ، 565 ، 566 ، 569 ، 569 ، 570 ، 573 ، 573 ، 574 ، 574 ، 577 ، 580 ، 580 ، 582 ، 582 ، 582 ، 605 ، 605 ، 605 ، 606 ، 606 ، 606 ، 611 ، 611 ، 612 ، 612 ، 612 ، 613 ، 613 ، 614 ، 614 ، 614 ، 614 ، 614 ، 615.	
عدد وروده	**مصطلح القياس ومشتقاته :**	**الجزء**
214	صفحات الورود : 17 ، 18 ، 23 ، 25 ، 25 ، 43 ، 43 ، 43 ، 43 ، 43 ، 59 ، 59 ،	3

	59 ، 64 ، 72 ، 77 ، 79 ، 106 ، 106 ، 106 ، 106 ، 106 ، 106،106 ، 129 ، 129 129 ، 130 ، 134 ، 143 ، 145 ، 145 146، 146 ، 146 ، 146 ، 146 ، 146 ، 146 ، 166 ، 166 ، 166، 166 ، 166 ، 168 ، 169 ، 177 ، 177 ، 181 ، 182 ، 195، 197، 197 ، 197 ، 198 ، 198 ، 198 ، 198 ، 198 ، 204 ، 227 ، 227 ، 228 ، 229 ، 231 ، 231 ، 234 ، 236 ، 241 ، 242، 242، 242 ، 243 ، 247 ، 247 ، 247 ، 253 ، 260 ، 263 ، 263،263، 264 ، 265 ، 265 ، 265 ، 268 ، 272، 272 ، 299 ، 301، 301 ، 303 ، 303 ، 304 ، 305 ، 305 ، 305 ، 305، 306، 306 ، 306 ، 312 ، 312 ، 312 ، 312 ، 316 ، 316 ، 316،316 ، 318 ، 318 ، 318 ، 318 ، 318 ، 319 ، 319 ، 319،319 ، 326 ، 327 ، 328 ، 335 ، 357 ، 374 ، 374 ، 374 ،374 ، 377 ، 388 ، 398 ، 398 ، 401 ، 401 ، 401، 401، 402، 415 ، 426، 426 ، 427، 430 ، 431 ، 431 ، 431، 432، 432 ، 432 ، 432، 432 ، 432 ، 432 ، 435 ، 435 ، 435،436 ، 436 ، 436 ، 436 ، 440 ، 441 ، 441 ، 441 ، 441، 441، 441، 441 ، 441، 442 ، 443 ، 443 ، 443 ، 443 ، 448، 450، 452، 454، 455 ، 455 ، 456 ، 456 ، 456 ، 456 ، 456، 456، 456، 457 ، 457 ، 457 ، 457 ، 457 ، 457 ، 458 ، 458،458 ، 458 ، 458 ، 459 ، 459 459 ، 459، 460 ، 478،487 ، 487 ، 498 ، 498 ، 498 ، 498، 499، 501، 501، 501، 506، 508 ،	

	514 ، 514 ، 518 ، 518 ، 518 ، 519، 521،521، 523 ، 523 ، 526 ، 526 ، 526 ، 526، 537، 544 ،544 ، 546 ، 547 ،547،547 ، 547 ، 547 ، 546 ،546 ، 546 ، 549، 552، 552، 552 ، 552 ، 553، 554، 554،558 ، 559 ، 559 ، 582، 582، 582 ، 583، 583 ، 583، 583، 584، 584 ، 585 ، 605 ، 605 ، 605 ، 606 ، 605 ، 605،615،615،619، 622 ، 637 ، 637 ، 641، 641 ، 641 ، 642 ، 642، 642 ، 643 ، 643 ، 643 ، 645، 645 ، 645 ، 646، 646، 647، 648 ، 648 ، 649 ، 649 ، 649 ، 650 ، 653 ، 653 ، 656،664، 676 ، 676 ، 676 ، 676 ، 677 ، 681 ، 692، 692، 694، 694 ، 694 ، 694 ، 697 ، 702 ، 707 ، 709 ، 709،710 ، 712 ، 713 ، 713.	
عدد وروده	**مصطلح القياس ومشتقاته :**	**الحزء**
439	صفات الورود : 8، 38، 38 ، 50 ، 51 ، 51 ، 56 ، 56 ، 56 ، 56 ، 58 ، 64،64 ، 64 ، 64 ، 64 ، 64 ، 65 ، 65 ، 65 ، 65، 65 ، 65،65 ، 67 ، 69 ، 79 ، 88 ، 102 ، 106 ، 106 ، 112 ، 112، 114 ، 114 ، 114 ، 115 ، 119 ، 132 ، 132 ، 132، 132، 136،142 ، 143 ، 143 ، 144 ، 149 ، 149، 149 ، 149 ، 149 ، 149 ،149،149 ، 149 ، 149 ، 149 ، 150 ، 150، 150، 150، 150، 151 ، 151 ، 151 ، 151 ، 151 ، 151، 154 ، 154 ، 154،154 ، 159 ، 160 ، 161 ، 161، 162 ،	4

	167 ، 168 ،169، 169، 169 ، 169، 169 ، 170 ، 171 ، 172 ، 172 ، 172 ، 172، 172، 173 ، 173 ، 174 ، 174 ، 174 ، 174 ، 175 ، 177،178 ، 179 ، 179 ، 179 ، 180 ، 180 ، 180 ، 180 ، 180 ،180،180 ، 180 ، 180 ، 181 ، 181 ، 181 ، 181 ، 181 ، 181،181، 181 ، 182 ، 182 ، 182 ، 183 ، 183 ، 183 ، 183 ،183، 184 ، 184 ، 185 ، 185 ، 185 ، 190 ، 191 ، 203،203 ، 209 ، 212 ، 214 ، 218 ، 218 ، 219 ، 219 ، 227،228 ، 242 ، 242 ، 243 ، 246 ، 246 ، 261 ، 272 ، 286،286 ، 286 ، 286 ، 287 ، 287 ، 287 ، 287 ، 287 ، 312،287 ، 323 ، 323 ، 323 ، 323 ، 323 ، 323 ، 324،324 ، 324 ، 324 ، 324 ، 324 ، 325 ، 327 ، 330، 330 ، 331 ، 331 ، 331 ، 331 ، 333، 335 ، 337 ، 339،340 ، 340 ، 340 ، 340 ، 340، 341 ، 341 ، 342، 342 ، 342 ، 342 ، 342 ، 342 ، 342 ، 342 ، 342، 342، 343 ، 343 ، 343 ، 344 ، 344 ، 344 ، 357 ، 358،358، 358 ، 358 ، 360 ، 360 ، 360 ، 360 ، 360 ، 361،360 ، 361 ، 361 ، 361 ، 361 ، 361 ، 361 ، 362،362 ، 362 ، 363 ، 367 ، 367 ، 367 ، 368 ، 369، 369،369 ، 369 ، 370 ، 370 ، 370 ، 371 ، 371 ، 372،372 ، 372 ، 373 ، 373 ، 373 ، 376 ، 376 ، 377، 377، 377 ، 377 ، 377 ، 377 ، 377 ، 397، 377 ، 377، 377، 378،	

	378 ، 378 ، 378 ، 379 ، 379 ، 380 ، 381 ، 381 ، 385،386 ، 391 ، 409 ، 412 ، 421 ، 422 ، 423 ، 423 ، 426 ، 427 ، 427 ، 427 ، 427 ، 428 ، 428 ، 438 ، 438 ، 440،438 ، 440 ، 441 ، 441 ، 448 ، 458 ، 458 ، 461 ، 465،466 ، 466 ، 467 ، 467 ، 467 ، 467 ، 468 ، 468 ، 468،469 ، 469 ، 469 ، 469 ، 473 ، 474 ، 475 ، 475 ، 475، 476 ، 476 ، 477 ، 477 ، 478 ، 484 ، 486 ، 486 ، 486 ، 488 ، 492 ، 492 ، 492 ، 493 ، 493 ، 493 ، 494 ، 495 ، 495،497 ، 497 ، 497 ، 497 ، 497 ، 497 ، 497 ، 497،497 ، 497 ، 498 ، 498 ، 498 ، 498 ، 498 ، 502، 502 ، 502،502 ، 502 ، 503 ، 503 ، 514 ، 516 ، 516 ، 518 ، 518 ، 518، 519 ، 518،519 ، 520 ، 521 ، 532 ، 533 ، 534 ، 345،549 ، 559 ، 560 ، 560 ، 560 ، 566 ، 571 ، 571 ، 572 ، 581 ، 581 ، 582 ، 586 ، 590 ، 591 ، 595 ، 602 ، 602 ، 603،602 ، 604 ، 604 ، 604 ، 622 ، 622 ، 623 ، 623، 643،643 ، 643 ، 645 ، 646 ، 647 ، 647 ، 648 ، 648 ، 648 ، 653 ، 655 ، 659 ، 661 ، 661 ، 661 ، 665 ، 665 ، 663 ، 684 ، 686 ، 692 .	
عدد وروده	**مصطلح القياس ومشتقاته :**	**الجزء**
216	11 ، 11 ، 15 ، 17 ، 19 ، 19 ، 19 ، 20 ، 20 ، 25 ، 38 ، 46، 46 ، 47 ، 48 ، 53 ، 55 ، 55 ، 59 ، 59 ، 83 ، 83 ، 92 ، 109	5

	، 137 ، 137 ، 134 ، 134 ، 130 ، 129 ، 124 ، 121 ، 117،	
	، 163 ، 160 ، 155 ، 154 ، 154 ، 153 ، 151 ، 150 ،139	
	، 214 ، 212 ، 212 ، 211 ، 210 ، 206 ، 205 ، 174،174	
	، 250 ، 250 ، 249 ، 246 ، 246 ، 242 ، 242 ،241 ،216	
	، 280 ، 277 ، 272 ، 272 ، 271 ، 271 ، 268،254 ، 251	
	، 293 ، 293 ، 291 ، 288 ، 288 ، 287 ، 287،287 ، 280	
	، 294 ، 294 ، 294 ، 294 ، 294 ، 293 ، 293،293 ، 293	
	، 322 ، 319 ، 317 ، 317 ، 309 ، 309 ، 305، 205 ، 298	
	، 331 ، 331 ، 331 ، 331 ، 327 ، 324 ، 324 ، 324 ، 329	
	، 349 ، 349 ، 349 ، 349 ، 348 ، 345،332 ، 332 ، 331	
	، 353 ، 353 ، 352 ، 350 ، 349 ، 349،349 ، 349 ،349	
	، 356 ، 356 ، 356 ، 355 ، 355 ، 355 ،355 ،353 ، 353	
	، 388 ، 381 ، 381 ، 359 ، 359 ، 356 ،356 ، 356 ، 356	
	، 432 ، 426 ، 424 ، 421 ، 420 ،420 ،405 ، 399 ، 398	
	، 451 ، 444 ، 442 ، 442 ،442 ،442 ، 441 ، 436	
	، 486 ، 486 ، 486 ، 485،481 ، 479 ، 461 ، 457 ، 457	
	، 516 ، 513 ، 509 ، 502، 493 ، 493 ،489 ، 488 ، 486	
	، 561 ، 561 ، 543 ،540 ، 540 ، 539 ،526 ، 526 ، 516	
	، 566 ، 566 ، 563، 503 ، 561 ، 561 ، 561 ، 561 ، 561	
	، 600 ، 600 ،600 ،592 ، 592 ، 574 ، 572 ، 570 ، 570	
	، 603،603 ،602 ، 602 ، 602 ، 602 ، 602 ، 601	
	، 646 ،644 ، 644 ، 643 ، 636 ، 635 ، 635 ، 635	

	646 ، 646 ، 658 ، 658 ، 658 ، 659 ، 660 ، 660، 660 ، 663 ، 663 ، 663 ، 663 ، 663 ، 664، 664، 665 ، 665 ، 665 ، 676 ، 682 ، 697 ، 697 ، 698.	
عدد وروده	**مصطلح القياس ومشتقاته:**	**الجزء**
202	صفحات الورود : 2 ، 7 ، 8 ، 11 ، 23 ، 24 ، 25 ، 37 ، 37 ، 41 ، 41، 45، 56، 57، 57، 80 ، 80 ، 82 ، 92 ، 93 ، 94 ، 94 ، 94، 94 ، 94 ، 108 ، 109 ، 109، 109، 126 ، 149 ، 153 ، 160 ، 160، 169 ، 169 ، 176 ، 176 ، 177 ، 177 ، 181 ، 192 ، 209 ، 225 ، 230 ، 246 ، 247 ، 247 ، 250 ، 252 ، 255 ، 255 ، 256 ، 256 ، 256 ، 256 ، 257 ، 268، 268 ، 269 ، 269 ، 272 ، 272 ، 272 ، 275 ، 297 ، 293، 297، 297 ، 299 ، 307 ، 309 ، 310 ، 310 ، 312 ، 317، 317 ، 318 ، 623 ، 330 ، 331 ، 337 ، 338 ، 338، 338، 339 ، 340 ، 341 ، 341 ، 342 ، 342 ، 343 ، 351 ، 352، 352، 355 ، 361 ، 369 ، 370 ، 370 ، 376 ، 382، 383، 393 ، 403 ، 403 ، 403 ، 404 ، 404 ، 404 ، 405 ، 405، 405 ، 406 ، 406 ، 406 ، 406 ، 406 ، 408 ، 408، 408، 409 ، 409 ، 409 ، 409، 410 ، 410 ، 410 ، 411 ، 412، 414، 414، 415 ، 416 ، 417 ، 418 ، 418 ، 420، 420، 420 ، 420 ، 420، 420 ، 420 ، 420 ، 422، 422، 422 ، 425 ، 425 ، 425 ، 425 ، 425 ، 425 ، 425 ،	6

	426 ، 426 ، 435 ، 437 ، 437 ، 437 ، 437 ، 439 ، 440،439 ، 440 ، 440 ، 447 ، 449 ، 449 ، 449 ، 450 ، 450،450 ، 452 ، 452 ، 452 ، 455 ، 455 ، 455 ، 457 ، 458،458 ، 462 ، 464 ، 465 ، 465 ، 465 ، 465 ، 475 ، 476، 476 ، 476 ، 480 ، 481 ، 483 ، 483 ، 484 .	

عدد وروده	مصطلح القياس ومشتقاته :	الجزء
	صفحات الورود :	
	10 ، 23 ، 25 ، 25 ، 26 ، 27 ، 27 ، 27 ، 27 ، 27 ، 27، 29، 32،29 ، 32 ، 33 ، 34 ، 34 ، 34 ، 34 ، 36 ، 36 ، 38 ، 38، 39،39 ، 39 ، 39 ، 39 ، 41 ، 41 ، 42 ، 42 ، 42 ، 45، 46، 49،49 ، 49 ، 49 ، 51 ، 51 ، 52 ، 52 ، 52 ، 54 ، 54، 56، 60،58 ، 60 ، 60 ، 61 ، 61 ، 63 ، 64 ، 64 ، 64 ، 67 ، 67، 67، 71 ، 71 ، 71 ، 73 ، 73 ، 74 ، 74 ، 75 ، 75 ، 76 ، 76، 76، 78،76 ، 78 ، 79 ، 79 ، 80 ، 80 ، 80 ، 81 ، 82 ، 82 ، 84، 85،85 ، 86، 91 ، 94 ، 95 ، 96 ، 97 ، 97 ، 98 ، 98 ، 99، 100، 99 ، 102 ، 102 ، 102 ، 102 ، 102 ، 105 ، 106 ، 107، 109،111 ، 112 ، 112 ، 112 ، 114 ، 114 ، 114 ، 115،115 ، 116 ، 118 ، 118 ، 119 ، 119 ، 119 ، 120 ، 122،122، 122 ، 122 ، 122 ، 122 ، 122 ، 124 ، 124، 124، 124 ، 126 ، 128 ، 130 ، 131 ، 132 ، 132 ، 133 ، 133، 134 ، 134 ، 135 ، 135، 136 ، 136 ، 136 ، 137 ، 137 ، 138، 138، 139، 139 ، 139 ، 139 ،	7
214		

	139 ، 140 ، 142 ، 143 ، 144، 144 ، 145 ، 145 ، 145 ،	
	146 ، 146 ، 147 ، 147 ، 147 ، 147، 147 ، 147 ، 149 ،	
	150 ، 151 ، 151 ، 152 ، 152 ، 152، 152، 152 ، 152 ،	
	153 ، 153 ، 154 ، 154 ، 154 ، 155 ، 155 ، 156 ، 156 ،	
	156 ، 158 ، 158 ، 158 ، 158 ، 159 ، 160 ، 160، 162 ،	
	162 ، 163 ، 163 ، 163 ، 164 ، 168 ، 169 ، 171، 171 ،	
	177 ، 191 ، 191 ، 191 ، 192 ، 194 ، 195 ، 197 ،	
	188، 202 ، 205 ، 205 ، 211 ، 213 ، 213 ، 216 ، 216 ،	
	216، 219، 219 ، 222 ، 223 ، 242 ، 256 ، 293 ، 294 ،	
	294 ، 294 ، 295 ، 295 ، 301 ، 303 ، 315 ، 316 ،	
	316 ، 316، 317 ، 355 ، 371 ، 376 ، 376 ، 379 ، 383 ،	
	384 ، 392، 393، 394 ، 399 ، 394 ، 401 ، 401 ، 402 ،	
	403 ، 403 ، 404 ، 408، 411 ، 411 ، 411 ، 414 ، 414 ،	
	414 ، 415 ، 415، 415 ، 415 ، 415 ، 415 ، 422 ، 422 ،	
	422 ، 422 ، 424 ، 424، 425 ، 425 ، 425 ، 425 ،	
	425 ، 427 ، 427 ، 427، 428 ، 428 ، 428 ، 428 ،	
	428 ، 439 ، 446 ، 446 ، 446، 446 ، 446 ، 451 ، 451 ،	
	451 ، 463 ، 463 ، 463 ، 463، 473 ، 475، 480 ، 481 ،	
	492 ، 492 ، 495 ، 495 ، 495، 496 ، 496، 497 ، 497 ،	
	498 ، 499 ، 499 ، 499 ، 499 ، 500 ، 500 ، 500، 501 ،	
	501 ، 501 ، 501 ، 501 ، 501 ، 501 ، 501 ، 510 ، 511	
	511، 511 ، 511، 511 ، 511 ، 511 ، 511 ، 512 ، 513 ،	

	514،514 ، 514، 514 ، 516 ، 516 ، 526 ، 527 ، 527 ، 527 ، ، 529، 529 ، 520 ، 530 ، 533 ، 533 ، 555 ، 556 ، 556 ، 559 ، 562، 562 ، 576 ، 581 ، 582 ، 588 ، 589 ، 589، 589 ، 590، 590،590 ، 590 ، 590 ، 591 ، 591 ، 593 ، 595 ، 595 ، 596، 596 ، 596 ، 596 ، 596 ، 598 ، 599 ، 599 ، 600 ، 600،601.	
عدد وروده :	**مصطلح القياس ومشتقاته :**	**الجزء**
121	صفحات الورود : 10 ، 25، 25 ، 33 ، 33 ، 33 ، 46 ، 46 ، 46 ، 47 ، 56 ، 65 ، 80 ، 80 ، 80 ، 81 ، 82 ، 83 ، 84 ، 84 ، 86 ، 102 ، 119 ، 119 ، 120، 120 ، 128 ، 128 ، 141 ، 142 ، 179 ، 187 ، 191 ، 191 ، 191 ، 191 ، 191 ، 191 ، 198 ، 198 ، 198 ، 199 ، 199 ، 200 ، 203، 204 ، 204 ، 204 ، 205 ، 209 ، 211 ، 215 ، 215 ، 217 ، 218، 235، 235، 236 ، 241 ، 241، 272 ، 272 ، 272 ، 272 ، 272 ، 306 ، 307 ، 307، 310 ، 316 ، 316 ، 317 ، 317 ، 317 ، 317 ، 345 ، 345، 353، 362 ، 387 ، 387 ، 395 ، 395 ، 401 ، 403 ، 406 ، 406 ، 406 ، 412،406 ، 412 ، 417 ، 419 ، 426 ، 426 ، 430 ، 436 ، 436 ، 436 ، 437،436 ، 437 ، 442 ، 442 ، 443 ، 443 ، 445 ، 452 ، 462 ، 472،472 ، 495 ، 496 ، 497 ، 512 ، 512 ، 512 ، 513 ، 514 ، 514،514 ، 514 ، 514 ، 514 ، 514 ، 514.	8

عدد وروده	مصطلح القياس ومشتقاته :	الجزء
257	صفحات الورود : 4، 6 ، 6 ، 6 ، 7 ، 7 ، 7 ، 7 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 18 ، 18،18 ، 32 ، 32 ، 32 ، 43 ، 43 ، 43 ، 44 ، 44 ، 45 ، 46، 49،49 ، 50 ، 50 ، 51 ، 60 ، 60 ، 61 ، 61 ، 61 ، 61 ، 61 ، 62،62 ، 65 ، 68 ، 68 ، 73 ، 75 ، 82 ، 82 ، 90 ، 90 ، 90 ، 93،90 ، 93 ، 98 ، 105 ، 106 ، 116 ، 116 ، 116 ، 117 ، 118،118 ، 118 ، 118 ، 119 ، 119 ، 119 ، 119 ، 119 ، 119، 119 ، 119 ، 123 ، 123 ، 123 ، 123 ، 123 ، 124 ، 124 ، 124،124 ، 128 ، 128 ، 130 ، 130 ، 131 ، 132 ، 132، 132 ، 132، 135 ، 145 ، 146، 146 ، 146 ، 148 ، 166 ، 166،166 ، 169 ، 172 ، 180 ، 182 ، 182 ، 182 ، 183 ، 184، 184 ، 184 ، 191 ، 191 ، 191 ، 193 ، 193 ، 193 ، 195 ، 198، 202 ، 202 ، 202 ، 209 ، 212 ، 215 ، 215 ، 216 ، 216 ، 216، 216 ، 221 ، 223 ، 224 ، 224 ، 225 ، 229 ، 230 ، 230 ، 248،251 ، 253 ، 255 ، 259 ، 261 ، 262 ، 262 ، 263 ، 264، 265 ، 268 ، 268 ، 272 ، 277 ، 279 ، 280، 289 ، 290 ، 295،295 ، 295 ، 295 ، 296 ، 296 ، 296 ، 301 ، 311 ، 314، 312 ، 322 334، 325 ، 326 ، 342 ، 342 ، 342 ، 343،343 ، 344 ، 246 ، 346 ، 346 ، 346 ، 348 ، 348 ، 350، 354 ، 358 ، 358 ، 358 ، 360 ، 360 ، 360 ، 361 ، 362 ، 365،	9

	365 ، 366 ، 366 ، 367 ، 369 ، 370 ، 370 ، 370 ، 371 ، 371، 378 ، 386 ، 386 ، 387 ، 388 ، 388 ، 388 ، 388 ، 388، 388 ، 388 ، 389 ، 389 ، 388 ، 395 ، 396 ، 398 ، 398 ، 402 ، 404،410 ، 410 ، 411 ، 416 ، 416 ، 417 ، 418 ، 429 ، 425، 425 ، 425 ، 435 ، 444 ، 446 ، 446 ، 446 ، 447 ، 447 ، 447،447 ، 447 ، 448 ، 449 ، 449 ، 449 ، 449 ، 449، 450، 453، 464 ، 481 ، 481 .	
عدد وروده:	**مصطلح العلة ومشتقاته :**	**الجزء**
84	صفحات الورود : 20، 78 ، 78 ، 83 ، 84 ، 87 ، 87 ، 89 ، 90 ، 90 ، 91 ، 91 ، 91 ، 92 ، 92 ، 97 ، 98 ، 98 ، 101 ، 107 ، 118 ، 119 ، 119 ، 119،119 ، 119 ، 120 ، 125 ، 125 ، 125 ، 125 ، 136، 173،173 ، 173 ، 212 ، 212 ، 214 ، 235 ، 235 ، 267 ، 269، 269،270 ، 295 ، 314 ، 314 ، 316 ، 333 ، 333 ، 336 ، 343 ، 343،344 ، 344 ، 344 ، 365 ، 431 ، 433 ، 433 ، 433، 433،433 ، 433 ، 434 ، 434 ، 434 ، 434 ، 434 ، 434 ، 434 ، 434،435 ، 435 ، 438 ، 479 ، 503 ، 532 ، 540 ، 555 ، 563، 594، 649 ,	1
عدد وروده :	**مصطلح العلة ومشتقاته :**	**الجزء**
29	صفحاتالورود : 20 ، 20 ، 34 ، 69 ، 69 ، 70 ، 78 ، 160 ، 191 ، 192 ، 212	2

	، 214 ،257 ، 257 ، 257 ، 258 ، 258 ، 270 ، 284 ، 316 ، 319 ، 350 ، 353 ، 391 ، 556 ، 581 ،581، 582 ، 592 .	
عدد وروده	**مصطلح العلة ومشتقاته :**	**الجزء**
58	صفحات الورود : 10 ، 11 ، 178 ، 249 ، 250 ، 267 ، 269 ، 269 ، 269 ، 269 ، 270 ،270، 270 ، 270 ، 270 ، 272 ، 273 ، 275 ، 275 ، 275 ، 276 ، 276 ، 276 ، 277 ، 302 ، 306 ، 336 ، 354 ، 355 ، 368 ، 368، 369 ، 369 ، 369 ، 396 ، 410 ، 454 ، 464 ، 550 ، 557 ، 608 ، 612 ، 617 ، 617 ، 619 ، 619 ، 620 ، 625 ، 625 ، 626 ، 626، 630 ، 630 ، 662 ، 662 ، 662 .	3
عدد وروده	**مصطلح العلة ومشتقاته :**	**الجزء**
42	صفحات الورود : 41 ، 41 ، 74 ، 85 ، 182 ، 202 ، 202 ، 202 ، 204 ، 205 ، 205،205 ، 205 ، 205 ، 205 ، 280 ، 365، 407 ، 443 ، 458، 463 ، 464 ، 464 ، 465 ، 465 ، 465 ، 474 ، 478 ، 478 ، 478 ، 478 ، 485، 533 ، 558 ، 560 ، 575 ، 603 ، 604 ، 118 ، 658 ، 679 .	4
عدد وروده :	**مصطلح العلة ومشتقاته :**	**الجزء**
87	صفحات الورود : 17 ، 38 ، 51 ، 54 ، 75 ، 161 ، 161 ، 161 ، 162 ، 162 ، 162 ، 162، 251 ، 251 ، 253 ، 277 ، 283 ، 289 ،	5

	290 ، 291، 310،336 ، 353 ، 363 ، 367 ، 368 ،369 ، 370 ، 433 ، 433 ، 441،441 ، 467 ، 486 ، 527 ، 527 ، 550 ، 557 ، 560 ، 561 ، 562،561 ، 567 ، 567 ، 584 ، 584 ، 584 ، 584 ، 584، 588،590 ، 593 ، 593 ، 611 ، 611 ، 611 ، 611 ، 615 ، 615 ، 629،629 ، 629 ، 629 ، 629 ، 629 ، 636 ، 636 ، 639 ، 641 ،641 ، 645 ، 646 ، 654 ، 656 ، 657 ، 660 ، 667 ، 668 ،677، 680، 683 ، 693 ، 693 ، 694.	
عدد وروده :	**مصطلح العلة ومشتقاته :**	**الجزء**
23	صفحات الورود : 28 ، 28 ، 110 ، 110 ، 119 ، 136 ، 162 ، 173 ، 211 ، 241 ، 242،241 ، 301، 316 ، 340 ، 361 ، 363 ، 367 ، 367 ، 436 ، 463،440 ، 478.	6
عدد وروده :	**مصطلح العلة ومشتقاته :**	**الجزء**
54	صحفات الورود : 47 ، 93 ، 138 ، 151 ، 165 ، 165 ، 165 ، 167 ، 167 ، 167، 167، 167 ، 171 ، 181 ، 197 ، 239 ، 271 ، 271 ، 275 ، 302، 320 ، 335 ، 339، 339 ، 347 ، 357 ، 357 ، 357 ، 359،359 ، 359 ، 361 ، 361 ، 459، 475 ، 480 ، 484 ، 484، 489، 490 ، 493 ، 494 ، 497 ، 506 ، 508 ، 509 ، 558 ، 559،577 ، 583 ، 583 ، 590 ، 590.	7
عددوروده :	**مصطلح العلة ومشتقاته :**	**الجزء**

	صحفات الورود: 15 ، 19 ، 25 ، 30 ، 30 ، 31 ، 46 ، 55 ، 66 ، 66 ، 68 ، 68، 85،68 ، 97 ، 106 ، 106 ، 106 ، 107 ، 107 ، 135 ، 136، 147،137 ، 147 ، 148 ، 148 ، 148 ، 148 ، 164 ، 165 ، 184،165، 205 ، 206 ، 208 ، 255 ، 267 ، 271 ، 300 ، 310، 313، 313 ، 313 ، 313 ، 313 ، 313 ، 313 ، 313 ، 348 ، 374 ،382 ، 383 ، 390 ، 390 ، 403 ، 422 ، 423 ، 425 ، 425 ، 450،477 ، 479 ، 479 ، 483 ، 505 ، 506 ، 514 .	8
عدد وروده	**مصطلح العلة ومشتقاته:**	**الجزء**
	صفاحات الورود : 12 ، 25 ، 38 ، 38 ، 38 ، 52 ، 72 ، 72 ، 74 ، 80 ، 93 ، 108،116، 117 ، 118 ، 119 ، 120 ، 120 ، 120 ، 120 ، 120،120،120 ، 120، 120 ، 120 ، 120 ، 120 ، 121 ، 121، 121،121 ، 121 ، 121 ، 121 ، 121 ، 121 ، 122 ، 122 ، 124، 133، 133 ، 133 ، 134 ، 135 ، 135 ، 136 ، 136 ، 136 ، 145،172، 172 ، 172 ، 193 ، 196 ، 205 ، 211 ، 230 ، 235، 240 ،256، 258 ، 259 ، 259 ، 265 ، 285 ، 292 ، 293 ، 293، 302،303 ، 304 ، 306 ، 325 ، 347 ، 358 ، 353 ، 368 ، 393،396، 397 ، 398 ، 402 ، 403 ، 403 ، 416 ، 418 ، 421 ،423، 423 ، 423 ، 425 ، 443 ، 461 ، 462 ، 466 ، 466 ، 467، 467 ، 468 ، 486 ،	9

	486 ، 486 ، 487 .	
عدد الورود	مصطلح الإجماع ومشتقاته :	الجزء
20	صفحات الورود: 39 ، 40، 40، 40 ، 50 ، 50 ، 50 ، 252 ، 256 ، 313 ، 313 ، 491،491 ، 491 ، 491 ، 492 ، 492 ، 493 ، 494 ، 522 ، 542 .	1
عدد الورود :	مصطلح الإجماع ومشتقاته :	الجزء
41	صفحات الورود: 9 ، 13 ، 31 ، 32 ، 32 ، 40 ، 57 ، 57 ، 57 ، 62 ، 70 ، 70 ، 71،71،71، 71 ، 71 ، 71 ، 71 ، 71 ، 71، 83، 88 ، 160 ، 167، 167، 167 ، 167 ، 219 ، 367 ، 429 ، 437 ، 442 ، 447 ، 506 ، 519،541 ، 549 ، 549 ، 552 ، 582 ، 592 .	2
عددوروده :	مصطلح الإجماع ومشتقاته:	الجزء
20	صفحات الورود: 56 ، 59 ، 76 ، 77 ، 77 ، 77 ، 77 ، 77 ، 77 ، 77 ، 77 ، 199 ، 204،324 ، 465 ، 465 ، 563 ، 639 ، 672 ، 678.	3
عدد وروده:	مصطلح الإجماع ومشتقاته:	الجزء
12	صفحات الورود: 12 ، 191 ، 236 ، 237 ، 258 ، 492 ، 499 ، 500 ، 500 ، 510، 521 ، 560.	4

عدد وروده	مصطلح الإجماع ومشتقاته:	الجزء
17	صفحات الورود: 46 ، 46 ، 89 ، 287 ، 393 ، 449 ، 456 ، 522 ، 523 ، 526، 526، 526 ، 526 ، 526 ، 578 ، 635 .	5

عددوروده	مصطلح الإجماع ومشتقاته :	الجزء
8	صحفات الورود: 8 ، 59، 420 ، 420 ، 422 ، 425 ، 428 ، 377 .	6
عدد وروده	مصطلح الإجماع ومشتقاته:	الجزء
1	صفحات الورود: 377 .	7
عدد الورود:	مصطلح الإجماع ومشتقاته:	الجزء
4	صحفات الورود: 21 ، 21 ، 21 ، 79 .	8
عدد وروده :	**مصطلح الإجماع ومشتقاته :**	**الجزء**
25	صفحات الورود : 46 ، 60 ، 74 ، 132 ، 160 ، 160 ، 160 ، 190 ، 193 ، 193 ، 193 ، 193، 193 ، 193 ، 193 ، 193 ، 193 ، 193 ، 194 ، 194 ، 197 ، 202 ، 296، 346 ، 346 ، 360.	9

المصادر والمراجع

- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي لمحمد إبراهيم البنا ؛ دار البيان العربي / جدة ، الطبعة 1 ، 1985م .
- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير وآثاره في القراءات والنحو لعبد الفتاح إسماعيل شلبي ؛ دار المطبوعات الحديثة / جدة ، الطبعة 3 ، 1409- 1989م .
- الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ؛ دار التراث / القاهرة، 1421هـ .2000م.
- الإجماع في الدراسات النحوية لحسين رفعت حسين ؛ عالم الكتب/ القاهرة ، الطبعة2 ، 2010 م.
- الإجماع في الدراسات النحوية لحسين رفعت حسين ؛ عالم الكتب/ القاهرة ، الطبعة2 ، 2010 م.
- الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي لعبد الرحمن بن مردد بن ضيف الله الطلحي؛ جامعة أم القرى أطروحة دكتوراه لم تنشر بعد.
- الأسس المنهجية والمعرفية للخطاب النحوي العربي لفؤاد بوعلي ؛ عالم الكتب الحديث/ إربد ، الأردن ، 2011م.
- إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين ليحاوي حفيظة ؛ منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر / 2011م.
- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب – النحو – فقه اللغة – البلاغة ؛ لتمام حسان، عالم الكتب/ القاهرة ،2000.
- أصول التفكير النحوي لعالي أبو المكارم ؛ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع / القاهرة ، الطبعة 1 ، 2006م .

❖ أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن ماضء وضوء علم اللغة الحديث لمحمد عيد ؛ دار الكتب/ القاهرة ، 1989م.

❖ أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن ماضء وضوء علم اللغة الحديث لمحمد عيد ؛ دار الكتب/ القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 1989.

❖ أصول النحو العربي لمحمد خير الدين حلوان؛ الناشر الأطلسي.

❖ أصول النحو العربي لمحمود أحمد نحلة ؛ دار الكتب العربية / بيروت ، لبنان ، الطبعة 1 ، 1407هـ- 1987م.

❖ الأصول لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ؛ تحقيق الدكتور عبد الحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة / بيروت – الطبعة الثالثة ، 1996م

❖ الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات بن الأنباري عبد الرحمن كمال الدين بن الأنباري ؛ تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية /1957م.

❖ الإفادات والإنشادات لأبي إسحاق بن موسى الشاطبي الأندلسي المتوفى سنة 790هـ / 1388م صاحب الموافقات والاعتصام دراسة وتحقيق د. محمد أبو الأجفان؛ مؤسسة الرسالة/ بيروت ، الطبعة 1 ، 1403هـ – 1983م .

❖ الاقتراح في أصو النحو لجلال الدين السيوطي؛ قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية /2006م .

❖ ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونة مع أنظام في الوائد النحوية لعدد من المعلماء الموريتانيين صححه وراجع ما دته العلامة إباه بن محمد عالي بن نعم العبد المجلسي الشنقيطي ،جمعه وأعده للنشر محمد محفوظ بن أحمد ، الطبعة الأولى / 2000 م

❖ الإيضاح في علل النحوي لأبي القاسم الزجاجي ؛ تحقيق الدكتور مازن مبارك ، دار النفائس/ بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1976م

❖ البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر لأحمد مختار عمر ؛ عالم الكتب/ القاهرة ، الطبعة 6 ؛ 1988م.

❖ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ؛ مطبعة السعادة / القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1328هـ.

❖ البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي تحقيق أبو الفضل ابراهيم ؛ القاهرة / الطبعة 1 ، 1376- 1957م .

❖ تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب لمحمد المختار ولد اباه ؛ دار الكتب العلمية / بيروت ، الطبعة 1 ، 1996م.

❖ تكوين العقل العربي لمحمد عابد الجابري ؛ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت ، الطبعة 9، 2009 م .

❖ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي تحقيق د. حسن هنداوي ؛ دار القلم / دمشق ، (د ت).

❖ التعريفات للجرجاني علي بن محمد الشريف الجرجاني ؛ مكتبة لبنان شارع رياض الصلح / بيروت ، (د ت).

❖ التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم تحقيق أحمد فريد المزيدي ؛ دار الكتب العلمية/ بيروت، (د ت).

❖ تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري تحقيق محمد عوض مرعب ؛ دار إحياء التراث العربي / بيروت ، الطبعة 1،2001م .

❖ جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ؛ (د ت).

❖ حولية الرسالة الحولية الحادية والثلاثون 2011م (أصول الخطاب النحوي في كتاب المقاصد الشافية ؛ محمد عبد الفتاح الخطيب).

❖ جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه: المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية، لعزمي محمد عيال سلمان ، جامعة مؤتة 2010.

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون مكتبة الخانجي/ القاهرة (د ت).

❖ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ؛ تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية / بيروت ، (د ت) .

❖ خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري لعبد القادر الهيتي؛ منشورات جامعة قار يونس / بنغازي ، الطبعة 3 ، 1993م

❖ دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري ؛ دار الكتب العلمية / بيروت ، لبنان ، الطبعة 1، 2000.

❖ دور التعدد اللغوي وتمثل اللسان في النزعة التجديدية في النحو العربي بالأندلس لعبد المنعم حرفان؛ شارك به في الندوة الدولية التي نظمتها "شعبة اللغة العربية"، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس: "خمسون سنة من البحث والتأطير"، وذلك بتاريخ 26-27-28 نونبر 2013.

❖ الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق شوقي ضيف ؛ دار المعارف / القاهرة ، الطبعة الثانية ، (د ت).

❖ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق د. حسن هنداوي ؛ دار القلم / دمشق ، الطبعة 1 ، 1985م.

❖ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ؛ مطبوعات جامعة الكويت / 1394هـ – 1974م.

❖ الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس علق عليه ووضع فهارسه أحمد حسن بسج ؛ درا الكتب العلمية / بيروت ، لبنان ، الطبعة 1 ، 1418- 1997م.

❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفرابي تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ؛ دار القلم للملايين / بيروت ، لبنان ، الطبعة 4 ، 1990م.

❖ الضروري في النحو للقاضي أبي الوليد بن رشد تحقيق ودراسة د. منصور علي عبد السميع ؛ الصحوة للنشر والتوزيع / الطبعة 1، 2010م.

❖ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ؛ دار المعارف / مصر ، (د ت).

❖ طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر ؛ مطبعة المدني/ القاهرة، (د ت) .

❖ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني ، الأزدي حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ؛ دار الجيل (د ت).

❖ فتاوي الإمام الشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأندلسي صاحب الموافقات والاعتصام المتوفى سنة هـ790- 1388م حققها وقدم لها محمد أبو الأجفان؛ تونس/ الطبعة 2، 1985-1406م.

❖ في االنحو العربي – نقد وتوجيه- لمهد ي المخزومي؛ دار الرائد العربي / بيروت ، لبنان ، الطبعة 2 ، 1406 هـ- 1986م.

❖ في أدلة النحو لعفاف حسانين ، المكتبة الأكاديمية / القاهرة ، الطبعة 1 ، 1996م.

❖ في أصول اللغة والنحو لفؤاد حنا ترزي؛ دار الكتب / بيروت ، (د ت).

❖ في أصول النحو لسعيد الأفغاني؛ مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية /1994م.

❖ فيض نشر الانشراح من روض طي طي الاقتراح لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي تحقيق وشرح محمود يوسف فجال ؛ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث / دبي ، الطبعة 2، 1423- 2002م .

❖ القاموس المحيط للفيروز آبادي العلامة مجد الدين الفيروز آبادي الشيرازي ؛ (د ت)

❖ الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون؛ مكتبة الخانجي/ القاهرة ، الطبعة ، 3 ، 1408- 1988م.

❖ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم ؛ مكتبة لبنان ناشرون / الطبعة 1 ، 1996م.

❖ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم؛ مكتبة لبنان ناشرون/ الطبعة1، 1996م.

❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ؛ مكتبة لكيبات/ الطبعة 1 ، 1418- 1998م.

❖ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي أيوب بن موسى الحسني الكفوي قابله على نسخة خطية وأعده للنشر ووضع فهارسه د. عدنان محمد المصري ؛ مؤسسة الرسالة / الطبعة 2 ، 1998م

❖ لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن محكر بن منظور الإفريق المصري ؛ دار صادر / بيروت ، (د ت).

❖ لمع الأدلة لأبي البركات بن الأنباري عبد الرحمن كمال الدين بن الأنباري ؛ تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية /1957م.

❖ مجلة التراث العربي العدد 97 (2005) مقالة ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس د. محمد موعد.

❖ مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز – فاس العدد 19 ، السنة الخامسة والثلاثون (التجديد والتقليد في نحو الأندلس من خلال باب " مالا ينصرف" عند السهيلي والشاطبي ؛ لعبد المنعم حرفان) .

❖ المدارس النحوي لشوقي ضيف دار المعارف / القاهرة ، الطبعة 7 (د ت) .

❖ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي ؛ مطبعة الحلبي/ 1957م.

❖ المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي شرحه وضبطه وصححه وعنون موضواعته وعلق على حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك ، محمد أبو الفضل ابراهيم ، علي محمد النجاوي ؛ دار التراث / القاهرة ، (د ت).

❖ المصطلح النحوي المعرف في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي ت 790هـ لمحمد الامين ولد إبراهيم ، بحث تخرج من ماستر 2011- 2012م ، أنجزه تحت إشراف الأستاذالدكتور عبد العزيز احميد ، غير منشور.

❖ مفهوم الفصاحة وأثره في التقعيد النحوي (الأثر المصطلح أنموذجا) لمحمدن فال ولد محمد يحظيه، بحث تخرج من ماستر 2011- 2012م، أنجزه تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز احميد ، غير منشور .

❖ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن على الفيومي ثم الحموي أبو العباس ، (دت).

❖ المصطلح الأصولي عند الشاطبي لفريد الأنصاري ؛ المعهد العالمي للفكر الإسلامي / الطبعة 1، 1420هـ- 2004 م.

❖ معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي؛ تحقيق الدكتور هدي المخزومي؛ والدكتور إبراهمي السامرائي / (د ت)

❖ معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ؛ تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ (دت)

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي تحقي مجموعة من الباحثين ؛ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية / الطبعة 1 ، 2007م.

❖ من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني؛ دار الفكر / بيروت ، 1978م

❖ منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي (ت 790) لعبد الحمد العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/ المملكة المغربية ؛ 1422هـ- 2001م.

❖ الموافقات تصنيف العلامة المحقق أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي ت (790) ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ؛ دار بن عفان ، (د ت).

❖ النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل لشعبان عوض محمد العبيدي ؛ منشورات جامعة قار يونس / 1989م .

❖ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي؛ دار المعارف / القاهرة ، الطبعة 2، (د ت).

❖ النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى بعناية الشيخ محمد على الضباع ؛ دار الفكر/ القاهرة . (د ت).

❖ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين حسن خميس سعيد الملخ؛ دار الشروق / عمان ، الطبعة 1 ، 2000م .

❖ نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي لأحمد الريسوني المعهد العالمي للفكر الإسلامي؛الطبعة 4، 1416 هـ- 1995م.

❖ نيل الابتهادج بتطريز الديباج لأحمد باب التنبكتي عناية وتقديم د. عبد الحميد عبد الله الهرامة؛ دار الكاتب / طرابلس ، الطبعة 2، 2000 م.

❖ نحو الأندلس من خلال أمالي السهيلي لعبد المنعم حرفان؛ منشورات مختبر الأبحاث المصطلحية والدراسات النصية ، السنة الجامعية 2015 ، الطبعة الأولى 1437 – 2015م

فهرس المحتويات

المقدمة 1
تمهيد حول أصول النحو(التأليف والتعريف) 10
تمهيد حول أصول النحو (التأليف والتعريف) 11
المبحث الأول : أصول النحو (التأليف) : 12
المطلب الأول : التأليف في أصول النحو قديما..... 12
المطلب الثاني : البحث في أصول النحو حديثا 16
خلاصات المبحث : 23
المبحث الثاني : أصول النحو (التعريف) 24
المطلب الأول : تعريف مصطلحي الأصل والنحو 24
المطلب الثاني : أصول النحو (التعريف) 30
خلاصات المبحث 32
الباب الأول : أصول النحو في الأندلس (الشاطبي أنموذجا) 33
الفصل الأول : أصول النحو عند نحاة الأندلس..... 33
المبحث الأول : النحو الأندلسي (البواعث والسمات) 34
النحو الأندلسي وإشكال الوجود 34
المطلب الأول: النحو الأندلسي (بواعث الظهور)..... 47
المطلب الثاني : النحو الأندلسي (السمات) 53
المبحث الثاني : الإسهام الأندلسي في أصول النحو 59

الملطلب الأول : نقد المناظرة 60

المطلب الثاني : نقد المغايرة..... 65

خلاصات المبحث 71

الفصل الثاني : دور الشاطبي في أصول النحو..... 72

الشاطبي وإشكال التجديد في النحو..... 72

المبحث الأول : أصول النحو عند الشاطبي (التأليف والتوظيف)..... 81

المطلب الأول : دوره في التأليف..... 81

المطلب الثاني : دوره في التوظيف 88

خلاصات المبحث : 92

المبحث الثاني : الشاطبي والمصطلح 93

المطلب الأول : حضور الخلفية المعرفية للشاطبي في المقاصد..... 93

المطلب الثاني : مكانة المصطلح عند الشاطبي 102

خلاصات المبحث : 109

الباب الثاني : مصطلحات أصول النحو في المقاصد (جمع ودراسة):.....110

الفصل الأول : مصطلح السماع.....111

المبحث الأول : السماع لغة واصطلاحا 111

المطلب الأول : السماع لغة.....111

المطلب الثاني : السماع اصطلاحا 114

خلاصات المبحث 123

المبحث الثاني : مصادر السماع 124

المطلب الأول : من مصادر السماع (القرآن والحديث) 124

المطلب الثاني : كلام العرب مصدرا للسماع.....142

خلاصات المبحث 150

المبحث الثالث : السماع (معاييره ومكانته): 151

المطب الأول : السماع (معاييره ونطقه) 151

المطلب الثاني : السماع (مكانته) 159

خلاصات المبحث 161

المبحث الرابع : السماع عند الشاطبي 162

المطلب الأول : السماع في المقاصد (التكشيف والتعريف) 162

المطلب الثاني : السماع عند الشاطبي (التوصيف والتوظيف) 176

خلاصات المبحث 190

الفصل الثاني : مصطلح القياس:.....192

المبحث الأول : مصطلح القياس (في اللغة والاصطلاح).....192

المطلب الأول : القياس في اللغة 192

المطلب الثاني : القياس في الاصطلاح 196

خلاصات المبحث 205

المبحث الثاني : القياس (أركانه).....206

المطلب الأول : من أركان القياس (الأصل وفرعه):.....206

المطلب الثاني : من أركان القياس(الحكم وعلته): 215

خلاصات المبحث 224

المبحث الثالث : القياس (المكانة والإثبات): 226

المطلب الأول : القياس (المكانة والحجية) 226

المطلب الثاني : القياس (الإثبات والنفي): 235

خلاصات المبحث 243

المبحث الرابع : مصطلح القياس عند الشاطبي.....244

المطلب الأول : القياس عند الشاطبي (التعبير والتحرير): 244

المطلب الثاني : القياس في المقاصد (التصوير والتقرير) 250

خلاصات المبحث : 263

الفصل الثالث : مصطلح الإجماع 265

المبحث الأول : الإجماع في اللغة والاصطلاح : 265

المطلب الأول : الإجماع في اللغة.....265

المطلب الثاني : الإجماع اصطلاحا 268

خلاصات المبحث 276

المبحث الثاني : الإجماع (حجيته ومكانته): 277

المطلب الأول : حجية الإجماع عند النحاة الأقدمين 277

المطلب الثاني : حجية الإجماع عند النحاة المحدثين.....284

خلاصات المبحث 288

المبحث الثالث : الإجماع عند الشاطبي (الاستعمال ولاستدلال).....289

المطلب الثاني : الإجماع في المقاصد (الاستدلال) 291

خلاصات المبحث 299

الفصل الرابع : مصطلح العلة.....300

المبحث الأول : العلة والتعليل لغة واصطلاحا 300

المطلب الأول : العلة والتعليل لغة : 301

المطلب الثاني : العلة والتعليل اصطلاحا 304

خلاصات المبحث 318

المبحث الثاني : أنواع العلة: 319

المبطلب الأول : أنواع العلة عند النحاة الأقدمين 319

المطلب الثاني : أنواع العلة عند النحاة المحدثين 325

خلاصات المبحث 329

المبحث الثالث : العلة عند الشاطبي (الكشف والوصف).....330

المطلب الأول : العلة النحوية في المقاصد (كشف الحضور.....331

المطلب الثاني : العلة النحوية في المقاصد (التوسيم والتقديم).....333

خلاصات المبحث 340

الخاتمة 341

ملحلق الفهرس الفني لمصطلحات أصول النحو في المقاصد الشافية 348

المصادر والمراجع 376

فهرس المحتويات 383